

نَفْصِيكَ الشَّرِيعَةَ

فِي

سُورَةِ التَّوْحِيدِ

كَتَابُ الْفَصْلِ

أَبُو اللَّهِ مُحَمَّدُ الْفَاضِلُ الْكَرَّانِي





32101 073379156

---

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

---

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*

---



كتاب القصاص

من كتاب

تفصيل الشريعة

في شرح

تحرير الوسيلة

بقلم العبد الفاني :

محمد الفاضل اللنكراني

عفي عنه

١٤٠٧ هجريه قمريه

المطبعة العلمية - قم

(Arab)

KBL

F3252

1986

ju2' 2

RECAP

كتاب

كتاب

- ١ - اسم الكتاب : القصص من كتاب تفصيل الشريعة
- ٢ - المؤلف : محمد الموحدي اللكراني - الفاضل -
- ٣ - عام الطبع : ١٣٠٧ هـ ق
- ٤ - المطبعة : العلمية - قم
- ٥ - عدد النسخ : ١٠٠٠



32101 023672221

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب القصاص

وهو اما في النفس واما فيما دونها

القسم الاول في قصاص النفس

والنظر فيه في الموجب والشرائط المعتبرة فيه

وما يشترط به وكيفية الاستيفاء

القول في الموجب

وهو اذهاق النفس المعصومة عمداً مع الشرائط الاتية . (١)

(١) القصاص بالكسر فعال من قص اثره اذا تتبعه ومن هذا الباب القصة باعتبار كونها تذكرة للامر الواقع فيما مضى والمراد به في المقام تعقيب الجناية الواقعة من قتل او جرح او مثلهما بايراد مثله على الجاني والاتبان يمثل فعله . وقد ورد في الكتاب العزيز بهذا العنوان او بما لا ينطبق الا عليه في ضمن الايات الكثيرة فمن الاول قوله تعالى ولكم في القصاص حياة يا اولي الالباب (١) والمراد من الآية دفع ما ياتوهم في باب القصاص من ان مرجعه الى ضم موت

(١) سورة البقرة آية ١٧٩ .



الى موت آخر ومثله وهذا مما لا يقبله العقل السليم وربما يضاف الى ذلك ان من يتصدى لقتل غيره عدواناً وظلماً لا يكون الا مريضاً واللازم ان يعالج حتى لا يتحقق منه مثله ولكن هذا الكلام انما يتم لو كان النظر مقصوداً على القاتل فقط ولم يلاحظ الاجتماع وسائر الناس واما مع ملاحظة العموم فالقصاص ضامن لحفظ الحياة فانه مع تحققه لا يتحقق القتل من غيره الا نادراً خصوصاً مع ملاحظة ان كل احد في مقام السعي والمجاهدة لحفظ حيات نفسه وعدم تحقق ما يوجب التهديد بالاضافة اليها فاذا رأى ان القتل يؤثر في زوال حياته بالقصاص لا يكاد يتقدم في نفسه ارادته خصوصاً مع كون التصديق بالفائدة من مبادئ الارادة ولا يتصور الفائدة مع انتفاء الموضوع اصلاً كما لا يخفى .

ومن الثاني قوله تعالى: من اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل انه من قتل نفساً بغير نفس اوفساد في الارض فكانما قتل الناس جميعاً ومن احياها فكانما احيا الناس جميعاً (١) .

فان الظاهر ان المراد من قوله «بغير نفس» هو عدم كونه بعنوان القصاص واما التشبيه الواقع في الآية فقد ورد في توجيهه من اصحاب التفسير اقوال: منها ان معناه هو ان الناس كلهم خصائصه في قتل ذلك الانسان وقد وترهم وتر من قصد لقتلهم جميعاً فاوصل اليهم من المكروه ما يشبه القتل الذي اوصله الى المقتول فكانه قتلهم كلهم ومن استنقذها من غرق او حرق او هدم او ما يمت لامحالة او استنقذها من ضلال فكانما احيا الناس جميعاً اي اجره على الله اجر من احياهم جميعاً .

ومنها ان من قتل نبياً او امام عدل فكانما قتل الناس جميعاً اي يعذب عليه كما لو قتل الناس كلهم ومن شد على عضد نبي او امام فكانما احيا الناس



جميعاً في استحقاق الثواب .

**ومنها** ان معناه من قتل نفساً بغير حق فعليه مثل ماثم كل قاتل من الناس لأنه سن القتل وسهله لغيره فكان بمنزلة المشارك ومن زجر عن قتلها بما فيه حياتها على وجه يقتدى به فيه بان معظم تحريم قتلها كما حرمه الله فلم يقدم على قتلها لذلك فقد احيا الناس بلامتهم منه **ومنها** غير ذلك من التأويلات . ولكن الظاهر عدم تمامية شيء منها وعدم الطباقه على ما هو ظاهر الآية ولكنه قد ورد في تفسيرها روايات ولا محيص عن حملها عليها مثل رواية محمد بن مسلم قال سئلت ابا جعفر عليه السلام عن قول الله - عز وجل - : من قتل نفساً بغير نفس او فساد في الارض فكانما قتل الناس جميعاً قال له في النار مقعد لوقتل الناس جميعاً لم يرد الا ذلك المقعد . (١)

ورواية حمران قال قلت لابي جعفر - عليه السلام - في معنى قول الله - عز وجل - من اجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل انه من قتل نفساً بغير نفس او فساد في الارض فكانما قتل الناس جميعاً قال : قلت كيف كانما قتل الناس جميعاً فريما قتل واحداً ؟ فقال بوضع في موضع من جهنم اليه ينتهي شدة عذاب اهلها لوقتل الناس جميعاً لكان انما يدخل ذلك المكان قلت فانه قتل آخر قال يضاعف عليه (٢) ورواية حنان بن سدير عن ابي عبدالله - عليه السلام - في قول الله - عز وجل - ومن قتل نفساً بغير نفس او فساد في الارض فكانما قتل الناس جميعاً قال : هو واد في جهنم لوقتل الناس جميعاً كان فيه ولو قتل نفساً واحدة كان فيه . (٣) ومرجعها الى اشتراك كليهما في الورد في واد خاص في جهنم الذي اليه

(١) تل ابواب القصص في النفس الباب الاول ح - ١

(٢) تل ابواب القصص في النفس الباب الاول ح - ٢

(٣) تل ابواب القصص في النفس الباب الاول ح - ١٠

ينتهي شدة عذاب اهلها غاية الامر وجود الاختلاف من جهة الشدة والضعف بينهما كما صرح بالتضاعف في رواية حمران .

بقي الكلام في بيان ما يوجب القصاص وقد ذكر في المتن انه ازهاق النفس المعصومة عمداً مع الشرائط الالوية وقد عرّفه المحقق في الشرايع بانه ازهاق النفس المعصومة المكافئة عمداً عدواناً فادخل جملة من الشرائط في قوله: المكافئة وجملة في العمد نظراً الى ان عمد الصبي والمجنون خطأ .

**في رد على المتن** - مضافاً الى ان الجمع بين توصيف النفس بالمعصومة مع جعل واحد من الشرائط الالوية كونه محقون الدم مالا فائدة فيه اصلاً لان المراد منهما امر واحد - انه ان كان المراد بالمعصومة هو المعصومة مطلقاً وبالإضافة الى كل احد كما هو ظاهر الاطلاق فاللزام ان لا يكون قتل من استحق القتل قصاصاً او دفاعاً موجباً للقصاص اذا تحقق من الاجنبي لعدم كونه معصوماً مطلقاً لجواز قتله بالإضافة الى درنة المقتول او الدافع وان كان المراد هو المعصومة بالإضافة الى القاتل فاللزام التقييديه وعدم الاقتصار على الاطلاق .

ثم ان النفس غير المعصومة قد تكون مهدورة الدم كما في ساب النبي ﷺ او مدعى النبوة حيث انه يجوز لكل من سمع ذلك منهما التصدي لقتله وازهاق نفسه ففيه لا يتحقق الموجب للقصاص بلا اشكال وقد يكون ازهاقها بعنوان الحد الذي يتوقف على اذن الحاكم كما في الزاني المحسن واللائط ايقاباً والمرتد الفطري وتحقق الموجب فيه محل اشكال بل منع لان مجرد لزوم مباشرة الحاكم وادته لا يوجب كون النفس معصومة بعد وضوح ان الشارع اسقط احترامها لاجل الجناية التي ارتكبها وسيأتي عند تعرض المتن له تفصيل البحث في ذلك ان شاء الله تعالى .

مسئلة ١- يتحقق العمد محصاً بقصد القتل بما يقبل ولو نادراً ، وبقصد فعل يقبل به غالباً وان لم يقصد القتل به وقد ذكرنا تفصيل الاقسام في كتاب الديات (١) .

(١) طهر العادة ان العمد - محصاً - الذي هو معتبر في ما موجب القصاص يتحقق في موارد ثلاثه .

**الاول** ما اذا قصد القتل وكانت الالة مما يتحقق به القتل عالياً ويستعمل في هذا الغرض نوعاً وهذا هو لقدر المتيقن من موارد العمد لان المعروف من صدور القتل عن قصد وارادة وكون الالة مؤثرة في حصوله عالياً .

**الثاني** ما اذا قصد القتل ولكن لم تكن الالة مؤثرة في القتل الا نادراً كالعصا وسجوه وانفق القتل به وقد قيل ان فيه قولين ولكن في الجواهر بعد تسديد ثبوت القصاص الى الاشهر واحتماله ان عليه عامة المتأخرين . لم نجد فيه خلافاً وان ارسل نعم يظهر من للمعة نوع تردد فيه .

وكيف كان يظهر ان مقتضى القاعدة هو ثبوت القصاص لان المعروف من قصد القتل وتحققه في الحارح ومجرد عدم تأثير الالة في القتل الا نادراً لا يقتضي الجروح عن صدق عنوان العمد ولكنه ورد في هذا الامر روايات مختلفة .

**فصل ثلثة** منها تدل على تحقق العمد في هذا المورد مثل: صحيفة عبد الرحمن بن الحجاج قال : قال لي ابو عبد الله عليه السلام : يجلس يحيى بن سعيد فساتكم قلت : نعم قال : هات شيئاً مما احتملوا فيه قلت : اقتتل علامان في الرحبة فمض احداهما صاحبه فعمد المعصوم لي حجر فصر به رأس صاحبه الذي عصه فشجته فكر فمات فرفع ذلك الي يحيى بن سعيد فاخذه فمطم دلت علي (عمد) اس ابى ليلى واس شربة وكثر فيه الكلام وقالوا : اما هذا الحطاء فوداه عيسى بن عني من ماله قال : فقال : ان من عندنا ليقيدون بالوكزة واما الحطاء ان يريد الشيء فيصيب غيره (١) والعلامان في الرواية محمول على المائعين والظاهر ارادة

القتل في مورد الرواية كما يدل عليه قوله اقتتل وعليه فحصر الخطاء فيما اذا اراد الشيء فاصاب غيره طاهر في ثبوت العمد في مورد الرواية مع كون الجرح لا يقتل غالباً .

**و صحيحه الحلبي** قال قال ابو عبدالله - عليه السلام - العمد كل ما اعتمد شيئاً فاصابه بحدنفة او بحجر او بمصا او بكرة فهذا كذا عمد ، و الخط من اعتمد شيئاً فاصاب غيره (١)

**و مرسله** حمل بن دراج عن بعض اصحاب عن احدهما (عليه السلام) قال . قتل العمد كل ما عمد به الصرب فعليه القود ، و اما الخط ان تريد لشيء فتصيب غيره و قال . اذا اقر على نفسه بالقتل قتل و لم يكن عليه بينة (٢)

**ورواية** ابى بصير عن ابى عبدالله - عليه السلام - قال لو لم يرحل صرب رحلاً بحرفة او بأخرة و بمودومات كان عمداً (٣) و القدر المتيقن منها صورة ارادة القتل وقصد لا مجرد الصرب باحديهما وان لم يكن قصداً للقتل اصلاً

**ورواية** عبد الرحمن بن الحجاج المروزي عن تفسير العياشي عن ابى عبدالله - عليه السلام - في حديث قال اما الخط ان تريد شيئاً فتصيب غيره ومما كل شيء فصدت اليه فاصتته فهو العمد (٤)

**و مرسله** ابن ابى عمير المروزي عن تفسير المروزي عن احدهما (عليه السلام) قال . كل ما اريد به فيه القود و اما الخط ان تريد لشيء فتصيب غيره . (٥) و

(١) في ابواب القصاص في النفس الباب الحادي عشر ج - ٣

(٢) في ابواب القصاص في النفس الباب الحادي عشر ج - ٦

(٣) في ابواب القصاص في النفس الباب الحادي عشر ج - ٨

(٤) في ابواب القصاص في النفس الباب الحادي عشر ج - ١٨

(٥) في ابواب القصاص في النفس الباب الحادي عشر ج - ١٦

نقلها في الحواهر هكذا مهد، اريد تعني القود الخ و جعلها من الروايات الممارسة لهذه الروايات مع دسوح ظهورها في ثبوت القود في المقدم خصوصاً مع حصر الخطأ فيما ذكر .

**وطائفة** طهرها عدم تحقق العمد وعدم ثبوت القود مشددة اية ابي العباس عن ابي عبدالله - عليه السلام - قال قلت لدارمي الرجل بالشئ الذي لا يقتل مثله قال بهذا حصاً ثم احدث حصاة صغيرة فرمى به ، قلت ارمي الشاة فاصيب رجلاً قل هذا الخطأ الذي لا شك فيه ، و العمد لدى مصر بالشئ الذي يقتل مثله . ( ١ ) وظهورها في كون المردس فيها صورة ارادة لقتل لاشك فيه كما ان دلالتها على عدم كون المقدم من موارد العمد ظاهرة

**وهو رسالة** عبد الله بن سنان وار سمعت ابا عبد الله - عليه السلام - يقول قال امير المؤمنين - عليه السلام - في الحصاة شبه العمد ان تقتله بالسوط او بالعصا او بالحجارة ان دمة ذلك تملط وهي مائة من الابل الحديث . ( ٢ )

**ورواية** ابن سنان عن عثمان بن ابي العباس ورواية عن ابي عبدالله - عليه السلام - قال ان العمدان يتعمده فقتله بما يقتل مثله ، والخطأ ان يتعمده ولا يريد قتله ، يقتله بما لا يقتل مثله ، والخطأ الذي لا شك فيه ان يتعمد شيئاً آخر فيصيبه . ( ٣ ) والظاهر ان المراد من قوله - ع - لا يريد قتله هو عدم ارادة القتل حينما يتعمده ويقصده ولذا لا يستصحب الآلة القتالة ولكنه بعد الوصول اليه يحدث له ارادة القتل فيقتله بما لا يقتل مثله لظهورها في ان لفرق بين هذ الفرص والمرضى الأول هو مجرد كون الآلة فيه قتله بخلافه وفي ان الفرق

( ١ ) تل ابواب القصاص في خمس الباب الحادي عشر ح - ٧

( ٢ ) تل ابواب القصاص في خمس الباب الحادي عشر ح - ١١

( ٣ ) تل ابواب القصاص في خمس الباب الحادي عشر ح - ١٣

بينه وبين المرمى الأخير هو عدم تعلق قصد القتل بالمقتول بل بشيء آخر فالمرسوس الثلاثة كلها مشتركة في أصل إرادة القتل .

**و مثل هذه الرواية رداية ردادة عن أبي عبدالله - عليه السلام - قال**  
**إن الحطأ إن يعمده ولا يريد قتله مما لا يقتل مثله ، و الحطأ ليس فيه شيء أن**  
**تعمد شيئاً آخر فتصيبه . (١)**

**و رواية أخرى لردادة عن أبي عبدالله - عليه السلام - قال ، العمد إن**  
**تعمده فتقتله مما مثله يقتل . (٢)**

**وهرسلة يونس عن أبي عبدالله - عليه السلام - قال** إن ضرب رجل رجلاً بمصا أو بحجر فمات من ضربة واحدة قل إن يتكلم فهو يشبه العمد ولديه على القاتل ، وإن علاء والحق عليه بالمد أو بالحجارة حتى يقتله فهو عمد يقتل به ، وإن ضربه ضربة واحدة فتكلم ثم مكث يوماً أو أكثر من يوم فهو شبه العمد ( ٣ ) و الظاهر أن اختلاف المروءات إنما هو في تحقق قصد القتل في الصورة الذاتية المستلزم للإلحاق ومثله دون الصورتين الأخريتين و عليه فتصير الرواية من روايات الطائفة الأولى .

**إذا عرفت ما ذكرنا فاعلم أن الجمع بين الطائفتين يمكن بوجهين**  
**أحدهما** حمل الطائفة الأولى الدالة بظاهرها على ثبوت العمد في المقدم على شبه العمد بقرينة الطائفة الثانية والنتيجة - ح - عدم ثبوت القصاص لعدم تحقق موجب الدية هو العمد .

**ثانيهما** حمل الطائفة الثانية على صورة عدم إرادة القتل وعدم تحقق قصده

(١) تل أبواب القصاص في النفس الباب الحادي عشر ح - ١٧

(٢) تل أبواب القصاص في النفس الباب الحادي عشر ح - ٢

(٣) تل أبواب القصاص في النفس الباب الحادي عشر ح - ٥

معرفة الطائفة الأولى فستح ثبوت القصاص في المقام  
والظاهر ان الترحيح مع الوجد الثاني لانه - مصافاً الى عدم ظهور الطائفة  
الثانية في صورة ارادة القتل بل حمل بعضها على هذه الصورة كان بعداً - ان حمل  
الطائفة الأولى على شبه العمد لا يكاد يحتمل مع ثبوت الحكم بالقصاص في بعضها  
كما في مثل صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج المتقدمة و ليس المذكور في  
جميعها كلمة « لعمد » حتى تحمل على شبه العمد بل الحكم بالقول الذي لا يتحقق  
الا بعد ثبوت موحه الذي هو العمد محضاً والترحح مع هذا الوجه

ثم انه لو فرض ثبوت التعارض و عدم إمكان الجمع لكان الترحح مع  
الطائفة الأولى الموافقة للشهرة الفتوائية المحققة كما مرّت الاشارة اليه مراراً  
**المورد الثالث** ما اذا قصد عملاً يقتل به سالماً و ن لم يقصد لقتله و قيل  
يهمهم من العنية الإجماع عليه وهو الذي يقتضيه القاعدة لان القصد في الفعل الذي  
يتحقق به القتل عدلاً مع الشوحيه والالتفات الى ذلك لا يكاد ينفك من قصد القتل  
عذبة الأمر انه يصير القتل مقصوداً دلشع و لفعل يكون مقصوداً بالاصالة - هو  
لا يوجب الخروج عن عنوان العمد و ن من ضرب العير بألة قتله مع العلم بكونها  
كذلك يكون عند العرف قاتلاً بل لقتل العمدى و ن كان عزمه غير القتل  
كامتحان الآلة و امتحان رميه اناها و عر ذلك من لأعراض

ويبد عليه مصافاً الى ما ذكرنا صحيحه الحلبي و ابى الصريح الكشي جميعاً  
عن ابى عبدالله - عليه السلام - قال (قَالَ ط) سألناه عن رجل ضرب رجلاً بعضاً  
فلم يقنع عنه الصرب حتى مات ايدفع الى ولي المقتول فيقتله ؟ قال نعم ولكن  
لا يترك يبعث به ولكن يحيز عليه بالسيف (١) ومثله رواية موسى بن بكر (٢)

(١) تل ابواب القصاص في النفس الباب الحادي عشر ح - ٢ .

(٢) تل ابواب القصاص في النفس الباب الحادي عشر ح - ١٠ .



ورواية سليمان بن خالد ( ١ ) والعصا وإن لم يكن مجردة من الآلات القتلة إلا أن تكرار الصرب به وعدم قلع الصرب عنه يوجب سيرورته من هذه الآلات ومقتضى إطلاق السؤال وترك الاستعصال أنه لا فرق بين ما إذا كان مراد الضارب القتل أو مجرد الصرب فقط وعليه فظاهر الجواب كون هذا المورد أيضاً من موارد العمد التي فيها القصص والظاهر أن المراد من قوله - عليه السلام - ولكن لا تشرك بمبته هو عدم المعاملة مع القابل لمعاملة ما صنعه بالمقتول بل يسرع عليه بالسيف الذي يوجب قتله من دون دحر وتمثيل يقال أحذر عليه أي أحذر من الإسراع في قتله وعليه دلل روايات المدكورة مضافاً لما تقتضيه القاعدة

ثم إن بعض الاعلام استدللّ بكون المورد الثالث من موارد العمد بصحيفة فصل بن عبد الملك التي رواها الصدوق عن أبي عبد الله - عليه السلام - أنه قال - إذا صرب الرجل بالحديدة فذلك العمد قال - سئلته عن الخطأ الذي فيه الدية والكفارة أهو أن يعتمد صرب رجل ولا يعتمد قتله ؟ قلت - نعم ، قلت - رمي شاة فاصب استأ قال - ذلك الخطأ الذي لا شئ فيه عليه الدية والكفارة ( ٢ )

قال في تقريب الاستدلال بها إنها تدل على أن الصرب بالحديدة الذي يترتب عليه القتل عادة من القتل العمدى وإن لم يقصد الضارب القتل ابتداءً وإنما مع قصد القتل فلا خصوصية للحديدة .

ويؤيد عليه أن لحديدة لا تكون من الآلات القتلة لأن المراد بها هي الحديدة الصغيرة وقد حماها في بعض الروايات المتقدمة في ردیف الحجر والعصا والوكرة والمراد من صرب الرجل بها هو الصرب المقرن مع قصد القتل وإرادته ودل عليه سؤال الراوى عنه عن الخطأ وأنه هو أن يعتمد صرب رجل ولا يعتمد

( ١ ) تل أبواب القصص في النفس أبواب الحادي عشر ج - ١٢

( ٢ ) تل أبواب قصص في النفس أبواب الحادي عشر ج - ٩

قتله الظاهر في ان الفرق بينه وبين العمد هو رادة القتل فيه دونه وعليه دلالة رواية تنطبق على المورد الثاني دون الثالث .

كما انه استدله ايضاً بصحيفة ابي العباس ورؤية المتقدمة عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان العمدان يتعمده فيقتله به ، يقتل مثله والخطأ ان يتعمده ولا يريد قتله يقتله بما لا يقتل مثله والخطأ الذي لاشت فيه ان يتعمد شيئاً آخر فيصيبه (١) نظراً الى ان التقييد بقوله - عليه السلام - بما لا يقتل مثله يدل على ان الاله اذا كانت قتالة فليس هو من الخطأ وان لم يقصد القتل ابتداء .

ويرد عليه ان هذا التقييد كما وقع في الخطأ وقع التقييد به ، يقتل مثله في العمد مع ان الظاهر عدم كونه مقيداً به لم عرفت في المورد الثاني من ان قصد القتل بوجوب تحقق العمد وان لم تكن الاله قتاله فالاصاف ان الدليل في هذا المورد هي الروايات التي اوردناها وقد استدلت بها صاحب الحواهر - قدس سره - بقى الكلام في انه هل يتحقق العمد فيما اذا لم يقصد القتل ولم يكن

العمد مؤثراً في القتل بحسب العدل او لا يتحقق فيه وجهان بل قولان حكى عن الغنية الاحصاء علي الثاني وقال في الحواهر : لا احد فيه خلاف بين المتأخرين ولكن المحكي عن الشيخ في المسود انه عمد كالمورد الثالث اما مطلقاً كما حكا عنه بعض الروايات خصوص الاشياء المحددة فقط كما هو مقتضى العادة المحكية عنه في كشف اللثام .

واما بالنظر الى الرواية فقد ذكر المحقق في الشرايع ان فيه روايتين اشهرهما انه ليس بعمد بوجوب الفور دونه هو الطائفتان من الروايات لخصوص روايتين ولابد قبل ملاحظتهما من النظر في ان مقتضى القاعدة مع قطع النظر عن الرواية هل هو الوجه الاول او الثاني فنقول طهر الحواهر بل صريحه هو الاول

نظراً إلى أنه لا مدحلية للقصد في صدق القتل عرفاً بل ولا في صدق القتل عمداً لأن معناه حصوله على جهة القصد إلى الفعل عدواناً الذي حصل به القتل وإن كان مما يقتل نادراً أو ليس في شيء من الأدلة العمدة إلى القتل بل ولا العرف يستدعي عليه فإنه لا ريب في صدق القتل عمداً على من ضرب رجلاً عدياً غير قاصد بقتل أو قاصداً عدمه في تحقق ثوب القتل على صريته العادي منه المعتمد له

**ويلاحظ** عليه عدم ثبوت قصد القتل في المورد الثالث من موارد القتل عمداً فيظهر منه عدم كون إرادة القتل دحيلة في تحقق عنوان العمد أصلاً ولكن الظاهر خلاف ما افاده نظراً إلى عدم صدق تفسير الموحب للقصد من عليه وعدم مساعدة العرف أيضاً فإنه لا يقال لمن ضرب الغير بالكف - مثلاً - صريته واحدة غير مؤثرة في القتل نوعاً ولكن اتفق موته بسببها على خلاف العمد أنه تحقق منه قتل العمد وأرهب النفس المحترمة عمداً وقد ذكرنا أن ثبوت هذا العنوان في المورد الثالث إنما هو بلحاظ عدم انفكك قصد القتل عن قصد الفعل مع الالتفات إلى كون الآلة قتلة وإن كان مقصوده الأصلي غير لقتل وعليه في الظاهر أن مقتضى القاعدة عدم تحقق العمد في المقام .

**وأما** الروايات فطائفة منها ظاهرة في ذلك مثل صحيحه فصل بن عبد الملك المتقدمة في المورد الثالث نظراً إلى قوله : « سئلته عن الخطاء الذي فيه الدية والكفارة أهوان يعتمد ضرب رجل ولا يعتمد قتله ؟ قل نعم وإن مقتضاه تحقق الخطاء الذي يكون المراد به شبه العمد مع عدم قصد القتل وعدم كون الآلة قتلة كمن هو المقرض في كلام الإمام عليه السلام قبل هذا السؤال وهو الضرب بالحديدة وكذا صحيحه أبي العباس وررارة المتقدمة في المورد الثالث أيضاً فإن قوله عليه السلام - والخطء أن يعتمد ولا يريد قتله يقتضي ألا يقتل مثله طاهر في تحقق لخطء المعنى المذكور مع اجتماع عدم

ارادة القتل وكون الفعل غير مؤثر في القتل نوعاً .

وكذا صححه أخرى لأبي العباس عن أبي عبد الله عليه السلام قال . قلت له ارمي الرجل دابة الذي لا يقتل مثله قال هذا خطأ ثم احدث حصة صغيرة فرمى بها فقتل ارمي الشاة وسبب رحلا فقتل هذا الحقة الذي لا شك فيه ، والعمد الذي يصر دابة الذي يقتل مثله (١) من الظاهر أو القدر المتيقن من قوله ارمي الرجل هو الرمي الحالي عن ارادة القتل فتدل الرواية على كونه خطأ

**وجملة** منها طاهرة في تحقق العمد في المقام مثل رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال لو ان رجلاً صرب رجلاً بخنجره أو بآخرة أو بعود فمات كان عمداً (٢) من طاهره اما خصوص صورة ارادة مجرد الصرب دون القتل وان مقتضى اطلاقه الشمول لهذه الصورة وعلى أي حال فتدل الرواية على تحقق العمد في المقام

**ومرسلة** حميد بن ذريح عن بعض اصحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى قال قتل العمد كل ما عمد به الصرب فعليه العود وانما الخطاء ان تريد الشيء فتصيب غيره الحديث (٣) فان مقتضى اطلاق ارادة الصرب الشمول لما اذا كان المراد الصرب فقط في مقابل القتل .

**وصحيفة** الحلبي قال قال أبو عبد الله عليه السلام العمد كل ما اعتمد شيئاً وصده بحديدة أو بحجر أو بعصا أو بكرة فهذا كله عمد ، والخطأ من اعتمد شيئاً فصاب غيره (٤) نظراً إلى ان الآلات المذكورة هي التي لا تكون قتاله

(١) تل ابوب - انصاف في النفس الباب الحادي عشر ج - ٧ .

(٢) تل ابوب - انصاف في النفس الباب الحادي عشر ج - ٨ .

(٣) تل ابوب - انصاف في النفس الباب الحادي عشر ج - ٦ .

(٤) تل ابوب - انصاف في النفس الباب الحادي عشر ج - ٣ .

مسئله ٢ - العمد قد يكون مباشرة كالذبح والحقق بالسيف والصرب بالسيف والسكين والحجر العاقر والجرح في القتل ونحوها مما يصدر بعمله المباشر عرفاً فعمه القود ، وقد يكون بالنسب بسحو وفيه صورته كرها في ضمن العائل الامة (١)

نوعاً شاهد على عدم كون المراد من قوله : اعتمد شيئاً هو قصد قتله وإرادته إزالته بنفسه فقط لعدم اجتماعه مع شيء من هذه الآلات بل عم منه ومما إذا كان المراد مجرد الصرب فقط فغير ذلك من الأدلة

**واللزام أن نذكر** ما يلزم من تقييد الملاحقات الطائفة الثانية على تقدير ثبوت الإصلاحي لها كما نرى في بعضها من مقتضى الطائفة الأولى الصادرة من الصريح في عدم تحقق العمد في المقام وما يلزم من حجب التهمة الأولى عن الثانية على فرض ثبوت التهمة الأولى للشبهة لهوائيه المحققه كما مر فتصير النتيجة موافقة للعدالة الأولى (١) قد مر في تعريف موجب القصاص أن المدار فيه أنه ، هو على قتل النفس المحترمة عمداً كما أن المستبعد من الأدلة المتقدمة أيضاً ذلك وعليه فلا بد في تحقق ذلك من إصافه القتل إلى القاعل وأنصافه بوقوعه عن عمد وقد مر أيضاً أن موارد العمد لا يتجاوز عن ثلاثة فاللزام في جميع موارد ثبوت القصاص من تحقق هذه العنوا لافيد أدلة دليل حاسم على خلاف لقاعدة وعليه فليس في شيء من الأدلة عنوان الحكم بسقط المباشرة والسبب بل الموقوف فيها هو عنوان قتل العمد .

ولكن لعمد قد يتحقق بالمباشرة كالأمثلة المذكورة في المتن وكسفى السم القتل بالبحار في خلقه وبعض التريقات المهلكة وغير ذلك من موارد صدور القتل المباشر ولاشكال في ثبوت القصاص في جميع هذه الموارد وقد يتحقق بالتسبب لاعتناقنا بل بعض مراده وهو ما إذا أمرد الحابي بالتسبب المتلف وفيه صورته كورة في ضمن المسائل الآتية

مسئلة ٣ - لورماه بهيم او بندقه فمات شيوعمد عليه القود ولولم يقتصد  
القتل به ، وكذا لو حمله حمل ولم يرخ عنه حتى مات او غشه في  
ماء ونحوه وصعه عن الخروج حتى مات ، او جعل رأسه في جراب المورة  
حتى مات الى غير ذلك من الاسباب التي انورد الجاني في التمسب العتلف  
فهي من العمد - (١)

واما الشرط والاصح به وبما من احدا لعمد ، بتحقيق عنوان قتل العمد بسبب  
لان المراد به ما يقع عليه تأثير المؤثر من دس ن يكون دحيلا في لعدة للر هو ق  
مثل حفر الشئ بالنسبة الى الوقوع فيها فان الوقوع مستند الى عتبه وهي التحطلي  
والشر شرحه للتأثير بمعنى انه لو لم يجره لم يتحقق القتل املا لكنه  
لم يكن دحيلا في الوقوع بل الوقوع مستند الى ماد كره من التحطلي وهو مح  
لتحقق القتل

وبالجملة فالصبط ماد كره من صدق عنه ان قتل العمد من دون ان  
يكون عنوان آخر دحيلا في الحكم بالاند في الحكم بثبوت القصاص من ملاحظة  
تحققه وعليه فهي جميع المسائل الاتية ليس المدار غير ماد كره

(١) هذه هي الصيغة الاولى من صور انفراد الجاني بالتسبب المتلف والحكم  
بثبوت القود في لفر من الاول اما هو لاجل كون مثل السهم والبندقه من الالات  
المؤثرة في القتل عالياً وعليه فلا فرق بين ما داقصد ، لقتل به وبين ما داقصد  
لما عرفت من اشتراك كل من الامر من في تحقيق عنوان العمد مع كون الالة كذلك  
اي مؤثرة في القتل عالياً لكن لا بد من تقييد ذلك بما اذا وقع في المقص  
فانه لو اراد برمي غير المقصد وصاب المقتل كما اذا كان المراد من رميه هو  
الوقوع في برجل الذي لا يؤثر في القتل نوعاً ولكنه اسبب المقتل على خلاف  
ما اراد ، ولظاهر عدم تحقق قتل العمد بل لا يبعد ان يقال بكونه من مصاديق قتل

مسئلة - ٣ في مثل الحقيق وما بعده لو اخرج منقطع النعس او غير  
 منقطع لكن سرده النعس فمات من اثر ما فعل به فهو عمد عليه القود. (١)  
 مسئلة ٥ . لو فعل به احد المذكورات بمقدار لا يقتل مثله عالماً لمثله  
 ثم ارسله فمات بسبه وان قصد ولو رجاء القتل به فعمه القصاص والافالدية،  
 وكذا لو داس بطنه بما لا يقتل به عالماً او عسر حصيته فمات او ارسله منقطع  
 القوة فمات (٢).

الحقهاء المحضون وان قولهم عليه السلام في بعض الروايات المتقدمة انما الخطاء ان  
 تريد شيئاً فتصب غيره شمل، طلاقه مثل العقاب الذي اراد ضرب الرجل فاصاب  
 المقتل فيه لا فرق منه بين ما اذا اراد قتل حيوان وصاب اسداً فقتله  
 وهذا التقييد لا يجري في سائر الامثلة والمردوس المدكورة في العتق فيه  
 ، لخلق بالحمل وعدم الارحاء حتى الموت او العمس في مثل الماء وسعه عن  
 الجروح كذلك او جعل رأسه في حراب النورة كذلك ايضاً لتحقيق العنوان الموح  
 للقصاص من دون قيد ولو لم يقصد القتل به اصلاً

(١) الوجه في ذلك وصوح استمد الموت الى العتق والعمس وجعل الرأس  
 في حراب النورة ولو كان في حال الاخراج منقطع النعس او متردده ونقي مريضاً  
 رمياً حتى مات الى في كشف، لتمام طالب لمدة قدراً بقتل الحقيق في مثله عالماً  
 او لا وقد عرفت انه لا فرق بين صورة قصد القتل وعدمه بعد كون منه الخيق مؤثراً  
 في حصول القتل غالباً

(٢) الوجه في التفصيل بين صورة قصد القتل وبين غيرها طاهر بملاحظة  
 مدكورة به مع كون المردوس عدم تأثير، اعمل في قتله بحسب الغالب كما في  
 الامثلة لمدكورة في لمسئلة الثالثة مع التقييد بالمقدار الذي لا يكون موحاً  
 لقتله كذلك كما فيم لو داس بطنه اي وطمه برحله او عسر حصيته مع التقييد



مسئلة ٤ - لو كان الطرف ضعفاً لعرص او صغراً او كبر ونحوها ففعل به ما ذكر في المسئلة السابقة فالظاهر ان فيه المتعاضد ولو لم يقصد القتل مع علمه بضعفه والافعه بالتفصيل المصنوع . (١)

والمقدر المدكور ولقد تر في لفتن في خلاف العلم لا يفي مجازاً لتحقيق عنوان قتل العمد لا من جهة قصد القتل لا عند احد الامر من على سبيل مع الخلو في تحقيقه كما عرفت : بتحقيق قصد مع كون المعرّوس عدم التأثير في القتل عاذاً انما هو سحر لرحمة والاحتمال الداشي عن التأثير مع وصف المددة كما لا يخفى .

ثم انه لا فرق في هذه الجهة بين ما اذا تحقق الموت حياً ، داس بطرد او عسر حصيته وبين ما اذا ارسله مسقط القوة فمات كما عرفت في المسئلة الرابعة (١) المقصود من هذه المسئلة امران :

**أحدهما** انه لا بد في ملاحظه مقدار لتأثير دانه هل يؤثر في القتل عاذاً ام لا من ملاحظه حال الطرف من جهة القوة او الضعف الداشي عن المرمض ، والصغر او لكبر او نحوهما وربما يكون الحق بالحال مثلاً في زمان قليل مؤثراً في قتل الضعيف نوعاً ولا يؤثر في هذا المقدار من الزمان في قتل القوى لذلك فاللزام بملاحظة حال الطرف من هذه الجهة .

**ثانيهما** ان الملاك ليس هو الضعف الواقعي بمجرد ان العلم بشوئ هذا الضعف فيه فهو كان بحسب الواقع صحيحاً ولكنه كان الحاشي حاشياً بذلك لا يمكن بتحقيق قتل العمد اذا لم يكن قاصداً لقتل والوجه فيه عدم صدق العنوان الموجب لنقود مع الجهل بالحال وان كان يظهر الاستشكال فيه من بعض الاعمال الى العدم كما من صاحب الجواهر بناء على ما رجعته من التوسعة في قتل العمد كما عرفت .

مسئلة ٧ - لو صربه بعضا - مثلاً - فلم يطلع عنه حتى مات او صربه  
مكرراً ما لا يتحملة مثله بالنسبة الى بدنه ككونه ضعيفاً او صغيراً ، او بالنسبة  
الى الصرب الوارد ككون الصارب قوياً ، او بالنسبة الى الزمان كفصل السرود  
الشديدة - مثلاً - فمات قبو عمد . (١)

(١) المقصود من هذه المسئلة التمييز على نه لابد في مثل صرب العظام  
وجهه انصاف به يتحمل ولا من ملاحظة المصروب من جهه لصعب والقوة كما مر  
في المسئلة السابقة ومن ملاحظة الدرب والصرب الصادر منه وانه هل يكون قوياً  
ولا ومن ملاحظة زمان الصرب : به هل يكون فصل السرودة الشديدة التي يكون  
تأثير الصرب فيها اكثر من غيره من الفصول .

وهذا العرس من الصرب بالعصا مصداقاً الى ان مقتضى القاعدة ان حادثة  
هو القصاص لتحقيق موجهه الذي هو قتل العمد قد ورد فيه بعض الروايات مثل  
رواية الحلبي وابي الصباح الشامي حمداً في مثلها عن رجل صرب رجلاً بعصا  
فلم يقدح عنه الصرب حتى مات ابدع الى ولي المقتول فيقتله ؟ قل : نعم ولكن  
لا تترك يمينه ولكن بعير عليه بالسيف (١) في لظاهر ان مورد السؤال هي  
صورة عدم قصد القتل بغيره السؤال الحكيم عن وجود شبهة موجهه له ومن  
الواضح انه لو فرض ثبوت القصد مع كون العدل مؤثراً في القتل لا محذور للشبهة  
اصلاً لانه المورد الظاهر من قتل العمد فمقتضى السؤال قرينه على عدم ثبوت قصد  
القتل بوجه وعنى تقدير التمرل لمقتضى اطلاق السؤال وترد الاستفصال في الجواب  
عدم الفرق بين صورتي القصد وعدمه وعلى تقدير فالرواية تبدل على حكم  
المقام وانه هو ثبوت العمد ولو مع عدم القصد .

وهو رسالة يوسف بن بعض اصحابه عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال ان  
صرب رجل رجلاً بعصا : يحجر فمات من صربه واحدة قل ان تكلم فهو يشبه

مسئلة ٨ - لو صر به لما لا يوجب القتل فاعقبه مرضاً بسبه ومات به

فلا يظهر انه مع عدم قصد القتل لا يكون عمداً ولا قوداً ، ومع قصده عليه

### القود . (١)

العمد والدية على القاتل ، وان علاه والى عليه بالعصا ، والحجارة حتى يقتله فهو  
عمد يقتله ، وان صر به صر به واحدة فتكلم ثم مكث يوماً اذا كثر من يوم فهو  
شبه العمد . (١) بناء على ان المراد من قوله وان علاه ليس ، اذا كان  
قصداً للقتل وان كان قوله - عليه السلام - حتى يقتله مشعراً بذلك لا يظهر  
في ان الفرق بين هذا العرس وبين العرس الاول المذكور في الرواية ليس الا  
في مجرد كون مورد العرس الاول هو العرس بمثل العنا صر به واحدة من دون  
ان يكون مقروناً بقصد القتل ومورد العرس الثاني هو العرس مع الإلحاح والتكرار  
المسحور الى الموت ولو كان العرس في هذه الصورة تحقق قصد القتل ايضاً  
يلزم ثبوت الاختلاف بين العرسين من وجهين وهو خلاف ظاهر الرواية وعليه  
فيكون قوله . حتى يقتله في هذه الرواية بمعنى قوله حتى مات في الرواية  
الاولى ولا ينافي ظهور الروايتين في ان اصاب المؤثر في القتل يوماً موجب  
لتحقق موجب القصاص وان لم يكن مقروناً بقصد القتل

(١) وربما يقال بشوب عموم قتل العمد الموجب للقصاص في المقام

وان لم يكن مقروناً بقصد القتل قل في المسائل في وجهه ولان صر به وان  
لم يكن قتلاً عالياً ولا قصده الا ان اعاقبه للمرض الذي حصل به التلف صير  
الامر بين مترتبة سب و حد وهو مما يقتل عالياً وان كان الصر به على حدته مما  
لا يقتل ويؤيده ما سياتي من ان مراده الحرح عمداً بوجوب القود وان كان  
الحرح غير قتل وهذا من افراده لان المرض مسبب من الحرح وعنه تشأ الهلاك

فكان في معنى السراية وبهذا الحكم صرح في القواعد والتعريف  
ولكنه استشكل فيه بقوله «ولا يخاو من اشكال لان المعتبر كما تقدم  
اما القصد الى القتل اذ فعل ما يقتل عالماً والمعرّض هنا خلاف ذلك واما حدث  
القتل من الصرب والمرص المتعقب له والمرص ليس من فعل الصارب وان كان  
سبباً فيه»

**واما** صاحب الجواهر فقد احتار فيها انه عمد مطلقاً نظراً الى مسلكه  
من عدم اعتبار قصد القتل ولا كون الشيء ممكناً يقتل مثله عالماً اذ هو عمد الى  
القتل لاقتنه عامداً والعنوان في الدالة التي لا الاول وذكر ان ما في بعض النصوص  
من عدم تحقق العمد فيما اذا ضرب صر به بالمصاصات لمصر وبتمامه على خلاف  
القاعدة ويقتصر فيه على موزنه وان المقام فلم يدل دليل على حروجه فيبقى  
تحت القاعدة ويحكم بكونه عمداً والحكم بنون القود في مورد سراية الجرح  
غير القتل اما هو لهذه الجهة لا لاجل كونه سبب السراية «ميرص يقتل مثله

و الحق ان يقال شيء على ما احترماه من اعتبار احد الامرين في تحقق  
عنوان العمد على سبيل منع الخطو ولازمه كون ما ورد في الصر به بالمصاص  
المصوص الدالة على انه يشبه العمد انما هو على وفق القاعدة لاعلى خلافها  
ان اللان في المقام التفصيل في صورة عدم قصد القتل ابتداءً واصالة بين ما اذا  
علم الصارب بان صر به يعقب المرص و انه يؤثر في القتل عالماً وبين صورة  
الجهل بذلك وفي صورة الاولى لا يبعك علمه بذلك عن قصد القتل تمعاً لوصوح انه  
مع العلم بان صر به يعقب للمرص الذي يترتب عليه الموت كيف لا يكون قصداً  
للقتل تمعاً ولو لم يقصده بالاصالة واما في صورة الجهل فلا وجه لتحقيق عنوان  
العمد بعد ما كان الصادر منه هو الصر به الواحدة غير المؤثرة في القتل عالماً و  
اعفاها للمرص المؤثر فيه لم يكن معلوماً له بوجه وقدم في المسئلة السادسة

مسئلة ٩ - لو سمعه عن الطعام او الشراب مدة لا يحصل لمثله البقاء فهو عمد وان لم يقصد القتل ، وان كان مدة يتحمل مثله عادة ولا يموت به لكن اتفق الموت واعقبه بسمه مرض فمات فمات فمات فيه التفصيل بمن كون القتل مقصوداً ولو رجاء اولاً . (١)

مسئلة ١٠ - لو طرحه في النار فمجر عن الخروج حتى مات او سمعه عنه حتى مات قبل به ، ولو لم يخرج منها عمداً وتحدلاً فلا قود ولا دية قبل ، وعليه دية جناية الالتقاء في النار ، ولو لم يظهر الحال واحتمل الامر ان

ان ثبوت القصاص في ضرب الضعيف المؤثر في قتله اتم هو فيما اذا كان الضارب عادلاً بسمعه ولا يشمل صورة الجهل والمقام ايضاً من هذا لفضل ولعل الحكم بثبوت العمد في مورد سراية الحرح غير القتل اتم هو في خصوص سورة العدم بالرأيه المؤثرة في القتل دون الاعم معها ومن صورة الجهل وسبأني البحث فيه ان شاء الله تعالى .

(١) لا اشكل في ثبوت العمد الموح للقياس في المرض الاوّل وان لم يقصد القتل لأن الممرض عدم تحمل مثله من جهة الس والحال و غير هـ للممنوعة عن الطعام او الشراب في تلك المدة

كما انه لا اشكل في عدم تحقق العمد مع عدم قصد القتل فيما اذا كان المسمع مدة يتحمل مثله عادة ولا يموت به غالباً ولكن تحقق الموت على سبيل المصادفة والاتفاق كسرة واحدة يمثل العصا واماً فيما اذا اعقب مرضاً وصار المرض سبباً للموت وللازم بمقتضى مقرر في المسئلة المتقدمه التفصيل مع عدم قصد القتل بين صورة علمه بذلك وان الممنوع يعقب مرضاً كذلك فيتحقق العمد لثبوت قصد القتل لامحالة ولو تنحاً بين صورة الجهل بذلك فلا وجه للقصاص لعدم تحقق العمد بوجه .

## لا يشترط قود ولادية (١).

## (١) في هذه المسئلة فروع :

**الاول** ما لو طرحه في الدار ولكنه كان عاجزاً عن الخروج مع العلم بذلك أو سمعه عنه حتى مات ولا استناد فيه في ثبوت القود لتحقيق موجهه الذي هو قتل العمد ليكون العمل مؤثراً في القتل والموت من دون فرق بين صورة لعجز وصورة المنع وهذا واضح .

**الثاني** ، ما لو طرحه في الدار ولكنه كان قادراً على الخروج ومع ذلك لم يخرج منها عمداً فتعادلاً ولا سفي الاشكال في عدم استناد القتل في هذا تعرض الى الملقى بل هو مستند الى لمقاء الذي هو فعل اختياري للمطروح ضرورة به لو لم يحتر المكت والبقاء له ، بتحقيق لموت اصلاً فالموت مستند الى نفسه لامحالة والاستناد الى عمل الملقى الذي هو محذور الالقاء الذي لا يرتب عليه الموت ومنه يظهر به كما ، لامحالة للقصاص في هذا المقص لا يشترط فيه اصلاً لان ثبوت الدية فرع الاستناد ولو كان شحواً الخطأ أو شبه العمد والمعرض انتفاء الاستناد رأساً نعم لو ترتب على محذور الالقاء حديدية يجب ديتها على الملقى ولكنها لا ترتبط بالقتل الموجب للقصاص او الدية

ثم ان الفرق بين هذه الصورة وبين ما اذا كان قادراً على المعالجة والمدادوا ولكنه تركها احتجراً حتى مات الذي ادعى صاحب الجواهر قدّم فيه الاتفاق على الصواب هو انه مع تركه للمعالجة وان كان بتحقيق التقدير بملاحظة عدم رعايته حفظ النفس الواجب عليه لان المعرض القدره عليه الا انه لا يوجب ستاد الموت بل التارك لها بل الموت مستند الى مثل الجرح والجرح صار سبباً لتحقيق الموت وان كان المحروح قادراً على ايحاء المانع سبب للمعالجة الا ان استناد الموت اليه هو الى المقضي والسبب دون عدم المانع وهذا كما لو كان من يراد قتله قادراً على الفرار ولكنه لم يفر فقتل فانه لا ينبغي الاشكال في ان

القتل إما يكون مستنداً إلى القتل لآلى المقتول باعتبار القدرة على الفرار  
المانع عن تحقق القتل وهذا بخلاف المقام فإن الموت مستند إلى اللقاء وإلى  
البار، ختبراً ولا موجد لاستداده إلى الالتقاء وبعبارة أخرى السبب في المقام هو  
اللقاء وإن كان ختبره متفرعاً على الالتقاء بمعنى أنه لو لا الالتقاء لما احتار الله  
إلا أن ذلك لا يوجب الاستناد إلى الالتقاء بوجه

**الثالث** صورة الشك في أن عدم الجروح هل كان مستنداً إلى العجز و  
نشياً عن التعمد والتجادل وفيه وجهان بل قولان يظهر القول بثبوت القصاص من  
المحقق في الشرايع حيث قال: «لو طرحه في النار فمات قتل به ولو كان قدراً على  
الجروح لانه قد يشده» وإن أنار قد تشنج الأعصاب بالملاقة فلا ينسب لفراره  
وليس مراده من القدرة على الجروح هي القدرة عليه المساعدة للتعمد والتجادل  
لانه مصداق إلى وضوح عدم ثبوت القصاص في مورد التعمد لا بالائتمار التعميل لأن طاهره  
من الدهشة الحاصلة وكذا تشنج الأعصاب بالملاقة ربما يمنع عن الفرار والمفروض  
صورة الشك والتعميم إنما هو بخاط هذه الصورة

ويظهر من العلامة في القواعد عدم ثبوت القصاص في «ولو تركه في النار»  
فيمكن من التخلص منها، لانه لو كان في طرفها يسكنه الجروح، دعى حر كره  
فلم يحرق فلا قصاص وفي الصمان للديانة أشكال اقرب السقوط من العلم انه ترك  
الجروح بجادلاً، ولولم يعلم ذلك ضمنه وان قدر على الجروح لأن النار قد  
ترعبه وتدهشه وتشنج اعصابه بالملاقة فلا يظهر بوجه التخلص، فإن التخصيص في  
الديانة بين صورة العلم بالتجادل وصورة الشك فيه مع سلاق الحكم بعدم ثبوت  
القصاص يعطى عموم الحكم بعدمه في وان كان طاهر صدر المساعدة يشعر بالاختصاص  
بصورة العلم بالتجادل كما لا يخفى وقد ذكر الشهيد في المباني في وجه ثبوت  
القصاص في المقام أن السبب المقتضي للصمان وهو الالتقاء متحقق مع الشك في



المسقط وهو القعدة على الخروج مع التهرون فيه ولا سقط الحكم شئت اصل  
القدرة ما لم يعلم التحادل عن الخروج لاحتمال ان يعرض له ما يوجب المحر من  
دهشه وتجيروا تشجع اعصائه ويحود ذلك

ويرد عليه انه لم يدل دليل على سبب الالتقاء للصمان ومن الواضح افتقار  
السبب الى حمل الشارع وقيام الدليل وقد حققنا في الاصول الاحكام الوضعية  
، حمدهم مجعولة للشارع عذبة الامر ان تعلق الحمل بمعصية ربما يكون محمل  
متشأ انتراعه وان كان يمكن فيه الحمل مستقلاً ايضاً وبالجملة اقتضاء الالتقاء  
بمحرده للصمان وسببته له لم يدل عليه دليل بوجه ولا محال لما في المسالك  
مصافاً الى ان الظاهر ان مراده من المسقط هو المانع وعليه لا يحكم بترتب المقتضى  
- بالفتح - مع احرار المقتضى - بالكر - والثالث في وجود المانع

ويظهر من كشف اللثام في وجه توريد القواعد في الحكم بالدية ما يجري  
في القصاص ايضاً قل يسمى الوجهين على تعدد من طاهرين واصليين فان الظاهر  
من حال الامساك ان لا يتبادر عن الخروج حتى يحترق ويظهر النار المعروضة  
سهولة الخروج عنها دونه لا يحترق بها الا من يعتمد اللثام فيها ، والاصل برائة  
الذمة والاصل عدم الشركة في العناية .

ويرد عليه - مصافاً الى المناقشة في مثل اصله عدم الشركة في العناية  
فان الشركة فيها ليست لها حالة سابقة وجودية او عينية مع ان هذا الاصل  
لا ينسب استقلال المنقضى الا على القول بالاصل المثبت الذي هو على خلاف التحقيق  
وان الشك ليس في الشركة وعدمها بل في استقلال الملقى في العناية واستقلال  
المطروح في النار فيها ، فالترديد امّا هو في استقلال الملقى او المطروح - ان  
ما هو العمدة في الحكم بعدم القصاص هو عدم احرار موضوع الحكم بالقصاص و  
هو قتل العمدة فانه مع احتمال كون الموت ناشئاً عن النقاء الاحتيازي في النار

مسئلة ١١ - لو القاه في المحر ونحوه فعجز عن الخروج حتى مات او مسعه عنه حتى مات قتل به ، ومع عدم خروجه عمداً وتخاذلاً او الشك في ذلك فحكمه كالمسئلة السابقة ، ولو اعتقد انه قادر على الخروج لكونه من اهل في الساحة فالفاء ثم نسي الخلاف ولم يقدر الملقى على بجاته لم يكن عمداً . (١)

مسئلة ١٢ - لو قصده ومسعه عن شدة فمرو الدم ومات فعليه القود ، ولو قصده وتركه فان كان قادراً على الشد فتركه تعبداً وتخاذلاً حتى مات فلا قود ولادية العس وعليه دية القصد ، ولو لم يكن قادراً فان علم الجاني ذلك فعليه القود ، ولو لم يعلم فان قصده بقصد القتل ولو رجاء فمات فعليه

دمه لا يستند الموت الى الملقى بوجه يشك في استناد القتل اليه وسدوره منه ومع الشك في صدور القتل منه وعدمه لم يحرر عنوان قتل العمد الذي يعتبر فيه اولاً اصابة القتل الى من يراد قصده ومع الشك في ذلك وعدم خروجه لا يفي محل لترتب الحكم بالقصاص والعمدة في معنى المسئلة ما ذكر ومن عدم احراز الموضوع والشك في تحققه ومنه يظهر انه كما لا وجه للقصاص في هذه الصورة التي هي عرض الشك لا وجه لنسب الدية ايضاً لان موضوعها هو القتل المضاف الى من يراد احد الدية منه او من عاقبته مع ان اصابته اليه مشكوك كما هو المعروف والتحقيق يقتضي الحكم بعدم ثبوت الدية ايضاً كما في العس (١) هذه المسئلة مشتركة مع المسئلة السابقة في العروس الثلاثة التي عرفت ثبوت القصاص في العروس الاول وعدم ثبوت القصاص والدية في العروسين الآخرين وتستند على عرض رابع وهو صورة اعتقاد الملقى قدره الملقى على الخروج لكونه من اهل في الساحة ثم نسي الخلاف بعد الالف ولم يقدر الملقى - ح - على بجاته والظاهر عدم كونه عمداً لان المعروف عدم قصد القتل وعدم كون العمل مؤثراً في القتل بحسب اعتقاد الملقى وقد مراعاة العلم بذلك في تحقق عنوان العمد

القود طاهراً ، و ان لم يفضده بل قصده برجاء شدة فليس عليه القود و  
عليه دية شبه العمد - (١)

والامد للقصاص ان عليه الدية لكونه شبه العمد

(١) اما ثبوت القود في العرس الاول فنسبت قتل العمد المتحقق بمجموع  
العصد و المبيع عن الشد التدين هـ فعلان احتسابان للعاصد و اما عدم ثبوت  
القود ولادية العمد في العرس الثاني والاستناد الموت الى النرف الذي عن عدم  
الشد مع القدرة عليه و تركه تعمداً و تخذلاً وليس عدم الشد مما لا ترك المعالجة  
الدى قد عرفت الاتفاق على الصمان فيه و ذلك لان شدة النرف و دوامه سبب  
للموت و مقتصر له لاصل العصد بمجرده بخلاف ترك المعالجة الذي هو بمنزلة  
عدم المبيع و المقام انه هو كالمقتل في الناف في المسئلة المتقدمة عمداً مع كون  
المقتل متعمداً على الالتقاء ولو لم يكن القاء لما احتار لبقاء وهذا بخلاف ترك المعالجة  
كما لا يحصى و الاقصا ولاديه لبقاء نعم لا اشكال في ثبوت دية العمد لان المفروض  
في اصل المسئلة تحقيقه طمناً وعدواً كما في الالتقاء وفي المجزأ و النذر ان منع  
الطعام او الشراب او مثلها في المسائل المتقدمة و ان المعروف في الجميع صورة  
تحقيق العمل بمحو العدو و الصلح للمحرم

واما ثبوت القود في العرس الثالث فلان عدم القدرة على الشد يوجب  
انصاف العمد بكونه مؤثراً في القتل عدلاً والمعروض لعلم بذلك فلا اشكال في  
القصاص

واما التفصيل في العرس الرابع وهو صورة عدم العلم بعدم القدرة الشامل  
لصورة الاعتقاد بالقدرة وصورة الشك فيها فلان العمل - ح - لا يكون مؤثراً في  
القتل على اعتقاده ان لم يحزر تأثيره فيه وللازم ان يقال بانه ان كان العمل شيئاً  
عن قصد القتل ولو رجاء فهو عمد يوجب القصاص وان لم يكن كذلك فلا قود بل  
الثابت هي دية شبه العمد كما هو ظاهر .

مسئلة ١٣ - لو القى نفسه من علو على انسان عمداً فان كان ذلك مما يقتل به غالباً ولو لضعف الملقى عليه لكسر او صعر او مرض فعليه القود ، والا فان قصد القتل به ولو رجاء فكذلك هو عمد عليه القود وان لم يقصد فهو شبه عمد ، وفي جمع النقاد يردم الحامي هدر ، ولو عثر فوقع على عمره فمات فلا شيء عليه لادية ولا قوداً وكذا لا شيء على الذي وقع عليه (١) .

(١) هنا فروع تعرض المتن لاثنتين منها :

**الاول :** ما لو القى نفسه من علو على انسان عمداً ولابد في ثبوت القصاص فيه من ملاحظة الامر بين المعثر من وفي قتل العمد على سبيل منع الحلو وهما قصد القتل بسبه ولو رجاء وكون العمل مما يقتل به غالباً ولو مع ملاحظة وصف الملقى عليه من جهة كسر او الصعر او المرض وملاحظة حل الملقى من جهة القوة ومثلها وكيفية الالتقاء والوقوع عليه ومقدار العلو والارتفاع وغيره من الامور التي لها مدخلية في تحقيق واحد من الامرين بثبوت القصاص ولا فهو شبه عمد لكون نفس العمد مقصوداً بثبوت فيه لدية على نفسه وفي جميع هذه العروض لثلاثه يكون دم الملقى الذي هو الحامي هدر او الظاهر انه على تقدير موته وموت الملقى عليه ينتمى موضوع القصاص وثبوت الدية في ماله كما سيأتي البحث فيه ان شاء الله تعالى

**الثاني :** ما لو عثر فوقع على غيره من دون اختيار فمات الغير او مات هو نفسه او مريضاً و لظاهر عدم ثبوت شيء فيه لاديه ولا قوداً اصلاً ولو حه فيه عدم صه ودر فعن من الواقع ولا من الذي وقع عليه بوجه اصلاً لان المعروض انه عثر قهراً ووقع كذلك لموت مصنف لا يكون مستنداً الى واحد منهما حتى يتصف بكونه عمداً او شبه عمداً وحطء وبذلك على ذلك مصافاً الى انه مقتضى القاعدة روايت متعددة مثل روايه عبيد بن رزاه قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع

على رجل فقتله فقال ليس عليه شيء (١) والظاهر ان المراد هو الوقوع من غير اختيار ورواه محمد بن مسلم عن احدهما <sup>عليهما السلام</sup> قال في الرجل يسقط على الرجل فيقتله فقال لا شيء عليه وقال من قتله القصاص فلا دية له (٢).

ورواية اخرى لعبد بن رزادة قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل وقع على رجل من فوق السمت فمات احدهما قال ليس على الاعلى شيء ولا على الاسفل شيء (٣) والظاهر انها معها في الرواية الاولى وان كان بينهما اختلاف. ورواية ابن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يقع على رجل فيقتله فمات الاعلى قال لا شيء على الاسفل (٤) والظاهر ان المراد من قوله فيقتله هو ارادة قتله وان كان يسمعه ان يجر دارة القتل مع عدم تحققه لا يثبت عليه اثر من هذه الجهة

**الفرع الثالث الذي لم يقع التعرض له في المتن ما لو دفع العبر ووقع على آخر وتحقق موته او موت الآخر او كليهما والظاهر عدم ثبوت شيء من انقصاص او الدية على الواقع المدفوع وكذا على الآخر الذي وقع عليه لعدم تحقق فعل منهما بوجه اصلا لان الدفع الموجب للوقوع انه هو عمل الدفع ولا ارتباط له بالآخرين اصلا ولا محال لثبوت شيء عليهما ،**

واما الدافع فلا بد في ثبوت انقصاص عليه من ملاحظة تحقق واحد من الامر من المتقدمين في صابط الموجب للقصاص وان هل يكون قاصداً لقتل المدفوع او الآخر او كليهما او غير قصد للقتل اصلا وان عمله هل يكون مؤثراً غلباً في قتل المدفوع او الآخر او كليهما او لا يكون فذا كان في مورد تحقق واحد

- (١) ثل ابواب القصاص في النفس الياب المشروح ج - ١
- (٢) ثل ابواب القصاص في النفس الياب المشروح ج - ٢
- (٣) ثل ابواب القصاص في النفس الياب المشروح ج - ٣
- (٤) ثل ابواب القصاص في النفس الياب المشروح ج - ٤

من الأمرين يتحقق الصمان أي القصاص درجاً يتحقق في أحدهما أحد الأمرين وفي الآخر الأمر الآخر ومع انتفاء كلا الأمرين على كلا الرجلين تنبئ الدية عناية الأمر أن ثبوتها بالامانة إلى الرجل الذي وقع عليه المدفوع إنما هو من قبيل دية شبه العمد مع الالتفات إلى الوقوع عليه ومن قبيل دية الخطأ مع عدم الالتفات كما لا يخفى هذا ما تقتضيه القاعدة وهما دوات ربما يظهر من بعضها خلاف ذلك مثل ما رواه الشيخ الثلاثة عن عبد الله بن سنان وعنه وابن رجب جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل دفع رجلاً على رجل فقتله قال الدية على الذي دفع على الرجل فقتله لأولياء المقتول قال ويرجع المدفوع بالدية على الذي دفعه قال وإن أصاب المدفوع شيء فهو على أدفع أيضاً (١) ومورد الحكم هو ما إذا علم أن الرجل دفع رجلاً على رجل آخر فقتله عناية الأمر أن الجواب الدال على صمان الدية قرينه على عدم كون المراد من «قتله» هو إرادة قتله لثبوت انقصاص في هذه العمدة كما أنه يحمل على عدم كون الدفع مؤثراً في القتل غالباً لما ذكرنا فالمراد صورة تحقق القتل من دون إرادة ومن دون كون الدفع مؤثراً فيه كذلك وعليه فالامحالة لما عكس كشف اللثم من الحمل على أنه لم يعلم إلا وقوعه ولم يعلم بعمده ولا دفع غيره له وذلك لمخالفته لما هو صريح الرواية لدلائلها كذلك على عدم كون المعروض صورة الشك بوجه مع أنه على هذا التقدير لا وجه لثبوت الدية أيضاً لأنه بعد احتمال كون الوقوع غير مستند إلى التعمد ولا إلى دفع الغير لم يحرر موجب صمان الدية فالماجيس عن حمل الرواية على ما هو ظاهرها مما ذكرنا.

بمعنى يبقى على الرواية - ح - أنه لا وجه لثبوت الدية على المدفوع أولاً لعدم استند الدفع إليه بوجه خصوصاً مع ملاحظته مد كرويه في كتاب الغصب

مسئلة ١٤- لو سحره فعمل وعلم سسبة سحره له فهو عمد ان اراد بذلك  
فمنه والا فليس بعمد بل شئيه من غير فرق بين القول بان للسحر واقعة  
اولا ، ولو كان مثل هذا السحر فلابو عا يكون عمدا ولو لم يقصد القتل به (١)

من ان الصانع من اول وهله على المكروه دون المكروه بالفتح وان كان قد نافع  
هو المصل ولكن بالاكرام هذا لم يكن المكروه بالفتح صامتا مع استناد العمل  
اليه يعنى المقام لا يكون المدفوع صامتا بطريق اولي لعدم وقوع عمل منه في  
الحاج وعيه والاند من حمل لروايه على التعمد المحال للقواعد .

ورواية الحلبي عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال سئلته عن رجل يمر  
برجل فيعقره وتعقر دابته رجلا آخر قال هو - من لما كان من شيء (١)  
ورواية ابي صير قال سئلت ابا عبد الله - عليه السلام - عن رجل كان كذا  
على دابة فعشى رجلا ما شيا حتى كاد ان يوطئه فوجد الدابة عبه فحرق  
عنه فاصابه موت وخرج قال ليس الذي ربح بخاص اما ربح عن نفسه (٢)  
وفي التعليل كلام يأتي .

(١) الكلام في هذه المسئلة يقع في مقامين

المقام الاول في انه هل يكون للسحر واقعة وحقيقة موضوعية ام لا فيه  
خلاف والمحكى عن الشيخ الطوسي - قدم - انه لاحقيقه لسحر لقوله تعالى وما  
هم بصادقين به من احد الا ما دون الله (٣) وقوله تعالى يحيل اليه من سحرهم  
ايها تسعى (٤) وقوله تعالى سحر واعين الناس (٥) بل عن تساهله وكل  
شيء خرج عن العادة لجاريه لا يجوز ان يتأتى من الساحر ، ومن حور الساحر ،

(١) نيل ابواب - اعصار في مسائل الواحد و مشرو ح - ٢

(٢) نيل ابواب - قصاص في العن الباب الواحد و مشرو ح - ٣

(٣) سورة البقرة آية ١٠٢ (٤) سورة طه آية ٦٦ .

(٥) سورة الاعراف آية ١١٦ .



شيئاً من هذا فقد كفر لانه لا يمكنه مع ذلك العلم بصحة لمعجرات الدالة على  
النمو لانه احذر مثله من جهة الحمله ولسحره .

ولكنه ذكر المحقق في الشرايع ان في الاختصاص ما يدل على ان له حقيقة

ودكر في الجواهر بل فيها ما يدل على وقوعه في زمن النبي ﷺ حتى قيل

انه سحر بحيث يحير اليه كانه فعل الشيء ولم يعلمه وفيه برلت المعجزة

والحق انه لا مجال لادعاء ثبوت الحقيقة لسحر وفي الحمله معنى تأثير

بعض اقسامه واقعاً وقوله تعالى وما هم بمؤمنين لا ينافيه لانه يحور في الاسرار

من كل مصر مع استثناء ادل الله فيقال السحر ليس بهاد الامان الله فلا دلالة له على

عدم تأثيره حقيقة خصوصاً مع وقوعه عقب قوله تعالى فتعلمون منهما ما يفرقون به

بين المرء وروحه الظاهر في تأثيره في التفرقة بين الروحين حقيقة واما اشتباهه

مع المعجزة كما سدد به الشيخ في عذريته فمدفعه مضافاً الى ان الساحر ليس

امراً حارقاً للعادة لانه علم خاص بوحى العمل به والاستعداد منه لتحقيق بعض

الاثار التكوينية ويحصل العلم بذلك لكل من تعلمه كعلم العبد الذي يحتضن

بخصوص من تعلمه وصار عارفاً به وربما يترتب عليه بعض الآثار المعجزة سيما

في هذه الارمنة التي بلغ مثل المرتبة العاليه اكماله ان قاعدة اللطف التي

اقتضت ارسال الرسال وارال الكتب تقتضي بيان حال مظهره لاعداد من حيث

الصدق والكذب وقد اوجب الفقهاء - رضي الله عنهم - تعلم الساحر على نحو كفايه لغرض

ابطال سحر مدعى النبوة الكاذبة .

ويؤيد ذلك على ان للسحر واقعيه مضافاً الى انه من السع الموثقات في

عداد الشرك بالله كما في بعض الروايات - ما يدل على قرب حد القتل عليه وان

قرب حد القتل لا ينافي مع الامر الذي لا يكون له واقعيه اصلاً بل يكون

تحييداً محضاً بل في بعض الروايات قرب حد القتل على مجرد تعلمه وان لم يعلم

شيئاً كما تقدم في كذب الحدود

نعم لا محال لانكار كون بعض اقسامه تجديداً غير واقعي و عليه فيصير  
السحر كما في الحواهر ذات قدير

**المقام الثاني** في انه لو قد بان للسحر واقعيه لو تحقق السحر وصور  
سماً لقتل لمسحور و ان كان مفعولاً بقصد القتل من السحر او كان سحره مما  
يؤثر في القتل عالياً لتحقق قتل العمد الموجب للقصاص و يعرف تأثيره و به  
كدلت اعماراً من ناحية قرار الشرح و اما من حرم البيئة المرفقة بذلك  
ولا يختص بالقرار كما يظهر من صاحب المصالحات و مع عدم الامر من تحقق شبه  
العمد مع عدم الاشتباه في المسحور والخطأ مع الاشتباه عدا به الامر ان اقراره  
بالخطأ لا يؤثر في ثبوت الذنب على العاقلة لانه اقرار على الغير

واما لو لم نقل بان للسحر واقعية فقد ذكر في الشرايع انه لو سحره  
ومات لم يوجب قصاصاً ولا دية ولكن الظاهر انه على تقدير هذا القول لا محال  
لانكار تأثير السحر في الموت و لو من جهة التحجيل و اربعة غير الواقع بصورة  
الواقع الموجب لتحقيق الخوف المستلزم للموت ولا يستلزم سب الخوف بالامر  
الواقعي الخفيف و لمحب من صاحب الحواهر حيث اعترض على مجمع الرهان  
الظاهر فيما ذكرنا بانه بناء على انه لاحقيقه له لا يؤثر شيئاً حتى الخوف وبانه  
يقول عليه انه على تقدير عدم تأثيره في الخوف و لو من ناحية التحجيل فاي فائدة  
يترتب على هذا العمل الذي له سابقه تاريخيه و متداول بين العقلاء سيما غير  
الملتزمين منهم بالاديان و لمذهب من الامر الذي لا يترتب عليه فائدة لافني  
لان يكون ثعباً شبيهاً بين العقلاء فلامحاله يباين له تأثير في الخوف و مؤثراً  
ولو لاجل التحجيل و ارائه - ير، لواقع بصورة الواقع

ولا صاف به على هذا التقدير بما يشتت القصاص مع تحقق احد الامرين  
المعسرين في موحد على سبب منع الجلو كما افيد في المتن

مسئله ١٥ - لو جسي عليه عمداً فمات فباتت الجناية مما ترى غالباً فهو عمد ، او قصد بها الموت فمات فباتت كذلك واما لو كانت مما لا ترى ولا تقتل غالباً ولم يتصد الجاني القتل قصه اسكال بل الاقرب عدم القتل بها وثبوت دية شبه العمد . (١)

مسئله ١٦ - لو قدم له طعاماً مسموماً عما يقتل مثله غالباً او قصد قتله به فلولم يعلم الحال فاكل و مات فعليه العود ، ولا اثر لباشره المجسي عليه وكذا الحال لو كان المجسي عليه غير معسر سواء حلقه بطعام بصره و قدم اليه او اهداه او حلقه بطعام الاكل . (٢)

ثم ان قد ذكر في السحر بحر في مثله من الاسباب غير المتعارفة كالعين والعدس والحسد ونحو ذلك وانه لو عدم سببه مثله الموت وتحقق فيه احد الامرين المعترضين في موجب القصص يتحقق القصص على وفق القاعدة و لو لم يتعارف انصمين في هذه الاسباب

ثم انه قد مجتمع على ان حر حد القتل الذي هو من حقوق الله والقصص الذي هو من حقوق الناس ولظاهر تقدم الذي على الاول نعم لو عصى عبداً وليه المقتول او احده الدية منه بقتل حداً كما في سائر المور د

(١) لاشكال بملاحظة ما تقدم من القاط في موجب القصص في ثبوته في العرص الاثرين لتحقق القصد في احدثه و التأثير في القتل غالباً في الآخر اما الاشكال في العرص الثالث ومنشأه ما ذكره في محكي كشف الشام بعد استظهار الاتفاق عليه من ان اخلاقهم بشما كل حراحه قصد بها القتل ام لا كانت مما ترى غالباً ام لا وعنه فيجتمعت ثبوت الاتفاق في هذا العرص ايضاً ولكنه حيث لم يشئت لاطلاق خصوصاً مع كون الاحماع من لادله اللدنة التي يقتصر فيها على لعذر المتيفر والاقرب عدم ثبوت القصص فيه بدفيه دية شبه العمد . (٢) الى هذا ذكر العنون المشترك بين المسائل المتقدمه هو انفراد العاصي

مسئلة - ١٧ لو قدم اليه طعاماً مسموماً مع علم الاكل بان فيه سمّاً قاتلاً  
فاكل مسموماً وعن اختيار فلا قود ولادية ، ولو قال كذباً ان فيه سمّاً غير  
قاتل وفيه علاج لكذا فأكله فمات فعليه القود ، ولو قال فيه سم واطسق  
فاكله فلا قود ولادية . (١)

بالتسبب ومن هذا بندل العنوان ويسمى هو التسبب المصمم اليه مباشرة المحمي  
عليه بحيث لو لم يتحقق المباشرة من ناحيته لما كان يمكن تحقق الجديفة المؤثرة  
في القتل .

وكيف كان فهي معروض المسئلة التي يكون المقدم لطعام امّا قاصداً  
للقتل بتقديم الطعام وامّا عالماً بكون الطعام المقدم اليه مؤثراً في القتل عالماً  
اذا كان الاكل جاهلاً بالحد و كل ومات يتحقق قتل العمد من ناحيته لمقدم  
وعليه القصاص ولا اثر للاكل الاختياري الصادر من المحمي عليه لان استناد  
القتل في هذا العرض اسماء هو الى المقدم وحكم المباشرة يسقط بالعدور كما  
مرجح المحقق في شرايع خلاف للشافعي حيث حكى عنه انه حثار بفي القود  
ترجيحاً للمباشرة .

والجمله لاحياء في ان العرف والعقلاء يرون المقدم قاتلاً وان القتل  
مستند اليه وحيث انه كان المعروض تحقق احداً الامر من في صاطة العمد فلا  
محالة يشن القصاص ومنه يظهر ثبوت القصاص فيما له كان المحمي عليه غير محير  
بطريق اولي كما لا يخفى .

(١) في هذه المسئلة فروع :

**الاول** لو قدم اليه طعاماً مسموماً وعلم الاكل بان فيه سمّاً قاتلاً واكل  
مسموماً وعن اختيار فلا ضمان فيه على المقدم لاعتوان القصاص ولا ضمان الدية  
لاستناد لقتل في هذه الصورة الى نفس الاكل ولا اثر للتقدم في هذه الجهة و  
ان كان لا يختار الاكل مع عدمه الا ان اختياره مع وجوده يمنع عن الاستناد

إلى غيره فهو كتقديم السكين إلى من يريد قتل نفسه اختياراً فإن هذا العمل و  
أن كان يمكن أن يقال بحرمة و عدم المشروعية مع العلم بترتب القتل عليه إلا  
أن الحرمة مر و كونه القاتل أمراً آخر لأنه من الواضح عدم كون المقدم  
قاتلاً في المثال فكذا المقام .

ثم إنه حكى عن مجتمع الرهائن للمقدس الازديلي أنه قال «لو قدم شخص  
إلى غيره طعاماً مسموماً و كنه ذلك الغير عالماً بالسم و كونه قاتلاً لأشياء على  
المقدم من القصص والدببة لأنه السب القوي للمباشر فهو القاتل نفسه لا غير  
وإن جهل أحدهما بكون المقدم قاتل عمد فعليه القصاص مع علمه بهما ، و  
الدببة عليه مع جهله بأحدهما ، وبرد عليه - مضافاً إلى اضطراب عبارة الدليل  
الطاهرة في ثبوت قتل العمد مع الدببة أيضاً إلا أن يقال إن عراة الأعم من  
العمد ومن شبه العمد - أن الطاهر أن قوله «وإن جهدا أحدهما بالمصادق أحدهما  
العلم بكونه سمّاً والجهل بكونه قاتلاً نوعاً و تأنيب العلم بكونه قاتلاً مع  
الجهل بكون سمه السم الموجود فيه ومن الواضح استناد القتل إلى المصادق  
الذي إلى الأكبر دون المعدم لأن مجرد العلم بكونه قاتلاً وإن لم يعلم سمه  
يكفي في عدم صحة الأصابع إلى المقدم ، لا أن يقال بخروج هذا المورد عن  
كلامه كما لا تعد دعواه دامة المصادق الآخر فيمكن المساقفة فيه أيضاً سانه  
مع احتمال كون السم الموجود فيه المعلوم عنده قاتلاً يمكن أن يقال بأن  
أقدامه - ج - على الأكبر يوجب انتساب القتل إليه لا إلى المقدم  
وامة قوله في الدليل والدببة عليه مع جهله بأحدهما فالظاهر عدم تمامية  
الإطلاق فيه فإنه يكون إثبات في بعض فروض الجهل هو القصاص لا الدببة وفي  
بعض الفروض لا محال لثبوت الدببة أيضاً فضلاً عن القصاص نعم ثبت الدببة فقط  
في بعض الفروض الآخر .

أما ما كان الثابت فيه هو القصاص وقد لو كان المقدم جاهلاً بوجود السم في الطعام ولكنه كان عالماً بكون الطعام مؤثراً في القتل عدلاً ومع ذلك قدم الطعام إليه وفر من جهل الأكل مكالاً الأمرين ولم يدر فيه ثبوت القصاص لتحقيق المصاطفة في قتل العمد فيه بعد ضعف المباشرة بالمرور وجهل الأكل والجهل بالسم لا تأثير له في ارتفاع هذا العنوان، ووجه لأن الملاك هو العلم بتأثيره في القتل لا العلم بمناوئه

كما أنه لو كان جاهلاً بكون السم المعلوم له مؤثراً في القتل عدلاً ولكنه كان التقديم مفروضاً بقصد القتل ولظاهر مقتضى ما ذكره ثبوت القصاص فيه أيضاً

**وأما ما لا محل للحكم** ثبوت الدية فيه أيضاً فهو ما إذا كان المقدم جاهلاً بمكالاً الأمرين : كان وضع السم في الطعام فعلاً لغيره أو كان العلم صاد مسموماً بسبب السد الدشي من حرارة الهواء وغيرها وقد مع جهل المقدم بهما وجهل الأكل أيضاً كما هو المعروف لا ترجح للحكم باستناد القتل إلى المقدم بعد كونه مسبباً عن التقديم المفروض بالجهل ولا كان كذلك لولم ينشأ ولو لينة المباشرة مع التسبب في كونه الخراء الأخير لتحقيق لقتل

والمقام - كتب في الجواهر - نظير ما ذكره من الحكم بعدم صمد الدافع الجاهل لشخص أو وقع في الشئ المحفورة في الطريق عدواناً من المقدم أولى من ذلك لأن الدفع في أمثال مؤثر في القتل من دون واسطة فعل حثري من المقتول وفي المقام تكون الوسطة متحققة وقد لم يصح فيه فهذا لا يبدون صمد نظرياً أولى

ولا وجه لتقدير المقام بما ذكره جماعة من الأصحاب كالمحقق والعلامة وجمع آخر من ثبوت الدية على من حفر شراً في داره فدأ، غيره فوقع في الشئ وإن كان ناساً، للفرق بين الحفر في أمثال أنه هو العمل للسب وإن كان قد

سبه وفي المقدم لم يتحقق من المقدم مثله بل وقع عن مقرور بالجهل ليس  
استند القتل اليه باولي من الاستند الى التناول الذي هو عمد لا كل كما عرفت  
ودعوى ان هذه الصورة حارجة عن مقرور كلام المحقق لأردبيلي لأن  
المقرور في كلامه صورة الجهل باحد الأمرين وهذه صورة الجهل بكلتيهما  
مدفوعة عن الظاهر ان مراده الجهل باحد الأمرين وكلتيهما والا يترجم عدم  
اشتمال كلامه على التعرض لهذه الصورة بعد التعرض للصورة لعلم بهما و صورة  
الجهل باحدهما وبصورة أخرى صاهر كلامه ان المراد بالجهل هو ما يفاد من صورة  
العلم بكلا الأمرين ويشمل كلتا الصورتين فنذكر

واما ما ثبت فيه الدية فهو غير المرصين للدين ذكرنا كما اذا جهل يكون  
السم في الطعام مؤثراً في القتل ولم يكن قاصداً للقتل ، نعم فان الظاهر فيه ثبوت  
الدية كما لا يخفى .

**الفرع الثاني :** ما لو قال المقدم كذباً أي مع علمه بخلافه ان فيه سماً  
غير قاتل وفيه علاج لكذب و كذب فمات وود حنم في لمن ثبوت القصاص عليه  
والوجه فيه هو الوجه في ثبوته في المشبه ، السادسة عشر وهو ضعف المباشرة بسبب  
المرور الداعي عن التقديم المقرور ، طهار الكذب ، علام ان فيه سماً غير قاتل  
مع علمه بكونه قاتلاً علماً وليس مجرد الاعلام بثبوت السم فيه ، نعم لا يستند  
القتل اليه عمداً بعد توصفه به مداور معالج ولا يتحقق فيه وصف القابلية بوجه  
وبلحمه استند القتل اليه عند العقلاء وكذا كونه من مصاديق قتل العمد مما  
لا حصه فيه اصلاً

**الفرع الثالث :** ما لو قال المقدم ان فيه سماً و طلق في كذب فمات والحكم  
فيه كما في السم به لاوود فيه ولاديه والوجه فيه عدم تحقق المرور الموجب  
لضعف المباشرة فانه مع الاعلام باستعمال الطعام على السم واحتمال الاكل كون

مسئلة ١٨ - لو قدم اليه طعاماً فيه سم عر قاتل غالباً فان قصد قتله ولور جاء فهو عمد لوجهل الاكل ولولم يقصد القتل فلا قود (١) .

مسئلة ١٩ - لو قدم اليه المسموم بتخل انه مهدور الدم فان الخلاف لم يكن قتل عمد ولا قود (٢) .

مسئلة ٢٠ - لو جعل السم في طعام صاحب المنزل من غير علم به فمات فعليه القود لو كان ذلك بقصد قتل صاحب المنزل ، واما لو جعله بقصد قتل كلب - مثلاً - فاكله صاحب المنزل فلا قود بل الظاهر انه لاديه ايضاً ، ولو علم ان صاحب المنزل يأكل منه فالظاهر ان عليه القود . (٣)

السم فتلا لا يستمد القتل الا الى الممانر ولا يكون من ناحيه المقدم ما يوجب الصف ولا يجب عليه شرعاً توصيف السم مكنونه فتلا وان كان ذلك معلوماً له فليس المقدم فتلا اصلاً حتى يتصف قتله بالعمد او بعبره فلا يكون في اليس صمان مطلقاً .

(١) الوجه في هذه المسئلة في كلا فرضيهي و صبح لثبوت صسطة قتل العمد مع قصد القتل ولور جاء وعدم ثبوتها مع عدمه بعد كون الممر و من ان لسم لا يقتل بحسب العاد

(٢) الوجه في عدم ثبوت قتل العمد الموحب لقصاص في هذ المر من ممر في تعريف الموحب من لروم وقوع القتل متحو العدوان وبمعرفة اخرى تحبان تكون النفس معصومه فاذا اعتقد عدم كونها كذلك و ايها مهدورة الدم لامحال لثبوت القصاص وقدمر نظيره في بعض مسائل المريدود كذا هناك ان مقتضى القعدة عدم ثبوت القصاص مع الظاهر كما يشعر به عبارة المتن هذ و وقع التصريح به في تلك المسئلة ثبوت الدية عليه لعدم طلال دم محقون الدم عاية الامر ان اعتقاد خلافه يرفع القصاص .

(٣) في هذه المسئلة فروع .

الاول ما لو جعل السم في طعام صاحب المنزل فاكله من غير علم ومات وكان



المقصود من العمل قتل صاحب المنزل هكذا عمون في المتن والظاهر انه ليس المراد من السم المعروف الا ما كان قاتلاً عادياً وعليه فيظهر من المتن ثبوت كلفة الصلطين لقتل العمد وهما قصد القتل وكون السم قاتلاً عادياً في هذا الفرع مع ان الظاهر ان المعروف في كلمات الاصحاب وجود احديهما، ويمكن ان يكون قوله في الدليل ولو علم قرينة على حلا ما هو ظاهر الصدر من اعتدائيهما وكيف كان فقد حكى المحقق في الشرايع عن الشيخ في خلاف المسموط ثبوت القود في هذا الفرع وقال بعده، وفيه اشكال، والوجه في ثبوت القود ما مر في مثله من ضعف المباشرة بالفرور واستناد قتل العمد الى الجاعل وعدم كونه التقديم الموجب للقصاص في بعض المائل المتقدمة لموضوعية وجوهرية فاي فرق بين المقام وبين صورة التقديم هذا مصافاً الى ما في محكي مجمع المرحوم من انه لو لم يكن مثل هذا موجباً للقود للزم منه وجود قتل كثير مع عدم القصاص .

والوجه في استشكل المحقق هو قوة المباشرة وعدم كون لا كل الامداداً عن الاحتياط، المعروف انه لا يكون في المين تقديم للضعف ولكن الظاهر ما ذكرنا من انه لاموضوعية للتقديم والملاك هو استناد القتل العمدى الى الجاعل المتحقق في المقام نعم اناء على عدم ثبوت القصاص لامحالة للاشكال في ثبوت الدية على الجاعل بوجه لما مر من انه لا سطل دم امرء مسلم .

**الثاني** ما لو جعله يقصد قتل كلب - مثلاً - مع عدم العلم بان صاحب المنزل يأكل منه ولكنه اكله صاحب المنزل فمات وقد حكم فيه في المتن بانه لا قود فيه واستظهر عدم ثبوت الدية ايضاً والوجه فيه عدم استناد القتل الى الجاعل بوجه ولكنه يتم في صورة العلم بعدم اكل صاحب المنزل منه راعى في صورة

مسئلة ٢١ - لو كان في بيته طعام مسموم فدخل شخص بلاادنه فاكل ومات فلاقود ولادية ، ولو دعاه الي داره لا لاكل الطعام فاكله بلاادنه وعدواناً فلاقود . (١)

الاحتمال كما اذا كان الطعام بكفيه وفي محل يمكن ان يسأكل منه صاحب المنزل لعدم عروس الفساد عليه وكونه برئى ومنظر منه والحكم فيه محذور اشكول ومجرد عدم كون المقصود لاقتل الكلب - مثلاً - لا يوجب عدم استناد القتل اليه ولا قد من ثبوت الدية لو لم يحكم فيه ثبوت القود فتدبر

**الثالث** العرس الثاني مع العلم بان صاحب المنزل يأكل منه والظاهر فيه ثبوت القود كما في المتن لاستناد القتل اليه وكون السم مؤثراً فبى القتل عدلاً كما هو المعروف فتتحقق قتل لعدم وقد مر أن الحكم بثبوت القود في هذه الصورة قريبة على عدم اعتبار كلا الأمرين في العرس الاول والا لمرم التهاوت كما لا يخفى .

(١) الوجه في عدم ثبوت الصداق - قوداً ودفع - في عرس الاول ان الاكل مقصد بالدخول بلاادن والاكل من الطعام والظاهر ثبوت الحكم حتى مع العلم بدخول الشخص كذلك واكنه من الطعام فان مجرد العلم بذلك لا يوجب ان يستند القتل اليه بداهة ان العرف لا يرون استناد القتل الا الى الداخل الاكل والفرق بين هذا عرس ورس العرع الثالث في المسئلة التقدمة واضح لان المعروف فيه جعل السم في الطعام الذي هو لصاحب المنزل وقد علم انه يأكل منه يتحقق قتل العمد ولو لم يقصد قتله اصلاً وان المعروف هنا دخول الاكل بلاادن واكنه كذلك فالعلم بذلك لا يوجب الاستناد اليه اصلاً

بل في الجواهر لو قصد قتله بذلك لم يكن عليه شيء مثل ان يعلم ان ظالماً يريد هجوم دار فيترأى السم في الطعام ليقتله مع مرض توقف دفعه على ذلك ويرد عليه ان عدم ثبوت شيء عليه في المثال اما هو لتوقف دفعه على

مسئلة ٢٢ - لو حتر بشراً مما يقتل بوقوعه فينا ودعا غيره الذي جيلها  
بوجه يسقط فينا بمجيئه فجاء فسقط وعاب فعله القود ، ولو كانت الشرفي  
عسر طريقه ودعا لاعلى وجه يسقط فينا فذهب الجاني على غير الطريق  
فوقع فينا لا قود ولا دية . (١)

ذلك والمعرض كونه طامعاً بربه المبحوم وهذا لا يلزم منى الصمد معتدق فيما  
اذا كان المعرض من دحوله غير المشرع معرد الاكل من طعامه كذا ، او عرض  
اطلاعه على ان لصاحب البيت صيداً فدخل به معهم وعرض ان الطعام الذي صدر  
بحبته مسموماً وراى صاحب المنزل قتل ذلك الفاجر ان الحكم من الصمد  
فيه مشكل جداً .

واما الحكم بعدم ثبوت القود بل الدية - كما هو ظاهر المتن وان لم يقع  
التصريح بنفى الدية في العرض الثاني - فالوحد فيه انه ايضاً يمكن اعتداله لا كل  
وان كان الدحول محاذراً بل عن كشف الدماء بمضمم الحكم لمن يجوز له الاكل  
من بيوتهم وهم الطوائف المذكورة في الاله الشريفه وانكس محذور كفاي  
المحذور لعدم تحقق التعدي في هذه الصورة .

(١) الحكم بثبوت القود في الصورة الاولى اما هو لتحقيق موحه وهو قتل  
العمد لانه بعد عرض كونه المشر المحفورة مما يقتل لوقوع فيها بحسب العلب  
وكون جفرها في الطريق الذي يسلكه مثل المدعو نوعاً يجوز بتحقيق البقود  
فيه . لامحاله مع الجهل بها ، ولقتل يكون مستنداً الى العذر لان عمله المشتمل  
على الخصوصيات المذكورة لا يعسر عن تقديم الصمد المسموم لي الاكل الذي  
تقدم ثبوت القود فيه والعمدة ثبوت الاستنداد بتحقيق صسطة وصف العمد لثي بقدمت  
واما الصورة الثانية فظاهر الحواهر ثبوت الدية فيه واستظهر من طلاق  
عدرة الشرايع ثبوت القود مع ان التأمل فيها يقضى بعدم تعرضها الى الصورة  
الاولى حيث قال : ولو حتر بشراً بعدة في الطريق ودعا غيره مع جهلته فوقع

مسئلة ٣٣ - لو جرحه قداوى نعه بدواء سمي مجبر بحث يستند القتل اليه لآلى الجرح لا قود في النفس ، وفي الجرح قصاص ان كان مما يوجبه والا فإرش الجاية ، ولو لم يكن مجبراً لكن اتفق القتل به وبالجرح معاً سقط ما عاين فعل المجرور قتلولى قتل الجارح بعد رد نصف دينته . (١)

فما ت فعلية القود لأنه مما يقصد به القتل غالباً

فان المراد من الطريق هو الطريق الذى يملكه المدعو ومعه ولاد المعروف كون الشر بعيدة عميقه من جهة وكون المدعو جاهلاً من جهة أخرى هذا مضافاً الى ان التعميل المذكور فى العبارة لا سطق الاعلى الصورة الاولى لعدم تحقق القتل الا بهذه الكيفية كما لا يخفى .

والظاهر عدم ثبوت الدية اسماً لعدم استناد القتل فى الصورة الثانية الى الجاهر اصلاً لان جهر الشر فى عبر الطريق المملوك بحسب المتعارى لا بوجى الاستناد ولو مع فرض جهل المدعو لان الجهل لا يلزم ان يكون مستنداً بغيره فالعذر - ح - م فى المتن وان كان يظهر من الجواهر انه القدر المتيقن من الصمان فى المقام فتدبر

(١) الظاهر ان المعروف فى هذه المسئلة صورة الجرح لا يقصد القتل بل كان المقصود مجرد تحقيق الجرح فما فى بعض الكلمات من التقييد بصورة قصد القتل خارج عما هو المفروض فى كلمات الاصحاب وما هو محط البحث فى هذه المسئلة فتقو ان الجرح بقود فيه فرض ثلاثة .

**الاول** . ما فرضه فى لسلك من قوله "ان كان الجرح الاول متلفاً وقد انتهى المجرور الى حر كه المذبوح ولاداً هو القتل" وفرضه الى عدم كون التدادى مؤثراً ومبدأ عن تحقق التلف بل كان الجرح سبباً تاماً لتحقيق التلف ولا اشكال فى ثبوت القود فى هذا الفرض لكون الفعل مؤثراً فى القتل وان لم يقصد القتل كما هو المفروض .

مسئلة ٢٢ - لو القاء في مسعة كربة الاسد ونحوه فقتله الساع فهو قتل عمد عليه القود ، وكذا لو القاه الى اسد ضار فاقترسه اذا لم يمكنه الاعتصام منه بسحوو ولو بالقرار ، ولو تمكنه ذلك وترك تخادلا وتعددا لا قود ولادية ، ولو لم يكن الاسد ضاريا فالقاء لا يقصد القتل فصدق انه قتله لم يكن من العمد ، ولو القاه برجاء قتله فهو عمد عليه القود ، ولو حيل حال الاسد فالقاء عمده فقتله فهو عمد ان قصد قتله بل الظاهر ذلك لو لم يقصده . (١)

**الثاني** ما لو كان المؤثر في لقتل هو التداوى بدواء يسمى محهر ولم يكن الحرح مؤثرا فيه بوجه ولا حياء في عدم ثبوت القصاص في النفس هما بعد عدم استناد القتل الا الى ذلك الدواء وصرع التداوى به على الحرح لا يوجب الاستناد الى الحارح واما القصاص في الطرف فيثبت ان كان في الحرح قصاص والا فارش الحماية

**الثالث** ما لو كان القتل مسأ عن الحرح والتداوى بذلك الدواء معاً والظاهر فيه ثبوت القصاص كما في جميع موارد لشركة في القتل وصرحه الى ان المراد من الصلطة المذكورة في قتل العمد سلاحه بغير العمد في القتل عالياً ليس هو التأثير بسحو الاضرار والاستقلال والا يلزم عدم ثبوت القصاص في موارد الشر كانه اصلاً لان القتل فيها لا يكون مستنداً الى عمل كل من الشر يمكن - مثلاً - ان الى مجموع العملين فالمراد هو التأثير فيه نوعاً ولو لم يكن بسحو الاستقلال والمقدم من هذا القليل كما ان الخصوصية الموحودة في موارد الشر كانه من جهة التصيب - مثلاً - موحودة هما فلا يلاحظ نسبة التأثير بل اذا كان هناك شخصان يحسب لنصف على كل واحد منهما ولو كان مقدار تأثير عمله اريد اراقق وعليه فدا رد الولي في المقدم القصاص بحسب عليه ان يرد نصف الدية كما انه اذا اراد احد الدية لا يحوز له الا احد نصف الدية كما في سائر المقامات.

(١) هذه المسئلة شروع في البحث عن عنوان ثالث من الجناية الموحده لتحقيق

مثلة ٢٥ - لو ألقاه في أرض مسعة مسكناً فمعه علمه بتردد السباع عنده فهو قتل عمد بالاشكال بل هو من العمد مع احتمال ذلك والقائه بقصد الافراس ولو رجاء ، نعم مع علمه او ظنيته بأنه لا يتردد السباع فانفق

الموت وهو ما لو انضم الى عمد الحائي فمن من الحيوان وصار ذلك موحياً لتحقيق القتل فاللقاء من الحائي والافراس من السبع الصريح .. مثلاً - وعليه فذو القلي اسماً في مسعة كرمه الاسد ودجوه فقتله سبع من السباع فهو قتل عمد لاستند القتل الى المدعي وكون الحيوان المباشر ، ممره الالة كالسيف ودجوه وحيث يكون ذلك موحياً لتحقيق القتل عليه فهو قتل العمد وان لم يكن مفروضاً بقصد القتل اصلاً .

وهكذا لو ألقاه الى اسد صار ولو لم يكن في مسعة فانه مع العلم بكونه مريباً مفترساً اذا جعل اسماً في احتياطه مستند القتل الى التعادل لامحالة نعم لا بد من التقييد بما اذا لم يمكن الاعتماد معه سجد ولو بالقرار فيه مع امكانه وتركه تحديداً ونعمناً يستند الى التراك المتعمد كالحلق في الدار او احتياط اللقاء فيها نعمناً على حاضر .

وام مع العلم بعدم كونه صارياً وعدم قصد القتل فانه قتل بعد اللقاء لا لتحقيق قتل العمد بل هو شبه العمد عليه الدية نعم لو كان في هذه الصورة قصد القتل فهو عمد لموت احدى سايطيه

واما لو كان حراً الاسد مجهولاً من جهده كونه صارياً وعدمه من قصد قتله فلا حرج في تحقق لعمد ومع عدمه فقد استظهر في المش تحقيقه بصراً والوحيد قد ان احتمال عدم كونه مريباً احتمال يشفيه طبع مثل الاسد من جهده الافراس والسبع فان السباع من شأنها كذلك واما لم يكن بعض افرادها صارياً مفترساً فهو على خلاف لطبع الاي وعليه في صورة الجهل بحاله يستند العرف والعقلاء القدر الى المألوف فيتحقق قتل العمد وان لم يكن مفروضاً بقصد القتل

ذلك لا يكون من العمد والظاهر ثبوت الدية . (١)

مسئلة ٢٦ - لو القاه عند السبع فقصه بما لا يقتل به لكن سرى فمات

فهو عمد عنه القود . (٢)

(١) اما ثبوت العمد مع العلم بتردد الساع عنده ولو صوح كون التردد المعلوم والتسكتف المانع عن الفرار ونحوه بوجوب كون العمل مما يؤثر في القتل علماً وقد مر ان الحيوان في مثله اما هو كلاله غير المدبحة عن استناد القتل الى الملقى العالم بذلك .

كما انه مع العلم او الاسمين بعدم التردد واتفاق تردد بعض الساع وقتله فهو ليس من العمد بل شبه الذي ثبت فيه الدية عليه واما في صورة احتمال التردد وان كان الالتقاء مفروضاً بقصد الاقتراض ولو رجاء فلا اشكال في ثبوت العمد واما مع عدم الاقتراض به فيظهر من المتن عدم الثبوت والفرق بين هذه الصورة وصورة الاحتمال المتقدمه في المسئلة السابقة التي استظهر المتن فيها ثبوت القود ما اشرى اليه من كون احتمال عدم الاقتراض في الاسد ونحوه احتمالاً محالاً لما هو طبيعته الاولى فلا يترتب عنه المنع من قتل العمد وهذا بخلاف هذه المسئلة وان احتمال عدم تردد الساع لا ينافيه شيء حتى لا يترتب عليه اثر كون المعروض في المسئلة هي الارض المصعة ليس معناه هو اشتغالها على السبع قطعاً بل معناه هو احتمال الاشتغال الجامع لجميع فروع المسئلة فتدبر ويمكن ان يكون المراد هو الاشتغال القطعي لكنه لا يلزم التردد عند الملقى ولا مانع عن احتمال عدم التردد ولا ممانيه شيء .

(٢) الوحد في ثبوت العمد ما تقدم من صمان سراية الحرح وان الغرض

المتحقق من السبع بمسارله الحرح الصادر من الخارج بعد كون الحيوان بمنزلة الالة غير المدبحة عن استناد القتل الى الملقى وعليه فحري فيه ما ذكره من صمان سراه الحرح ولكنه لابد من نقضه -ح- كما هناك بما اذا كان العمد

مسئلة ٢٧ - لو انبثت حبة ثياب سم قاتل بان احدها والقمها شيئاً من بدنه فهو قتل عمد عليه القود ، وكذا لو طرح عليه حية قاتلة فشهته فبذلك ، وكذا لو جمع به وبسببها في مصق لا يمكنه الفرار ، او جمع بينها وبين من لا يقدر عليه لصعب كمرص او صغيراً وكسر فان في جميعها وكذا في نظائرها قوداً ، (١)

مسئلة - ٢٨ لو اغرى به كلباً عقوراً قاتلاً عالماً فقتله فعليه القود وكذا لو قصد القتل به ، ولو لم يكن قاتلاً عالماً او لم يعلم حاله وقصد و لو رجاء القتل فهو عمد ، (٢)

مسئلة ٢٩ - لو القاه الى الحوت فالتقمه فعليه القود ، و لو القاه في

مؤثراً في السراية عالماً او كان في اليأس قصد القتل

ويمكن ان يكون الواحد فيه هو ان نفس الالقاء عمد السبع مؤثراً في القتل عالماً عامة الامر ان القتل قد يتحقق بالافتراض وقد يتحقق بما ذكره وعنده ولا يلزم التقيد بالمرء.

(١) لوحد في ثبوت القصاص في العروع المدكورة وفي هذه المسئلة واضح بعد ملاحظة كون العمد مؤثراً في القتل عالماً و كون الحية القاتلة بدمه الآلة من دون فرق بين الانهاش والطرح والجمع ومثلها وقد عرفت مدحلية حال المحمي عليه من جهة القوة والصف في تحقق العمد

(٢) الوحد في ثبوت القصاص في هذه المسئلة ايضاً واضح لثبوت صفة قتل العمد التي هي كون العمل مؤثراً في القتل عالماً و بتحقيق قصد القتل و يظهر من المتن عدم تحقق العمد في صورة الجهل بحال الكلب من جهة كونه قاتلاً عالماً وعنده مع عدم قصد القتل و الوحد فيه ما اشرنا اليه من عدم كون الكلب كالاسد حتى يكون مقتضى طبعه الاولى الافتراض و كونه صاريّاً وعليه فمحرد احتمال كونه كذلك لا يوجب تحقق قتل العمد اذا لم يقترب بقصد القتل .



المحرف لقتله فالتقمة الحوت بعد الوصول الى المحرف فعله القود وان لم يكن من قصده القتل بالقيام الحوت بل كان قصده الفرار ، و لو القاه في البحر وقيل وسموله اليه وفع على حجر ونحوه فقتل فعليه الدية ، ولو التقمه الحوت قبل وصوله اليه ولطاهر ان عليه القود . (١)

(١) في هذه المسئلة فروع .

**الاول** ما لو القاه الى الحوت فالتقمة بمعنى كون المقصود هو الالقاء الى الحوت الذي يكون وتلا ، حسب تعال في الاشكال فيه في القود لكون العمل مؤثراً في القتل نوعاً وكون الحوت ممره الالة ولا فرق فيه بين صورة قصد القتل وعدمه **الثاني** : ما لو القاه في البحر قصد قتله بالفرق فالتقمة الحوت بعد الوصول الى البحر ويظهر من المتن ثبوت لقود فيه حزمأ كما به يطهر من استظهره ثبوت القود فيما لو التقمة الحوت قبل الوصول الى البحر المفاضة فيه قال المحقق في الشرايع اذا لقاء البحر وانتمد الحوت قبل وصوله فعليه القود لان الالقاء في البحر اطلاقاً للمعدة قبل لا قود لانه لم يقصد تلافه بهذا النوع وهو قوي وحكى عن الفصل التصريح بكون لا عمداً الاستشكال في الثاني لو صوله قبله الى المهلك .

والوجه في ثبوت القود في العرصين وان كان مختلفين ، لظهور واحد ما فاده المحقق من ان الالقاء في البحر اطلاقاً ، بالعادة سم مع كون المقصود هو تحقيق القتل به كما هو المعروف في هذه الفروع ومجرد معنى قصد مكسبه حاصة غير متحققة لان المقصود هو قتل ، بفرق لا ، لتقام الحوت لا يوجب الجرح عن قتل العمد بعد كون لتقام الحوت احد طرق القتل بالبحر فهو كما لو القى من علو يقتل مثله ومما به سديد . مثلاً - فقتله ولا محال لتطير المقام بما لو رمى من شاهق فاستقبله غيره فقد . صفيين الذي سيأتي ثبوت القود فيه على القاد لا الرامي لان المباشر لقتل فيه هو القاد لا القود عليه وهذا بخلاف المقام الذي يستند القتل

مسئلة ٣٠ - لو جرحه ثم عضه سبع وسرقتا فعليه القود لكن مع رد نصف الدية ، ولو صالح الولي على الدية فعليه نصفها الا ان يكون سبب عض السبع هو الجرح فعليه القود ومع العمو على الدية عليه تمام الدية. (١)

الى الملقى وان لم يتحقق القتل بالكييفية المقصودة له

**وبالجملة** لا فرق بين ما اذا كان التقدّم الحوت له بعد الغرق او كان قبله كما مر انه لا فرق بين ما اذا كان الالتقام بعد الوصول الى البحر او كان قبل الوصول اليه .

**الثالث** ما لو القاء الى البحر وقيل وصوله اليه وقع على حجر او نحوه فقتل او كما في الجواهر احتصمه طبر ونحوه مما لامد عليه له في التلف باللقاء في البحر وقد حكم فيه في المتن ثبوت الدية وظاهره انه لا محذور للاشكال فيه وانه لا وجه للحكم بثبوت القود في هذه الصورة ولعل الواحد فيه ان القتل الواقع بمثل الحجر او احتطاف الطير لا يرتبط عادة بالبحر فان القتل الواقع بسد ام بطريق الفرق او التقدّم الحوت او نحوهما وعليه فما قد تحقق من القتل بمثل الحجر لم يكن مقصوداً بوجه

ولكنه يمكن الايراد عليه انه بعد ما كان المقصود هو القتل وفعل ما يوجب تحقيقه يشتمل القود وان كان سبب القتل امرأ آخر غير مقصود بل ولا غير مترقب فهو شبه بالقتل بالسكين في المثال المتقدم الذي عرفت ثبوت القصاص فيه فتدبر .

(١) والوجه في ثبوت القود كون الحرح مؤثراً في القتل بالسرانه ولولم يكن مستقلاً في التأثير وقد عرفت ان مقتضى ثبوت القصاص في مورد الشر كعدم اعتماد الاستقلال في التأثير فيه والمقام اخصاً من هذا القبيل عاده الامر كون الشر كفة بين الانسان والحيوان وعليه اذا ادلولي القصاص في الارام عليه رد نصف الدية واحتمال كون اشترائه الحيوان مع الانسان يوجب ثبوت تمام الصدم على الانسان لعدم

مسئلة ٣١ - لو جرحه ثم عصه سبع ثم بهشه حية فعليه القود مع رد ثلثي الدية ولو صالح بها فعليه ثلثيا وهكذا ، ومما ذكر يظهر الحال في جميع موارد اشتراك الحيوان مع الانسان في القتل . (١)

مسئلة ٣٢ - لو حفر بشراً ووقع فيها شخص تدفع ثلث القاتل الدافع للاحفر ، وكذا لو القاء من شاهق وقيل وصوله الى الارض صربه آحر بالسيف - مثلاً - فقدده بخص ، او القاه في البحر وبعد وقوعه فيه قتل موته مع بقاء حياته المستمرة قتله آحر فان القاتل هو الضارب لا الملقى . (٢)

كون الحيوان صامتاً مدفوع بان عدم صمائه لا يستلزم كون الصمان تمامه على الانسان فلو صالح الولي على الدية لا يجب عليه الاصلها لانها نعم يتحقق الاستقلال ويخرج من الاشتراك ما لو كان سب العصف هو الخارج كما لو القى المحروح الى سبع عصه فان الحكم فيه نبوت القود بالارد مع المعالجة على الدية يجب تمامها

(١) يظهر حكمه مما ذكر في المسئلة السابقة نعم يسمى التسمية على ان تعدد الحيوان يوجب تعدد الشرية لا محار لحساب المجموع واحداً نعم كما انه لا يلاحظ في موارد اشتراك افراد الانسان الا تعددهم ولا يجب مقدار تأثير افعالهم قلة وكثرة كذلك لا يلاحظ في المقام تعدد العصف والهش ونحوهما بل الملاك اصل التأثير

(٢) صدر مسئلة حفر الشرفي كدمات الفقهاء - رضوان الله تعالى عليهم - جميعاً - هو ما لو كان الحفر مأدونا ومشروعاً ولم يكن عرض الحافر الا محرو د حفر الشرفي لعصف حوائجه لا قتل الغير كما ان المفروض صورة علم الدافع بوجودها وان دفعه دفع الى الشرفي مدفوع للوقوع فيه ولا شبهة فيه في ان القاتل هو الدافع لا الحافر لان عمله لا تأثير له الا كتأثير الشرط البعيد الذي لا يستند اليه الفعل بوحدها ولكن طاهر المتش بملاحظة المرعين المدكودين بمدفع الشر ان المفروض ما لو كان قصد الحافر

مسئلة ٣٣ - لو اسكته شخص وقبلة آخر وكان ثالث عساً لهما فلقود  
على القاتل لا الممسك لكن الممسك يحبس ابدًا حتى يموت ، و الرتبة  
تعمل عساه بعمل محمي ونحوه . (١)

فقتل المدفوع ولكنه دفع الدافع بفعل الدافع فمات وكيف كان فلاحق وفي  
ان القود على الدافع لعالم المحتر لاستياد القتل اليه والمعرض كونه عمله  
قد اثر في القتل وحمر الشر ولو كان معرضاً بقصد القتل ولكنه لم يكن القتل  
مستنداً الى الحافر فلا وحده لتبوت الصبان عليه وقدم في بعض المساحات السابقة  
انه لو كان الدافع حافلاً بوجود الشر و كان الشر محفوره عنداً و دمجو غير  
مشرودع يكون الصبان على الحافر لقوة السب وفي هذا العرس بخلاف المقام  
ومما ذكرنا يظهر وجه الحكم في العرسين الآخرين

ثم ان هذه المسئلة شروع في عنوان رابع في الضريبة الموحدة لتحقق  
لموت وهو ما لو كانت متحققة باصدام اسنان آخر واحد متعدد غير المحمي عليه  
وبعد احدى كان عمل ادمان واحد مؤثراً في حفظ الحماية والموت كالحجر  
والدفع في المثال الاول والالقاء والعرب في المثال الثاني والالقاء والقتل وفي  
المثال الثالث .

(١) وجه تبوت القود على القاتل دون الممسك مضافاً لسي انه مقتضى  
القاعدة لاستياد القتل اليه ذنبه مودد من الرتبة البالة عليه وعلى ان الممسك  
يحبس ابدًا حتى يموت مضافاً الى ما في لخواهر من قوله . الاخلاف احده في  
شيء من ذلك بل عن لخالف والعنية وغيرهما الاخضاع عليه  
وام الروايات فمضياً صحيحة الحسي عن ابي عبد الله - عليه السلام -  
قول قصي علي - عليه السلام - في رجلين أسك احدهما وقتل الآخر قل يقتل  
القاتل ويحس الآخر حتى يموت عمًا كما حسه حتى مات عمًا الحديث (١)

**ومعها** رواية سماعة قال قضي امير المؤمنين - عليه السلام - في رجل  
شدّ على رجل ليقتله والرجل فارّقه واستقبله رجل آخر وامسكه عليه حتى  
جاء الرجل فقتله ، فقتل الرجل الذي قتله وقضي على الآخر الذي امسكه عليه  
ان يطرح في السجن بدأ حتى يموت فدلالة امسكه على الموت (١)  
وحدهم من قتل الرجل لقائهم اذ كان بعنوان القصاص وعليه واظهار اعتبار  
وجود الشرائط فيه لتي منها احتسار دلي المقبول

**وقد ورد** في الممسك صحيحه تحرير عن ابي عبدالله - عليه السلام - قال  
لا يخلد في السجن الا ثلاثة الذي يمسك على الموت ، والمرثية ترتد عن  
الامام ، والصدق بعد قطع اليد والرجل (٢)

وامّا ما ورد في الربيعة التي مساها هو الناظر المراقب لان متعقّب القتل  
فهو رواية السكومي عن ابي عبدالله - عليه السلام - ان ثلاثة من روعوا الى  
امير المؤمنين عليه السلام واحد منهم امسك رجلا و قتل الآخر فقتله و الآخر  
يراهم فقضي في (صاحب) الربيعة ان تسلم عيانه ، وفي لدى امسك ان يسجن  
حتى يموت كما امسك ، وقضي في الذي قتل ان يقتل (٣) ورواه الصدوق  
باساده الى قصيد امير المؤمنين - عليه السلام - نحوه وفدعمل بها الاصحاح بل  
في محكي الخلاف الاحتماح عليه والمراد من قوله تسلم هو تفقأ اي تفلح بمثل  
الشوك ولكن الظاهر انه لا خصوصية فيه بل المراد هو العمل بمقتضيه ما يوجب  
العمى وانتفاء البصيرة فيجوز ان تسجل بمسار محمي ونحوه

(١) تل ابواب قصاص النفس الباب السابع عشر ح - ٢

(٢) تل ابواب حد المرتد الباب الرابع ح - ٣

(٣) تل ابواب قصاص النفس الباب السابع عشر ح - ٣

مسئلة ٣٣ - لو اكرهه على القتل بالقود اذا كان بالغا عاقلا دون المكره وان اوعده على القتل ، ويحس الامر به حتى يموت ، ولو كان المكره مجنونا او طفلا غير مميز فلقصاص على المكره الآخر ، ولو امر شخص طعنا مسرا بالقتل فقتله لس على واحد منهما القود والدية على عاقلة الطعل ، ولو اكرهه على ذلك قيل على الرجل المكره القود او الحس ابدأ الاحوط الثاني (١)

(١) في هذه المسئلة وردع :

**الاول** ، لو تحقق الاكراه على القتل وكان كل من المكره والمكره بالغاً عاقلاً سواء توعده بالقتل ان لم يقتله او غير ، والحكم بيد عبدنا نص وقوى هو ثبوت القصاص على المباشر دون الامر ومن العامة من نفى القود والدية عنهما ومنهم من حكم بثبوت القود على المكره وحده والمحكمي عن الشافعي قولان الاشتراك في العنابة وثبوت القصاص عليهما ومع الموقوف عليه نصفيين وثبوت القود على المكره ونصف الدية على المباشر وفي صورة العفو على المكره نصف الدية ايضاً

وبدل على ما ذكرنا مصداق الذي دلالة النصوص عليه التي منهج الرواية الآتية في حكم المكره ملاحظة امرين :

**أحدهما** ان القتل مع الاكراه لا يلب الا الى المكره المباشر ولا يصف الا اليه والا كراه لا يوجب سلب الاصابة بعد صدور الفعل عن المكره عن ارادة واحتير وترجح على لمرر المتوعد به من ناحية المكره وبديل عليه العرف والعقلاء والذمة ايضاً فكما ان الاكراه على شرب الخمر مثلاً لا ينافي الاسناد الى المباشر والحكم ما به شرب الخمر كذلك الاكراه على القتل والقتل هو المباشر دون الامر وهذا من الوضوح مكان

**ثانيهما** ان حديث الرفع وان كان مشتملاً على رفع ما استكرهوا عليه

وبدل على رفع الحكم التكليفي والمسمى المترتب على العمل المكروه عليه مع قطع النظر عن الاكراه الا انه لا يشمل الاكراه على القتل وان توعد به بالقتل لما ورد فى النص والاحكام من انه اما جعلت التقية ليحقق بها الدماء ودا لمع الثم فلا تقية بل قد ذكرنا فى اوائل كتاب الحدود ان اطلاق حديث الرفع لا يشمل كل محرم سوى القتل ايضاً ضرورة انه لا يكاد يسوع بالاكراه والتوعد بالضرر المالى مثلاً وان كان مصرأ بحاله الرباحصوا اذا كان مقرراً بالاحسان ولا يخرج عن الحرمه مثل ذلك بمجرد التوعيد بالاهانة الموحية لهتك الجسد واشاههما .

**وبالجملة** كما لا يسوع قتل الشخص لا كله فى المصممه لاحد الاصطرار كذلك لا يجوز قتل الشخص لاحد الاكراه عليه فهو القتل عمداً عدواً والقود عليه لأعلى المكروه نعم ورد فى رواية صحيحة وحوث حسد حتى يموت وهى مارواه المشايخ الثلاثة بطرق صحيحة عن ذرارة عن ابي جعفر - عليه السلام - فى رجل امر رجلاً بقتل رجل (فقتله) فقال - بقتل به الذى قتله ، وبحس الامر بقتله فى الحس حتى يموت (١) وفى رواية الصدوق امر رجلاً حرأ .

وقال صاحب الجواهر - قده - بعد نقل الرواية «ولأنه لا يعمل بها بعد صحتها وعمل غير واحد من الاصحاب بها فما عاء يظهر من المتن من التوقف فى ذلك فى غير محله» .

اقول لمن منشأ توقف المحقق فى الشرايع وجود صحيحة تحرير المتقدمة الدالة على انحصار التحليل فى الحسن فى الثلاثة وهذا المورد ليس منها لانها عبارة عن المحسك على الموت والمرثة المرتدة والسارق فى المرة الثالثة وهى ايضاً رواية صحيحة لاند من ملاحظتها وهل يمكن الجمع بينهما بحمل الحصر

فيها على الجسر الأصافي أو يحمل هذه الرواية على مجرد الرجحان دون خصوص الوجوب والظاهر استبعاد كلا الجمعين وإن الجسر الأصافي مع كون الأمور الثلاثة المذكورة فيها غير مرتبطة وغير معتمدة تحت جامع في غاية المعد كما أن الرجحان في باب الحدود والقصاص لا محالة ولا يقاس بهاب المعدات كما لا يخفى والآنصاف أن للتوقف في المسئلة محالاً

**الثاني** ما لو كان المكر غير مميز كالمحتون والطفل غير مميزين ولا حياء في ثبوت القصاص في هذا العرص على المارة الأمر لأن غير المميز بمجره الآلة لا يصاحبه لي الأمر والقتل نسب إليه لا إلى غير المميز ولقود عليه **الثالث** ما لو كان لمكره طعلاً ممراً يظهر من المتن أن فيه صورتين **أحديهما** ما إذا كان في المتن مجرد الأمر لحالي عن الأبعاد والتخوف المتحقق في الإكراه .

**وثانيتهما** ما إذا كان في لبس الإكراه المشتمل على التخويف ، والظاهر أنه لا محال للأشكال في الصورة الأولى في أنه لا يشت لعود على واحد منهما إما على الأمر فعدم استناد لقتل إليه بعد كون المباشر معبراً وإما على المباشر فعدم كونه داعياً والبلوغ معتبر في القصاص نعم حكى عن الشرح في المتوسط والتهذيب وأس الررح في المهدد : لجواهر به يقتض منه أن يلج عشره استنداً إلى أنه مقتضى عموم أحد القصاص ويؤيده مدلل على حوار عتقه وصدقته وطلاقه ووصيته ، وحكى عن الوسيلة أن المراهق كالعاقل ، وعن المقنع والمقنعة يقتض منه أن يلج حمة أشد لقول أمر المؤمن عليه السلام في حر السكوني إذا بلغ الغلام حمة أشد اقتض منه ، وإذا لم يكن بلغ حمة أشد قضى بالدية (١) ولكن يرد على الأولين مدلل على رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وما دل على



مسئلة ٣٥ - لو قال بالغ عاقل لا احراقلني والا قبلتك لا يجوز القتل ولا ترفع الحرمة ، لكن لو حمل عليه بعد عدم اطاعته ليقبلة جارقيله دفاعاً بل وجب ولا شيء عليه ، ولو قتلته بمجرد الايعاد كان اثماً ، وهل عليه القود فيه اشكال وان كان الارجح عدمه كما لا يبعد عدم الدية ايضاً (١) .

ان عمد الصبي وحظائه واحد اذ ان عمد الصبي خطأ والحكم بحوار مثل العتق و الصدقة لا يستلزم الحكم بثبوت الحرمة التي لا يتحقق موجب القصاص بدوئها . واما الاحير والرداية معرض عنها لدى اشتهور فلا مجال للاحد بها فالظاهر - ج - عدم ثبوت القصاص على الصبي ولو كان مراهقاً

واما الصورة الثانية المتمثلة على الاكراه فقد احتمل فيها في المتن ثبوت القود على المكره بعد عدم ثبوته على المكره لعدم الملوغ والحسن ابدأ حتى يثبت ولكن الظاهر انه لا وجه للاحتمال الاول لان عدم الملوغ لا يوجب استناد القتل الى المكره لانه لا فرق في هذه الجهة بين كون المكره مميماً او بالغاً ومع عدم الاستناد لامحال لثبوت القصاص والظاهر هو الاحتمال الثاني بو فرض ثبوت الحسن ابدأ في الفرع الاول من فروع الاكراه .

(١) في هذه المسئلة جهتان من البحث :

**الاولى** في انه على تقدير هذا القول هل يصير قتله محذوراً ومشروعاً او انه لا يصير القتل بذلك مشروعاً وظاهر ان هذا القول بمحورده لا يوجب صيرورته القتل حائراً فيه اذ الم مشروع لفسه ان يقتل نفسه لعدم كونه مسلطاً من قبل المالك الحقيقي على هذا ، المحرم من التعريف فلا حد لانه يكون اذنه وظلمه موجباً لمحورده للمغير وهذا القول بمحورده لا ترفع الحرمة ولا يجوز لقتل

نعم لو حمل عمه المكره بعد عدم طاعته ليحقق القتل المتوعد به يجوز بل يجب عليه الدفع ولو ابحر الى قتل المكره لكن الحوار في هذه الصورة مستند الى عنوان الدفع كما فيما لو حمل عليه كذلك من دون اكراه لا الى الادب

المستفاد من قوله ولو كان مقرراً بالأكراه والتوعيد

**الثانية** انه لو تحقق القتل من المكره مع عدم حواره له وكونه آثماً في ذلك فهل يكون عمله موحياً للقصاص كما اذا كان المكره عليه قتل غير المكره كما فيما تقدم من ثبوت القصاص على المكره المباشر او لا يكون موحياً له لخصوصيه في المقام غير موجودة في ذلك المورد وجهان .

من انه لا فرق بين كون المكره عليه قتل الغير وبين ما لو كان قتل نفس المكره فانه في كلتا الصورتين يكون القتل محرماً موحياً للقصاص لصدوره عمداً عدواناً .

ومن ثبوت العرق امامن جهة انه اذا كان للمورث الذي هو ولي المقتول وفرعه اسقاط الحق والعمو عن ضمان القصاص والديه فنسب هذا الحق للمورث الذي هو الاصل اما هو بطريق اولى ضرورة ان الرجوع الى الوارث اما هو لعدم امكان الرجوع الى المورث بسبب الموت والا فالحق له انه لا يجوز له اسقاط حقه كما فيما اذا لم يكن في المين اكراه كما اذا علم ريدان عمرراً انما يكون بصدقتله فانه يقتله في الآجل وسقط حقه من القصاص والدية فائلاً بانه اذا صدر قتلى من ناحية عمره اسقطت حقه منه والظاهر انه لا مجال للاشكال في ذلك نعم يمكن الاشكال في صغرى المسئلة ما ان الادن في القتل بمجرده لا يلزم اسقاط الحق بل يمكن ان يكون الادن في القتل لغرض ثبوت القصاص والديه عليه كما لا يخفى .

واما من جهة الثالث في شمول ادلة القصاص للمقدم الذي وقع فيه الادن من المقتول خصوصاً مع كون ادنه مقرراً بالتوعيد والاكراه وكذا شمول ادلة الدية ولا اقل من ان يكون ذلك شبهة دارئه لخصوص القصاص بناء على كونه كالحدود يدرء بالشبهات كما لا نعتد بدعويه ومما ذكرنا طهر وجه ما جعله في المتن ارجح اذ نفى البعد عنه من عدم ثبوت القصاص والدية فتدبر

مسئلة ٣٦ - لو قال . اقتل نفسك فان كان المأمور عاقلاً مبرراً فلا شيء على الأمر ، بل الظاهر انه لو اكرهه على ذلك فذلك ويحتمل الحس ابدأ الاكراهه فمصدق الاكراه كما لو قال : اقتل نفسك والاقنتك شرفلة (١)

### (١) في هذه المسئلة صور

**الاولى** ما لو قل له . اقتل نفسك من دون ان يكون مقرراً بالتوعيد والتخويف بل كان في اليأس مجرد الأمر والطب في هذه الصورة لو كان المأمور عاقلاً مبرراً سواء كان بالعمام لا يكون القتل مستنداً الى المأمور المباشر صدور منه عن تمييز رادة عدم تحقق شيء من الأمر سوى مجرد الأمر والطلب فلامحال لثبوت شيء عليه نعم لو كان المأمور غير مميز فالقود على الأمر كما من لكونه في هذه الصورة بمنزلة لآله له والقيل يكون مستنداً اليه لا الى المباشر

**الثانية** ما لو قل له . قتل نفسك والاقنتك والظاهر ان الحكم فيها هو الحكم في الصورة الاولى لان التوعيد بالقيل بمجرده لا يوجب تحقق الاكراه مع كون المكروه عليه هو قتل نفس المكروه لانه لا معنى للفرار عن القتل المتوعد به باجاده نفسه ولا مجال لرفع الخوف عن القتل بسب فعله

**الثالثة** ما اذا كان في الدين اكراه وقد فرسها في محكي المالك وكشف البنام بقولهم . نعم لو كان التخويف شوع من القتل اصعب من النوع الذي قتل به نفسه فدفعه به اتجه - ح - تحقق الاكراه وترب القصاص - ح - على المكروه الذي هو اقوى من المباشر .

ويمكن فرسها فيما اذا كان صدور القتل من المكروه مفعولاً للمكروه رائداً على اصل القتل فيجنار القتل لئلا يتحقق من المكروه الأمر وقد اختلف فيها في المتن ثبوت الحس ابدأ بالنسبة الى المكروه لعدم الفرق بين هذه الصورة وبين صورة الاكراه على قتل الغير التي قد عرفت ثبوت الحس كذلك فيها فيما تقدم ويحتمل عدم الثبوت لعدم شمول دليله لمثل هذه الصورة والفاء الخصوصية

غير ظاهر .

مسئلة ٣٧ - يصح الاكراه بمادون النفس ، فلو قال له : اقطع يدها والاقبضك كان له قطعها وليس عليه قصاص بل القصاص على المكره ، ولو امره من دون اكراه فقطعها فالقصاص على المباشر ، ولو اكراهه على قطع احدى اليدين فاحمار احديهما او قطع يد احدهما فاحمار احديهما فليس عليه شيء وانما القصاص على المكره الامر . (١)

واما ترتب القصاص كما في عبارتي المسالك والكشف فلا يظهر له وجه لعدم سيرورة قتل النفس مشروعة بمجرد ذلك وهو كقتل الغير الذي لا يروع بمجرد الاكراه وفي فرق بين الصورتين ويكون القتل المتوعد به اصعب او سهواً لا يجوز صدور القتل الا كراهي والاحاد - كما في الحواهر - لعدم بانه يموت عطشاً - مثلاً - ان يقتل نفسه بالاسهل من ذلك ولحداد للمريض الذي يعلم بان مرضه ينجر الى موته ان يقتل نفسه تحليفاً عن الوجل والالام الذي هو لارام المرض ومن المعلوم خلافه

ثم انه على فرض حوار لقتل ومشروعيته في هذه الصورة يكون ثبوت القصاص على المكره غير معلوم اصلاً لان حوار له للمكره لا يوجب الاستناد اليه المكره وسيأتي المبحث في هذه الجهة في المسئلة الآتية .

(١) في هذه المسئلة فروع :

الاول الاكراه بما دون النفس مثل ما اذا قل له : اقطع يدها والا قتلته ولا شهة في الحوار في هذا الفرض لشمول اطلاق دليل دفع الاكراه له وعدم وجود ما يبدل على استثنائه منه كاستثناء الاكراه على القتل على ما مر ومقتضى الشمول مصفاً الى دفع الحرمة التي هي حكم تكليفي دفع الحكم الوضعي وهو صمدن القصاص او الدية فلا شيء على المكره القاطع في المثال

واما المكره الامر فظهرهم كما في المتن ثبوت القصاص عليه والمحكي عن القواعد الاشكال فيه نظراً الى ايجابية السبب عن المباشر والى عدم المباشرة

فتجب عليه الدية دون الفصاص .

واورد عليه في الحواهر بان وجوب الدية ليس الا لاجل قوة السب على المباشرة وهي مقتضية لثبوت الفصاص دون الدية

**اقول** اما الفصاص فممنشأه الاقوائية والوجه فيها غير واضح وان الاقوائية ان كانت مستندة الى نفس الاكراه فاللزام الحكم بثبوت الفصاص في جميع موارد الاكراه ولو كان المكروه عليه هو القتل وان كانت مستندة الى الاكراه الخاص المتحقق في مثل المقام وهو ما لو كان الاكراه موحياً لرفع الحرمة عن المعدل المكروه عليه فمقول ان محدد ذلك لا يوجب الاقوائية المستلزمة لاستناد الفعل الى المكروه الامر واللزام بتحقيق هذا الاستناد حتى ينبت القود

والظاهر ان رفع الحرمة عن لمكروه المأمور لا يوجب الاستناد الى المكروه الامر كما في مثل الاكراه على شرب الخمر وان الاكراه فيه وان كان موحياً لرفع الحرمة فلا يثبت عليه حد شرب الخمر الا انه لا يوجب الاستناد الى المكروه الامر حتى يكون هو شارب الخمر فيثبت على عمله المجرم الحد كما لا يخفى نعم لا يبعد الحكم بثبوت الدية لئلا يذهب عصم المسلم هدرأ وان كان فيه تأمل اصلاً لاحتمال ثبوت الدية في بيت المال .

**الثاني** الامر بالقطع من دون اكراه واشتمال على التوعيد والتحذير ولا حياء

فيه في ثبوت الفصاص على المباشر لعدم ارتفاع الحرمة بمجرد الامر وكون صدوره عن ارادة واختيار .

**الثالث** الاكراه على قطع احدى اليدين بسحر الايهام والتحذير او قطع

يد احد الرجلين كذلك وقد تردد في ثبوت الفصاص فيه اولا في الشرايع نظراً الى ان التعيين عرى عن الاكراه ثم قال والاشبه الفصاص على الامر لان الاكراه بتحقيق والتحصيل غير ممكن لاما حدهم

مسئلة ٣٨- لو اكرهه على صعود شاهق فرلق رجله وسقط فمات فالظاهر ان عليه الدية لا القصاص بل الظاهر ان الامر كذلك لو كان مثل الصعود موجهاً للسقوط غالباً على اشكال . (١)

**اقول** المبحث فيه انما هو بعد الفراغ عن ثبوت القصاص على الامر في الفرع الاول والافناء على المناقشة في ذلك كما ذكرنا لا يبقى مجال لهذا المبحث وعلي تقدير الفرع فالظاهر انه لا فرق بين هذا الفرع والفرع الاول من جهة تحقق الاكراه وحصول التعيين عن اختيار وترجيح لا ينفى الاكراه بوجه سرورية ان الخصوصيات في جميع موارد الاكراه اما تنشأ عن احتياد المكروه من دون ان يكون للاكراه دخل فيها الا ترى انه في الاكراه على شرب الخمر - مثلاً - يكون المكروه عليه هو نفس تحقق هذا العنوان واما وقوعه في زمان كذا او مكان كذا او في طرف كذا او في حالة كذا او في غيرها من سائر الخصوصيات فهي خارجة عن دائرة الاكراه و غير متفوية لتحقيقه الموجب لرفع ما استكرهوا عنه وقد ثبت في باب العمومات التي يعتبر فيها قصد القرينة ان اختيار الخصوصيات لا يلزم ان يكون بداع الهوى بل لا بد من احتسابها بالدواعي النفسانية والحيلة لا مجال للاشكال والتردد في المفاهيم ما يختاره المكروه من احدي اليدين او احد الطرفين يكون مرفوعاً عنه والقصاص - ح - على المكروه نه على ثبوته في الفرع الاول .

(١) المهم في هذه المسئلة ملاحظة ان ما ذكرنا من صابطة قتل العمد الموجب للقصاص وهي ما لو كان العمل مؤثراً في القتل غالباً او كان مفروضاً بقصد القتل وان لم يكن مؤثراً فيه كذلك هل يختص بما اذا كان هناك مباشرة الحائى او يحترى في صورة الاكراه ايضاً فذكرنا العمل المكروه عليه مؤثراً في القتل غالباً او كان قصد المكروه القتل وان لم يكن المكروه عليه كذلك ينشأ القصاص على المكروه لتحقيق قتل العمد منه يظهر من صاحب الجواهر الوجه

مسئلة ٣٩ - لو شهد اثنان بما يوجب قتلاً كالارتداد مثلاً او شهد اربعة بما يوجب رجماً كالزنا ثم ثبت انهم شهدوا رؤياً بعد اجراء الحد والقصاص لم يصح الحاكم ولا المأور من قبله في الحد وكان القود على الشهود رؤياً مع رد الدية على حساب الشهود ، ولو طلب الولي العصاص كدناً و شهد الشهود رؤياً قبل القود عليهم جميعاً او على الولي او على الشهود وجوه اقربها الاحمر . (١)

التالي وان احتمل الاول أيضاً

والظاهر انه لا مجال للاحتمال الثاني لان الاكراه لا يوجب الاستناد الى المكروه بحيث كان هو المعد سطر العرف والا يلزم ان يكون في مورد الاكراه على القتل ان يثبت القود على المكروه مع انك قد عرفت عدم ثبوته عليه في الاكراه على قتل الغير بل الثالث هو الحسن مؤيداً وفي الاكراه على قتل النفس يحتمل ثبوت الحسن كذلك ويحتمل عدم ثبوت شيء عليه اصلاً فمن ذلك يظهر ان الاكراه لا يصحح الاستناد بوجه والعرف بين الاكراه على القتل والاكراه على غيره بعدم كون الاكراه موجباً للمشرعة في الاول دون الثاني مصفاً الى امكان منعه فيما اذا كان الصعود على شاهق كالحبل والشعر ونحوهما مستلزماً للقوط غالباً لا يوجب العرف من جهة الاستناد وعدمه ونالمشرعية وعدمها لا تدخلها في هذه الجهة والظاهر - ح - عدم ثبوت القصاص في معروض المسئلة على المكروه نعم لا بعد ثبوت الدية كما تقدم

(١) لو شهد شاهدان بما يوجب القتل حداً او قصاصاً كالارتداد او قتل العمد الموجب للقصاص او شهد اربعة بما يوجب الرجم كالزنا المقررون بالاحصان ثم ثبت بالافرار او بغيره انهم شهدوا رؤياً بعضاً او كلاً بعد استيلاء الحد او القصاص فالكلام يقع في مقامين :

الاول في الحد كالارتداد والزنا والكلام فيه نارة مع قطع النظر عن

الروايات الواردة في الباب وأخرى مع ملاحظتها

أما مع قطع النظر عنها وبالظاهر أن مقتضى القاعدة ثبوت القود على شهود الرور ولا محذور لثبوته على الحاكم الأمر ولا المأمور المباشر لكون الحكم بالنسبة إلى الأول والأحرار والتعدي بالاصافة إلى الثاني كان أمراً مشروعاً واحتمال واحداً ولا معنى لثبوت القصاص فيه وأما شهود الرور الذين كانوا عالمين بكذبهم في مقام أداء الشهادة وإن المشهود عليه يرى ممسكاً يوجب القتل من الارتداد والرقا وحوهم فالقتل يكون منسوباً إليهم لأقوائية السب في مثل المقام من المنة شرعاً المعروف والعقلاء وحيث يكون لقتل عدوياً لعلمهم بكذبهم والقود ثابت عليهم غاية الأمر أنه إذا كان شاهد الرور واحداً ثبتت القود عليه وليس على لوائى رد الدية أو شيء منه وإذا كان يريد من واحد يعزى حكم الشر إلى الآخر كذا في لقتل فيجب عليه رد الدية إذا أراد قتل الاثنين أو يمين إذا أراد قتل الثلاثة وهكذا .

وأما مع ملاحظتها فقد ورد في المسئلة روايات

**منها** مرسلة بن محبوب عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام في أربعة شهدوا على رجل محض بالزنا ثم رجع أحدهم بعد ما قتل الرجل فقال : إن قال الرابع (الراحم ط) وهم ضرب الحد وعزم الدية ، وإن قال تعمدت قتل (١) .

**ومثلها** موثق مسموع كردس عن أبي عبد الله عليه السلام في أربعة شهدوا على رجل بالزنا ورحم ثم رجع أحدهم فقال : شككت في شهادتي ، قال : عليه الدية ، قال : قلت فانه قال شهدت عليه متعمداً قل يقتل (٢) .

(١) تل أبيواب القصاص في النفس الباب : ثلث والستون ج - ١

(٢) تل أبيواب الشهادات الباب الثاني عشر ج - ٣



وطهرها وان كان ثبوت تمام الدية على الرابع وان كان واحداً الآية  
لا بد من حملها على التربع اذا كان واحداً ورعين اذا كان اثنين وهكذا بقية  
الروايات الآية

ومنها رواية اخرى لمسمع عن ابي عبد الله - عليه السلام - ان امير المؤمنين  
- عليه السلام - قضى في اربعة شهداء على رجل اتهم اذمه مع امرأة بعد معه فراحم  
ثم يرحم واحد منهم ورابعهم ربع الدية اذا دلت شدة عاتى ، وان رجع اثنان  
وقال شدة عسا عرما نصف لدية ، وان رجعوا وقولوا شدة عسا عرما ، الدية  
وان قالوا شهدنا بالثبوت قتلوا جميعاً (١) ومثلها رواية السكوني عن حمير  
عن ابيه عن علي - عليهم السلام - (٢) .

ومنها روايته المصحح بريد الحرابي عن ابي الحسن - عليه السلام -  
في ربه شهداء على رجل انه دس فراحم ثم رجعوا وقولوا قد وهبنا ، سرمون  
الدية وان قالوا اتما تعمدت قتل ابي اربعة شاء ولي المقتول ورد الثلاثة  
ثلاثة ارباع الدية الى اولياء المقتول الثاني ، ويحسد الثلاثة كل واحد منهم  
ثلاثين حقة ، وان شاء ولي المقتول ان يقتلهم رد ثلاث دوات على اولياء  
الشهود الاربعة ، يحدون ثمانين كل واحد منهم ثم يقتلهم ، الامام الحديث (٣)  
والظاهر ان الحد المذكور في مثل هذه الرواية هو حد القذف الذي  
هو ثمانون حقة عابه الامر وجود الاختلاف بين الروايات من جهة ظهور  
المرسلة في ثبوت هذا الحد في صورة الوهم دون لعمد وظهور الرواية الاخيرة  
في عدم ثبوتها في غير صورة التعمد بل في التفصيل في صورة التعمد بين

(١) ثل ابواب اقصص في النفس الباب الرابع ، المستوحج - ١

(٢) ثل ابواب الشهادات الباب الرابع عشر ح - ٢

(٣) ثل باب اعصاف في النفس الباب الرابع عشر ح - ٢

ما إذا اختار قتل واحد من الأربعة وبين ما إذا اختار قتلهم جميعاً بعدم ثبوته  
فيه ذنبهم و السلام وفي هذه الجهة ملاحظة موارد ثبوت القذف و قد تقدم  
التعقيب في كتاب الحدود فراجع

**المقام الثاني في لقصاص و متعذر فيه من جهة علم الولي بالكذب**  
كالشهود و جهله ومن جهة تصديه لاستيعاء حق القصاص بالمباشرة أو اقتصره  
على مجرد المطالبة فروع :

**أحدهما** ما إذا كان الولي جاهلاً بكذب الشهود وقد طلب لقصاص  
باعتقاده كونه مستحقاً لدعقيب حكم الحاكم ولا حجة في هذا العرص في عدم  
ثبوت القود على الولي بوجه و أن تصدى لقصاص بالمباشرة لعدم كون عمله  
سائداً عدواً و غير مشروع فلا يوجب القصاص بوجه و القود في هذا العرص على  
شهود الزور فقط .

**ثانيهما** ما إذا كان الولي عالماً بكذب الشهود و عدم كون حق القصاص  
تائماً له بوجه و مع ذلك يتصدى للاستيعاء بالمباشرة و يتحقق منه القتل متعمداً  
ولا تنفي المباشرة في ثبوت القود في هذا العرص على خصوص الولي لصدر  
القتل منه متعمداً عالماً بكونه غير مشروع و أنه يصدر عدواً و لا وجه للاستناد  
إلى الشهود أيضاً و إن كانت شهادتهم صارت موحية لفتح هذا الباب عليه إلا أنه  
لا يوجب بمجرد الاستناد بوجه

وعلى تقدير التردد عماد كذا لأجل إخراج الولي عن دائرة القصاص  
رأساً و احتمال كون القود تائماً على خصوص الشهود لأجل من التبريت كما لا يخفى  
**ثالثها** ما إذا كان الولي عالماً بالكذب و لكنه لم يتحقق منه إلا مجرد  
المطالبة من دون أن يتحقق منه الاستيعاء بالمباشرة له هو لما مر من قبل القاصي  
و يجري فيه احتمال ثبوت القود على الولي والشهود معاً لكون كل من الشهادة

مسئلة ٤٠ - لو جنى عليه قصيره في حكم المذبوح بحث لا ينبغي له حياة مستقرة فذبحه آخر فالقود على الاول وهو القاتل عمداً ، وعلى الثاني دية الحياية على الميت ، ولو جنى عليه وكانت حياته مستقرة فذبحه آخر فالقود على الثاني ، وعلى الاول حكم الحرح - فصاصاً او ارشاً - سواء كان الحرح مما لا يقتل مثله اذ يقتل عائلاً (١) .

والمطلبة مؤنة في تحقق القتل فهو مستند الى كونهما وعلى هذا الاحتمال يمكن ان يكون التشريح نحو التصف من معدة لشهود واحد والولي واحداً ويمكن ان يكون نحو التقييط على لرؤوس لما مر من انه لا محسوس لشر كذ على لقتل الا لرؤوس ولا يصير الى مقدار تأثير العمل كما : كفاً

واحتمال ثبوت القود على حصوس الولي لكونه منه بسب القريب والحرج الاخير لصعوبة القتل وتحققه فهو منسوب اليه دون الشهود

واحتمال ثبوته على حصوس الشهود كما استقر به المتن بظراً الى ان الاصل في تحقق هذا العمل هي شهادة الزور المطلبة بما تكون متبرعه عليها ولقتل منسوب الى حصوس الشهود ولكن الظاهر اقر به الاحتمال الثاني لما ذكره

ثم انه يرد على المتن بعد وموضح عدم شموله لعرص الاول انه ان كان المراد كلاً الفرصين الاخيرين فمن الواضح انه لا يجري في الفرص الثاني الاحتمالات الثلاثة ولا محل للحكم بقرينة الاحتمال الاخير فيه بوجه وان كان المراد حصوس لعرص الاخير كما لا نعتقد دعوة فلاوجه لترك التعرض للفرص الثاني ولو بصورة الاستدلال بالاستثناء خصوصاً مع التعرض له في مثل الشرايع فتدبر (١) في هذه المسئلة فرعان :

**الاول :** ما لو جنى عليه حياية قصيره بذلك في حكم المذبوح بان لا يسمي حياته مستقرة بحيث لا يدرى ولا يكون له نطق اختيارى ولا حرج كه كذلك كالعنم بعد فرى اذ حجه لا ربعة وان الحرج كه التامثله حركه غير اختياريه وكذا الصوت

الصادر منه وفي هذا لحد دمه ابن آخر ولا محل للإشكال - ح - في أن  
القوق عني ، لا والله القتل حقيقة وعلى الثاني الداح فيه قطع رأس الميت لأن  
دمه لا يخرج عن هذا العنوان وسع فيها شيء لله تعالى في بحث الديات

ثم انه ذكر العلامة في محكي القواعد « ولو قتل مريضاً مشرفاً وحب  
القوق » وفي شرح كشف اللثام « وان لم يكن يقتل له حية مستقرة لصدق  
القتل و لفرق بينه وبين من حشي عليه حياته لم تنقل له حية مستقرة وقوع حياشين  
مسمومتين عنه وإنما يوجب الفصاح على ادخلهما في نهب النفس لأن المريض  
ربما انتهى إلى مثل تلك الحية ثم برأ الاشتراك نعم يصلح صميمه إلى ، قلناه »

وبرد عليه أن الحكم بعدم تبوت القود على الداح فيه هو المعروف في  
المقام ليس لا لأجل كون دمه واقعاً على من هو بحكم الميت من جهة عدم  
بقاء حية مستقرة لأجل كون الحية لأنه لم يدرج في نهب النفس ومن المعانوم  
تحقق هذا ، أملاك وفي مثال المريض نفسه و كون الحية في المقام مصمومة  
لا يقتضي نفي القود عن الداح بعد مكان تحقق الاشتراك و حرمان حكم الشر يمكن  
عنه وإدحيه الأول لا يوجب مربه في مورد الشر كما شرنا لمد مكرراً

**وبالجملة** بعد فرض كون المريض في حال لم يكن بقيت له حية مستقرة  
بالمعنى الذي ذكرنا لا يكون قتله إلا كالدمج في فرض الحياة ولا فرق بينهما  
اصلاً كما لا يخفى .

**الثاني** ما لو كان الدمج في العرض الأول في حال بقاء حياته مستقرة في الظاهر  
أن الحامي لأثر في هذا العرض لا يطبق عليه لأعوان المباح فقط فيترتب  
عليه حكم لخرج - قصاصاً أو ارشاً - من دون فرق بين ما إذا كان حراً حياً معاً يؤثر في  
القتل علناً كشو الجوف وما إذا لم يكن كقطع الأصابع واقتضاء الأول وإيجابه  
للموت على تقدير عدم الدمج لا يترتب عنه أثر بعد ما صار الدمج موحياً لصدقه وسمّاً

مسئلة ٤١ - لو جرحه اثنان فاندمل جراحة احدهما وسرت الاخرى فمات فعلى من اندملت جراحته دية الجراحة او قصاصها ، وعلى الثاني القود ، فهل يقتل بعذر دية الجرح المندمل ام يقتل بلا رد فيه اشكال وان كان الاقرب عدم الرد . (١)

مسئلة ٤٢ - لو قطع احديده من الرند و آخر من العرق فمات فان كان قطع الاول بسحو بقت سرائقه بعد قطع الثاني كما لو كانت الالة مجمومة وسرى السم في الدم وهلك به واطمطع الثاني كان القود عليهما ، كما انه لو كان القتل مستمداً الى السم القاتل في القطع ولم يكن في المانع سراية

ولمّا تحقق دمه بغير ان احدهما الذي هو القاتل والذي يستمد اليه القتل فعلاً والقود عليه ، وحكي عن ذلك عند الاول قاتلاً اذا كانت حراحتة نقص بالموت ولو بعد يوم اربعين - مثلاً - وقد ظهر مما ذكرنا سعة

(١) لا محال للاشكال في ان من اندملت حراحتة ولم تر اصلاً لا يترتب عليه الاداء لجراحة او قصصها لعدم اعتماد لقتل اليد بوحدها في ان سرت حراحتة حتى مات يكون عليه القصاص لاستمد القتل اليه اما الاشكال في انه هل يجب على ولي المقتول في صورة اخذ دية الجراحة دية اليه من عليه القصاص كما صرح به المحقق في الشرايع او لا يجب عليه ذلك وقد وجهنا

ومبنيهما ان المقام هو بكون ما تلا لما اذا كانت كلتا الحراحتين مسرتين مؤثرتين في الموت حيث انه يجب على من قصص احدهما ان يرد عليه نصف الدية المأخوذ من الآخر او يكون مماثلاً له اذا قتل مقطوع اليدين او الرجلين حيث يستحق ولي المقتول القصاص من القاتل ان كان كاملاً والمقتول ناقصاً لعدم اشتراط التساوي في هذه الجهة في القصاص ؟

والظاهر هو الثاني لثبوت الفرق بين المقام وبين العرس الاول بعد عدم استمد القتل بها الا الى خصوص الثاني كما لا يخفى

كان الاول قابلاً فالمود عليه ، واذا كان سراية القطع الاول انقطع بقطع الثاني كان الثاني قاتلاً . (٢)

مسئلة ٤٣- او كان الجاني في العرص المتقدم واحداً دخل دية الطرف في دية النفس علي تأمل في بعض المروص ، وهل يدخل قصاص الطرف في قصاص النفس مطلقاً او لامطلقاً ، او يدخل اذا كانت الجاية او الجايات بصرية واحدة فلو صر به فقتل عساه وشج رأسه فمات دخل قصاص الطرف في قصاص النفس واما اذا كانت الجايات بصريات عديدة لم يدخل في قصاصها ، او يفرق بين ما كانت الجايات العديدة منوالية كمن احد سماً وقطع الرجل ارباً حتى مات فمدخل قصاصها في قصاص النفس وبين ما اذا كانت مسرفة كمن قطع يده في يوم وقطع رجله في يوم آخر وهكذا الى ان مات فلم يدخل قصاصها في قصاصها لا وجوه ، لا يبعد او جهية الاحبر ، والمسئلة تعد مشكلة ، نعم لا اشكال في عدم المدخل لو كان التمريق بوجه العمل بعض الجراحات فمن قطع يدرجل فلم يمت واندملت جراحاتها

(٢) لا اشكال في ثبوت القصاص على الخارجين اذا كان كل واحد من الجرحين مريضاً مؤثراً في الموت فان كان كل واحد في عرس الآخر وغير مرتبط به كما اذا قطع احد يده والآخر رجله انما لا اشكال فيما اذا دخل لاور في الثاني و كان بينهما طوليه كما مثل لمد كور في المتن ومثلاً الاشكال ان العناية الثانية قد صارت مأمرة عن سرية العناية الاولى لعدم تقاء موضوعها معها بخلاف الصورة الاولى وعليه فيشكل الحكم بثبوت القصاص على الجاني الاول بعد انقطاع سراية حنائه بحفاية الثاني نعم لو فرض تقاء السراية بعد لقطع الاول كما لو كانت الالة مسمومة وسرى السم في الدم فان كان الموت مأساً عنه فقط بثبت القود عليه وان كان مأساً عند وعن القطع الثاني كان القود عليهما لسميه كلفنا لجانبين وعدم ثبوت مريه في السر والقصاص على الشخصين

ثم قطع رجله فاندملت ثم قبله بقتل من ثم يقتل . (١)

(١) المراد بالمر من المتقدم ما اذا كانت الحيازة الدنية مؤثرة في القتل ومما عمن سرابة الحيازة الاولى . والكلام فيه انما هو فيما اذا كانت كلتا هما صادرتين من شخص واحد تارة من جهة الذبة واخرى من جهة القصاص اما الكلام في الذبة فمحملة ان الاحماع قائم على ان ذبة الطرف داخلية في ذبة النفس ولكن القدر المتبقن منه انما هو ما اذا كانت الذبة نائمة بالاصالة . ان كان الحكم الاول المعقول فيه الذبة من جهة الجرح والقتل وانما اذا كانت الذبة قد انتقر اليها بعد المعو عن القصاص بحيث قد صولح بها عنه ولا يعلم شمول الاحماع له بل يتبرع ذلك على ملاحظه حكم القصاص من جهة الدخول وعدمه كما لا يخفى ولولا الاحماع اذ يوقن فيه لامكن استمادة الحكم في بعض القروص من صحبة ابي عبيدة الالية في بحث القصاص .

واما الكلام في القصاص فتعسله ان فيه اقوالا اربعة  
القول بالدخول مطلق وهو الذي اختاره الشيخ في موضع من المسود  
والخلاف وحكى عن التنصرة والجامع .

والقول بعدم الدخول مطلقا وهو الذي اختاره الشيخ ايضا في موضع آخر  
من الكتابين وفيه هو خيرة الرائر والمحقق في بكت النهاية واليه مال اسرهرة  
والتعصير بين ما اذا كانت الحيازة صرية واحدة وبين ما اذا كانت بضربات  
عديدة بالدخول في الاول وعدمه في الثاني وهو الذي اختاره الشيخ في النهاية  
وحكم باقربيته المحقق في الشرايع وحكى عن التحرير والارشاد والتلخيص  
والمسائل والروضة بل بسه في الاخير الى اكثر المتأخرين

والتعصير بين ما اذا كانت الحيازة عديدة متوالية وبين ما اذا كانت متفرقة  
بالدخول في الاول وعدمه في الثاني وهو الذي نرى في المتن المعد عن ادحيته  
وان قال بعدمه والمثلة بعد مشكلة .

ولابد من توضيح محل هذه الأقوال ومكرر البحث والنزاع فنقول ان هذا  
فرعين لا اشكال ولا خلاف طهرأ في الدخول في احدهما وعدم الدخول في الاخر  
**الاول** ما اذا كان الموت مسأ عن سرية الحياة الاولى كما اذا قطع يده فمرت  
الى نفسه ولا شكل فيه في عدم ترتب ما عدى قصاص النفس عليه ولا محال لاحتمال  
قطع اليد وقصاص النفس معاً .

**الثاني** العرس المذكور في المتن حراً أو هو ما لو اندمجت المخرجة ثم  
تم من لقتله ولا يوجد فيه سوى الحكم بثبوت قصاص وعدم دخول قصص الطرف  
في قصص النفس اذا عرفت هذين العرسين وعلم ان محال لمبحث في المقام هو  
الوسط بين العرسين بمعنى تعدد لحضيه الواقعة وقد يعاين الاول لعدم صدور  
اريد من حضيه واحدة فيه وعدم تحقق الابد مال المانع عن السرية فيعاين الثاني  
لفرض عدم السرية فيه بوجه .

وبعد ذلك يقع الكلام بارة فيما هو مقتضى القواعد والأدلة العامة الواردة  
في القصص واخرى فيما هو مقتضى الروايات الخاصة الواردة في المقدم فنقول  
**أما** من جهة القواعد والأدلة العامة مثل قوله تعالى «وكتما عليهم فيها ان  
النفس بالنفس والعين بالعين والاع بالاع والاذن بالاذن والس بالسر والجروح  
قصاص الى آخر الآية» (١) فلا اشكال في ان مقتضى تعدد القصص فيها اذا كانت  
الحجيات العديدة متفرقة واقعة في ارضه محتله وان لم يتحلل بينهم الا بعد لان  
مقتضى الآية هو دفع قصص العين بالعين مثلاً مطلقاً من دون فرق بين ما اذا تحقق  
بعد حذيه العين حذية اخرى موحدة للموت وما اذا لم يتحقق حذيه كذلك لعدم  
وقوع التقييده كما ان مقتضى الآية الجوار كذلك من دون فرق بين ما اذا كانت  
لحجيات العديدة متحققة بصريات متعددة وبين ما اذا كانت متحققة بصرية واحدة



وان كان طاهر المحقق في الترابيع خلافا حيث قال في وجه اقربية قول النهاد .  
«لثبوت القصاص» لعناية الاولى ولا كذا لو كانت الصربة واحدة» فان طهره اقتضاء  
مثل الالة من الادلة العامة لتعميل الذي حاده مع ان الظاهر خلافا لعدم وقوع  
التقييد فيها ما اذا كانت الصربات متعددة لان مقتضاها وقوع العيب في مدة  
العيب نعموان القصاص من دون فرق بين ما اذا كان حذبة القتل واقعه بعدها  
وما اذا لم تقع كذلك وكما انه لا فرق في قصاص الاطراف مع التعدد بين ما  
اذا كانت الحمايات الواحدة لقصاصها واقعة صربات متعددة او صربة واحدة ضرورة  
انه لو صرت كذلك فعقاً العيب وقطع الادل يترتب عليه قصاصان كذلك لا فرق  
في قصاص الطرف بين ما اذا كان القتل الواقع بعد الحماية على العصور صربة تلك  
لعناية او صربة اخرى متعددة

وما الدخول في مسند السراية وهو ان لا اجتماع وان كان مقتضى القاعدة  
فيها عدم الدخول ايضاً وما لثبوت لفرق بينها وبين المقام من جهة تحقيق حماية  
واحدة فيها فقط متعلقه بالعصا وان كان يحكم عليه بثبوت لقود بالاجماع في  
التمسك الا ان الحكم قد ثبت عليه للاجماع على خلاف مقتضى الفعدة الواردة  
في موجب القصاص وما في المقام فقد تحقق فيه حمايتان ولو كانت اصرية واحدة  
وان شئت قلت اذا قطع اليد صرت صمات وهذا اي قطع اليد بمنزلة  
صرب لعق المترتب عليه الموت ولا يلاحظ العصور في هذه الصربة مستقلاً بخلاف  
المقام الذي يكون المبرور فيه عدم استناد القتل الى قطع العصور كان كل  
منهما مسبباً عن الصربة الواحدة الصادرة منه كما لا يخفى  
قد ظهر مما ذكرنا ان مقتضى القاعدة في المقام هو الحكم بعدم الدخول

مطلقاً .

واما ملاحظة الروايات فلا بد من نقلها وملاحظة معادها فيقول

**منها** رواية صحيحة لمحمد بن قيس عن أحدهما - عليه السلام - في رجل فقهان  
رجل وقطع أبعده وأديه ثم قتله ، فقال : إن كان ورقي ذلك ، اقتص منه ثم يقتل وإن  
كان صريه صرية واحدة صرمت عنقه ولم يقتص منه (١) وورودها في المقام طاهر كما  
إن دلالتها على القول الثالث الذي احتاره الشيخ في النهاية واستقر به المحقق في  
الشرايع أيضاً كذلك .

**ومنها** صحيحة حمزة بن المحترى سئل المصدق - عليه السلام - عن رجل  
صرف رجلاً فذهب سمعه وأصره واعتقل لسانه ثم مات فقال إن كان صريه صرية  
بعد صريه اقتص منه ثم قتل وإن كان أصابه هذا من صرية واحدة قتل ولم يقتص  
منه (٢) ولكن الطاهر أن موردها الراية الخارجة عن محل البحث

**ومنها** صحيحة أبي عميرة الحداد عن أبي جعفر - عليه السلام - سئل  
عن رجل صرف رجلاً بعمود فسطاط على رأسه صرية واحدة فأخافه حتى وصلت  
الصرية إلى الدماغ فذهب عقله ، قال إن كان المصروب لا يعقل معها أوقات الصلاة  
ولا يعقل ما قل ولا ما قيل له فإنه يستظر به سنة فإن مات فيما بين السنة ، قيدته  
صاربه ، وإن لم يموت فعادته وبين السنة ولم يرجع إليه عقله أعزم صاربه الدية في  
ماله لذهب عقله ، قلت فما ترى عليه في الشبهة شيئاً ؟ قال لآلئها إنما صرف صرية  
واحدة فحنت الصرية حناتين فالزمته أعطى الحناتين وهي الدية ، ولو كان صريه  
صريتين فحنت الصريتان حناتين فالزمته حناتاً ما حنت كائناً ما كان إلا أن يكون  
فيهما الموت بواحدة وتطرح الأخرى فيقاده ضاربه (وفي قتل صاحب الجواهر  
بعد كلمة الموت ويقدره صاربه بواحدة وتطرح الأخرى وهو الظاهر) فإن ضربه  
ثلاث ضربات واحدة بعد واحدة فحنت ثلاث حنات الزمته جناية ما حنت الثلاث

(١) ثل أبواب القصاص في النفس الباب الواحد والحمسون ح - ١

(٢) ثل أبواب القصاص في النفس الباب الواحد والحمسون ح - ٢

مرات كانت ما كان منكم فيها الموت فيقاده صارده ، قال قال صريه  
عشر مرات فحسب حياته واحده الرمه تلك الحصة التي حلتها العشر مرات (١)  
وهي ظاهرة بل صريحه في انه مع تعدد الصريه وتكرر حياتي احديهما  
الموت لا يتركب الا محرد قصاص الصارب ، لاضافة الى نفس فبدخل قصاص العطف  
في قصاص النفس في هذه الصورة وقد مر " طهوذ صحيحه محمد بن قيس " عشر  
القصة الشرطيه ، الاولى في عدم الدخول و تعدد القصص وعدم وقوع التعارض  
بين الصحيحتين في الصورة المذكورة .

و الجمع الدلالي بينهما اما بحمل التفريق في صحيحه بن قيس على  
التفريق من حيث الزمان لاعلى تعدد الصريه و اما بحمل قوله " لا ان يكون  
فيهما الموت و كذا ما لم يكن فيها الموت على مورد الرايه كبريه ، ستظهره  
صاحب الجواهر - قدس - مما لا محال له اصلا لظهور الرواية الاولى بقرينة المقابلة  
في كون المراد بالتفريق هو تعدد الصريه وان وقعت في زمان واحد بل في ان واحد  
كما اذا احديده اليحني مبعأ ويده اليسرى سبها آخر فصر بهما دونه فقصع اليد  
احديهما وقتل بالآخرى وعليه والحمل على خلاف حمل على غير طاهر من دون جهة ،  
كما ان حمل الرواية الثانية على صورة الصريه خلاف طاهر من صريه ، ولا يبقى  
محال للجمع من حيث الدلالة بل اللادام الرجوع الى قواعد المتعارضين والاحاد  
الواردة في علاج المتعارضين وحيث به لست في المسئلة شهرة من حيث الفتوى  
حتى يؤخذ به موافقها فتصل التوبة الى المر حجت المعديه و لظاهر - ح - ان  
الترجيح مع صحيحه محمد بن قيس لموافقها للكتب الطاهر في عدم التداخل  
على ما مر في بيان مقتضى القاعدة وهذا لا ينافي تخصيص القاعدة في صورة الصريه  
الواحدة التي اتفقت الروايتان على ثبوت التداخل فيها لعدم استلزامه للتخصص

في صورة التعدد أيضاً بعد اختلافهما في ذلك كما لا يخفى  
وعلى ما ذكره، فملاحظه الروايات تقتضي ترجيح التفصيل الذي أحتهره  
الشيخ في النهاية والمحقق في الشرائع وإن كان مستند الذي اقتضاء القاعدة له  
كما عرفت.

### بقي الكلام في أمور :

**الاول** انه حكى عن مكنت النهاية للمحقق انه حكم بأنه يعارض  
صحيحه أبي عبيدة المتقدم خبر ابراهيم بن عمر عن أبي عبد الله عليه السلام -  
قال: قصير أمير المؤمنين عليه السلام في رجل صرف رجلاً بعضاً فذهب سمعه  
وصره ولسانه وعقله وورجه وانقطع جماعه وهو حتى يست ذبات (١) وعن  
مرآت العقول: ولعل المراد بذهب الفرح ذهبات منوعة لمول بالسلس او انه  
لا تستمك عظمه ولا وله ويحتمل ان يكون في اللسان ذتان لذهاب مفعلة  
الدوق والكلام معاً فيكون قوله: وانقطع جماعه عطف بغيره، ويحتمل على  
بعد ان يقول بالجهل المهمه محرره اي صار بحيث يكون دائماً خائفاً فيكون  
بمعنى يبرأ من القرب كما قيل لكن مع بعده لا يسمع اذا لفرق بينه وبين ذهب  
العقل مشكل والاول اطهر.

و الظاهر ان مراده المعارضة في مسألة الدية لظهور روايه أبي عبيدة في  
الوحدية وهي دية عطف الجانيات وظهور الخبر في التعدد و أمّا مسألة القصص  
التي هي محل البحث في المقام فلامحال لدعوى المعارضة بعد عدم تعرض الخبر  
للقصاص بوجه.

**الثاني** ذكر صاحب الجواهر انه من حملة أدلة القول بالتداخل مطلقاً  
ما روي من انه اذا مثل اسان بقره وقتله لم يكن عليه الا القتل ولم يحز

التمثيل به وقد جمعت الروايات الواردة في هذا الأمر في الباب الثاني والستين من إواب القصص في النفس في كتاب الوسائل وبعد الرحمة إليها طهر عدم ارتباطها بالمقام لأن بعضها وارد في مورد وصية أمير المؤمنين - عليه السلام - بأن لا يمشى بقتله وبعضها وارد في تعبير قوله تعالى ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليد سلطناً فلا يرف في القتل وإن المراد من النهي عن الأسراف هو النهي عن أن يقتل غير قتله أو يمثل بالقتل وبعضها وارد في مورد رجل ضرب رجلاً بعض فلم يمنع عنه الضرب حتى مات فإنه يجوز قتله ولكن لا يترك بعضه به ولكن يحيز عليه بالسيف .

ومن الواضح عدم ارتداد شيء منها بالمقام إذ عدم ارتباط الأولين بظاهر لأن الأمر ومن عدم تحقق التمثيل من القتل فلا حتى يمثل به وإما عدم ارتباط الأخير بعدم ظهوره في تحقق موجب لعدم من لا يضافه إلى الأطراف من ناحية الضرب لأن مورد إدامة الضرب لبعض حتى أخرج إلى الموت وإما تحقق حرمة موحدة للقصص في لمصو فلا دلالة عليه لولم نقل بأن عدم التعرض بكشف عن عدمه كما لا ينبغي والحكم بأنه يحيز عليه بالسيف لا بالإلزام الافتصاح على القتل في مورد ثبوت موجب القصص في العصوصاً فيما كانت الضربات متعددة كما هو محل الاختلاف بين الصحيحتين المتقدمتين على ما عرفت فهذه الروايات لا تستفاد منها شيء في المقام

**الثالث** أن ما في المتن من بغي العدد عن إوجهية الوحدة الأخير مع عدم دلالة

شيء من الأدلة المتقدمة عليه ظهراً يمكن أن يكون مستنداً إلى أحد جهين **أحدهما** أن يحمل قوله - عليه السلام - في صحيحه محمد بن يسلم المتقدمه وإن كان صريحاً صريحاً واحدة على أن المراد هو فعل الواحد الذي لا يتألف تعدد الضربات المتوالية وعبه فالمراد بالتمريق الوقع في مقابلة هو بعدد العمل المستلزم للتفرقة الفصل ويؤيده أن وقوع مجموع هذه الأحداث وضررها الواحدة

مسئلة ٣٣ لو اسرك اثنان فماراد في قتل واحد اغتص منهم اذا اراد الولي ، فيرد عليهم ما فصل عن دية المقتول ، وأحد كل واحد ما فصل عن دينه ، فلو قتل اثنان واراد القصاص يؤدي لكل منهما نصف دية القتل ، ولو كانوا ثلاثة فلكل ثلثا دية وهكذا ، ولو تولى ان يقتص من بعضهم ، ويرد الباقي للمتركون دية جانيهم الى الذي اغتص منه ، ثم لو فصل للمقتول او المقتولين فصل عما رده شركائهم قام الولي به ويرده اليهم كما لو كان الشركاء ثلاثة فاقص من اثنى فرد المبروك دية جانيته وهي الثلث اليهما ويرد الولي السبعة المتما وهي دية كاملة فيكون لكل واحد ثلثا الدية . (١)

معها المقابل لعدم المرات مستبعداً والمبراد وقوعها متواليه من غير فصل  
ثانيهما هو الرجوع الى القاعدة ورفع اليد عن الروايات بعد تعرضه وعدم  
امكان الجمع بينهما كما يستبعد ذلك من المحقق في الشرايع حيث استدل على مجتارده  
بالقاعدة كما عرفت .

وعليه والقاعدة تقتضي هذا الوجه الآخر لا يدمع اتحاد العمل الموجب للموت  
لا ينطبق على العمل (مجرد عنوان القاتل الموجب لقصاص النفس وتعدد المرات  
بعد عرض لتوالي لا يقدح في الاتحاد بوجه وعليه والدليل الشامل لمقدم هو دليل  
قصاص النفس .

واما مع تعدد العمل وتحقق المرات مع العمل فلا مانع عن شمول دليل  
القصاص للحضبة الاولى الواردة على العضو الموحدة للقصاص وتعقبها بجباية القتل  
لا يمنع عن ذلك ولا مجال للتداخل في هذا العرص ولكن بعد ملاحظة ما ذكره من  
المراد من الرواية ومن يبين مقتضى القاعدة يظهر ان " كما من الواضح من محدثي  
والاسفي الاعتماد عند ولكن كما في المتن : والمسئلة بعدم مشكلة فتدبر

(١) يقع البحث في هذه المسئلة من جهات

الاولى في انه هل يكون للولي في صورة الشرکه في القتل بحيث يكون

القتل متعدداً ويسند القتل الى اريد من واحد ان يقتل من الجميع اذ ليس له حق القصاص اصلاً اذ ليس له حق القصاص بالسنة الى اريد من واحد وجوه واحتمالات في نأدى النظر وفي الجواهر تقي وحدان الخلاف في الاول قال ابن الاحمر ع نسبه عليه وحكى عن بعض العامة انه ليس للولي الا قتل واحد منهم وبأخذ حصة الاخرين ولا يقتل الجميع وعن بعضهم ص القصاص عليهم على معنى استحقاق الولي عشر الدم في العشرة الا انه لا يمكن استيفائه الا باستيفاء الباقي وقد يستوفى من المتعدى غير المستحق عليه كما اذا لم يمكن استيفاء المستحق الا به كما لو احدث القاص المعصوم في بيت صيق واحتيج في رده الى هدم الجدار وقلع الباب .

ولا بد اولاً من ملاحظه ان الادلة العامة الواردة في القصاص من حيث يستعد منها ثبوت حق القصاص بالاصافه الى الجميع كما هو ظاهر الجواهر ام لا فالظاهر هو الثاني لان قوله تعالى «واكم في القصاص حيرة ما اولى الالء» انما كان مسوقاً لبيان مشروعية القصاص و ترب الحياة الاجتماعية عليه و اما ثبوته في مورد الشر كة بالسنة الى اريد من واحد فلا دلالة له عليه كما ان قوله تعالى «ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل به كان منصوفاً ربه يدل على العدم على تقدير كون المراد بالاسراف المنهى عند هوقتل ازيد من واحد كما ورد بصيره به في رواه ابى العباس الآتية وعلى تقدير كون المراد به هو عدم قتل غير القتل وعدم المثلة بالقتل كما في بعض الروايات التي اشير اليها في المسئلة المتقدمة فلا دلالة للآية على شيء من طرفي المعنى والاثبات كما لا يحصى وكذا قوله تعالى «وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس الى آخر الآيات» لا دلالة له على وقوع نفوس متعددة في مقابل نفس واحدة وهكذا حدث في السروراء على انماطه بالاحكام الكلية الفقهية الالهية كما لا يخفى

بمع يستفاد ذلك من الروايات الخاصة الواردة في المقام التي

**منها** روايه لعصيل بن سار قال : قلت لابي جعفر - عليه السلام - في عشرة قتلوا رجلاً ، فقد : ان شاء اوليائه قتلوهم جميعاً وعزموا تسع ديات وان شأوا نحيروا رجلاً وادى التسعة الباقيون الى اهل المقتول لآخر عشر الدية كذا رجل منهم قول ، ثم بيى الوالى بعد بلى اديهم وحسبهم (١)

**ومنها** روايه عبدالله بن مسكان عن ابي عبدالله - عليه السلام - في رجلين قتلا رجلاً قال ان اراد اولياء المقتول قتلها دون دية كمدته وقتلوهما وتكون الدية بين وليي المقتولين ، وان رادوا قتل احدهما قتلوه وادى المتر ونصف الدية الى اهل المقتول ، وان لم يود دية احدهما ولم يقتل احدهما قبل الدية صاحبه من كليهما وان قبل اوليائه الدية كانت عليهما (٢)

وفي رواية لهما روايه بن العباس وغيره عن ابي عبدالله - عليه السلام - قال : اذا اجتمع العدة على قتل رجل واحد حكم اولى بقتل ايهم شأوا وليس لهم ان يقتلوا اكثر من واحد ان الله - عز وجل - يقول : ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل (٣)

ولكن حيث ان الشهادة ملاجماع كما عرفت على خلافها فلا يبقى مجال للاحد بها

**الثانية** ، اذا اراد المولى قتل الجميع فهذا الواجب عليه ان ير دية الدية اليهم ثم يصدق بالقصاص بحيث كان الاداء مقدماً على القصاص او لا يجب عليه ذلك مقتضى الروايتين المتقدمتين العدم ، لوقوع العطف بلواو ولكن يدل على خلافه صحيحه

(١) في ابواب القصاص في النفس الباب الثاني عشر ح - ٦

(٢) في ابواب القصاص في النفس الباب الثاني عشر ح - ٤

(٣) في ابواب القصاص في النفس الباب الثاني عشر ح - ٧



ابن مريم الانصاري عن ابي جعفر - عليه السلام - في رجلين احتمعا على قطع يد رجل قتل من احب ان يقطعهما ادى اليه مائة دينار (واقتسماها ثم يقطعهما) وان احب احدهما مائة دينار (واقتسماها ثم يقطع يد احدهما) الذي لم يقطع يده على الذي قطع يده ربع الدية (١) الا ان يقال ما به الدليل على تساوي قصاص المعسر وقصاص الطرف في هذه الجهة ومن المحتمل ثبوت الفرق مصفاً الى عدم وجود الحمية المشتبه على كلمة «ثم» في بعض نسخ نقل الرواية وسيأتي البحث في هذه الجهة في عشرة خمس الآتية شاء الله تعالى

**الثالثة** طهر الرايتين المتقدمتين في الجهة الاولى في سورة اختيار قتل المعسر ثبتت على المتردك الباقي الدية بقدر حياسته ولا عهدة على الولي في ذلك المقدار وما اراد قتل واحد من الاثنين القاتل لا يجب على ولي رد نصف الدية الى من اراد قتله بل لعهدته في ذلك على المتردك الباقي فاما لم يؤد الدية بمقدار جنايته لا يستحق على الولي شيئاً .

**ويعدل** عليه ايضاً سبحانه الخائن عن بني عبد الله - عليه السلام - في عشرة اشترى كوا في قتل رجل قتل بحجر من المقتول وبنهم شاة فقتلوا ويرجع اولياؤه على لداقين تسعة عشر الدية (٢)

**الرابعة** طهر رواية الفصل المتقدمة وان كان هو التخيير بين قصاص الجميع وبين قصاص الواحد الا ان المتفاهم يعرف منه جوار اختيار يريد من واحد ولو لم يكن هو الجميع فيجوز في مورد الرواية اختيار قصاص خمسة رجال ودعوى عدم استعادة ذلك من الرواية لا تسمى الا بصعاء اليها

كما ان المستبعد من الجمع بين ثبوت الدية على المتردك بقدر حياسته وبين

(١) تل ابواب القصاص في الطرف الباب الخامس والعشرون ح - ١ .

(٢) تل ابواب القصاص في الباب الثاني عشر ح - ٣ .

مسئلة ٣٥ - تتحقق الشركة في القتل بان يعمل كل منهم ما يقتل لو  
افرد ، كان احذوه جسماً فالتوه في النار او الحرا او من شائق ، او جرحوه  
بجراحات كل واحدة منها قاتلة لو اضررت ، وكذا تتحقق بما يكون له  
الشركة في السراية مع قصد الحياية ، فلو اجتمع عليه عدة فجرحه كل واحد  
بما لا يقتل منفرداً لكن سرت الجميع فمات فعليه القود بسحو مامر ، ولا  
يعتبر التساوى في عدد الحياية فلو ضربه احدهم ضربة والاخر ضربات  
والثالث اكثر وهكذا فمات بالجمع فالقصاص عليهم بالسواء والدية عليهم  
سواء ، وكذا لايعتبر التساوى في جس الحياية فلو جرحه احدهما جراحة  
والاخر موصحة - مثلاً - او جرحه احدهما وصر به الاخر يقتص منهما  
سواء ، والدية عليهما كذلك بعد كون السراية من فعلهما . (١)

ثبوت الرائد على الحناية على الولي اذا اراد قتل الجميع انه في صورة اختيار  
قصاص البعض ربما يلزم على كليهما الاداء بالنسبة كما لو كان الشركاء ثلاثة  
ففراد اقتصاص الاثنين فانه يجب على المتروك اداء ثلث الدية وعلى الولي دية  
كاملة لاستحقاق كل منهما ثلثي الدية بعد كون الحياية بمقدار الثلث فما عن  
كشف اللثم في هذا الفرص من انه يؤدي الثالث ثلث لدية والولي ثلثي الدية  
ولعله لا اشتاء في المحاسبة والا فقد عرفت استحقاق كل واحد ثلثي الدية فيصير  
المجموع دية كاملة وثلث وبعد استحقاق الثلث على المتروك يبقى على الولي دية  
كاملة كما لا يخفى .

ولا يخفى عليك انه لا يتصور هذا الفرص مما لو كان المقتول قصاصاً واحداً  
فانه في هذه الصورة مكتفى بما اداه لمتروك ولا يجب على الولي شيء في شيء  
من الموارد بل مورد هذا الفرص ما اذا كان المقتول كذلك اريد من واحد كما في  
مثال شركة الثلاثة وعليه فما في المتن من قوله لو فصل للمقتول او المقتولين  
... . متخذه من هذه الجهة فتدبر .

(١) طاهر المسئلة ثبوت كيفيتين لتحقق الشركة في القتل :

مسئلة ٤٦- لو اشترك اثنان او جماعة في الجناية على الاطراف يقتص منهم كما يقتص في المتس فلوا جنم رجالا على قطع يد رجل فان احب ان يقطعها ادى اليه دية يد يسماها ثم يقطعها، وان احب اخذ منهما دية يد، وان قطع يد احدهما رد اليه ثم يقطع يده على الذي قطعت يده ربع الدية

اخذيهما . ان يفعل كل منهم ما يقتل لو افرد كالمثمة المدكورة في المتس وكما لو اشتركوا في تقديم الطعام المسموم وهذه الكيفية هي الكيفية الواضحة للشركة .

ثانيتهما . ما يكون له الشركة في السراية مع قصد الحناية ومرجعها الى عدم تأثير فعل كل واحد منهم مع الافراد والاستقلال وان التأثير مستند الى المجموع و - ح - يقع الكلام في المراد من قصد الحناية الذي وقع التقييده في المتن نعتا للشرابيع وان كان ظاهر الجواهر بل صريحه ادراعه اليه ككتا الكيفيتين على خلاف ظاهر العبارة .

وكيف كان و لظاهر ان المراد من قصد الحناية هو قصد القتل والمراد من التقييد به انه حيث لا يكون عمل كل واحد منهم مؤثرا في القتل سجدوا الاستقلال فاللازم ان ينصم اليه قصد القتل حتى تتحقق الصاطعة الثانية لقتل العمد وهي قصد القتل فيما اذا لم يكن العمل مؤثرا به عاليا

ولكن الظاهر خلاف ذلك فان اسناد القتل اليه مجموع الاعمال يكفي في تحقق قتل العمد من جهة الصاطعة الاولى ولا يلزم الاقتران بقصد القتل ودوئه التفرع المذكور في المتن الحالي عن وجود القصد

وبحتمل - على بعد - ان يكون المراد من قصد الحناية هو قصد العمد غير المشروع وبعبارة اخرى قصد تحقق العدوان في مقابل ما اذا لم يكن المقصود هي الجناية بل شيئا آخر غير محرم ولعله منشأ ما عرفت من الجواهر من الادراخ الى ككتا الكيفيتين ولكنه خلاف ظاهر الشرايع وصريح المتن .

وعلى هذا القياس اسراك الجماعة . (١)

مسئلة ٥٧ - الاشراك فيها يحصل باسراكهم في الفعل الواحد المقصى للقطع بان يكرهوا شخصاً على قطع اليد او يضعوا حرجاً على يده واعتمدوا عليه اجسح حتى تقطع ، واما لو انفرد كل على قطع جزء من يده فلا قطع في يدهما ، وكذا لو جعل احدهما آله فوق يده والاخر تحتها فقطع كل جزء منها حتى وصل الآلئان وقطعت اليد ولا شركة ولا قطع بل كل جسي حماية مستردة وعليه القصاص او الدية في حمايته الخاصة . (٢)

(١) لا اشكال في انه كما يقتض من جميع الشركاء في القتل كذلك يقتض من الشركاء في الحذية على الأطراف ويدل عليه - مصفاً الى الاولوبد - صححة ابي مريم الاضاري المتعمد عن ابي جعفر - عليه السلام - في رجلين احتمعا على قطع يد رجل قال ان احب ان يقطعهما ادى اليهم يد واحد (وقتما هما ثم يقطعهما وان احب احدهنهما يد يد) قال وان قطع يد احدهما رد الذي لم يقطع يده على الذي قطع يده مع الدية . (١) والرواية تدل على حكم العروس الثلاثة المدكورة في المتن والمراد به هور مع الدية الكاملة الذي هو نصف دية يد واحدة ثم ان طاهر الرواية كما مر سابقاً ترب القطع على دائه اليهما دية يد واحدة وقدمر انه لا ملارمه من هذه الجهة في المقام وسنه في الشركة في القتل فراجع

(٢) لا اشكال في تحقق الشركة في لحاية على الطرفين فيما لو اشتركا في الفعل الواحد المقصى للقطع كالمثال المدكورين في المتن وكما لو شهدوا عليه بما دوح القطع ثم برجعوا وبكذبوا اسفهم والظاهر حققه بالكيفية الثانية المتقدمة في الشركة في القتل كما لو قطع احدهم بعض الدم من غير اباتة والثاني في موضع آخر كذلك والثالث في موضع ثالث و يرى الجميع

مسئلة ٢٨ - لو اشترك في قتل رجل امرأتان قتلنا به من عمر رد شيء ولو كن اكثر فلولي قتلين ورد فاصل دينه يقسم عليهن بالسوية فان كن ثلاثاً واراد قتلن رد عليهن دية امرأة وهي ببنتين بالسوية، وان كن اربعاً فدية امرأتين كذلك وهكذا ، وان قبل بعصهن رد البعض الاخر ما فصل من جبايتها ، فلو قبل في الثلاث انقسم ردت المتروكة ثلث دينه على القنوليين ( المقنولتين - ط ) بالسوية ، ولو اخنار قبل واحدة ردت المتروكة من على المقنولة ثلث دينها وعلى الولي نصف دية الرجل . (١)

حتى سقطت اليد لعدم الفرق بين المقامين والملاك استند القتل و لقطع الى عمر المجموع وتأثيره فيه كما اذا لم يكن في البين إلا عمل واحد ومنه يظهر انه لا يكون من قبل لشركة ما لو مرد كل على قطع جزء من يده كما اذا قطع احدهما يده من الزيد والآخر من المرفق او المنك ومنه يكون - ج - حنايتان مستفقتان من دون ان تتحقق الشركة ولكل حنايه حكمها من القصص او النديه وكذا لو وضع احدهما آلتد فوق اليد والاخر تحتها فقطع كل جزء منها حتى وصل الآلتان وقطعت اليداه - ج - ايضاً يكون عمر كل واحد حديده مستفقتة من دون تحقق الشركة وفي شيء من مد حتى الجزء الاخير لدى تحصل به الاداة لقي هي من حملة القطع لاشيء خارج عنه كالموت وبالحملة والملاك في حصول الشركة وعدمها وحدة العناية المتحققة من اريد من واحد وتعددها ومع الوحدة تتحقق الشركة لامحالة ومع التعدد لا محال لحصولها كما لا يخفى.

(١) لاحلاف في انه لو اشترك في قتله امرأتان يقتلان به ولا رد اذ لا فصل لهما عن دية وفي صحيحه محمد بن مسلم عن ابي جعفر - عليه السلام - قال سئلته عن امرأتين قتلتا رجلاً عمداً ، قال يقتلان ، ما يختلف في هذا احد (١)

مسئلة ٤٩ - لو اشترك في قتل رجل رجل و امرأه فعلى كل منهما نصف الدية ، ولو قتلها الولي فعليه رد نصف الدية على الرجل ولارد على المرأة ، ولو قتل المرأة فلا رد وعلى الرجل نصف الدية ، ولو قتل الرجل ردت المركة عليه نصف دينه لاديتها . (١)

وعلى ما ذكره فلو كان اكثر من اثنين يحور للولي قتلهم اجمع ورد فاصل دية المسوية لائتين عليهن وان كان ثلاثاً يرد عليهن دية امرأة وان كان اربعاً دية رجل وهكذا ، وان قتل بعضهن رد النص غير المقتولة ما فصل من حنايتها ولو قتل في الثلاث اثنتين ردت البقية غير المقتولة ، ثلث دية الرجل على المقتولتين بالسوية وان احتار في المرض قتل واحدة رد البقيتان اللتان على عهدة كل منهما ثلث دية الرجل ، على المقتولة ثلث دية المرأة وعلى الولي تمام ديتها التي هي نصف دية الرجل .

(١) طاهر لعمارة ان ولي المقتول يتخير في معرض المسئلة بين امور اربعة : **أحدها** . احد الدية من كل منهما بدلا عن الفصص ومن الواضح انه لا يجوز اخذ الرائد من دية كاملة لعدم تحقق قتل اريد من واحد والدية بينهما على نحو التنصيف لاشتراك الحناية بينهما واصافتها اليهما من دون ترجيح وكون دية المرأة نصف دية الرجل لا يقتضي عدم التنصيف بعد كون الدية في مقابل الحناية وهي مشتركة بينهما كما لا يحصى هذا مضافاً الى انه لا خلاف فيه طاهراً ويبدل عليه بعض النصوص الآتية .

**ثانيها** . قتل كل من الرجل والمرأة ولا شبهة بملاحظة ما تقدم في مشترعيته وحواره وعليه يجب على ولي المقتول رد نصف الدية على الرجل فقط ولا يشترك فيه المرأة وفقاً للأكثر بل المشهور وخلافاً للمحكي عن مقنعة المقيد - قدم من انه يقسم النصف سهماً ثلاثاً والقاعدة موافقة لما هو المشهور

لم يعرف من اشترك معهم في الحناية نحو يكون النصف بحضانه و النصف بحضنها ولذا يجب على كليه منهم نصف الدية كما عرفت في الامر الاول فاذا كان النصف بحضات الرجل فاللارم . د نصف الدية اليه فقط حبراً للنصف والمرثه لا تستحق شيئاً بعد كون ديتها . بقدر الحضانه المنحقة منه من دون نقص وزيادة ولا مجال للتثليث اصلاً .

و يؤيده صحيحه أبي بصير عن أبي حمزة - عليه السلام - قال سئل عن علام لم يدرك وامرأة قتلاً رجلاً خطأ فقتل ان خطأ المرثه والعلام عمد وان احب اولياء المقتول ان يقتلوهما قتلوهما ويردوا على اولياء السلام حصة آلاف درهم ، وان احسوا ان يقتلوا الفلام قتلوه وترد المرثه على اولياء الملام ربع الدية ، وان احب اولياء المقتول ان يقتلوا المرثه قتلوها ويرد الملام على اولياء المرثه ربع الدية قال : و ان احب اولياء المقتول ان يحدوا الدية كان على الملام نصف الدية وعلى المرثه نصف الدية (١)

ولكن اشتمل الرواية على ان خطأ المرثه والعلام عمد مع كونه مغتالماً للمشهور بل الاحماع كما عن المجلسي - قدم في المرات والروايات الداله على ان عمد المصي خطأ تحمله العاقبه ، وحب الوهن فيها مع ثبوت الحلل فيها من بعض الجهات الآخر ايضاً كما تأتي الاشارة اليه انشاء الله تعالى

**ثالثها :** قتل المرثه فقط و لا ريب في حواره بعد حوازه قتلها مع الرجل معاً و لا رد عليها بعد كون حنيتها بمقدار ديتها نعم يجب على الرجل الحامي غير المقتول نصف الدية ورداً الى اولياء المقتول لاصافه نصف الحناية اليه و اللارم تداركه بالدية التي هي نصف الدية الكاملة نعم في رواية أبي بصير المتقدمه لزوم رد ربع الدية الى اولياء المرثه وهي محالفة للقاعدة والمشهور من جهتين

مسئلة ٥٠ - قالوا كل موضع يوجب الرد يجب اولاً الرد ثم يستوفي  
ولته وجه . ثم ان العنصر في المسائل المتقدمة هو الرجل المسلم الحر  
والمرأة كذلك . (١)

ولا يمكن الالتزام به .

**رابعها** قتل رجل فقط واللام بمقتضى ما ذكرنا من اضافة الحماية اليه  
والى امرأته بالنصف لزوم رد نصف الدية اليه من حيث المرأة لاصفة النصف  
اليها واللام تداركه وردة الي الرجل والمحكي عن الهامد لمهدد لزوم  
رد ربع الدية الذي هو نصف دية امرأته من جانبها ولو كان المستند فيه هي روايه  
ابن عبيد المتقدمة ولما هرايه لا يمكن الالتزام به بعد وجود الحل فيها من جهة  
متعددة وان كان المستند فيه هي القاعدة بمقتضاها النصف كما عرفت

(١) وقع التصريح بالنقد في الشرايع والقواعد والامارات من بيان ان  
المعوم يشمل ما اذا كان من يجب عليه الرد هو ولي المقتول المتصدى للقصاص  
وما اذا كان من يجب عليه الرد هو الشريك في الجناية الذي لم يقصد قصاصه  
كما اذا اشترك رجلان في قتل رجل وان اراد لولتي قتلها يكون الرد واحداً  
عليه وان اراد قتل احدهما يكون الرد واحداً على الشريك الثاني كما ان لظاهر  
شمول المعمول اذا كان قصاصاً في طرفي دون النفس

والظاهر ايضاً ان مرد لقائمين بلزوم الرد اولاً ليس مجرد ثبوت حكم  
تكليفي نفسي بل مرادهم شرطية الرد لثبوت حق القصاص بحيث اذا لم يتحقق  
الرد لم يكن له حق في القصاص لتوقفه عليه واشترطه به

ثم ان المبحث في المسئلة تارة يلاحظ ما هو مقتضى القاعدة في ذاتها واخرى  
يلاحظ الروايات الواردة فيها فنقول :

امّا من جهة القاعدة والظاهر ان مقتضاها فيما اذا كان من يجب عليه الرد  
هو ولي المقتول هو عدم لزوم الرد اولاً لديه بعد قيام الدليل على حوار قصاص



أريد من نفس واحدة في صورة تحقق الحماية سحوا الاشتراك ودلالة الدليل أيضاً على اردوم رد الرائد على ما يقتضيه نصاً واحدة بفهم العرف ثبوت حقيق في المقام ووقوف التعارض بينهما ومن المعلوم انه لا ترجيح لاحدهما على الآخر مع عدم قيام الدليل عليه

واما اذا كان من يجب عليه الرد هو الشريك في الحماية فعدم اردوم الرد اولاً اوسع لعدم الارباك بين الحقيقين . حق القصاص الثالث للولي وحق الرد الثالث لاحد الشريكين على الآخر.

واما من جهه الروايات فاطهر الروايات الواردة في المقام صحيحة ابي مريم الانصاري لمقدمه عن ابي جعفر - عليه السلام - في رجلين ختمت على قطع يد رجل قل . ان احب ان يقطعهما ادى ليهما دية يد احد ( فاقسماه ثم يقطعهما ، وان احب احد منهما دية يد ) قال . وان قطع يد احدهما رد الذي لم تقطع يده على الذي قطعت يده ربح الدية (١)

حيث ان صدره صريح بقاء على بعض النسخ وظاهر بقاء على البعض الآخر في ترتيب القصاص على اداء دية يد احد اليهما فيما اذا كان من يجب عليه لاداء هو المقطوع عدوياً ودليلاً طاهر في عدم اردوم الرد اولا فيما اذا كان من يجب عليه الاداء هو الشريك في القطع فالرواية طاهرة في التعصيص وحمل قوله - ع - في الدين . وان قطع يد احدهما على كونه المراد ارادة لقطع وجهه كما وقع التعبير به في الصدر بخلاف الظاهر جداً وقد عرفت ان موضع القصاص في الطرف ايضاً من مصاديق المسئلة نعم بقي احتمال احتصاص الحكم بذلك وعدم شموله لما اذا كان هناك قصاص في النفس ويدفعه مصافاً الى بعده في نفسه عدم القول بالفصل ظاهراً .

ومن الروايات صحيحة عند الله بن مكي عن أبي عبد الله - عليه السلام - في رجلين قتل رجلًا قال : ان أراد أولياء المقتول قتلهاما أدوا دية كاملة وقتلوهما وتكون الدية بين أولياء المقتولين، فان أرادوا قتل أحدهما قتلوه وادى المتروك نصف الدية إلى أهل المقتول . الحديث ( ١ ) فان اختلاف التعبير في الموردين طاهر في التفصيل المذكور وان لم يكن ظهورها بلغة مرتبة الظهور في الرواية الأولى .

ومنها حجة من الروايات الواردة فيما اذا قتل رجل امرأة الطاهرة في ترتب حق القصاص لأوليائها على أداء نصف دية إليه التي منها صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال في الرجل يقتل المرأة متمسداً فإراد أهل المرأة ان يقتلوه قال : ذاك لهم اذا أدوا إلى أهل نصف الدية وان قتلوا الدية فلهم نصف دية الرجل ، وان قتلت المرأة الرجل فقتل به ليس لهم الانفسها الحديث ( ٢ )

بمع رواية أبي بصير المتقدمة في المسئلة السابقة طاهرة في خلاف التفصيل واشتراك العريصين في عدم لزوم التقديم لكن قد عرفت ثبوت الاحتلال فيها من وجوه .

(١) قل أبواب القصاص في النفس أبواب الكمي عشر ح - ٤

(٢) قل أبواب القصاص في النفس باب الثالث والثلاثون ح - ٣

## القول في الشرائط المعتبرة في القصاص

وهي أمور :

**الاول :** المساوى في الحرية والرقبة فيقتل الحر بالحر وبالحره لكن مع رد فاضل الدية وهو نصف دية الرجل الحر ، وكذا تقتل الحره بالحره وبالحر لكن لا يؤخذ من وليها او تركتها فاضل دية الرجل . (١)

(١) المراد من التساوى المد كور عدم قتل الحر بالعبد لالعكس فانه لا اشكال في قتل العبد بالحر وقد مرع عليه في المتن فروعاً اربعة .

**الاول :** قتل الحر بالحر والاشبهه فيه بل هو المصدق الظاهر والعرد المتيقن من القصاص وقد قال الله تعالى : «كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والاشئ بالاشئ الاية» (١) ولروايات من هذه لجهة متواترة .

**الثاني :** قتل الحر بالحره والاحلاف فيه بل الاحماع بقسميه عليه كما في الحواهر ويدل عليه روايات متعددة معانها الحواهر مع رد فاضل الدية وهو نصف دية الرحد الحر ولا ينفيه قوله تعالى في الاية المتقدمه : «والاشئ بالاشئ» فان المراد منه مجرد ثبوت القصاص في الاشئ بالاشئ لا الاحتصاص والالا يعبور قتل العبد بالحر لقوله تعالى : «العبد بالعبد» .

**ومنها** رواية ابي هريره عن ابي جعفر - عليه السلام - قال اني رسول الله

(١) سورة البقره ١٧٨ .

- **قوله** - برجل قد ضرب امرأة حاملاً بعمود القسط فقتلها فحضر رسول الله **عليه السلام** - أوليائهم ان يأخذوا الدية حمسة آلاف درهم وعرة وصيف او وصيفه للدي في بطنها او يدفعوا الى اولياء القاتل حمسة آلاف ويقتلوه . (١) والمراد من الوصيف والوصيفه هو العمد والامة والمراد من العرة اما نفس العمد والامة مطلقاً كما يظهر من بهيمة ابن الاثير وعليه فتكون الاصافة بديه واما خصوص الابهر منهما كما يظهر من بعض اللغويين ويحتمل ان يكون المراد بها في المقام لعمد والامة في اوائل ولادتهما

**ومنها** رواية ابي بصير التي جعلها في الوسائل روايتين والظاهر وحدتهما - عن احدهما - **عليه السلام** قال ان قتل رجل امرأة واراد اهل المروءة ان يقتلوه اذوا نصف الدية الى اهل الرجل . (٢)

**ومنها** صحيحه الحلبي المتقدمه في المسئلة السابقة

**ومنها** غير ذلك من الروايات لداله عليه

وفي مقدمه رواية اسحق بن عمار عن حمزة بن عمار - عليه السلام - ان رجلاً قتل امرأة فلم يجعل على - عليه السلام - بينهما قصاصاً والرمه الدية . (٣) ولكنه ذكر الشيخ - فقه - انه يجوز ان يكون القتل خطأ لاعمداً فلا قصاص ويجوز ان يكون لم يجهل بينهما قصاصاً لا بحتاج معه الى رد فعل الدية وقال صاحب الوسائل يمكن حمله على امتناع الولي من رد فعل الدية .

وعلى تقدير عدم امكان الحمد يكون الترجيح مع الروايات المتقدمة الموافقة لغتوى المشهود بل الاحماع كما عرفت من الجواهر

(١) ثل ابواب قصاص في الخمس الباب الثالث والثلاثون - ح ٥

(٢) ثل ابواب قصاص في الخمس الباب الثالث والثلاثون ح - ٦ - ٧

(٣) ثل ابواب قصاص في الخمس الباب الثالث والثلاثون ح - ١٦ -

**الثالث** قتل الحرة بالحرة وهو مثل لمرع الاول لاشبهة فيه ويدل عليه صريح الكتاب والسنة المتواترة .

**الرابع** قتل الحرة بالحر والاشبهة في اصل ثبوت القصاص فيه وانه تقتل الحرة بالحر ، ثم الكلام في انه هل يؤخذ من تركه ، او من الوثني ، فاصل دية الرجل وهو المصنف ام لا سب الثاني في لشرابع الى الاظهر مشعراً بوجوه الخلاف فيه بل بعدم حيد ، نقول الاخر عن الشهرة لكن ذكر في الحواهر انه لا يحد فيه خلافاً ويدل عليه روايات صحيحة :

مثل صحيحة الحلبي عن ابي عبدالله - عليه السلام - المشتبهة على قوله - عليه السلام - وان قتلت المرأة الرجل قتلت به ليس لهم الا نفسها . (١)  
وصحيحة عبدالله بن سنان المشتبهة على قول ابي عبدالله - عليه السلام - في امرأة قتلت زوجها متعمدة قال ان شاء الله ان يقتلوه قتلها وليس يحني احد اكثر من حديثه على نفسه (٢) وصحيحة هشام بن سالم عن ابي عبدالله - عليه السلام - في المرأة تقتل الرجل ما عليها ؟ قال ، لا يجزي الحاي على اكثر من نفسه (٣)  
وفي مقابلتها صحيحة ابي عريم الانصاري عن ابي جعفر - عليه السلام - قال في امرأة قتلت رجلاً قال ، تقتل ويؤدى وليها بغيره المال . (٤)

ولكنها ربما عير واحد بالشدد وموافق العامة وقد احتمل الحمل على الابتكار وعلى الاستصحاب وفي الوسائل يحتمل ان يكون اصله في امرأة قتلت رجلاً فقتل ويكون علماً من الرأى او الناسخ مصافاً الى عدم ظهوره في

(١) ثل ابواب القصاص في النفس الباب الثالث والثلاثون ج - ٣

(٢) ثل ابواب القصاص في النفس الباب الثالث والثلاثون ج - ١

(٣) ثل ابواب القصاص في النفس الباب الثالث والثلاثون ج - ١٠

(٤) ثل ابواب القصاص في النفس الباب الثالث والثلاثون ج - ١٧

نفسها في أداء نصف البدية لعدم ظهور «بقية الماء» فيه . وحكى عن الراوندي حملها على - ر لمرأة وحمل الروايات الصحيحة المتقدمة على اعمارها ويرد عليه مضافاً الى ان التعليل الواقع في الروايات المتقدمة و انه لا يحسب العاني على اكثر من نفسه لابلائهم الحمل على الاعمار كما ان الحكم في هذه الرواية بدروم أداء الولي " لا الاداء من تركتها لابلائهم الحمل على اليسار انه لا شاهد على هذا المجمع بوجه

ولو وصلت التوبة الى ملاحظة الترجيح بعد فرض ثبوت المداينة يكون الترجيح مع تلك الروايات لموافقها لشهرة افتوائية بل المجمع عليه فتدبر . ثم انه يوجد في بعض الروايات أن قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والاشي بالاشي واسع لقوله تعالى النفس بالنفس كما ورد في تفسير علي بن ابراهيم (١) . وفي رسالة المحكم والمتشابه لعلي بن الحسين المرتضى نقلاً من تفسير العماني باسناده عن امير المؤمنين - عليه السلام - في حديث قال : ومن الناس ما كان مشتبهاً في التوراة من الفرائض في القصص وهو قوله تعالى . وكنتم عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين الى آخر الآية فكان الذكر والاشي والحر والعبد شرعاً فنسخ الله تعالى ما في التوراة بقوله يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القصص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والاشي بالاشي فسخت هذه الآية وكنتم عليهم فيها ان النفس بالنفس . (٢) وذكر صاحب الوسائل بعد نقل الرواية ان النسخ هنا بمعنى التخصيص فلا ينافي ما مر من انها محكمة لبقاء العمل بها بعده .

ولكن الطاهر ان لا اثرام بالسجاء التخصيص يتوقف على ثبوت المنافاة

(١) مستدرک الوسائل ابواب القصص في النفس الرب الثلاثون ح - ٤

(٢) تل ابواب القصص في النفس الباب الثالث والثلاثون ح - ١٩

مسئلة ١- لو امتنع ولي دم المرأة عن تأدية فاضل الدية او كان فقيراً  
و لم يرص القاتل بالدية او كان فقيراً يؤجر القصاص الى وقت الاداء  
والسيرة. (١)

بين الآيتين ولو سحو العموم والخصوص او المطلق والمقيد وثبوت السادة بتوقف  
على ان يكون المراد من قوله تعالى ان النفس بالنفس هو العموم او الاطلاق  
بحيث يرجع الى ان يكون المراد هو وقوع كل نفس في مقابل كل نفس وعلى  
ان يكون المراد من قوله تعالى الحر بالحر الى الآخر هو الانحصار و - ح -  
تتحقق المدبرة ولو سحو للعموم والخصوص مع ان كليهما ممنوعان لعدم اشتغال  
الاول على ادات العموم وعدم ثبوت الاطلاق فيه لعدم كونه في مقام البيان الا  
من جهة وقوع النفس في مقابل النفس لا وقوعها في مقابل مثل الانف والعين  
واما ان كل نفس واقعة في مقابل كل نفس فلا تكون الآية بسدد بينها كما ان  
الاية الثانية لادلالة لها على الانحصار بحيث كان مرجعها الى انحصار وقوع الحر في  
مقابل الحر والعبد في مقابل العبد والاشي في مقابل الاشى بعد صراحة الروايات  
والتقاضي في حوار قتل الحر بالحر والعبد بالعبد والاشي بالذكر فهل هذه  
الروايات مخالفة لظاهر الآية باعتبار دلالتها على الانحصار الظاهر لعدم وعليه  
فلا تنافي بين الآيتين اصلاً حتى يكون محال للسح او التخصيص .

مضافاً الى دلالة رواية موثقة على عدم ثبوت السح وهي رواية روضة عن  
احدهما - عليهما السلام - في قوله الله - عز وجل - النفس بالنفس والعين بعين  
والانف بالانف الآية قال هي محكمة . (١)

( ١ ) وعن القواعد : الاقرب ان له - اي للولي - الممتنع او الفقير -  
المطالبة بدية الحر و ان لم يرص القاتل اذ لا سبيل الى طل الدم و اورد عليه  
في الجواهر بان الاصل فيها القود والدية انما تثبت صلحاً موقوفاً على التراضي

مسئلة ٢- يقتص للرجل من المرأة في الاطراف ، وكذا يقتص للمرأة من الرجل فيهما من غير رد ، وتساوي دينهما في الاطراف ما لم يباع جراحة المرأة ثلث دية الحر فاذا بلغه ترجع الى النصف من الرجل فدينها وحسب لا يقتص من الرجل ليا الامع رد السموات . (١)

فمع عدم رد القاتل تغف ماله له بالقصاص على بدل الولي لرائد وامتناعه عن ذلك لا يوجب الدية بل وكذا فخره بل اقصاه التأخير الى وقت الميسرة وليس مثل ذلك ملأ كما هو واضح .

(١) لاختلاف ولاشكال في انه يقتص للرجل من المرأة في الاطراف كما يقتص له منها في النفس من دون رجوع من الرجل الى رائد عن الحرح ، كما انه يقتص للمرأة من الرجل في الاطراف من غير رد التفات فيما اذا كتبت دينهما متساوية فيها وهو ما لم يسلح جراحة المرأة ثلث دية الحر كما في قطع اصبع واحدة او اصبعين او ثلاث اصابع منها فانه يتحقق القصاص - حينئذ - من غير رد شيء وهذا بخلاف ما اذا قطع اربع اصابع - مثلاً - منها فانه لا يقتص اي منه الا بعد رد التفات لرجوع الدية الى النصف بعد البلوغ الى الثلث ويدل عليه روايات صحيحة مستفيضة :

منها صحيحة ابان بن تغلب قال : قلت لابي عبدالله - عليه السلام - ما تقول في رجل قطع اصبعاً من اصابع المرأة كم فيها . قال عشرة من لابل ، قلت : فلعن اثمير ؟ قال : عشرون ، قلت : قطع ثلاثاً ؟ قال : ثلاثون ، قلت : قطع اربعاً ؟ قال : عشرون . قلت : سبحان الله ! يقطع ثلاثاً ويكون عليه ثلاثون ويقطع اربعاً ويكون عليه عشرون ان هذا كان يبلغنا ونحن بالعرف فسرء من قاله ونقول الذي جاءه شيطان فقال : مهلاً يا ابا عبد الله - عليه السلام - ان المرأة تعاقب الرجل الى ثلث الدية فاذ بلغت الثلث رجعت الى النصف يا ابا عبد الله ! احدثني بالقياس والسنن اذا قيست بحق الدرس (١) رواه المشايخ الثلاثة .



والحمية لاسكون في احد الحكم انما الاشكال في ان الرجوع الى المصنف هل يكون مترتباً على عنوان الملوغ الى الثلث من غير اعتبار تعدد التجاور عنه ويكون مترتباً على عدم التجاور بحيث لا يمكن محرد الملوغ من دون تحقق التجاور والشهرة على الاول وبسبب الاولها في الشرح - فانه في النهاية حيث قل "وتسوي حراجهما" عالم محدود ثلث الدية وهذا يلحق ثلث الدية نقصان المروثة ويزيد الرجل. واثبت خبراً بان الدليل يمنع عن ظهور ما قبله في اعتبار التجاور في مقابل تسوي ولعمري لانه احتمال في الجواهر ان يكون التعبير بالمحدودة فيها ثم وقع ما بعده ونصراً الى كون الملوغ الى ثلث من دون زيادة ولا تقسمة من الافراد لحدودة عية القدرة

وكيف كان فيدل على ان المصاط هو الملوغ - معافاً الى صحيحه اما ان المدكورة - صحيحه حميل بن دراج وغيره قل سئلت ابا عبد الله - عليه السلام - عن المروثة بينها وبين الرجل وهذا قل نعم في الحراحت حتى يبلغ الثلث سواء فاما بلغت ثلث سواء ربيع الرجل وسعت المروثة (١) والجواب قرينة على ان محيط النظر في السؤال انما هو في قصاص الطرف دون النفس كما انه شهد ايضاً على ان المراد من القصاص المذكور فيه هو القصاص من غير رد والاف في صل القصاص لافرق بين صورتي الملوغ وعدمه كما لا يخفى .

ورواية ابي بصير قل سئلت ابا عبد الله - عليه السلام - عن الحراحت فقال : حراحة المروثة مثل حراحة الرجل حتى تبلغ ثلث الدية وهذا بلغت ثلث الدية سواء اصغت حراحة الرجل صعبين على حراحة المروثة وس" الرجل

وسنّ العرّة سواء. (١)

وامّا ما طهره التعليق على التحدّور فهي موثقة ابن ابي عمير قال سئلت  
اباعبدالله عليه السلام عن رجل قطع اصبع امرأة قل تقطع اصبعه حتى ينتهي  
الى ثلث المرفعة فاذا حار الثاثل اصعب الرجل. (٢)

وصحيفة الحلبي قال سئل ابو عبدالله عليه السلام عن جراحات الرجل  
والنساء في الذنابات والقصص، المن بالسن والشح والشح والاصبع بالاصبع  
سواء حتى تبلغ الجراحات ثلث الذنابة فاذا حارب الثلث صيرت ذنبة الرجل في  
الجراحات ثلثي الذنابة وذهب لسان ثلث الذنابة. (٣)

وهي محكي كشف اللثام بعد الحكم بن احمار الاول اكثر واضح قال  
ولكن ربما يمكن فهم التحدّور من تحذوقه عليه السلام فاذا بلغت الثلث ارتفع  
الرجل فان مثل هذه العبارة ليست بمريرة في ارادة المحاور ولعلّه للإشارة  
اليه وقع ما سمعته من عبارة التهذيب

وأيضا الجمع بين التعبيرين في روايتي التحدّور المتقدمتين

ودكر صاحب الحوار بعد الايراد عنه بمنع تعذر التعبير عن المحاور  
بالملوع ان الترحيح مع نصوص الاول لان نصوص المعارضة غير واضحة  
الدلالة الا من حيث مفهوم اشتراط الحوار في الدليل وهو معارض بمفهوم العابه  
في الصدر والجمع بينهما كما يمكن بصرف مفهوم العابه لي الشرط كذا يمكن  
بالمعكس فلا يمكن الاستدلال بها.

وأيضا انه على هذا التقدير تصلح نصوص الاول للترجيح وبيان الجمع

(١) ثل ابواب القصص في الطرف اثنان الاول ح - ٢

(٢) ثل ابواب القصص في الطرف الباب الاول ح - ٤

(٣) ثل ابواب القصص في الطرف الباب الاول ح - ٦

ورفع الاجمال كما لا يخفى .

ويرد عليه ان مقتضى التحقيق كما قرر في اصول عدم ثبوت المفهوم  
 بوجه لشيء من القضايا ولا مجال لدعوى التعارض من المفهومين  
 والظاهر انه لا تعارض بين الطائفتين من الروايات في المقام وذلك انما  
 هو التعمير بالبلوغ والانهاء في الطائفة الثانية اضافة الى الامر بربيع عنوان  
 التعارض عليه كالسنة لواء اشتر بعبه ولا مانع من الالتزام بانه انما هو ترميع  
 على بعض مصاديق الصاطة المذكورة قلده التي علق فيها الحكم على البلوغ ولا  
 دليل على كون الترميع انما هو ترميعاً على كل الصاطة الشاملة لجميع  
 المصاديق وهذا النحو من التعمير شائع معترف وله مصاديق كثيرة في الكتاب  
 والسنة وهذا بخلاف الترميع في الطائفة الاولى وقد انما يكون ترميعاً على  
 مجموع الصاطة والا فلامحل للجمع بين التعميرين في كلام واحد اصلاً .

ثم انه لو فرض التعارض وعدم مكان الجمع بوجه يكون الترجيح مع  
 الاولى ايضاً لموافقته الشهرة لمحققه بل قد عرفت ان كلام الشيخ في النهاية  
 ايضاً لا يكون صريحاً في الخلاف فلامحتمل عما هو المشهور كما في المتن  
 ثم ان الظاهر ان الرجوع الى المصنف مع بلوغ الثلث انما هو فيه اذا  
 كان قطع اربع اصابع المرفقة بصره واحدة بحيث كان في السن خمسة واحدة و  
 ام لو كان بصرات متعددة موحده لتعدد الحنادة بحيث كان لكل حساية قصاص  
 مستقلاً كما اذا قطع اصبعين منها مرة واصبعين اخريين بعد شهر مثلاً فلا اشكال  
 في حوار قطع الاربع بعنوان القصاص من غير رد شيء لتساويها مع الرجل في  
 كلتا الحديتين ولا محال لسقوط حكم الاولى بلحوق الثانية ولا يشمله الروايات  
 الدالة على الرجوع الى المصنف مع بلوغ الثلث وقد مر في المنط في وحدة  
 الجناية وتعددتها في بعض المسائل المتقدمة .

وهيها فروع :

**الأول** لو احتارت المرأة فماتت فقطع الرجل أربع أصابع القصاص في أصبعين من أربع من دون رد شيء هل يحوز لها ذلك أم لا ؟ ربما يقال : لا يجوز بصرأ إلى تحقيق العمل بمقتضى لتفاوت بينهما ، وهو الرجوع إلى النصف بعد نوع الثالث وبصورة أخرى مجموع أصابع المرثية الأربعة يساوي عشر من أصل الأمل بمقتضى النص والقنوى وأصابعان من الرجل يساوي هذا المقدار فلا مانع من قصصهما في مدة من الأربعة وإن شئت قلت أنه كان يحوزها فقطع أصبعين منه مع قطعه حصص الأصبعين منها فمع قطع الأصبع يحوزها ذلك أيضاً لأن شدة الجناية وكثرتها لا يكون مانعة بوجه

**ولكن** الظاهر خلاف ذلك لأن مقتضى ما ذكر من لزوم رد عشرين من الأمل فيما إذا احتارت القصاص في الأربع منه أنه يحوز لها في كل أصبع القصاص بشرط أداء خمسة من الأمل بمعنى ثوب حق القصاص لها في النصف المشاع من كل أصبع وللزوم رد خمسة النصف الآخر وعليه فتبدل حق القصاص في الأصبعين الآخرين للأصبعين الأولين بحيث لم يحجب عنها رد شيء يحتاج إلى دليل يدل على ذلك ولا يستبعد من لعموم المتقدمة مشروعيتها

وبالعمله فعاية ما يستند من النص مشروعية قصاص الجميع مع رد خمسة من الأمل في مقدار النصف المشاع من كل أصبع وأما مشروعية قصاص البعض مكان الرد فلم يدل عليها النص بوجه .

**الثاني** لو احتارت لقصاص في ثلاث والعنق الرابعة فهل يحوز لها ذلك أم لا ؟ لظاهر العدم لأن وقوع الثلاث في مقدار الثلاث إنما هو فيما إذا لم تتجاوز الحيازة عن الثلاث وما مع تجاوز مقتضى الرجوع إلى النصف فلا مجال لهذه المقابلة بل مقتضى ما ذكره أن لها حق القصاص في النصف المشاع من كل

**الثاني : التدوى في الدين فلا يقبل مسلم بكافر مع عدم اعتناؤه قتل الكفار (١) .**

**مسئلة ١ -** لافرق بين اصناف الكفار من الدمى والحربي والمستأمن وغيره ، ولو كان الكافر محرم القتل كالدمى والمعاهد يعزى لقتله ويعرم المسلم دية الدمى لهم (٢) .

**مسئلة ٢ -** لو اعتاد المسلم قتل اهل الدية جار الاقتصاص عنه بعد رد فاضل دينه وقبل ان ذلك حد لاقتصاص وهو ضعيف (٣) .

اصبح ويلزم عليها رد دية النصف الاخر وعنه فيس لها القصاص في الثلاث فصلا عن الاربع الذي هو مقتضى العفو .

**الثالث في الفرص المردودة** تدية بدلا عن العفو المدكور ولصاحب الحوار لانه اذا كان له حق القصاص في الاربع مع رد التعادوت فلها هذا الحق مع رد التعادوت هذا ايضا لعدم الفرق ولو لم يقد ، اولويه المقدم عادة الامر ان مقتضى ما ذكرنا من رد خمسة من الابل في مدة كل اصبع اردم رد خمسة عشر من الابل في هذا الفرص لاحتيه بالقصاص في ثلاث فيقع في مقابلة هذا المقدر ولا يصح المابقة وان كانت تساوي عشرة من الابل الا ان عدم استعادة حق القصاص منها لا يوجب الانتقال الى العشرة مع كون المقطوع قصاصاً ثلاثاً ولظاهر ان الرد الواجب عليها في هذا الفرص هو رد خمسة عشر من الابل فتدبر .

(١) (٢) (٣) يقع الكلام في حل هذا الشرط وفي المستثنين في مقامات

**المقام الاول في حل اعتناء التساوي في الدين بمعنى عدم قتل المسلم بالكافر لاسحقوا الاطلاف كما انه سبني جواد قتل اليهودي بالنصري وبالعكس ، ونفي وحدان خلاف معتد به بين الامامية فيه في الحواهر بل الاجماع بتسميه عليه والمحكي عن مفتح الصدوق انه سوى بين المسلم والدمى في اب الولي ان شاء اقتصر من قتله المسلم بعد رد فاضل دينه وان شاء احد لديه كما ان المحكي عن ابي يوسف من العامة الحكم بحوار قتل المسلم بالكافر وقد قال فيه الشاعر مثل قوله :**

حار علي الدين أبو يوسف يقتله المسلم بالكفار

وربما يستدل لذلك بقوله تعالى «ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً» نظراً إلى دلالة علي بن أبي السيد لولي الكافر المقتول أن كان مثله كقراً و لقصاص سبل بل أي سبل ويتم بالنسبة إلى الولي المسلم بعدم القول بالعقل .

وأما الروايات فالتستع فيها يقضى بأنها على طوائف ثلاث

**الأولى** ما تدل على أنه لا يباد مسلم بدمي مطلق من دون تفصيل بين صورة الاعتداء وعدمه مثل صححه محمد بن قيس عن أبي جعفر - عليه السلام - قال : لا يباد مسلم بدمي في القتل ولا في الجراحات ولكن يؤخذ من المسلم حيايته للدمي على قدر دية لدمي ثمانمائة درهم (١)

**الثانية** ما تدل بظاهرها على ثبوت القود مطلقاً مثل روايته ابن مسكان عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال : إذا قتل المسلم يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً ورادوا أن يقيدوا ردوا فصل دية المسلم وأقاربهم (٢)

وهو ثقة سمعه عن أبي عبد الله - عليه السلام - في رجل قتل رجلاً من أهل الذمة فقال : هذا حدث شديد لا يحتمله الناس ولكن يعطى الدمى دية المسلم ثم يقتل به المسلم (٣) .

ورواية أبي بصير عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال : إذا قتل المسلم النصراني فراد أهل النصراني أن يقتلوه قتلوه وإذا فصل مدين الدين (٤) .

و روايته الأخرى قال : سئلته عن دمي قطع بد مسلم قال : تقطع يده إن شاء أوليائه وإذا حدوا فصل ما من الدينين ، وإن قطع المسلم يد المماهد خير

(١) تل أبيات القصاص في النفس الباب السابع والأربعون ح - ٥

(٢) تل أبيات القصاص في النفس الباب السابع والأربعون ح - ٢

(٣) تل أبيات القصاص في النفس الباب السابع والأربعون ح - ٣

(٤) تل أبيات القصاص في النفس الباب السابع والأربعون ح - ٤

أولياء المهاد فان شأؤوا احدثوا دمه دمه وان شأؤوا قطعوا يد المسلم وادوا اليه  
فصل م بين الدينين ، وادأ قتله المسلم صنع كذلك (١)

**الثالثة** م تدل على التفصيل في القصاص بين صورة الاعتياذ وعدمه مثل

مارواه جعفر بن شير عن اسماعيل بن العسل عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت

له ، رجل قتل رجلاً من أهل الدمة قال : لا يقتله الا ان يكون متعوداً للقتل (٢)

وروى مثله محمد بن العسل (العصيل - ط) عن أبي الحسن الرضا عليه السلام وعليه

فيتحقق التعمد في الرواية لاختلاف الراوي والمراد منه فيهما

وهو رواه احمد بن الحسن عن ابيه عن اسماعيل بن العسل قال : سئلت

أبا عبد الله عليه السلام عن المسلم هل يقتل أهل الدمة ؟ قال لا الا ان يكون متعوداً

لقتلهم فيقتل وهو صاع (٣) والظاهر اتحاد مع الرواية الاولى وعدم كونها

رواية اخرى غيرها لان اتحاد الراوي والمراد منه فيهما

ومارواه علي بن الحكم وغيره عن ابيه عن عثمان بن اسماعيل بن العسل

قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن دماء المحوس واليهود والنصارى هل عليهم

وعلى من قتلهم شيء اذا عشوا المسلمين واطهروا العدواة لهم؟ قال لا الا ان يكون

متعوداً لقتلهم ، قال ، وسئلت عن المسلم هل يقتل بأهل دمه وأهل الكتاب اذا

قتلهم ؟ قال لا الا ان يكون متعوداً لذلك لا يدع قتلهم فيقتل وهو صاع (٤)

والظاهر اتحاد مع الاولين وعدم كونها ثلث روايات كما في الوسائل والخواهر .

ثم الظاهر وجود الاضطراب في متن هذه الرواية لانه مصافاً الى ظهوره

في كون السؤالين متصلين ودقوع الثاني عقيب الجواب عن السؤال الاول بالافصل

(١) تل بواب القصاص في الطرف الباب الثاني والعشرون ح - ١

(٢) تل ابواب القصاص في النفس الباب السابع والاربعون ح - ٧

(٣) تل بواب القصاص في النفس الباب السابع والاربعون ح - ٦

(٤) تل ابواب القصاص في النفس ابواب السابع والاربعون ح - ١

مع انه ليس امراً معبراً للاول خصوصاً مع اتحاد الجواب في كليهما لظهور الاول  
ايضا في ثبوت القتل في صورة الاعتقاد ودعوى كون محط السؤال في الاول هو اهل  
الدمه مع احلالهم بشرائط الدمه كما هو مفاد قوله اذا عشو المسلمين واضهروا  
العداوة لهم وفي الذي هم مع العمل بشرائطها مدفوع بان عطف اهل الكتاب  
على اهل الدمه في الذي ينفي ذلك كما نه عليه كان الملازم للتصريح بالعمل  
بشرائط الدمه كما انه وقع في الاول التصريح بخلافه ان احتمال وجود شيء  
و ثبوته على لمقتضى من المحسوس واليهود والنصارى مما لا محذور له واحتمال  
ثبوته عليهم بلحاظ الاحلال بشرائط الدمه لا يرتبط بشيء عليهم بلحاظ كونهم  
مقتولين كما يدل عليه قوله عن ذماء المحسوس وكم يدل عليه قوله وعلى من  
قتلهم شيء فالظاهر - ح - وجود الاصطراب في الرواية

ثم ان مقتضى الجمع بين الطوائف الثلاث جعل الطائفة الثالثة شاهدة للجمع  
بين الاولين والحكم بثبوت التفصيل بين صورة الاعتقاد وعدمه ومع وجود الجمع  
الدلالي بهذه الكيفية لا يبقى مجال لمثل العمل على التقه

### المقام الثاني في ان القتل في صورة الاعتقاد هل يكون بعنوان القصاص

كما هو المحكى عن لمرنسي والشيخ واشي حمزة وسعيد وسالار وشهيد بن ابي  
عنوان الحد بمعنى ثبوت الثمر في قبل الاعتقاد ولحد بعده كما عن ابي علي والفقهاء  
بل عن المختلف وظاهر الفقيه وجمهور عقوبة المحال مع امام كما عن الفقيه  
وتظهر الثمرة بين الاولين في خصوصيات الموحودة في القصاص من السقوط واللعو  
وعدم الاستيعاء الا بعد مطالبه الولي و لزوم رد الفصل بين الدينين فعلى الاول  
ثبتت هذه الخصوصيات دون الثاني نعم حكى عن المحقق والشهد الثمين في  
الحاشية والردصة احتمال لزوم رد الفصل مع كون القتل حداً اول كعدمه غير طهر الوجه  
والظاهر ان جميع الروايات المتقدمة ما عدى روايه سماعة التي



سيأتي المبحث فيها ظاهرة في القصص ما عتبار التعير بمثل قوله المسلم من يقتل  
بأهل الذمة الظاهر في كون قتله براءة المقتول وبعوضه وواقفاً في مقابلته  
ومصدره أخرى ظاهر الباء كونه بمعنى المقابلة لا السبب والممة بـه متحققة  
في القصص فقط او باعتبار التعير بالقود الذي هو معنى القصص او باعتبار الحكم  
بلزوم رد قص دية المسلم او باعتبار تعليق حوار انقذ على ارادة وليه المقتول  
واهلك الذي قد عرفت انه من خصوصيات قصص ودلحمة لامحال للترديد في  
ان ظاهر الروايات هو ما عليه المشهور

**واما** رواية سماعة وندرها هو كون لقتل بعنوان الحد للحكم فيها  
بلزوم الاعطاء الى الدمي اي وليه دية المسلم التي هي دية كمينه وفي الحقيقة  
يكون لواقع في مقابل المقتول هي دية المسلم وعليه فيكون القتل بعده طهرأ  
في كونه بعنوان الحد الذي يكون منسباً بالحكم ولعل ثبوت الدية الكمين  
والقتل معاً هو المراد من الحديث الشديد الذي لا يحتمله الدس .

**وهنا** رواية أخرى لسماعة استدلت بها صاحب الجواهر على هذا القول  
لا بمعنى تعيين القتل بل بمعنى ايكا امر دلل الى الامام عليه السلام حيث قال  
سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن مسلم قتل دعباً فقال هذا شيء شديد  
لا يحتمله الناس فليعط اهله دية المسلم حتى يشكّل عن قتل أهل السوء وعن  
قتل الدمي ثم قال لو ان مسلماً عصب على دمي فاردن يقتله ويأخذ ارضه  
ويؤدّي الى اهله ثمانمائة درهم دأ يكتر يقتل في الدميّين و من قتل دميّاً  
طلماً فيه ليحرم على المسلم ان يقتل دميّاً حرّاً ما آمن بالحرية وادّاه ولم  
يحجدها (١)

**ولكن** المصدر اتحدها مع الرواية الاولى و عدم كونها رواية أخرى  
غيرها و عليه فيتردّد الامر بين ان يكون الصادر من الامام - ع - هو ما يطابق

الاولى او ما يطابق الثانية والامحال - ح - للإمكان على عنوان «التشكيل» الذي لا يقل الحمل على غيره من القصاص وبحوزه وهذا بخلاف عنوان القتل المدكور في الاولى فانه يقل الحمل على عنوان القصاص بقريته الروايات المتكررة المتقدمة لظهرة بل الصريحه في القصاص وان لم يكن محدل لهذا الحمل مع قطع النظر عنها واما الحكم بلزوم الاعطاء الى ولي المقتول دية المسلم فلا سافي حمل القتل المدكور بعده على القصاص بعد امكان الحمل على الاستصحاب

**و بالجمله** لا تنهض هذه الرواية في مقابل الروايات المتقدمة بعدا ما كان حملها عليها وعدم امكان العكس نعم يبقى على هذا القول استلزامه لتخصيص في عموم آية بنى السيل ما عتبار ثبوت السيل لولي الكافر اذا كان كافرا أمي صورة الاعتداد لثبوت حق القصاص له وهو سبيل على هذا القول مع انه آت عن التخصيص وان التزم به صاحب الجواهر .

**و يمكن** الالتزام في هذه الصورة بلزوم ان يكون الاستيهاء من جهة الحاكم وان كان متوقفاً على مطالبة الكافر وعليه فلا تحقق السبيل بوجه .

**المقام الثالث** في اختصاص مورد الحكم بثبوت القصاص في صورة الاعتداد بخصوص اهل الدمة والدليل عليه ظهور الروايات المتقدمة في ذلك باعتبار ذكر اهل الدمة بالخصوص كما في اكثر تلك الروايات او باعتبار الحكم بلزوم رد الفصل مع انه لا بد له لغير الدمة من الكفار بوجه وعطف اهل الكتاب على اهل الدمة في ديدن احدي روايات اسماعيل بن الفضل المتقدمة لا ينفي ذلك بعد ما عرفت من اتحادها وعدم تعددها وعليه فلم يشك هذا العطف بوجه فالظاهر الاحتصاص - ح -

**والظاهر** ايضاً تحقق الاعتداد بالمرءة الثالثة لعدم تحققها قبلها عند العرف وثبوت العادة في الحيض بالمرتين لا بالارم الثبوت في مثل المقام كما ان الظاهر

عسئلة ٣ - يقتل الذمي بالذمي وبالذمية مع رد فاصل الدية ، والذمية بالذمية وبالذمي من غير رد التصل كالمسلم ، من غير فرق بين وحدة ملتتهما واحتلافهما ، فبقتل اليهودي بالنصراني وبالعكس وبالمجوسي بهما وبالعكس . (١)

ان ثبوت القصص مع تحقق الاعتقاد انما هو بالاصوة الى القتل الموحى لتحقيقه فالمطالب هو ولي المقتول الثالث فقط واما الاولان فهما وان كانا حيدلين في تحقق الاعتقاد الا انه لا قصص فيهما لعدم ثبوته معهما

(١) الحكم في الذمي والذمية فما اذا كان القتل والمقتول كلاهما ذميين معروفت فيهما ذلك مسلم فيقتل من غير رد مع تساوي في الدكورة والا بونه ومع رد فاصل الدية اذا كان المقتول مؤثماً وبدون شيء فيهما اذا كان مدكراً ولا فرق في ذلك بين وحدة ملتهم والاختلاف لا لعموم النفس بالنفس لما من عدم ثبوت الاصلاق بالكون الكفر مرة واحدة وعدم ثبوت لمرية فيه وارواية لسكوني عن الصادق عليه السلام - ان امير المؤمنين عليه السلام - كان يقول يقتل اليهودي والنصراني والمجوسي بعضهم من بعض ويقتل بعضهم بعضاً اذا قتلوا عمداً (١) ويستعد منها صدور هذا القول من علي عليه السلام - مكرراً وحكي عن ابي حنيفة عدم قتل الذمي بالمستأمن وصدده طاهر بعد كون المستأمن محرماً القتل نعم عن كشف الشتم انه لا يقتل الذمي ولا المستأمن بالحربي ولعل الوجه عدم كون الحربي محقون الدم وقدمه لروم كون النفس منصفة بالاحترام والعصمة حتى يتحقق موحى القصص ومقتضى ذلك عدم ثبوت قصص فيهما اذا كان القتال حربياً ايضاً كما حرم به العلامة في محكي لقواعد الا انه ذكر صاحب الحواهر ان الائترام به مشكل لان اهل الدمة فيما بينهم كالحريين اذ لا ذمة لهم بعضهم على بعض قل : فالعمدة - حيثئذ - الاجماع ان كان

مسئلة ٤- ثوقيل دعى مسلماً عمدتاً دفع هو وماله الى اولياء المقتول وهم محزونون بن قتلهم واسترقاقه من غير فرق بين كون المال عساً او ديباً ، مستولاً او لا ، ولا بين كونه مساوياً لتاصيل دية المسلم او رائداً عليه او مساوياً للدية او رائداً عليها . (١)

(١) اصل الحكم في المسئلة وهو دفع القاتل الدمى الى اولياء المقتول ليقتلوه . استرقوه او بيعوا عده وكذا دفع امواله في الحملة اليهم مشهور بين الاصحاب شهرة محققة . ان عن جميع من لكتب دوى الاحماع عليه والعمدة في مستند الحكم صحيحة صريـس الكناسي التي رواها المشايخ الثلاثة عنه عن ابي جعفر - عليه السلام - في نصراي قتل مسلماً فلما احد اسلم قتل . اقتله به ، قيل وان لم يسلم ، قال يدفع الى اولياء المقتول فان شاءوا قتلوا وان شاءوا عموا ، وان شاءوا استرقوا ، قيل وان كان معه عين ( مال ) قل : دفع الى اولياء المقتول هو وماله . (١) قال في الوسائل بعد نقله عن الكليني ورواه الصدوق بسناده عن الحسن بن محبوب ، ورواه الشيخ بسناده عن الحسن بن محبوب عن علي بن رجب عن صريـس الكناسي عن ابي جعفر - عليه السلام - ، وعن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله - عليه السلام -

وطاهره ثبوت روايتين . روى احديهما الصريـس عن ابي جعفر - عليه السلام - وقد رواه المشايخ الثلاثة وروى الاخرى عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله - عليه السلام - رواها الشيخ فقط ومع ذلك لا احتلاو بينهما من جهة المتراصلا نعم يكون الاختلاف في النسخة في نفس رواية صريـس من جهة ثبوت كلمة «عين» او كلمة «مال» والا لا يكون بين الروايتين اختلاف بوجه

و طاهره الحواهر خلاف ذلك حيث قال بعد نقل الشهرة والاحماع وهو الحق بعد صحيح صريـس عن ابي جعفر - عليه السلام - في نصراي قتل مسلماً يدفع

الى اولياء المقتول ون شأؤوا قتلوا ، وان شأؤوا عفووا وان شأؤوا اشرفوا ، وان كان معه عين مال له دفع الى اولياء المقتول هو وماله وفي حبه عنه عليه السلام - ايضاً وحسن عبدالله بن مسعود عن الصادق - عليه السلام - في بصرى قتل مسلماً فدعا احداً منهم قال اقبله به ، فبين ما لم يسلم قل يدع الى اولياء المقتول هو وماله ولا اشكال في ان المالك هو ما في الوسائل خصوصاً بملاحظة من علة الدقة في لمراجعة الى المصادر والمراجع في القطعة ، بحدثة المشتملة على عشرين مجلداً وليس لا يقدح ذلك في اصل الحكم واما البحث في الخصوصيات فيقع في جهات .

**الاولى** انه من المدفوع الى اولياء المقتول جميع اموال القتلى عيناً كان اوديناً منقولاً او غير منقول ، مسدداً لغايل الدية اوراقاً عليه ما يسوى اصل الدية او مطلقاً ولو كان ما دياً لاصناف الدين كماله المشهور المصريح به في التحرير وطهر المحقق في الشرايع وغيره من الاصحاب او خصوصاً فصل ما بين دية المسلم والدمي كما عن الصدوق ، وخصوصاً دية المسلم اوقيته ان كان مملوكاً كما عن الحلبيين اقوال ولا بد بملاحظة ما ذكرنا من عدم الاختلاف بين الروايتين ان نقل لو كانت المسحة هي المال بدل العين لكن مقتضى الاطلاق لزوم دفع جميع الاموال من غير استثناء بعمومها ينشأ من جهة التعبير «للدفع الذي لا ملائم مع المال عبر المنقول خصوصاً مع التعبير بكلمة «مع» الطاهرة في كونه مستصحباً له ولكنه مندفع بملاحظة العرف كما لا يخفى

ولو كانت المسحة هي العين دون المال فالتقييد بها حيث كان واقعاً في كلام السائل يكون العدول في الجواب عن التعبير بها «لتعبر بالمال يظهر منه انه لا اختصاص للحكم بها اصلاً وعلى ما ذكرنا يكون المستفاد من الرواية ما عليه المشهور والامجال للمقولين الاخر كما انه لا مجال للاستبعاد بوجه

مسئلة ٥- اولاد الدمى القاتل احرار لا يترقى واحد منهم لقمل والدهم  
ولو اسلم الدمى القاتل قمل استرققه لم تكن لاولياء المقتول عمر قله . (١)

**الثانية الظاهر ان قتل الدمى في الفرض ليس لاجل خروجه عن الدمة**  
سب ارتكب قتل المسلم لانه مصاف الى عدم كونه قتل المسلم من اسباب لجروح  
عن الدمة لاختلاف الاحلال بشرائط الدمة من هذه الجهة كما قرئ في محله يكون  
الدليل عليه انه لو كان القتل لاجل ذلك لما كان - ح - امتياز وخصوصية لورثة  
المقتول من جهة اختيار العفو او القتل بل كونه - ح - كسائر الناس ولم يكن  
لهم العفو اصلاً مع ان الرواية صريحة في خلافه فلا وجه - ح - لما عن كشف  
اللثام وبعض آخر .

**الثالثة الظاهر** بما ان التعبير عن الامور الثلاثة المذكورة في الرواية  
بالاصافة الى نفس القاتل امر ودفع امواله الى اولياء المقتول امر آخر لا ارتباط  
له بخصوص الاسترقاق من تلك الامور الثلاثة خلافاً لما عن ابن ادريس من انه  
لا يجوز احداً من الاً مع الاسترقاق لان مال المملوك لمولاه وفي محكي كشف  
اللثام : « ويحتمله الخبر وكلام الاكثر » .

ولكن الظاهر انه محال لصحة الرواية حداً لانه لا اشعار فيها وصلاً عن  
الدلالة بتوقف تلك الاموال على الاسترقاق هذا مصافاً الى ان القاعدة لا تقتضيه ايضاً  
عدم استيرام الاسترقاق في المآرد لآخر لتملك اموال المسترق بل كما قالوا  
يبقى له حيث اتملكه للام - عليه السلام - وكون مال المملوك لمولاه معناه هو  
المال لحاصل له في حال العبودية والتملك لا ما يعم المال الذي كان له قبل الملك  
هذا مصافاً الى ان مرجع ذلك الى ثبوت المآرد له في صورة الاسترقاق وهو لا يعمى  
الثبوت مع عدم الاسترقاق كما لا يخفى .

(١) في هذه المسئلة فرعان .

**الاول** عدم حوار استرقاق اولاد دمى انقضى للمسلم لقتل والدهم ومن

الظاهر ان المراد بهم هو الصغار منهم لا المطلق كما في المتن والمحكي عن المعيد  
وسلاطه وابن حمزة حوار الاسترقاق وعن ابن ادرس ومن تأخر عنه عدم الحوار  
وتردد فيه المحقق في الشرايع وان جعل الاشبه القاء على الحرية .

وكيف كان فيما يستدل على الحوار بتسعية الاولاد الصغار لموالد ومقتضى  
التسعية حوار استرقاقهم ايضاً ودلخروج عن الدمه بسبب ارتكاب القتل والاتحاق  
باهل الحرب ومن احكمهم استرقاق اولادهم الصغار

وقد مر الجواب عن الامراتى في المسئلة الرابعة المتقدمة وان ارتكاب  
القتل لا يوجب انخروج عن الدمه والاتحاق باهل الحرب، واما الامر الاول فبرده  
عدم قيام الدليل على سعة دائرة التسعية وشمولها لعنل المقام خصوصاً بعد قوله  
تمالى ولا تزدوا زرة وزر اخرى .

**وربما يستدل على عدم كفاي الحوار محدثوا النصوص عن ذلك مع**  
**انها في مقام بيان ولكن بدتم بناء على نقل صاحب الحوار للرواية دلتحوالدى**  
**عرفت واما بناء على نقل صاحب الوسائل فلا يتم لعدم كون الرواية بهذا الثقل**  
**في مقام البيان ولو لم يقع السؤال عن حكم المرد لم يكن في الرواية تعرض**  
**لحكمه ايضاً بل غاية ما كانت الرواية بصدد بيانه هو حكم نفس القاتل من جهة**  
**القتل ولا يسترقاق والمعو .**

ولكن ذلك لا يقدح في اصل الحكم بعد كون حوار الاسترقاق معتقراً الى  
الدليل وقد عرف انه لا دليل عليه فمقتضى الاصل عدم

**الثاني** لو اسلم الدمى القاتل قبل استرقاقه لم يكن لاولياء المقتول غير  
قتله فلا يجوز استرقاقه ولا تملك امواله للاقتصار في الرواية المتقدمة في الجواب  
عن سؤال هذا العرص بقوله اقتله به الظاهر في انحصار حكمه فيما اذا لم يرد  
العفو بالقتل .

- مسئلة ٦ - لو قتل الكافر كافراً او اسلم لم يقتل به بن عليه الدية ان كان المقتول ذادية . (١)
- مسئلة ٧ - يقتل ولد الرشدة بولد الرشدة بعد وصته الاسلام حين تصره ولو لم يسلع ، وانما في حال صغره قبل الثمر او بعده وقبل اسلامه ففي قتله به وعدمه تأمل واشكال (٢) .

(١) الوجه في عدم قتله به ان الملاك في ذلك حال الاقتصاس فان مثل قوله عليه السلام في بعض الروايات المتقدمة . « لا يحد مسلم بدمي » ظهر في المسلم حال ارادة القصاص وان لم يكن متصفاً بذلك حال الحنية وعليه فاللزم عليه الدية وفديده في السر تبعاً للمحقق في الشرايع مما اذا كان المقتول ذادية مع انه ان لم يكن كذلك لاسقى موضوع للقصاص من الاول وبعبارة اخرى محدد الكلام ما اذا كان هناك قصاص مع قطع النظر عن اسلامه الجديد وهو يتحقق فيما اذا كان المقتول محفوق الدم ولا يشمل مهدور الدم وعليه والتقييد المذكور بلا فائدة

(٢) يقع الكلام في هذه المسئلة في فرعين :

**الاول** ما اذا اظهر ولد الرضا الاسلام بعد التميز سواء منع او لم يمنع وممناً توهم عدم اقتصاص ولد الحلال بقتله احد امرين : الاول كونه محكوماً بالكفر كما عليه بعض الاصحاب كالسيد المرتضى - فده - وقدمر انه لا يقتل لمسلم . الكافر الذي كونه بمقدار الدمى وهو نماء درهم فيستكشف من ذلك اخر ، حكم الدمى عليه ومن حكمه عدم قتل المسلم به .

والجواب منع كونه في هذا الحال وهو حال اظهار الاسلام ووضعه محكوماً بالكفر وقدمر في بحث نجاسة الكفر عدم كونه ولد الحرام بمجرده كافراً ومع كونه لتساوي في لثمة موجهاً للتساوي في القصاص بعد كون الملاك به عدم قتل المسلم بالكافر وهو لا ينطبق عليه وعليه فالظاهر ثبوت القصاص في هذا الفرع



ومن لواحق هذا الباب فروع .

منها : لو قطع مسلم يد دعوى عمداً فاسلم وسرت الى يمينه فلا قصاص في الطرقي ولا قود في النفس وعليه دية النفس كاملة ، وكذا لو قطع صبي يد بالغ فبلغ ثم سرت جانيته لاقتصاص في الطرقي ولا قود في النفس وعلى عاقبته دية النفس (١) .

**الثاني** ولد لحر أم قد تميرها وبعده مع عدم اظهر الاسلام ووسعها والظاهر انه في هذه الصورة لا يكون محكوماً . لكن ولا الاسلام لان المعروف عدم اظهاره الاسلام وليس في اليقين تبعه للامور كما في الكفر ولا حد كما في الاسلام بعد انتهاء المسب شرعاً وسلب الاوّة والاعومة وتحريم بعض احكامهما لايلزم ثبوتهما وعليه فهو ليس بمسلم ولا كافر ولم حلهما د - ح - ان كان الملاك في المقام اعتد التدرج في الدس كما ادعى عليه الاحماع صاحب الحواهر وان كان فيه نظر بل منع لو صرح ان مستند المسألة هي الروايات الواردة فيها فلا يكون للاجماع اصله ولا يلزم عدم ثبوت القصاص لعدم تحقق التدرج في الدين المعتر فيه وان كان الملاك هو انه لا يقدح مسلم بغير لما وقع لتفسيره في الرواية واللام ثبوت القصاص لان المقدار الخارج عن عدم ادلة القصاص واصلاحها هو ما اذا كان المسلم قد لا للكافر والمعرف عن عدم تحققه في المقام لعدم كون المقتول محكوماً بالكفر والظاهر هو هذا الوجه لدلالة الرواية التي هي مستند المسألة على هذا الامر كما لا يخفى .

(١) بعد الفراغ عن عدم ثبوت القصاص في العتاة على الاطراف اذا كان الحادي مسلماً ولمحصى عليه كافراً نعم لو ردد بعض الروايات لمقدمة في قصاص النفس في قطع اسلم يد الدعوى بعد الفراغ عن ضمان الشريك كما مر البحث في ادلائل كتاب القصاص يقع الكلام في ما لو قطع المسلم يد الدعوى عمداً وسلم وسرت الى يمينه في حال سلامه فهو يكون هناك قصاص في

وميتها لوقطع يد حربي أو مرتد فاسلم ثم سرت فلا قود ولادة على  
الاقوى ، وقيل بالدية اعتباراً بحال الاسقرار والاول اقوى ، ولورماه  
فاصابه بعد اذله فلا قود ولكن عليه الدية ، وربما يحتمل العدم اعتباراً  
بحال الرعي وهو ضعف ، وكذا الحال لورمي دميّاً فاسلم ثم اصابه فلا قود

المفسر يلاحظ وقوع الراية المصمومة في حال الاسلام اذ انه لا مجزئ للقصاص  
لان الملاك حال الحياه و لم يروى عدم تحقق الندى في الدن حاله وهو معتبر  
في القصاص كما عرفت ، لظاهر هو الوجه الثاني لعدم صدق موجب القصاص و  
هو قتل النفس المسلمة ظلماً وعدواناً فان مجرد قطع يد التدمي ولو احتر الى  
النفس بعد سيرورته مائة لا يوجب مصادفه قتل المسلم ظلماً لانه فلامعنى للقصاص  
ولكنه حيث تكون الراية مصمومة كما هو المبرورس تنبت دية النفس  
تامة على المسلم والظاهر ثبوت دية المسلم لاديه التدمي لان ضمان الراية  
انما كان في حال الاسلام والفرق بين الدية والقصاص ما عرفت من عدم صدق  
موجب القصاص ههنا واما الدية فموجبها الاستد ، لانه ولو بالسراية فهذا متحقق في  
المقام وبعبارة اخرى معنى ضمان السراية يرجع الى تصادم ما يحقق بالسراية  
الى الحياه الواقعة ابتداء وحيث ان الواقع ، ولا مصمون بالديه فالا ان تكون  
السراية مصمومة بها ايضاً غاية الامر انه حيث كان وقوعها في حال الاسلام وللارام  
الالتزام بثبوت دية المسلم .

ومن هذا الموضع ظهر حكم الفرع الثاني في انه حيث كانت الحياه واقعة في  
حال عدم البلوغ وهي لأوجب القصاص وللارام ثبوت لدية وحيث كانت السراية  
مصمومة وللارام ثبوت دية النفس غاية الامر انها على عهدة العاقبة لو وقوع الحياه  
في حال الصغر و عند الصبي خطاء بحمله العاقله ولا يكون السراية في حال  
البلوغ موحية لتبدل الدية الى القصاص او لانتقال عهدة العاقله الى عهدة الحاي  
كما لا يخفى .

## وعليه الدية . (١)

(١) أمّا عدم ثبوت القود بالاصابة التي النفس والقصاص والنسبة التي الطرف ولما عرفت في القرم المتقدم لأنه بعد عدم الثبوت في الدمى يكون عدم الثبوت في الحربي والمرتد بطريق أولى وأما عدم ثبوت الدية فقد استدلل لدان الحدية لم يكن مضمونة بقصاص ولادة فلا توجب سراية صدها كما اذا تحقق القطع لأجل السرقة والقصاص ثم سري إلى النفس حيث لا تناول الدية أصلاً منه كالقصاص ولكنه ما قس فيه صاحب الحراهر بميرجع أي يحقق عنوانها بنية القتل إليه ولو بالسراية المتولدة من فعله وأنه لا فرق بين هذا القرم والقرم الثاني الذي حكم فيه بثبوت الدية لابتعاد السراية مع الإصافة في التوليد من فعله قال وعدم الدية سراية السرقة والقصاص لدليله وإلا فلا مضافة بين الأدن في الجناية مع الضمان بالسراية .

وبؤيده أنه يمكن الحكم بعدم كون العناية في المقام مأذوناً فيه لأن مهدورية دم الحربي أو المرتد سواء على ثبوته أم لا مطلقاً بالنسبة إلى خصوص المسلمين كما سيأتي الكلام فيه لأنقصي مشروعيه قطع يده خصوصاً بالاصابة إلى المرتد الذي يكون قتله بمقتوان الحد لا عنون سلب الاحترام عنه كما ربما يحتمل وعليه بعد عدم مشروعيه الحماية وثبوت السراية المضمونة نشت الدية ولكنه يدفعه مضافاً إلى ثبوت الفرق بين العرصين لتوقف القتل على الرمي والاصابة وهي الحرة إلا حرم منه إذا كانت الاصابة في حرم الإسلام يصدق عنوان قتل المسلم الموحث لثبوت لدية وهذا بخلاف المقام الذي كانت السراية في حال الإسلام أنه قد عرفت أن مرجع صمان السراية إلى اصنامها إلى أصل العناية فإذا لم يكن أصل الحماية مضموناً فكيف يتحقق صمان السراية وإن نشت قبل أن القدر المتيقن من معقد الإجماع على صمان لسراية هي السراية

ومنها لو قتل مرتد دميّاً يفسل به ، وإن قتلته ورجع إلى الإسلام فلا قود وعليه دية الدمي ، ولو قتل دمي مرتداً ولو عن فطره قتل به ، ولو قتلته مسلم فلا قود ، والظاهر عدم الدية عليه وللإمام (ع) تعريضه (١) .

في غير المقام وهو ما كان أصل الحثاية معصوماً ، وعدم مشروعه الحثاية من الضمان أمر آخر كما هو ظاهر .

ومما ذكرنا صهر الحكم بثبوت الدية في العرصين الآخرين كما أنه مطهران احتمال عدم ثبوت الدية في العرصين الثاني اعتساراً بحل الرمي في كمال الصعف

(١١) لابد في الوصول إلى حكم هذه العرصين الثلاثة من ملاحظة أمرين

**الاول** أنه لا إشكال في تحرّم المرتد بالاسلام الموحب للمنع من سلاحه المدمية ومن ارث الكافر له ومن استترقه ولو حوِّب قضاء الصلوة عليه بعد اسلامه وتوبته وقبولها كما أنه لا إشكال في ترتب بعض الأحكام عليه الموحب لكونه أسوأ حالا من الدمي كوحوب قتله مع عدم لثبوت ادعاء قبولها وعدم حلّ ديبحته أحماً ، عداً بخلاف الدمي الذي هو محلّ لحلاف وعدم قراره بالحزبية ونحو ذلك ولا حلّ ذلك بشكل حكم المرتد في أمثال المقام

**الثاني** أن المرتد هل يكون مهدور الدم مطلقاً وبالإضافة إلى كل أحد كالكافر العربي وإن كان حوِّر قتله متوقفاً على أدل الإمام وبتحقق الأثم وعدم الاستبدان بحيث يترتب عليه التمرير أمترس على جميع المعاصي وأنه غير محترم بالإضافة إلى خصوص المسلمين ، لأنه المهم فقط فيكون محترماً بالإضافة إلى الكفار ولو لدمي منهم وعليه فتحقق الفرق بين مسلم وغيره في قتله أو أنه غير محترم بالإضافة إلى خصوص الإمام والحاكم ولا يترتب عنه إلى آحاد المسلمين والفرق ج - بين مسلم وغيره في مقام القتل وحوِّه وأحكامه

يظهر الأول من لشافعية حيث صرحوا بأنه مدح لأم ولا يجب نقصان بقتله كالعربي ، والثاني من المحقق في الشرايع حيث حكم بثبوت القصاص للدمي

القبيل له معبلاً منه محقون الدم ، لأنه إلى الذي  
إذا عرفت هذين الأمرين يظهر لك أن الحكم بثبوت القصاص في الفرع  
الأول من الفرص الأول إنما هو لكون الدليل المحض والعقيد في مقابل  
عمومات أدلة القصاص وإطلاقاتها ، هو قوله - عليه السلام - في بعض الروايات المتقدمة  
« لا يقطع مسم يدمي » ومن المعلوم عدم انطباقه على المقام فيبقى تحت العموم أو  
الإطلاق ولو حصر المصطلح هو التساوي في الدين يمكن القول بثبوت في المقام كما  
صرح به المحقق في الشرايع حيث علل الحكم بثبوت القصاص بثبوت التساوي  
في الكفر كما « قتل المصري عليه دي لأن الكفر منه واحدة مضافاً إلى منع  
كون المناط ذلك كما عرفت .

كما أنه ظهر عدم ثبوت القصاص في الفرع الثاني من هذا الفرص لأن الملاك  
هو الإسلام حال الاقتصاص والمعمور من تحققه فلا يقدح به أن عليه دية الدمي وأما  
ثبوت القصاص في الفرص الثاني مضافاً إلى معنى وحدان الخلاف بل الأشكال فيه  
في الجواهر يدل عليه أنه لم يعم دليل في مقابل أدلة القصاص على إثبات كون المرتد  
مهدور الدم « لا مضافه إلى كونه أحد زمجره وحوب قتله وعدم قبول ثبوته كما  
في المرتد لعطري ساء على عدم لقول لا يلزم المهدورية بوجه كما سيأتي  
فيمن وجب قتله « المرتد واللوأط حيث لا يكون وجوب القتل فيه ملزماً للمهدورية  
بوجه بعد كونه مسلماً مرتكباً للذب فقط ولعله ثابت عند عامة الأمر عدم تأثير  
ثبوته في دفع الحكم بالقتل كالثبوت بعد إقامته عليه وصدور الحكم من الحاكم  
فانه - ح - يكون مسلماً تدنًى عن الذب عربة الأمر وجوب قتله فمحذور الوجوب  
لا يلزم المهدورية المطلقة مقتضى عموم أدلة القصاص ثبوته في المقام

**وأما** الفرص الثالث فقد قطع المحقق في الشرايع بعدم ثبوت القود فيه  
و يستفاد منه عدم كونه أقرب من الذمى إلى الإسلام لموضح أنه - ح - يتحقق

ومما لو وجب على مسلم قصاص فعليه عبر الولي كان عليه القود، ولو  
وجب قتله بالرنا أو اللواط فقتله عمر الإمام - ع - قيل لأقود عليه ولادية  
وقه تردد . (١)

القصاص فيه لعدم شمول قوله عليه السلام - لا يقد مسلم دمه - له اختصاصه بالدمي  
ومن هو في رتبة أو في الرتبة المتأخرة عنه فالمستعاد من الحكم بعدم القصاص  
فيه كونه مثل الذمي أو دونه .

وأما الحكم بعدم ثبوت الدية فيه - كما استظهره في المنع من تعاليف الصلبي  
ومصر آخريستى على ثبوت كونه مهدور الدم - بالامتناع من المسد حتى يتحقق  
الفرق بينه وبين الدمى الذي يجب على قتله المسلم الدية ولم يثبت ذلك وقد  
ان وجوب قتله لا يلزم المهدورة خصوصاً بعد ثبوت حملته من أحكام الإسلام عليه  
نعم لو ثبت عدم الدية فيمن وجب قتله بالرنا أو اللواط يكون عدم الثبوت في المقام  
بصرف أولي لكنه ممنوع كما سيأتي

(١) أم ثبت القصاص في الفرع الأول فليكون نفس من عليه القصاص  
محترمة ومعصومة بالامتناع من القتل عمر الولي بمقتضى عموم أدلة القصاص ثبوته  
السنة له ولا يمنعها حوار القتل لخصوص الولي لعدم اقتضائه خروجه عن العصبه  
والاحترام مطلقاً كما لا يخفى .

وأما الحكم بعدم ثبوت القصاص والدية في الفرع الثاني فقد استدل عليه  
المحقق في الشرايع بأن علياً - عليه السلام - قال لرحل قتل رجلاً وادعى أنه  
وحد مع امرأته عليك القود إلا أن تأتي بيته - والمراد من الرواية ما رواه  
عبد بن المسيب قال أن معاذ بن كعب كتب إلى أبي موسى الأشعري أن ابن أبي الحسرين  
وحد رجلاً مع امرأته فقتله فاستدل علياً عن هذا قال أبو موسى فلقيت علياً  
- عليه السلام - فسميته قال - فقال علي - عليه السلام - والله ما هذا في هذه  
الدلالة يعني الكوفة ولا هذا يحضرني فمن أين حدثك هذا قلت كتب إلى معاوية  
- لعنه الله - أن ابن أبي الحسرين وحد مع امرأته رجلاً فقتله وقد اشكل عليه

الشرط الثالث: انشاء الأبوة فلا يقتل أب بقتل ابنه، والظاهر ان لا يقتل

أب الأب وهكذا . (١)

القضاء قد قرأ بك في هذا قال - وقال - أنا أبو الحسن ان جاء دربعة شهدون على ما شهد والإدفع برمته (١)

فان المستفاد منها انه مع الأنبا دربعة شهدون لا يترتب على القتل شيء من القصص او الدين ولكن لرواية مصداقاً الى ضعفها من حيث السد غير قائم للاستدلال بها من جهة لدلالة لاحتمال احتصاص الحكم المذكور فيه بالروح كما سيأتي البحث فيه وعليه فلا دلالة لها على عدم مطلقاً كما لا يحق وما ذكر ظهر وجه الترديد كما في المتن .

(١) يدل على اعتبار هذا الشرط مصداقاً الى ما في الخواص من معنى وحدان الخلاف فدللت موت الاحماع بضميه عليه الروايات المستفيضة بل المتواترة من حيث المعنى كصحيحه عمر بن عن احدهما - عليهما السلام - قال لا تقاد والد بولده ويقتل الولد اذا قتل والده عمداً . (٢)

وصحيحه لحنس عن ابي عبدالله - عليه السلام - قال سئلت عن الرجل يقتل ابنه ، ايقتل به ؟ قال : لا . (٣)

ومرسلة فضيل بن يسار عن ابي عبدالله - عليه السلام - قال : لا يقتل الرجل بولده اذا قتله ويقتل الولد بوالده اذا قتل والده الحديث . (٤)

ورواية العلاء بن الفضل قال - قال ابو عبدالله - عليه السلام - لا يقتل الوالد

( ١ ) تل بواب انقصاص في نفس باب القصاص والعتق ح - ٢

( ٢ ) تل بواب انقصاص في نفس باب الثاني والثلاثون ح -

( ٣ ) تل بواب قصاص في نفس باب الثاني والثلاثون ح - ٢ و رواه في

الوسائل في هذا الباب بموافاق رواية اخرى وكفى الظاهر عدم التعدي كما شره اليه مراراً

( ٤ ) تل بواب انقصاص في نفس باب الثاني والثلاثون ح - ٣

مسئلة ١ - لاسقط الكفارة عن الاب بقتل ابنه ولا الدية فتؤدى الدية الى غيره من الزواجر ولا يرث هو عنها . (١)

مولده ، ويقتل الولد بمولده ، ولا يرث الرجل الرجل دافقته و كان خطاء (١)  
ورواية ابي بصير عن ابي عبدالله - عليه السلام - قال لا يقتل الاب اباه اذا قتله ويقتل الابن بابه اذا قتل امه . (٢)

وموتعة اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه ان عيباً - عليه السلام - كان يقول لا يقتل ولد بولده اذا قتله ويقتل الولد بالوالد اذا قتله ولا يحد الوالد للولد اذا قده ، ويحد الولد للوالد اذا قده . (٣)

وصحيفة طريف عن امير المؤمنين - عليه السلام - قال و فصي انه لا قود لرجل صانه ولده في امر معتب عليه فيه وصانه عيب من قطع وغيره ويكون له الدية ولا يحد . (٤) ويظهر من هذه الرواية كون هذا شرط ايضاً معتبراً في قصاص الطرف ايضاً ولا يقتص ، قصاص لنفسه و عنه فتعريض عدم لقتل على هذا لشرط كف في المتن امه ، هو تعريض على المعص لا الكف

ثم ان المشهور شهرة عطية شمول الحكم لاب والاب وهكذا وحكي عن المحقق في الدفع الترديد فيه ولكن مفسى اطلاق كثير من الروايات وترك الاستقصاء في بعضها كرواية الحسن المتقدمة الشمول لصدق الوالد امه وعرفاً - عليه كصدى لولد على والد لولد ولا يظهر من ذلك ما عر فيه بالاب والابن كرواية ابي بصير المتقدمة ايضاً .

(١) اما عدم سقوط الكفارة فليزنها على قتل العمد لمجرم والمعرض تحقيقه وسقوط نقصان لا يستلزم سقوطها ايضاً كما ان الظاهر ثبوت الدية لاحترام دم الولد ولم يدا دليل على كونه هدرأ ولو لا الصفة الى خصوص الوالد وسقوط

- (١) ث ابواب القصاص في النفس اب الثاني والثلاثون ح ٤  
(٢) ثل ابواب القصاص في النفس اب الثاني والثلاثون ح ٦  
(٣) ثل ابواب القصاص في النفس اب الثاني والثلاثون ح ٨  
(٤) ثل ابواب القصاص في النفس اب الثاني والثلاثون ح ١٠



مسئلة ٢ - لا يقتل الاب بقتل ابيه و لو لم يكن مكافئاً فلا يصل الاب  
الكافر بقتل ابيه الملم . (١)

مسئلة ٣ - يقتل الولد بقتل ابيه ، وكذا الام وان علت بصل ولدها ،  
والولد يقتل بامه ، وكذا الافارب كالاجداد و الجدات من قس الام ، و  
الاخوة من الطرفين ، والاعمام والعمام والاحوال والحالات (٢)

القصاص لا يوحى هذا مصاف الى التصريح به في صحيحة طريف نعم لارث لاب  
المؤدى للديه عنها لكون القتل لمحرمة مائة عن ثبوت لارث ، ولعدم ثبوت  
التعريض ايضاً و ب كان عدم التعريض له في المن يشتر بعدم ثبوت و لوجه في  
الثبوت مصاف الى ثبوت في المعصية مطلق او في خصوص لكسيرة تسقوط القصاص  
لا يما فيه رواية حار عن ابي جعفر - عليه السلام - في الرجل يقتل اسد او عنده قتل ،  
لا يقتل به ولكن يصرب صرماً شديداً وينهى عن مسقط رأسه (١) - على حملها  
على كونه من مصديق التعريض به ، يراه الحدكم

(١) لوجه فيه طلاق الادله والروايات لشمل لمسورة عدم التكفير في الاسلام

او في الحرية

(٢) اما قتل الولد بقتل ابيه فبدل عليه مصاف الى عمومات ادله القصاص  
صرح كثير من الروايات المتقدمة الواردة في هذا الشرع و الظاهر كون  
المسئلة اجماعية ايضاً و اما قتل الام وان علت بقتل ولدها فقد حالف فيه من  
علماء الاسكافي الذي وفق العامة على ذلك ، ولادليل على الالتحاق بالاب لا  
القياس والاستحسان و ادلة احترامها حتى رائدة على الادلة لا تقتضي مساواتها له  
في هذه الجهة ايضاً بعد عدم شمول دليل المحصر في مقاصد عمومات ادلة  
القصاص لها وبعد الاختلاف بينها وبين الاب في بعض الاحكام كالولاية ونحوه  
وما قتل الولد بقتل امه فبدل عليه مصاف الى عمومات خصوص صحيحة

مشة ٣ - لو ادعى اثنان ولداً مجنوناً لا فان قتله احدهما قبل القرعة فلا فؤد ، ولو قتلاه معاً فهل هو كذلك لبقاء الاحتمال بالنسبة الى كل منهما او يرجع الى القرعة ؟ الاقوى هو الثاني ، ولو ادعياه ثم رجع احدهما وقتلاه توجه القصاص على الراجع بعد رد ما يعصل عن جبايته ، وعلى الآخر نصف الدية بعد انتفاء القصاص عنه ، و لو قتله الراجع حاصلة احتصاص القصاص ، و لو قتله الآخر لا يقتض عنه ، ولو رجعا معاً فقلو ارث ان يقتض منهما بعد رد دية نفس عليهما ، وكذا الحال لو رجعا او رجعا

ابى عبيدة قال سئلت ابا جعفر - عليه السلام - عن رجل قتل مده قال : يقتل بها صاعراً ولا اطن قتله به كفارة له ، ولا يرثها (١)

وقد اختلف المجتلي الأول في شرح «من لا يبحر» في معنى قوله صاعراً احتمالين **احدهما** كونه بمعنى عدم رد فاصل الدية وهو النصف عليه - مع ثبوته في سائر موارد قتل الرجل المردة و **ثانيهما** كونه بمعنى التعرب الشديد قبل القتل و معنى قوله لا اطن هو عدم كون القصاص بمجرد كفارة لدنس القتل المحرم المتأثر منه فلا ينافي كون التوبة مؤثرة في التكفير

وكيف كان فان كان معنى قوله صاعراً هو الاحتمال الأول فالرواية لاطقة بعدم رد فاصل الدية وان كان معناه هو الاحتمال الثاني فعدم الرد يستفاد من عدم التعرض في الرواية له مع كون ظاهر السؤال ان معطيه هو جميع الاحكام الثابتة في هذا العرص والحوادث متعرصاً لمسئلة الارث والكفارة ايضاً ولعلته لدلت قول في الحواهر ظاهر النص بعدم رد فاصل دية عليه

واما سائر الاقارب والحكم فهم على طلق القاعدة المقتضية للقصاص و صدق الوالد على أب الام ايضاً لا يقتضي اللحقوق باب الاب بعد عدم الفتوى بذلك اصلاً كما لا يخفى .

احدهما بعد القتل ، بل الظاهر انه لو رجع من اخرجته القرعة كان الامر  
كذلك بقي الاخر على الدعوى ام لا . (١)

(١) لو ادعى اثنان ولداً مجهولاً فقد ذكر له في هذه المسئلة لمرتبطة  
بالقصص مروع .

**الاول** ما لو قتله احدهما قبل القرعة وفي المتن نعتاً للمحقق في الشرايع  
انه لا قود فيه ولا قصاص عليه واستدل عليه في الشرايع بتحقيق الاحتمال في  
طرف القتل واصاف عليه صاحب الحواهر قوله فلم يشت شرط القصص الذي  
هو انتفاء الابوة في الواقع مصداقاً الى اشكال لتهمج على الدماء مع تشبهه

**و صريح** بعض الاعلام ثبوت القصاص فيه بصرأ الى انه لامانع من  
اخره موضوع حوار القتل ، لاصل لحوار التمسك به لانث كون الفرد لمشكوك  
فيه من الافراد الباقية تحت العام فلا مانع في المقام من الرجوع الى استصحاب  
عدم كون القاتل ولداً لمقتول وبه يحرر الموضوع بسم الوحدان الى الاصل  
ويؤيد عليه ما حققناه في الاصول من عدم جريان مثل هذا الاستصحاب  
مما كانت القضية المثبتة قصيه سامة بانه الموضوع وكانت القضية المشكوك  
هي البالد بانتفاء لمحمول لتعابر القسيتين وعدم تحقق الوحدة في البين و  
المقام كذلك كما هو ظاهر .

**والحق في المقام** عدم ثبوت القصاص لا لعدم احرار الشرط كما عرفت  
من الحواهر لعدم ثبوت الشرط الاصطلاحي في المقام وجعل انتفاء الابوة  
شرطاً في الكتب الفقهية كما في المتن لا موجب الثبوت بعد كون الدليل عبارة  
عن عمومات ادله القصص والردادات الدالة على انه لا يقدر والد بولده التي هي  
مخصصة لتدث العمومات والتخصيص لا يرجع الى شرطه ما عدى عنوانه اذ مانعه  
عنوانه كما لا يخفى و - ح - والدليل على عدم ثبوت لقود في المقام عدم حوار  
التمسك بالعدم في الشبهة المصداقية للمخصص وبعبارة اخرى الدليل عليه عدم  
الدليل على ثبوت القصاص بعد قصور العام عن التمسك به

هذا ولوقيل بالرجوع الى القرعة في هذا الفرع ايضاً نظراً الى شمول ادلة القرعة له ايضاً كما سيأتي البحث فيه في الفرع الثاني فهو ليس بمعد فانتظر

**الثاني:** ما لو قتلاه معاً بالشركة قبل القرعة قل المحقق في الشرايع ودلو قتلاه معاً فالاحتمال دلالة الى كل واحد منهما باق وربما خطر الاستناد الى القرعة وهو تهجم على الدم والا قرب الاول ،

والصاهر ان محل الكلام في هذا الفرع صورة العلم الاحتمالي بصدق احد المدعين وعدم خروج الاب الواقعى عنهما لانه في صورة عدم العلم الاحتمالي واحتمال كون الاب شخصاً ؛ لئلا يكون الحكم هو الحكم في الفرع الاول لعدم شمول ادلة القرعة لهذه الصورة وعليه فكل منهما شبهة مصداقية لامحالة لتتمسك بالعام فيها

واما في صورة العلم الاحتمالي التي هي محل البحث والظاهر انه لامحالة للاشكال في الاستناد الى القرعة بعد وموح لزوم الاستناد اليها في صورة عدم القتل لعمومات ادلة القرعة وحصول الرأيات الصحيحة الواردة في هذه المسئلة لان القتل لا يوجب الخروج عن ادلتها بعد ثبوت الاثر على التشخيص بها من جهة القصاص وغيره من الاحكام المترتبة على الولد فهل يتوهم احد قصور ادلة القرعة عن الشمول لماداً عرس لهذا الولد الذي يدعيه اثنان الموت الطبيعي فانظاهر انه لامحالة لتوهم في المقام ايضاً ومعه ليس ذلك تهجماً على الدم كما في عبارة الشرايع مصداقاً الى ان بقى القصاص عمس ليس باب واقفاً مع ان لجامعة المسلمين في القصاص حيوة مما لاوجه له وربما يصير مثل ذلك موحاً للتهجم على الدم كما لا يخفى .

**الثالث:** ما لو رجع احدهما بعدما ادعى وقتلاه معاً فانه يتوجه القصاص على الراجع بناء على انقضائه عنه بمجرد الرجوع وما اذا كان مستند الحقوق

محرد الدعوى كما في المقام ولو بما لاحظته رجوع الرجوع، الى ثبوت القصاص في حقه واقراره على نفسه باستحقاق القصاص في صورة القتل - ج - بتوجه القصاص عليه لكن يجب عيده رد نصف الدية اليه لفرس الاشتراك في الجناية كما انه يجب على المدعى غير الراجع المسمى عنه القصاص لما ذكرنا في الموضع الاول رد نصف الدية الى ثمة الطعن المجهول ولا ارتباط بين الردين فاذا امتنع غير الراجع عن الرد لا يستغنى الرجوع عن الورثة بل يجب عليهم رد النصف بل لا يشرع القصاص مدونه كما من.

**الرابع:** هذا الفرع مع تحقق القتل من الراجع فقط وقد ظهر مما ذكرنا في الموضع الثالث ثبوت القصاص بالنسبة اليه فقط من غير رد عليه ولا رد الآخر على الورثة.

**الخامس:** هذا الفرع أيضاً مع تحقق القتل من المدعى غير الراجع خاصة واحكم فيه عدم القصاص وثبوت الدية كما في الموضع الاول.

**السادس:** تحقق الرجوع من كل منهما ثم الاشتراك في القتل والحكم فيه حوار الاقتصاص من كل منهما مع رد تمام الدية اليهما بالتنصيف كما هو ظاهر.

**السابع:** ما لو كان الرجوع في الموضع المتقدمة واقعاً بعد القتل والحكم فيه ما تقدم عليها وقبول الرجوع هنا اوضح لترتب اثر القصاص على خلاف الرجوع قبل القتل فانه ليس بهذا الوضع.

**الثامن:** ما لو كان الرجوع بعد القرعة وكان الراجع من اخر حته القرعة والحكم فيه انه يجب لان تكون القرعة مؤثرة في حصول القطع واعتباره لا ينافي باعتدال الاقرار على خلافه فعليه يكون الرجوع مؤثراً في ثبوت القصاص وان كانت القرعة معينة له للابوة النافذة للقصاص ولادليل على اشتراط قبول الرجوع - ج - بما اذا كان الآخر ماقياً على ادعائه غير راجع عنه كما حكى عن الشيخ

مسئلة ٥ - لو قتل رجل زوجته يثبت القصاص عليه لو لدها عنه علي  
الاصح ، وقيل لا يملك ان يقتص من والده ، وهو غير وجيه . (١)

- قدم في المصنوع بل العذر انه لا فرق من ثقتة علي دعويه وعدمه  
(١) حكى لقول بعدم ثبوت القصاص على الروح - ح - عن الشيخ والمصنوع  
بل عن المصنف ان يثبت الي المشهود ولكن في المتن تماماً لصاحب الحواهر الثبوت  
و يدل على عدم الثبوت امور

**أحدها :** الاولوية نظراً الي انه اذا لم يملك الولدان يقتص من والده  
فيما د قتل الوالد عمداً فمما اذا كان امقتول غيره كعمه لا يملك بطريق اولي  
لعدم تحقق القتل بالنسبة اليه فكيف يملك الاقتصاص من الاب

**ويُدفعه :** منع الاولوية حداً وان عدم ملك الاقتصاص فيما اذا كان  
الوالد مقتولاً بما هو احر قتلاء الابوة والنسوة له بحيث لو فرض كون الوالد  
لمقتول ممكناً لمطالبة القصاص لم يكن له ذلك للاقتصاء المربور وهذا بخلاف  
المقدم الذي يكون المطالبة للقصاص بعنوان الام التي لا تقدر على المطالبة بنفسها  
ولو فرض ثبوت القدره لها كانت هي المطالبة ولم يكن في اليمين - يقتضى عدوها  
لاجل عدم قتلاء مجرد الزوجه له فدعوى مساواة المقدم لتلك الصورة ممنوعه  
فصل عن الاولوية

**ثانها :** قوله - ع - في بعض الروايات المعتبرة المتقدمة « لا يقدر والد  
بولده » بناء على ما في محكي الممالك من ان استثناء القصاص موقوف على مطالبة  
المتحقق وان كان هو الولد وطالب به كان هو السبب في القود فيتناول عموم  
النص اطلاقه .

ويُدفعه ان المتعاهم العربي من مثل هذا القول خصوصاً مع التصريح بالقتل  
عقبيه بقوله عليه السلام : « من قتل الولد اذا قتل والده عمداً » ومع التمييز في  
كثير من الروايات المتقدمة في اصل هذا الشرط هو كون المراد عدم قتل الوالد

الشرط الرابع والخامس: العقل والبلوغ فلا يقتل المجنون سواء قبل عاقلاً او مجنوناً نعم تمت الدية على عاقفته ، ولا يقتل الصبي بصبي ولا يبالغ وان بالغ عشرين ، او بلغ خمسة اشبار فعنده حطاء حتى يبلغ حد الرجال في السن او سائر الامارات ، والدية على عاقفته (١)

كما ان المراد من قوله - عليه السلام - «لا يقاتل مسلم بذمي» هو عدم اقتصاص المسلم بسب قتل الذمي فالظاهر احتصاص مثل هذه التعميرات بالقتل او شهده كالجناية على المصو - مثلاً - ولا يعم السبية بمعنى مجرد المطالبة اصلاً .

**ثالثها:** صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة في كتاب الحدود المشتملة على قوله : سئلت ابا حمزة - عليه السلام - عن رجل قذف امه بالزنا قل لوقتله ما قتل به وان قذفه لم يجلد له الى ان قال - عليه السلام - «ان كان قد لامه بمن الزانية وامه ميتة ولم يكن لها من يأخذ بحقها منه الاولاد منه فانه لا يقام عليه الحد لان حق الحد قد صدر لولده منها» الحديث (١)

وان مقتضى عموم التعليل عدم ثبوت القصاص في المقام خصوصاً بملاحظة صدر الرواية الظاهر في املامة من القصاص وحد العدف ودا لم يثبت الحد في الفرس المدكور في الدليل فالظاهر عدم ثبوت القصاص اصلاً

ودعوى كون محري التعليل هو حق الحد ولا رجة لتعميمه بالاصافة الى القصاص مدفوعة بظهور التعليل في ان الانتقال الى الولد مانع عن الثبوت بالاسم الى الوالد من دون فرق بين الحد وبين القصاص كما لا يخفى والظاهر تمامية هذا الدليل واقتصاصه عدم ملك الافتصاص من الوالد كعدم ثبوت حد القذف في مشابهة المسئلة فتدبر .

(١) والدليل على اعتبار العقل في حد تحقق العنانية وسدور القتل - مصاف الى عموم حديث رفع القلم المجمع عليه كما عن الر كرو مقتضاه رفع

القلم مطلقاً ولا في ذلك ثبوت الدية على العاقلة لثبوتها في قتل الخطاء وددت  
لأنه يصح به في ذيل الحديث مصداقاً إلى أنه حكم على العاقلة - الروايات المستقبضة  
كصحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر - عليه السلام - قال كان أمير المؤمنين  
- عليه السلام - يجعل دية المعتوم على عاقلة خطئاً كان أو عمداً (١)

وروي به اسم عبد بن أبي ردد عن أبي عبد الله - عليه السلام - أن محمد بن  
أبي بكر كتب إلى أمير المؤمنين - عليه السلام - يسأله عن رجل مضنون قتل رجلاً  
عمداً فجعل الدية على قومه وحملي خطاء وعمده - واه - (٢)

و رواية أبي بصير عن جعفر عن اسم عن عتي - عليهم السلام - به  
كان يقول في المضنون والمعتوم الذي لا يقوى والقصي الذي لم يبلغ - عمدها  
خطاء تحميه العاقلة وقد رفع عنهما العلم - (٣)

و رواية يزيد المجللي قال سأل أبو جعفر - عليه السلام - عن رجل قتل  
رجلاً عمداً فلم يقم عليه الحد ولم تصح الشهادة عليه حتى حولط وذهب عقله  
ثم إن قوماً آخرين شهدوا عليه بعد ما حولط أنه قتله ، فقال : إن شهدوا عليه  
أنه قتله حتى قتله وهو صحيح ليس به عتة من وعد عقل قتل به وإن لم يشهدوا  
عليه بذلك وكان له مال يعرف دفع إلى ورثته المقتول الدية من مال القاتل ، وإن  
لم يكن له مال أعطى الدية من بيت المال ، ولا يظلم دم مريض مسلم (٤)

ونظير طاهرة في ترتب القصاص على احرار كولي القاتل عاقلاً لا حين القتل  
و ليس به عتة من وعد العقل وم قوله - عليه السلام - وإن لم يشهدوا عليه  
بذلك فالظاهر أن المراد بعدم الشهادة على عقله مع ثبوتها على أصل تحقيق

(١) ثل أبواب الدية ل - الحد ديعتر ح -

(٢) ثل أبواب العاقلة الباب الحادي عشر ح -

(٣) ثل أبواب القصاص في النفس الباب السادس و ثلاثون ح - ٢

(٤) ثل أبواب القصاص في النفس الباب التاسع و ثلاثون ح - ١



القتل منه عية ، الامر انه لا يعلم كونه غافلاً او مجنوناً حية و - ج - ولحكم شوب  
الدية في مال القاتل دون القصاص ودون الثبوت على العاقله ، كما هو لعدم الطريق الي  
احراز شيء من العقل والحنون ولو ، لاستصحاب لعدم ائتم بالحالة السابقة ومع  
عدم احراز العقل لا يشتر القصاص لعدم احراز شرطه كما انه مع عدم احراز  
الحنون لا تثبت على المقتله لروم احرازه عند اللزام ثبوت الدية على القاتل لثلا  
يبطل دم امرئ مسلم .

ومما ذكره يظهر بطلان ما عن شاف ، لثبته من دلالة الرواية على انه ان  
لم يكن للمجنون عاقله ولديه على بيت المال ، وان لا يـ "مورد فرس لثبوت  
على بيت المال في الرواية صورة كونه لعائن مشكوك الحنون وحكمه في صورة  
وجود المال ثبوت الدية في ماله فرس عدم العاقبة لا يرتبط ، الرواية اصلاً هذا  
كله في اعتبار العقل .

واما اعتبار البدوع حال الحماية ، فعمد المشهور بل في الجواهر عليه  
عاقبة المتأخرين بل نسمه بعض الى الاصحاب مشعراً ، لاجتماع عليه من عن الغيبة  
دعواه عليه صريحاً بل عن الخلاف وعليه اجماع العرقه واحد درهم ، فيدل عليه  
- مصافاً الي حديث رفع القلم - . وابواب مستعصه ايضاً من

صحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال : عمد الصبي  
وخطاه واحد . (١)

وموقفه صحيح بن عماد عن جعفر عن ابيه ان " علمت - عليه السلام - كان  
يقول عمد الصبيان خطاً يحمل على العاقله (٢) ١٥٠٠ رواية ابي المحترى المتقدمه في

(١) ثواب العاقلة الباب الحادي عشر - ٢

(٢) ثواب العاقلة الباب الحادي عشر - ٣

اعتبر العقل وفي مقابل ما ذكر روايات لا بد من التعرض لها وملاحظة حالها مع ما ذكر :

**أحاديثها** رواه مرسله في الكتب لعقبة مشتملة على قوله بفتن من الصبي إذا بلغ عشراً وحكى عن الشيخ الفتوى بمصوبها في النهي والمسود والاستصار وذكر صاحب الحواهر بعد الاعتراف بعدم لصق به، مسدده قوله « نعم النصوص المسندة بحوار صالحة ومصابة و قد اُجود عليه موحودة ولعل من رواها ارد هذه النصوص بأدخال الفصاح في الحدود أو ان مسمى ما تضمنته على ثبوت البلوغ بذلك ولا فرق بينه وبين الفصاح »

وأشار بدال قوله الى امكان كون المراد من الرواية تحقق البلوغ بالشر والحدود عن الرفع بسببه وعليه فتساقط هذه الرواية مع الروايات المذكورة في كتب الحبر الدالة على عدم تحقق البلوغ الصبي الأقل من خمسة عشر ولكنه يرد على صاحب الحواهر عدم اقامة الحدود على الصبي السالع عشر كما تحقق في كتاب الحدود وليس هذا رواية دالة عليه والقائل به بما حكم بذلك للاستفادة من الإطلاق والوجوب لالقيام الدلائل عليه «لخصوص

ويمكن ان يكون مستند الشيخ - هذه - في الفتوى المذكورة صحيحة ابي ايوب الحرار قال سئلت سماعيل بن جعفر متى تحوز شهادة الغلام فقال : إذا بلغ عشر سنين ، قلت : يحوز امره ؟ قال : فقال ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - دخل معاشرة وهي بنت عشر سنين و ليس يدخل بالحدارية حتى يكون امرأة ودا كان للغلام عشر سنين جاز امره وجازت شهادته (١) .

ومن الواضح عدم حجة الرواية لعدم اعتبار قول اسماعيل خصوصاً مع

وصوح بطلان قسمة استدلاله وعلى ما ذكره فالامحال لهذا القول سواء اريد به حصول الملوع به اذ اراد ثبوت القصص في العتر وان لم يتحقق الملوع

**ثانيتها** صحيحة سليمة ان حفض عن الرحمة عليه السلام به اذا منع نمان سين فحائر امره في دله وقد وجبت عليه العرئس والحدود، وان تم للمحاربه سبع سنين فكذلك (١) في رواية حبر بن رشد في الصحيح عن العسكري عليه السلام الا انه قال: وانما المحاربه سبع سنين فكذلك (٢)

والامحال للاحد هـ سواء كان المراد بهما تحقق الملوع بذلك او كان المراد ثبوت الاحكام ولولم يتحقق الملوع امكن لهما على التقدير الاول للروايات الواردة في الملوع المستثنى من التقدير الثاني للروايات الواردة في المقام، كما كنه بان عمد المستثنى خطأ، مصافاً الى عدم القائل بهما

**ثالثتها** رواية الكوفي عن عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام في رجل وعلام شتت كما في قتله، حل فقتله، فقد امر المؤمنين عليه السلام - اذا بلغ العلام حمله اشد اقتص منه، وان لم يكن يبلغ خمسة اشبار قصي، الدية (٣) وفي روايه لصدوق ماسدة عن الكوفي، اقتص منه واقتصر له وحكي العمل به عن الشيخ والصدوقين وجماعة وان ذكر صاحب الجواهر وان كتب لم يتحقق الجماعة

والظاهر انه لا محال للاحد هـ ما على كلا الاحتمالين بعد كون تلك الروايات موافقة للشهرة القولية المحققة مصافاً لانه لا مضي لجعل الاشار دليلاً على الملوع مع انه امر واقعي موجب لتحويل حال اللطف ونفي خصوصياته ومقدار القامة

(١) تل ابواب حد المروة الباب الثامن والعشرون ج - ١٣

(٢) تهذيب بواب وصية الصبي باب التاسع ج - ١١

(٣) تل بواب انقص من في العس الب لادس ول ثلاثون ج - ١

مسئلة ٩ - لو قتل عاقل ثم حزن لظ وذهب عقله ثم يسقط عنه القيدسوا .  
ثبت الفصل بالنسبة الى باقراره حال صحه (١٠)

لامدخل له في ذلك اصلا كما لا يخفى

**وابعتها** صححه ابي بصير عن ابي حمزة - عنه لالام - قال - سئل عن علام  
لم يدرك وامرأة قتلا رجلا حقا فقال ان حطاء المرأة والعلام عند فان احب  
اولياء المقتول ان يقتلوه فقتلوهما - الحديث - (١١)

والظاهر لردم لاعر اس عن هذه الرواية وروى علمها الى اهلها لانه لامحال  
لحمل حطاء الملام عمداً وهذا المرئ مع ان مقتضاه وقصورهما مقتضى للمكس  
ثم ان الاشكال في المسئلة من المحقق الاديبى - فده - ما يرجع الى  
استلزام تخصيص القرآن الكريم والاحكام المتواترة بالاحكام واحكام الاحكام الى  
احتمال اختصاص حديث روى لعلم بغير القصاص الذى قد يعارضه من القلم لوصفى  
الذى لم يرفع عن القصاص ولذا يصح لو انك ما العير الى احتمال الجمع بين  
النصوص بحمل مدلل على الاختصاص منه على صورة القصد وما دون على عدمه على  
صورة عدمه مدفع حذاً

لان معنى القصد على تخصيص عمومات لكتابه المسئلة المتواترة بالحكم  
الواحد والآخر لمعونه اعتماده تقريباً وظهور بعض الروايات المتقدمة في ارتصاص  
رفع القيم وثبوت الدية على العقلة الظاهر في شمول الرفع للقصاص ايضاً واحتمال  
الجمع بالنحو المذكور مدفوع بعدم مساعدة لعرف والعقلاء علمه وكم نه حمماً  
تسرعاً كما لا يخفى والظاهر - ح - بملاحظة ما ذكر عدم الاشكال في مسئلة بوجه  
وان اللوع حال الحثائه شره في القصاص يسمى بالثبائه

(١١) قد مر ان الشرط في لقصاص هو العقل حال القتل وسدور الجناية

مسئلة ٢ - لا يشترط الرشيد بالعصى المعهود في القصاص ولو قتل بالعم

غير رشيد فعليه القود . (١)

مسئلة ٣ - لو اختلص الولي والجانبي بعد بلوعه او بعد افاقه فقال الولي

قبلته حال بلوعك او عقلت فانكره الجاني فالتقول قول الجاني بسمه ولكن  
تثبت الدية في ماله بانقرارهما لالعاقله ، من غير فرق بين الجبل ببار يخيمها  
او بربح احداهما دون الاخر ههنا في فرص الاختلاف في السوء ، واما  
في الاختلاف في عروس الجنون فمسكن المرقى بسم ما اذا كان العقل معلوم

وعليه فلو قتل في حال العقل ثم صدر محبوساً لاسقط عنه القصاص وان حكى  
عن بعض العامة الخلاف ، عن بعض آخر منهم التفصيل بين ما ادّعى من ان  
يقدم للقصاص وبين ما ادّعى من ان لا ، الحكم بالاقتصاص في خصوص الثاني ، والدليل  
على عدم سقوط الاستصحاب ، وانه خبر يريد المحكي المتقدم في ادلة اشتراط  
السوء في القصاص المشتد على قوله - عليه السلام - في الذي حولط وذهب  
عقله ان شهدوا عليه انه قتله حين قتله وهو صحيح ليس به علة من فساد عقل  
قتل به ، وانه صريح في القصاص حال الجنون ، ولا فرق فيما ذكر بين ثبوت  
القتل بالسيه كما في الرواية وبين ثبوته بالافراد في حال الصحة وعدم فساد العقل  
لخبر بان الاستصحاب في كليهما وعدم ما يدل على الفرق وقامه عليه في بعض الموارد  
كما في الرحم لادلاله على الفرق مطلقاً

(١) حكى عن التحرير اشتراط الرشيد ايضاً في القصاص والظاهر انه غير

ثم فانه ان كان المراد به هو المعنى المصطلح في كتاب الحجر ، الذي هو امر  
ثلاث مغائر للمأوع وللعقل ويقابله السفه الذي هو مغاير للمصر والجنون ولظاهر  
انه لادليل على اعتباره في مقيد الاطلاق ادلة القصاص ، وان كان المراد به هو  
كذلك العقل فهو داخل في الشرطين المذكورين اللذين جعلهما المحقق في  
الشرايع شرطاً واحداً معبراً عنه بمصداق كمال العقل كما لا يخفى

التاريخ وشك في تاريخ عروص الجنون فالقول قول الولي وبسن سائر الصور  
فالقول قول الجاني، ولو لم يعهد لمقابل حال جنون فالظاهر ان القول قول  
الولي ايضاً (١) .

### (١) في هذه المسئلة فرعان :

**أحدهما** ما اذا اختلف الولي والجاني بعد الملوغ الجاني واقر به صدور القتل  
منه والاختلاف اما هو في ان القتل الصادر من كان في حال الملوغ حتى يترتب  
عليه القصاص كمن يدعيه ولي المقتول او كان في حال عدم تحقق الملوغ  
ولا يترتب عليه القصاص كما يدعيه الجاني وقد حكم فيه في بعض تقديرات قور المح في  
في فروع الثلاثة ، التي هي صورة الجهل بتاريخ كذا من القتل والموغ معاً او  
بتاريخ خصوص واحد منهما دون الآخر والوجه فيه اما في صورة الجهل بهما  
فلعدم حريز شيء من استصحاب عدم القتل الى حد الملوغ واستصحاب عدم الملوغ  
الى حال القتل او تعرض الاستصحابين وبقطعهما على الخلاف في مجهول التاريخ  
وبعد دللثيث في تحقق الملوغ الذي هو شرط في حال صدور الحذية ومعه يشك  
في ثبوت القصاص والاصل عدمه فالقول قول موافق الاصل مع بسنه واماً في صورة  
الجهل بتاريخ الملوغ فقط واستصحاب عدم تحقق الملوغ الى حال القتل يترتب  
عليه فقدان شرط القصاص فلا محال له وام في صورة الجهل بتاريخ القتل فقط  
واستصحاب عدم القتل الى زمان الملوغ لا يثبت تحقق القتل في حد الملوغ حتى  
يترتب عليه القصاص .

ثم انه بعد عدم ثبوت القصاص تثبت الدية في ماله لان ثبوت القتل بالاقرار  
يضع عن ثبوت الدية على العاقلة لكونه اقراراً عليهم فاللزم ثبوت الدية في ماله  
لثلاث بطلان امرىء مسلم كما في ادا لم يكن هناك تعصم فتدبر

**ثانيهما** : ما اذا اختلف الولي والجاني في الجنون حال الفعل وصدور  
الجهاية وفيه فروع ثلاثة لم يقع التعرض في المتن لاولها

**الاول** : ما اذا كان الجنون من اول الولادة والوجود محرراً ومسلماً بين

الطرفين كعدمه حال الاختلاف عادة الامر ثبوت الاختلاف في ان القتل هل كان في حال الجنون المذنب من حين الولادة كما يدعيه الجاني او بعد زواله وتحقق الافاقه كما يقول له الولي ويجري في هذا العرس حكم العرع الاول وهو كون القول قول الجاني يسميه من دون المرق بين صورة الجهل بتدريج كل من حدوث القتل و حدوث الافاقه و بين صورة الجهل بتدريج احدهما فقط لعدم الفرق بين هذا العرس وصورة الاختلاف في البلوغ اصلاً كما هو ظاهر

**الثاني:** ما اذا كان الجنون عارضاً و مسوقاً بالعدم بحيث كان عروصه في برهة من الزمن و زواله في حال الاختلاف مسلماً بينهما عادة الامر ثبوت الاختلاف في ان القتل هل كان في تلك لبرهة او قبلها و قد حكم فيه في المتن بتقديم قول الولي في خصوص ما اذا كان تدريج القتل معلوماً و تدريج عروس الجنون مشكوكاً والوجه فيه حريص استصحاب عدم الجنون الى زمان القتل و به يتحقق موجب القصاص الذي هو القتل في حال عدم الجنون و قد حقق في الاصول صحة حريص الاستصحاب في الشرط و حلوله عما مما يستشكل فيه بعدم ترتب الاثر الشرعي عليه و مع حريان هذا الاستصحاب الذي يوجب تقدم قول الولي لا يبقى مجال لاصالة لرائه التي توجب تقدم قول الجاني و اما في صورة العكس و صورة كون كلا التدريجين مجهولين فلا اصل فيهما يوجب ترجيح قول الولي اصلاً كما لا يخفى

**الثالث:** ما اذا كان اصل الجنون مشكوكاً وهو الذي عر عنه في المتن بانه لم يعهد للقاتل حال جنون و قد استظهر فيه في المتن ان القول قول الولي والوجه فيه كون قوله موافقاً لاصالة السلامة التي هي اصل عقلائي ولعل منشأها علمه السلامة في افراد الانسان كلالامة من سائر العيوب فيها وفي جميع الاشياء و عليها يستتي حيار العيب الذي هو من الخيارات السمة المعروفة مع عدم اشتراط السلامة في متن العقد نوعاً .

مسئلة ٤ - لو ادعى الجاني صغره فعلاً وكان ممكناً في حقه فان امكن اثبات بلوغه فيقضى ، والا فالقول قوله بلا يمين ، ولا اثر لاقرارہ بالفصل الا بعد زمان العلم بلوغه وبثائه على الاقراره . (١)

مسئلة ٥ - لو قتل المالك الصبي قبله على الاشبه وان كان الاحتيال ان لا يخبر ولي المقتول قتله بل يصالح عنه بالدية ، ولا يقبل العاقل بالنجوى وان كان ادوارياً مع كون القتل حال جمونه ، ويثبت الدية على القاتل ان كان عمداً او شبهه ، و على العاقلة ان كان خطأً محضاً ، ولو كان المجنون اراده فدفعت عن نفسه فلا شيء عليه من قود ولادة ، ويعطى ورثته الدية من بيت مال المسلمين . (٢)

(١) الواحد في قول قوله كونه موافقاً لاصاله عدم لبوع مع امكانه في حقه كما هو المعروف . والوجه في عدم اليقين عدم امكانها لان التحليف لاثبات المحاويف عليه ولو ثبت صدقها بطلت بمسئله فالوجه لمانع الشهيد الاول - قدس سره - احتمال تحليفه بالقول به كما ان افراد في هذه الحالة لا يثبت عليه اثر الاداء بقي عليه في زمان العلم بلوغه وتوحيده ودأبلع ومعنى على قراره احدث منه الدية لان المقر به هو القتل في حال الصغر ولا يوجب ذلك الثبوت على العاقلة كما مر .

(٢) في هذه المسئلة فروع :

**الاول :** ما اذا قتل له لع العسي والمنهور فيه شهرة محققه عظيمه بل لم يبحث الخلاف الا عن الجلسي من القدماء هو ثبوت القصص فيه والوجه فيه - معاصفاً الى عمومات ادله القصص واطلافاً فيها - خصوص ما رو به الشيخ دستاده عن ابن فضال عن بعض اصحابه عن ابي عبدالله - ع - قال - كل من قتل شيئاً صغيراً او كبيراً بعد ان تمت عليه القود (١) قال في الوسائل ورواه الصدوق دستاده عن



ابن بكير عن أبي عبدالله - عليه السلام - الا انه قال - كل من قتل شيئاً  
ورمى، تسب الوسائل الى الاشتباه وهو القلم باعتبار عدم وجود هذه الرواية  
في الفقيه ولكن في حاشية الوسائل بالطبع الجديد قد عثر محله في الفقه فرجع  
و كيف كان فالرواية على تقدير ارسال مسجورة بالشبهة المذكورة  
ولامحال للاشكال فيها من حيث السند كما ان دلالتها واضحة

واما ما يمكن ان يستدل به على عدم القصاص في هذا الموضع فمضافاً الى انه  
لا يقتض من الكامل للتناقض صحبة أبي بصير يعني الرازي قال سئلت ابا حمزة - ع -  
عن رجل قتل رجلاً محبوساً فقال ان كان المحبوس اراده دفعه عن نفسه (فقتله)  
فلا شيء عليه من قود ولا دية، ويعطى وراثته دية من بيت مال المسلمين قل -  
وان كان قتله من غير ان يكون المحبوس اراده فلا قود لمن لا يقدر منه، وارى ان  
على قتله الدية في ماله يدفعها الى ورثة المحبوس ويستغفر الله ويتوب اليه (٢)  
ون الرواية وان كانت واردة في المحبوس الا ان قوله في حراء لقضية الشرطية،  
«ولا قود لمن لا يقدر منه» ربما يستلزمه مسطرة كذبة وهي عدم ثبوت القصاص لمن  
لا يقتض منه فيشمل قتل الصبي امراً لأنه لا يقتض منه ان كان قتلًا كما عرفت هذا  
والظاهر ان هذه الاستدادة تكون دية لو كانت الصاطعة واردة بموان التعلل واما  
لو كانت واردة بمثل معنى الرواية من كونه حراء للشرط المبرور فيه المحبوس  
ولامحال لها نعم لأدحه لا كإشعاره بذلك ولكن مجرد الاشعار لانهض في مقال  
الادلة العامة ولخاصة نعم، ووجب تحقيق موضوع الاحتياط بان لا يحتار ولي  
المقتول القصاص بل يصلح عنه ددية كما في المتن

واما انه لا يقتض من الكامل للتناقض فهو اول الكلام وان اريد به مطلق

الكامل والنقص فهو ممنوع بداهة انه يقتض من العالم للجهل وشبهه

**الثاني** ما ذا قتل العاقل المجنون ولا خلاف في عدم ثبوت القصاص فيه بل في محكي كشف اللثام نسته الى قطع الاصحاب بل عن كشف الرموز الاحماع عليه ويدل عليه صحيحه ابي بصير المتقدمة آنفاً في الفرع الاول كما انه يدل على ثبوت الدية في مال القاتل وانه يدفعها الى ورثة المجنون والظاهر انه لا فرق في المجنون بين الاطفاقي والاداري كما ان الظاهر انه لو كان لقاتل ادوارياً ايضاً بان كان القتل في دور عقله لا يثبت عليه القصاص لاطلاق الرواية من المحققين

**الثالث** ما لو كان المجنون اراده سوء ما يقتله وكن دفعه متوقعاً على قتله فدفعه بقتله فلا اشكال ولا خلاف في انه لا قصاص فيه ولا دية على القاتل ولا على عاقلته انما الخلاف في انه هل يثبت الدية على غيرهما من بيت مال المسلمين ام لا فالمحكي عن كثير من الكتب الفقهية التي وقع فيها التعرض لهذه الجهة هو لثاني بل عن عامة المرام نسته الى المشهور وعن سعيد والجامع هو الاول كما في المتر ويدل عليه صدر صحيفة ابي بصير المتقدمة في الفرع الاول حيث وقع فيها التصريح بانه يعطى ورثته الدية من بيت مال المسلمين والظاهر انه لم تلبس الشهرة في المسئلة الى حد الاعراض عن الرواية حتى يكون ذلك قادحاً في حجيتها لكن في مقابلها روايتان :

**احديهما** رواية ابي الورد قال قلت لابي عبد الله - عليه السلام - اولا بى جعفر - عليه السلام - اصلحت الله رجل حمل عليه رجل مجنون فضره المجنون ضره فتناول الرجل السيف من لمجنون ضره فقتله فقال ارى ان لا يقتله ولا يغرم دية وتكون دية على الامام ولا يسطر دمه (١)

ولكنها على تقدير كون المراد من قوله : فتناول . هو بوقف الدفع

مسئلة ٤- في ثبوت القود على السكران الاثم في شرب السكران حرج به عن العمد والاحتمار تردد والاقرب الاحوط عدم القود ، نعم لو شك في زوال العمد والاحتمار به يلحق بالعائد ، وكذا الحال في كل ما يلبس العمد والاحتمار ، فلو فرض ان في السج وشرب المرقف حصول ذلك

على الصرب والقتل وان كان بمقتد ذلك به بعد صيرورة السف في يد الماقل لا يتحقق التوقف نوعاً كما لا يحتمى محموله على كون المراد من الامم هو بيت المال خصوصاً مع عدم قائل بما هو ظاهره .

ثانيتهما الاحتمار المتعددة الواردة في مطلق لدفاع عن النفس الطاهرة في انه ان توقف الدفاع على قتل المهاجم لا يكون في هذا القتل شيء اصلاً ويكون دمه هدراً فتساق مع رواية ابي بصير في المقام

**والجواب** ان تلك الاحتمار لا تحل من احد امري من اما ان يكون مطلقه شاملة لما اذا كان لعمد والمهاجم محمولاً وما ان لا يكون شمله للمقام وعلى التقدير الاول تكون صحيحة ان يصير مقيدة لها وموحدة لاجراحي للمجتنون وعلى التقدير الثاني لا ارتباط بين المقام وبين تلك الروايات لاختلافهما من حيث المورد ودعوى انه على تقدير الاحتصاص بغير المجنون يكون شمول الجاني له بطريق اولي لانه اذا كان دم الماقل للمهاجم هدراً قدم المجنون كذلك بطريق اولي لعدم تحقق الفصاص فيه دونه

مدعوية بانه يمكن ان يكون للعقل مدخله في كون دم المهاجم هدراً خصوصاً بعد ملاحظته ان العزم من عدم تكرار التهاجم من غيره وهذه الوجهة غير متحققة في المجتنون ولا حله تحقق الفرق بين قتل العمد وقتل الخطأ مثلاً في الحكم مع اشتراكهما في تحقق القتل وصدوره من القاتل وعليه فيمكن ان لا يكون دم المجنون المهاجم هدراً مطلق بل يرم ان يعطى دية من بيت مال المسلمين ولا اولوية محتوعة جداً والتاخرى فافد للدليل فلا محيص عن الاحد بالصحيحة في المقام

يلحق بالسكران ومع الشك يعمل معه معاملة العمد ، ولو كان السكر ونحوه من غير اثم فلا ضية في عدم القود ، ولا قود على السائم والمعصية عليه ، وفي الاعصية تردد. (١)

(١) في هذه المثة فروع :

**الاول** هل ينسب القود على السكران القاتل ام لا والمعلوم هنا ثبوت قيدب. كونه آثماً في شربه وحروجه بالسكر عن العمد والاحتياط في حال صدور القتل وقد تردد فيه في المتن اولا ثم جعل الاقرب العدم تماماً للعلامة هي الارشاد بل والقواعد ولصاحب المسالك ولكن جعل المحقق في الشرائع الثبوت ائمه وفاقاً للاكثر بل ربما يشمر او يصرح بعض الكتب بالاجماع عليه واللازم التكلم فيه في مقامين

**الاول** في ان مقتضى القاعدة بملاحظة الصاطة الامنية في باب القصاص هو ثبوت القصاص اذ عدمه او التفصيل بين الموارد مع قطع النظر عما ورد في المقام من النص فنقول

الظاهر هو التفصيل بين من يعلم بان شربه للسكر يترتب عليه القتل نوعاً وبين من لا يعلم بذلك لان صدور لقتل وان كان في حال زور الاحتياط وحروجه عن العمد الا ان ارتكابه للشرب عن عمد واحتياط وتوجه الالتفات مع العلم بترتب القتل عايه نوعاً بعد تحقق السكر يجعل القتل قتلاً عمدياً عند العقلاء وبعبارة اخرى لا تتمك التعمد للارتكاب مع العلم بالترتب عن التعمد للقتل فان من علم بان شربه اذا ذهب الى مجلس فلا ي ودخل فيه يترتب على دخوله تحقق المعصية وصدور عمل محرم اضطراً او اكرهاً لا يكون مع التعمد في الذهاب واحتياط الدخول مع العلم بذلك مضطراً الى المعصية او مكرهاً عليها بل هي معصية عمدية موحية لاستحقاق العقوبة والمؤاحدة بهم مع عدم العلم بذلك وعدم الالتفات اليه لا يبقى المناقشة في عدم الاستحقاق لعدم تحقق المعصية العمدية .

ولس صدق قتل العمد في الفرض الاول لاجل كونه آثماً في شرب  
المسكر بل لاجل صدوره منه اختياراً وعلمه قلو من اباحة الشرب مثلاً -  
يتحقق التعمد في القتل ايضاً كما في مثل الذهاب الى المجلس حيث لا يكون  
نفس الذهاب اليه محرماً نعم في صورة الوحوش في مثل المقام لا بد من ملاحظة  
الاهم من الحرمة والوجوب كما لا يخفى .

**الثاني** في ملاحظة مقتضى النص فيقول قد ورد في المقام رواية ن :  
**احديهما** رواية السكوني عن ابي عبدالله - عليه السلام - قال كان قوم  
يشربون فيكرهون فيشبعون مساكين كذبت معهم فرموا الى امير المؤمنين  
- عليه السلام - فاجتنبهم فمات منهم رجلان وفي رجلان قتل احد المقتولين  
يا امير المؤمنين - عليه السلام - اقدمهما صاحب فقال للقوم ماترون ؟ فقالوا  
نرى ان يقيدهما فقال علي - عليه السلام - لنقوم : فلعن ديناك اللذين ماتا قتل  
كل واحد منهما صاحبه قتلوا لاندرى فقال علي - عليه السلام - بل احسن  
دية المقتولين علي قاتل الاربعه واحد ديه حراجه السابقين من ديه المقتولين (١)  
والعذر ان قوله - عليه السلام - فلعن ديناك يستبعد منه معرفة ثبوت  
القود عليهما مع العلم بصدور القتل منهما وعليه ففي الحكم بالقود انما هو لاجل  
الشك في اصل صدور القتل منهما مع لزوم احرازه في مقام القصص ومقتضاه  
انه لا فرق في ثبوت القود مع العلم بالصدور بين الصورتين اللتين كان مقتضى  
القاعدة هو التفصيل بينهما .

والجواب عن بعض الاعلام حيث استدلل بالرواية على التعصب الذي هو  
مقتضى القاعدة وقول في تفريده انه لا بد من حملها على ان شربهم المسكر كان  
في معرض التسامح السككين المؤدى الى القتل عادة بقرينة انه مروع فيها

ثموت القود علي قرص لعلم بان الناقس قتلاهما وعدم ثبوته علي قرص عدم العلم بذلك واحتمال ان كلا منهما قتل صاحبه .

ومن الواضح انه مصادرة على المطلوب واما ما جعله مؤيداً لما افاده من استعادة الاستمر والتكرار من التعبير بقوله - ع - كان قوم مشربون فسكرون فيتعجبون نظراً الى ظهوره في رتب التدعي نوعاً فيدعيه انه لامحال لهذه الاستعادة في حصص من المقام لظهور الرواية في ان الرفع الي امير المؤمنين - ع - ان مرة واحدة وهي المرة الواقعة فيها هذه القصة ولو كان العمل متكرراً والرفع مرة لكان اللازم لتفقد معنى المرة الأخيرة مضافاً الي انه مع وحدة القوم المركب من رتبة نترات لا معنى لتكرار التدعي المؤدي الي لقتل معانهم في المرة التي تحقق بعدها الرفع دليل علي عدم تحقق القتل في امرات السابقة كما لا يخفى

ولا ينافي ظهور الرواية في ثبوت القصص في صورة العلم بصور القتل من الدفين من دون فرق بين الصورتين اصلاً .

**ثانتهما** صحيحة محمد بن قيس بن جعفر - عليه السلام - قال قضي امير المؤمنين - ع - في اربعة شربوا مسكراً واحد بعضهم علي بعض السلاح واقتتلوا فقتل ثلث وجرح اثنا عشر والمجروحين ضرب كل واحد منهما ثمانين جلدة وقضي بمدة المقتولين علي المجروحين ، ثم ان نفس جرحة المجروحين فترفع من الدية ، فالمدات لمجر ثمان فلس علي احد من اولياء المقتولين شيء (١) والظاهر ان مورد هذه الرواية الرواية لمتقدمة واحد بمعنى انه كان في زمن امير المؤمنين - ع - قصة واحدة مرفوعة اليه وهي اشتراك اربعة رجال في شرب المسكر والاحد بعده بالسلاح والكلين وبحقق الاقتتل المؤدي الي

قتل اثنين وخرج اثنين وهذه لقصة محكمة فى الرواية السابقة عن ابي عبد الله - عليه السلام -

وفى هذه الرواية عن ابي حمزة ع - عليه وهو اصلاً شاهد على بطلان التأييد المتقدم الذى ذكره بعض الاعلام كما لا يخفى

ثم ان هذه الرواية لانعاض الرواية المتقدمة فيب يرجع الى القصص الذى هو مورد البحث فى المقام لظهور الادلى كما عرفت فى ثبوت القصص مع تعيين القاتل وتشخيصه وان كان سكراناً ولا ظهور فى هذه الرواية فى خلافه لعدم التعرض لهذه الجهد وظهورها فى عدم القصص فى المورد انما هو لاجل عدم تعيين القاتل فى مثل المورد يقتضيه طمع القصة فانه مع تحقق القتل فى مثله لا طريق الى تشخيص القاتل مع عدم حصول التهدي ومع الحصول نوعاً لانه لا يمكن التشخيص كذلك ومن المعلوم ان رفع الحصونة كان من امير المؤمنين ع - منياً على المعارض والصواب المعمولة لا على الاعتماد على مثل علم القبط وعليه وعدم الحكم بالقصص فى المورد لاجل عدم وصول القتل وعدم الطريق الى تعيينه فلا ينافى ما دل على القصص مع العلم به وتعيينه كما هو الظاهر من الرواية الاولى .

الا ان يقال ان الحكم بثبوت دية المقتول على خصوص المجر وحس كما فى الرواية لا يستقيم الامع العلم بصدور القتل منهما لانه لا مجال له بدون العلم به وعليه فتدل الرواية على بطلان القصص مع تعيين القاتل فتعارض مع الرواية الاولى ولكنه مدفوع عنه لاشعار فى الرواية بهذه الجهة وقد عرفت ان مقتضى طمع القصة هو الاتهام وعدم التعيين خصوصاً مع صراحة النقل الاول فيه غاية الامر ان الحكم بثبوت الدية على المجر وحس حكم يمدى به الى الرواية الاولى الدالة على ثبوت الدية على قبائل الاربعة ولا مجال لاستدعاء ما ذكرته فالانصاف

انه لانعارض بين الروايتين فم يرجع الى المقام وهو ثبوت القصاص على السكران  
القاتل .

وبعد ذلك يقع الكلام في ترجيح القول بعدم القصاص كما في المتن وهو  
يكون منشأ استعادة العدم من الصحيحة و ترجيحها على رواية السكوني لعدم بدوعها  
في الاعتناء الى مرتبة الصحيحة بل رواية السكوني حجة فيه لم يكن على خلافه  
رواية مقشرة كما هو المحكى عن الشيخ - قده - في العدة ، ومنشأ الاستعادة  
ما ذكره من الحكم بثبوت الدية على المحرورحين

او ان منشأ وجود المعارضة بين الروايتين وساقطهما لاحد عدم ثبوت  
مرة في البس والالزام الرجوع الى القاعدة وهي تقتضي عدم ثبوت القصاص  
فان كان المنشأ هو الاول فقد عرفت عدم تمامية الاستفادة المرجوة ، وان  
كان لمتن هو الثاني كما هو لظاهر من المتن فقد عرفت انه لانعارض بين الروايتين  
اولاً وعدم كون القاعدة مقتضية لعدم القصاص ؛ بل مقتضاها التفصيل كما مر  
في المقام الاول .

### الفرع الثاني السكران غير الانم مع خروجه عن المعد والاحتياط في

حال صدور القتل والظاهر لزوم الرجوع فيه الى العدة التي قد عرفت ان مقتضاها  
التفصيل بين صورة الجهل بشرب القتل على شربه فلا يتحقق موجب القصاص  
وبين صورة العلم به فاللزام الحكم به مع اعيان الشرب بالاسحج وملاحظه الالهم  
والهمم مع الانصاف بالوجوب ومن الواضح انه لاستبعاد حكم هذا الفرع من  
النص بعد كون مورد الشرب المحرم بقرينة اجراء حد شرب عنه كما في  
الصحيحة المتقدمة وعدم وضوح العاء الخصوصية بدعوى ان الحكم المذكور  
فيه هو حكم السكران القتل من دون فرق بين كون الشرب محرماً او غيره  
كما لا يخفى



### الفرع الثالث استعماء ملك العمى والاحتياط كالنبح والعرقد

وعبرهما والمحكى عن الشيخ - قدس - انه الحجة بالسكون لدى هو مورد الرواية وحكم فيه بثبوت القصاص مطلقاً وظاهر المتن عدم ثبوت القصاص كدلت لاقضاء القاعدة له

والحق - بعد عدم حوار التعبدى عن مورد الرأى بخصوص بعد كون الحكم المبدئى فيه محالاً للقاعدة ولا يكون العرف مؤيداً لانه - لخصوصية - الرجوع الى القاعدة - قد عرف قضاؤها للتفصيل لمنعقد

ثم انه في جميع هذه الفروض لو ثبت في رواى العمى والاحتياط في حال صدور القتل يكون مقتضى استصحاب عدم الرواى - وهذا - احتياطاً في تلك الحال لتحقيق موجب القصاص وهو قتل العمى فيترتب عليه .

### الفرع الرابع القتل الصادر من لسانه او المعنى عليه وفي الجواهر

والاشكال نصاً وفقوى في ان لاقه د على الدائم بل الاحتمال بقسميه عليه لعدم القصد الذى مدرجه في اسم العمى وكونه معدوماً في نفسه

والظاهر انه لم ير في خصوص المسئلة نص من مراده بالصريح هو المخصوص العامة الواردة في الدائم الدالة على معدومته وعدم ترتب حكم العمى على عمله وقد وقع الاختلاف بعد عدم ثبوت القصاص عليه في ان الدية هل تكون في ماله كما في قتل شبه العمى ويكون على عاقبته كما في قتل الخطاء ولتحقيقه هو كقول الى كتاب الدييات .

### الفرع الاخير القتل الصادر من الاعمى وترد في ثبوت القصاص فيه في

المتن والمبدأ ان المسئلة حلاية والمحقق في الشرايع استظهر ثبوت القصاص، وبسبب صاحب الجواهر دلت الى اكثر المتأخرين والمحكى عن ابي على والشيخ والصهرشتى والطرسى ومن حمزه وبن السراج بل وعن طاهر الصدوق عدم ثبوت

القصاص عليه وعن غيره المراد تسه هذا القول الى المشهور بين الاصحاب ، ومنشأ  
الاختلاف وجود روايتين في المثلث في مقابل عمومات أدلة القصاص لابد من  
ملاحظتهما من جهة تمامه السند والدلالة وعدمها ومن جهة وجود الاختلاف بينهما  
وعدمه فنقول :

**الاولى :** رواية محمد الحلبي قد سئلت ابو عبدالله - عليه السلام - عن  
رجل ضرب رأس رجل معول فالت عيناه على حد منه فوثب المصروب على  
صاحبه فقتله ، قال - فقال ابو عبدالله - ع - هذان متعددان جميعاً فلا ارى على  
الذى قتل الرجل قوداً لانه قتلته حين قتله وهو اعمى ، والاعمى حسبته خطأ  
ادرم عاقلته ، يؤخرون بها في ثلاث سنين في كل سنة يوماً ، وان لم يكن للاعمى  
عاقلة لزمته دية ما حنى في ماله . يؤخربها في ثلاث سنين ، ويرجع الاعمى على  
ورثة ضاربه بدية عينيه . (١)

وتضعف سند الرواية كما في المسالك - انما هو على طريق الشيخ الذي  
فيه محمد بن عبدالله بن هلال الذي لم يرد فيه وثوق بل ولا مدح و اما على  
طريق الصدوق الذي روى بسنده عن العلاء رواية صحيحة لامحال للمناقشة  
فيها من حيث السند .

واعلم من جهة الدلالة واظهر ان "محط" النظر في السؤال الى وقوع  
القتل عقب الضرب الموح لبيان العيين على التحدين وتحقيق العمى لا  
بمعنوان الدفاع الذي مرجه الى كون ع من المصروب قتل المصروب وعدم  
الاكتفاء بالضرب الكد في بل بعنوان العقوبة على عمده والحزاء على فعله بحيث  
لولا يتحقق منه ذلك لم يكن هناك امر آخر وما عن المختلف من حمل الرواية  
على قصد الدفع مخالف لظاهر السؤال مصفاً الى انه مخالف لكثير من الاحكام

المذكورة في الجواب من الحكم بكونه متعمداً ايضاً وشئت الدية على العاقلة او على نفسه .

وامّا الجواب ولظاهر ان قوله «والاعمى حيايته خطأ ينزّم عاقبته» يكون الخبر فيه هو خطأ الرّفع والمقصود بعلام كون حياية الاعمى الصادرة في حال العمد خطأً وموضوعاً للدّية المترتبة على قتل الخطأ كما في التّعيرات الواردة في الصبي والمجنون المتيقن بهذا التعبير ، وامّا احتمال كون «خطأ» منصوباً للحالية وحمل الخبر على الحملة الفعلية التي بعده كما في المسالك فيدفعه - مصداقاً الى عدم اختصاص هذا الحكم بالاعمى بل المصير ايضاً تكون حيايته الصادرة في حال الخطأ على العاقلة - ان الرد به صريح في الاستدلال على هي القود الذي موضوعه القتل العمدي الصادر من الاعمى ولا معنى لحمل الكسري هو كون حيايه الاعمى الصادرة في حال الخطأ على عهدة العاقلة وحمل قوله في السؤال «هو» على صورة الخطأ خطأً واضح فلا يسمى الارتياح في ظهور حملة «والاعمى حيايته خطأ» بل صراحته في ان عمد الاعمى خطأً وبترتب عليه لزوم الدية على العاقلة وانّه لا قصاص فيه بوجه .

**الثانية :** رواية امي عبيدة قال : سئلت ابا حمزة - عليه السلام - عن اعمى ففأعين صحبح فقال : ان عمد الاعمى مثل الخطأ هذا فيه الدية في ماله فان لم يكن له مال فالدية على الامام ولا يسطر حق امرئ مسلم (١) وفي الرواية بصحيف السند . كما في المسالك ايضاً لا يكون له منشا الا وجود عمار السامي في السند مع انه ثقة بل من احدث الثقات ولا مجال لهذا اصلاً

وامّا الدلالة فلو كان الجواب مشتملاً على الحكم بثبوت الدية في مورد الرواية لما كان يستفاد منه العدم في جميع موارد حياية الاعمى عمداً لعدم امكان

القصاص في مورد الرواية كما هو الظاهر واما الجواب بسئل ما ذكر في الرواية فهو هذا على عدم القصاص في الاعمي مطلقا لا ودينه قاعدة كلية وهو ان عدم الاعمي خطأ في ظاهره شمول الحكم لجميع مواد عمده فتدل على عدم ثبوت القصاص فيه

وقد انقذح مما ذكرنا تمامية الرأيتين من جهة افادة عدم القصاص في الاعمي ولكن بقي في المي امران

**أحدهما** ما ذكره الشهيد الثاني - قدس - في محلي المسائل من ثبوت اختلاف بين الرأيتين نظراً الى اشتغال الاولى على كون الدية تحب ابتداء على العاقلة ومع عدمها تحب على الحيي و اشتغال الثانية على كون الدية تحب على الحيي دون العاقلة ومع عدم مال لدنتت على الاقدم

**ويدفعه** ان الاختلاف بينهما اما هو بسحو الاطلاق والتقييد الذي لا يكون في الحقيقة اختلاف لوجود الجمع الدلالي عرفاً بينهما فيفيد الحكم بالثبوت على الحيي في الثانية بما اذا لم يكن للاعمي عاقلة شهدة الرواية الاولى التي وقع فيها هذا فقد كما انه يستبعد من الثانية ثبوت لدية على الاقدم اذا لم يكن للحيي مال فيقيد به اطلاق الاولى لو كان لها اطلاق عن دون ان يكون بينهما اختلاف بوجه .

**ثانيهما** انه على تقدير عدم الاختلاف و ثبوت الجمع بالحقو البعد كذا يصير حاصل مورد الرديتين ثبوت الدية على العاقلة او لا وعلى الحيي "نياً وعلى الامام ثالثاً مع ان الشهرة على خلاف عدم كون حكم الخطأ الثبوت على العاقلة بعد عدم العاقلة فتصير الرويتان معرصاً عنهما فكيف يجوز الاعتماد عليهما ومما قد دفعه أيضاً بان اعراس المشهور عن هذه الجهة لا يقدح فيما هو محل البحث في المقدم وهو ثبوت القصاص وعمده وقد عرفت دلالتهم على عدم ولم ينحصر اعراس المشهور عن هذه الجهة بل ربما تكون الشهرة موافقة لهما

الشرط السادس أن يكون المقتول محقون الدم فلو قبل من كان مهدور الدم كالب للمبي - ص - قلس عليه القود ، وكذا لاقود على من قتله بحق كالقصاص والقتل دفاعاً ، وفي القود على قتل من وجب قتله حداً كاللائط والراني والمرتد فطرده بعد التوبة تأبيل واشكول ، ولا قود على من هلك سراية القصاص أو الحد . (١)

كم عرفت في نقل القولين وعل "ماد كره هو واحد تردد المتن ولكن الظاهر به لامع لرفع البدع مقتضى إردائتين مع اعتبارهما من حيث الدلالة خصوصاً مع كون مقتضى الاحتياط ذلك أيضاً .

(١) قد مر في أول الكتاب الأشكال على المتن ومثله في تعريف موجب القصاص بأن الجمع بين توصيف النفس بالمقتضوعة مع جعل أحد الشرائط كون المقتول محقون الدم مما لا يوجد له لكون المراد منهما أمراً واحداً كما هو ظاهر .

وكيف كان ولا اشكال في أنه لو كان المقتول مهدور الدم مطلق ولكل أحد كالب للنسي - ~~٣٣٣~~ - لا ترتب على قتله قصاص ولو كان قتله عمداً ، كما أنه لا اشكال في عدم ثبوت القود بالاصافه الي ورثة المقتول اذا احتاروا القصاص و قتلوا القاتل وفي صحيحه أبي الصباح الكياي عن أبي عبد الله - ع - في حديث قال سئلت عن رجل قتل القصاص له دية فقال لو كان ذلك لم يقتل من أحد وقال من قتله الحد فلا دية له (١) فان السؤال أن كان عن ثبوت الدية لمن قتله القصاص إلا أن الاستدلال في الجواب ظاهر في عدم ثبوت القصاص له أيضاً والردود الدالة على نفي الدية لمن قتله القصاص الظاهرة في عدم ثبوت القصاص له أيضاً من بطريق أولى بل ربما يستشعر منه مبرر وعيد عدم القصاص كثيرة ولا اشكال أيضاً في عدم ثبوت القود لمن قتله الحد كما يدل عليه

الصحيحة المزبورة والروايات الكثيرة الدالة على أنه إنما رُحل قتلته الحد أو القصاص فلا دية له وفي رواية أبي العباس عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال سئلته عن أقيم عليه الحد إيقاد منه أو يؤدى دمه؟ قال لا إلا أن يراد على القود. (١) ويستبعد من هذه الرواية عدم ثبوت القصاص ولا الدية لمن قتلته الحد أو القصاص قتلاً برياً.

وكذا لا شك في أن الدافع القاتل للمهاجم الذي اراده لا يترتب على قتله شيء من القصاص ولا الدية لدلالة الروايات الواردة فيه على أنه لا شيء عليه وفي بعضها التعبير بأن دمه هدر.

وكذا لا إشكال في عدم ثبوت القصاص لمن هبث سراية القصاص أو لحدّ وبدل عليه - مصافاً إلى إطلاق مثل قوله - عليه السلام - يرمي رُحل قتلته الحدّ أو القصاص فلا دية له لأنه أعمّ مما إذا كان الحدّ أو القصاص موجباً لقتل أو كان القتل بالسراية - روايه محمد بن مسلم عن أبي جعفر - عليه السلام - قال من قتل القصاص بامر الحاكم فلا دية في قتل ولا حراجه (٢) وإن قواه - عليه السلام - في قتل ولا حراجه فربما على عموم قوله - من قتلته القصاص كما لا يخفى.

هذه هي الموارد التي لا إشكال في عدم ثبوت القصاص فيها و هما موارد لا ينبغي الإشكال في ثبوت القصاص فيها مثل ما إذا تعرض لقتل القاتل الذي عليه القصاص غير ورثة المقتول من دون أدن ولا وكالة وإن الظاهر ثبوت القصاص بالإضافة إلى القاتل الاحتمالي وإن كان المقتول مستحقاً للقصاص بالسمّة إلى ورثة المقتول أو لا.

ومثل ما إذا تعرض لقتل المهاجم في حشد الدافع غير الدافع الذي وقع مورداً

(١) تل أبيات القصاص في النسخ الباب الرابع والعشرون ج - ٧

(٢) تل أبواب القصاص في النسخ الباب الرابع والعشرون ج - ٨

للتهاجم من المهاجم ، لانه في غير الدافع لا يكون مهدور الدم بوحده ولا شرع قتله كذلك وعليه فقتله موجب للقصاص .

اما الاشكال في الكلام فيمن وجب قتله حداً كالراي المحض واللائط وغيرهما وانه هل يكون قتله من دون مراعاة الحاكم والاستيذان منه موجباً للقصاص ام لا وهي الجواهر . ليس في شيء مما وصل اليه من النصوص من ذلك فضلاً عن تناقضه . نعم طاهر الاصحاب الاتفاق على ذلك بالنسبة للمسلم وقد اشار بذلك الى الاشكال على صاحب الرياض حيث انه بعد الاستدلال بالاجماع الظاهر المصرح به في كثير من العناوين كالغنيه والرائر استدلالاً بالاعتدال والمعترة المستقبلة التي كادت تبلغ التواتر وادرد منها رواية ابي الصريح الكشي المتقدمة مع وضوح عدم تعرضها لهذه المسئلة .

وكيف كان فالامدة في المسئلة دعوى الاحماع من جماعه من الفقهاء العظام وفتوى مثل المحقق في الشرايع بان المسلم لو قتله - يعني المرتد - لم ينسب القود ومقتضى اطلاق كلامه لشمول المرتد العطري ولو بعد التوبة وقولها لانه مع عدم القول بكون عدم القصاص لفقدان شرط التساوي في الدين لمقدم ذكره فان تحقق اطمينان من نفي هؤلاء ومن فتوى مثل المحقق والارم الحكم بعدم ثبوت القصاص والا فلا دليل على نفيه وبمجرد كون الحد هو القتل لا يستلزم نفي القصاص ومع ذكره طهر وجه التأمل والاشكال في المسئلة كما في المتن

## القول فيما يثبت به القود

وهو امور :

الاول الاقرار بالقتل و تكفى فيه مرة واحدة ومسيم من بشرط مرتين

وهو غير وجيه . (١)

مسئلة ١ - يعتبر في المقر السلوع والعقل والاحتصار والقصد والحرية  
فلا عمرة ناقرار الصبي وان كان مراهماً ، ولا المجنون ولا المكره ولا الساهي

(١) اما اصل الثبوت ، لاقرار قتل عليه مصافاً الى انه لا خلاف فيه اصلاً  
عموم ، فقرار العقلاء على انهم حائز وحصوص لروايات الواردة في مقام الدالة  
على مفروعية ذلك .

واما كفاية المرة فعليه الاكثر ، والمحكي عن الشيخ ومن ادرس ومن السراج  
ومن سمعوا بعض آخر اشتراط مرتين وبديل على الاول مصافاً الى العموم المذكور  
حصوص بعض الروايات المرفوعة لأبى في المسئلة بربعة وغيرها .

واما اعتبار التعدد فلا وحده سوى ما فيه الاحتياط في الدماء التي لا يبقى  
لها محال مع وجود الدليل على جلاها مصافاً الى انها معارضة بمشها لاحتمال تحقق  
القتل العمدي من المقر .

بعم يمكن الاستدلال على الاولوية بالاصافة الى الرقة التي لا يستلها الاقرار  
الامع التعدد حيث انها مع عدم ترقب الاثر عليها ، دعماً الى القطع يعتبر فيها  
التعدد وفي المقام الذي يراد ترتيب اثر لقصاص على الاقرار يكون اعتبار التعدد  
بطريق ادلى .

ودفعه ان اعتبار التعدد في الرقة اما هو بالاصافة الى القطع الذي  
هو حوقلة ، اما بالاصافة الى المال فيلحق فيه المرء والمتم ايضاً من حقوق الناس  
فلا محال للاولوية .



والناثم والعاقل والسكران الذي ذهب عقله واحساره . (١)  
مسئله ٢ - يقتل اقرار النجس علسه لسه او قلس بالقتل العمدي  
فيؤخذ باقراره ، و يقتض منه في الحال من غير انتظار لمك حجره . (٢)  
مسئله ٣ - لو اقر شخص بصله عمداً و آخر بقتله خطأ كان للمولى الاحد  
بقول صاحب العمد يقتض منه ، والاحد بقول صاحب الخطاء فيلزمه بالدية  
وليس له الاحد بقولهما . (٣)

(١) فدمر المحدث في اعتباره هذه الامور غير الحريه في الاقرار مراراً وما  
اعتبار الحريه فلا اقرار بالمصادم هو على المولى فلا يقتل مصفاً الى دلالة بعض  
الروايات عليه

(٢) والوجه فيه ان المجرم المالى للسعد والعلس لا يستمر الحجر بالاصافه  
الى مثل المصم فيؤثر اقراره في ثبوت لقتل الممدي و يقتض منه من دون التدار  
لرؤس حجره ولا يبعد القول بحوار لمصادمة مع ولي المقتول على الدية عايد الامر  
به لا يشترط مع المرمه في المادى يست في دمه كما اذا اقر قتل غير الممدي فتدبر  
(٣) الظاهر ان مقتضى القاعدة فيما اذا كان هناك ازيد من اقرار واحد متعلق

بالقتل سواء كان هو القتل عمداً او لقتل خطأ وعلى الاختلاف هو التحجير على  
تحجير ولي المقتول في الرجوع والامحال للرجوع الى الجمع بعد العلم لاحمال  
بعدم ثبوت هذا الحق لانه المقر به هو القتل على سبيل الانفراد دون الاشتراك  
ولحق الثالث للمولى انما هو بالاصافه الى واحد دون ازيد فلا يحوز له الرجوع  
الى الجميع

كما ان الظاهر انه لا محال في المقام لدعوى التناقص الذي هو الاصل الاول  
في تدريس الامارس والاصلين لثبوت ثناء العقلاء على التحجير دون رفع اليد عن  
الجميع وكيف كان فان كان مقتضى القاعدة في المقام هو التحجير فلا حاجة في  
مقدم الاستدلال الى ازيد منها وان لم يكن كذلك فما يستدل على التحجير بدعوى

مسئله ٤ - لو اتهم رجل بقتل واقرب المتهم بقتله عمداً فجاء آخروا قرا انه هو الذي قتله ورجع الممر الاول عن اقراره فترى عنيها القصاص والدية وتؤدي دية المقتول من بيت المال على رواية عمل بها الاصحاب ولا بأس به لكن يقصر على عوردها والعقن من مورد فتوى الاصحاب ، فلو لم

الاجماع عليه - كما في محكي الانتصار - وما رواه الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح قال سئلت ابا عبد الله - عليه السلام - عن رجل وجد مقتولا فجاء رجلان الى دية فقال احدهما انا قتلته عمداً وقال الاخر ان قتلته خطأ فقال ان هو احد صاحب العمد فليس له على صاحب الخطأ سبيل ، وان احد بقول صاحب الخطأ فليس له على صاحب العمد سبيل (شيء) . (١) ورواه الصدوق باسناد عن الحسن بن محبوب عن الحسن بن حي والظاهر انه هو الحسن بن صالح وان حياً هو حذيفة ، لكنه على ما ذكره الشيخ - قدمه - من ترك العمل بما يحتص بروايته ويشترط بها - كما في المقام - وان محبوب وان كان من اصحاب الاجماع الا انه قد تعدى في كتاب الحدود ان كونه الراوى من اصحاب الاجماع لا يوجب ايراد من تسلم وثقته والاعتماد عليه ولا يقتضي بالنسبة الى من يروى عنه شيئاً فالرواية غير قبله للاعتماد كما ان الاجماع المنقول بحسن الواحد لاحجية فيه وعليه ولو فرض كونه التحجير على خلاف القاعدة لامحال للاستدلال عليه بالرواية والاجماع المدكورين خصوصاً بعد عدم موافقة شهرة محققة للرواية لانه حكى عن الغنية والاصحاب تخير الولي بين قتل المقر بالعمد واحد الدية منهما تصفين .

ثم ان الرام الدية على المقر بالقتل خطأ اما هو لعدم تأثير اقراره بالاصابة الى العقله لكونه اقراراً عليهم وثبوت الدية على العاقلة يحتاج الى اقرار الخطأ كما ان القصاص يحتاج الى اقرار العمد واما ثبوت الدية على القاتل فلا يحتاج الى اقرار شيء سوى القتل وعدم اقرار العمد او الخطأ فتدبر .

يرجع الاول عن اقراره عمل على القواعد ، ولولم يكن يست مال للمسلمين  
فلا يعد الرامها او الرام احدهما بالدية ، ولولم يكن لهما مال قسى القود  
اشكال .

(١) والرواية هي ما رواه الكليني عن علي بن ابراهيم عن بعض اصحابه  
روعه الى ابي عبدالله - عليه السلام - قال اتى امير المؤمنين - عليه السلام - رجل  
وحد في حربة ويده مكين ملطخ بالدم واذا رجل مدبوح يشحط في دمه فقال  
له امير المؤمنين - عليه السلام - ما تقول ؟ قال : انا قتلت فلان فاقبلوه  
به فلم ذهبوا به اقبل رجل مسرع الى ان قال فقال انا قتلت فقال امير المؤمنين  
- عليه السلام - للاول ما حملك على اقرارك على نفسك ؟ فقال : وما كنت استطيع  
ان اقول وقد شهد عليّ امثله هؤلاء الرجال واحدوني ويدي سكر ملطخ بالدم  
والرجل يشحط في دمه وانا قائم عليه حمت الصرب فاقررت وارجل كنت  
دعيت بحسب هذه الحربة ثمة واحدي المول فدخلت الحربة ورأيت الرجل  
متشحطاً في دمه فممت متعصاً فدخل عليّ هؤلاء فاحدوني فقال امير المؤمنين  
- عليه السلام - حدوا هذين فذهبوا بهما الى الحسن وقولوا له ما الحكم فيهما ؟  
قال فذهبوا الى الحسن وقصوا عليه قصتهما فقال الحسن - ع - قولوا لامي المؤمنين  
- عليه السلام - ان كان هذا ذنب فذا فقد احبى هذا وقد قال الله عز وجل ومن  
احياه فكأنما احيا الناس جميعا . بحسب عنهما ويخرج دية المدبوح من بيت المال (١)  
ورواه الشيخ باسناد عن علي بن ابراهيم نحوه ورواه ايضا من سلا نحوه ورواه  
الصدوق باسناد الى قصابا امير المؤمنين - ع - نحوه ولكنه ربما يقال ان ما في  
الوسائل من ان الصدوق رواه بالاسناد المدكور انما هو سهو من فلم صاحب الوسائل  
وكيف كان فالظاهر ان الحكم الاول باجراء القصاص عليه لابد وان يحمل  
على وجود شرائطه ومنها اختار الولي ذلك او كون المورد ممن لا ولي له غير

الامام كما ان الظاهر ان المراد من شهود جماعة هو شهودهم ليكون الرحد مدسوحاً وكون الاحر قائماً عليه ويده سكين كدائي لاشهادتهم على القتل كما ان حوفه من الصرب الموح بالاقرار لا يستلزم كون اقراره لاعتبار لعدم بحقق توعده ويهدده من ناحية الجماعة المذكورين بوحده والحوف الباطني من دون افتراض التوعيد لا يوجب بحقق الاكراه خصوصاً مع ملاحظه ان الاقرار وقع عند امير المؤمنين - ع - وفي ذلك الوقت لا يستلزم الصرب اصلاً ثم ان الرد به مضافاً الى كونها سميعة السند مخالفة للقاعدة لان مفتضاها فيما اذا كن هناك اقراران تحجير دلي المقول في الرجوع الى احد المقربين والاقتصار منه ورجوع المقر الاول عن اقراره بعد الاقرار الثاني لا يستلزم عدم حوار الرجوع الى الولي اليه لانه لا اثر للرجوع بعد الاقرار كما قد تحقق في كتاب الاقرار بمقتضى القاعدة في مورد الردايه ايضاً المشتمل على الرجوع تخيير الولي في الاقتصار والرواية مخالفة للقاعدة .

كما ان استدلال الامام الحسن - عليه السلام - لسقوط القصاص عنهما بان المقر الثاني ان كان دسح المقبول فقد احبب المقر الاول المحكوم ، لقصاص مستشهداً بقوله تعالى . ومن احياها فكأنما احيا الناس جميعاً مما لا يكون مبيحاً له ولا يستلزم القفه عليه على الصواب والموجوده والقواعد المحققة فيه اذا اقر شخص بقتل زيد - مثلاً - وصار محكوماً بالقصاص فهل يرتفع قصاصه اذا منع عمرواً من قتل بكر بحيث لو لم يتحقق المنع لكان القتل متحققاً فعلاً مع ان الدليل المذكور يجري فيه وعليه الاستدلال المذكور غير مبين لك ولكنه لا يمدح في ظهور الرواية من حيث الدلالة على سقوط القصاص عنهما ولو فرض اجماع صعب السد بعمل الاصحاب واستناد المشهور اليه لا بد من الحكم على طبق الرواية كما هي النسخ عنه في المتن والظاهر ثبوت الاستناد عن التقييع وعامة

المعروف : عليها عمل الأصحاب وعن السرائر بسنده إلى روايته أصحاناً .  
وأما ما عن المالك وإبي العباس من المخالفة نظراً إلى إرسال الرواية  
والى اقتضاء ذلك إسقاط حق المسلم لحوار لنواظوه من المقرين على قتله وإسقاط  
القصاص والدية فيدفعه أن الإرسال لا يقدح مع لا يحسد ولا اعتد والمدكور لا يهضم  
في مقيد الرواية المنحرفة مصداقاً إلى بضائه في نفسه لأن المعروض أنه لا يربط  
إلى إحرار القتل غير الإقرار وعليه فلا يلزم للتواطؤ المدكور بعد مكان عدم  
الإقرار من واحد منهما من رأس كما لا يخفى .

ثم إن الرد به حيث تكون مخالفة للقاعدة يقتصر في الحكم على ضعفه  
على خصوص موردها وعليه فلو لم يرجع المقرر الأول عن إقراره بعد الإقرار الثاني  
بأنه نفى على إقراره يرجع فيه إلى القاعدة التي سرفت أن مقتضاها تحييل الولي  
في الرجوع ولاقتصاص وإن كان مقتضى الاستدلال المدكور في الردية عدمه  
وأما لو لم يكن بين مال للمسلم مع ثبوت المال للمقرين ولا بعد - كما هي  
المتن - عدم تعير الحكم لأن التأييد من مت المال إنما هو لئلا يعمل دم مسلم  
فإذا فرض إمكان التأييد من مال المقرين بالاشتراك أو بالتحييل لا يوجب تحقق  
البطالان وعليه فيقوط القصاص عنهما بحاله فتدبر وهذا بخلاف ما إذا لم يكن  
مال لهما أيضاً فإنه يشكل الحكم - ح - من جهة أن سقوط القصاص مستلزم  
للبطالان المدكور ومن جهة أن سقوط القصاص يلزم إداء المال أمران فإذا  
لم يمكن الثاني كما هو المعروض يبقى الأول بحاله ولا حله استشكل في المتن في  
في القود ومقتضى الاحتياط المدم كما هو ظاهر

## الثاني : القيمة

لا يثبت ما يوجب القصاص سواء كان في النفس أو الطرف أو الشاهد من عدلين ، ولا اعتبار بشهادة النساء فيه منفردات ولا مصمات التي الرجل ، ولا توجب لا يثبت (ب) شهادة بين الدية فيما يوجب القصاص ، نعم تجوز شهادة تهن فيما يوجب الدية كالقتل خطأ أو شبه عمد ، وفي الجراحات التي لا توجب القصاص كالبهايمة وما فوقها لا يثبت ما يوجب القصاص بشهادة شاهد وبمن المدعى على قول مشهور . (١)

مسئلة ١ - يعتبر في قبول الشهادة بالقتل ان تكون الشهادة صريحة او كالصريحة نحو قوله : قتله بالسيف ، او صر به قات ، او اراق دمه قات منه ولو كان فيه اجمال او احتمال لا تقبل ، نعم الظاهر عدم الاعتبار بالاحتمالات العقلية التي لا تنافي الطيور او الصراخ عر فأمثل ان يقال في قوله صر به بالسيف قات يحتمل ان يكون الموت بغير الصرب بل الظاهر اعتبار الطيور العقلاني ، ولا يلزم التصريح بما لا يتحمل فيه الاحتمال عقلاً (٢)

(١) لا اشكال ولا خلاف في ثبوت القتل الموح للقصاص وكذا الحبسية على القصاص الموح له شاهدين عادلين كما ان العذر انه لا خلاف في عدم ثبوته بشهادة النساء منفردات وأما مع الاصمام فالمحكى عن الشيخ - قدس - في المسوط والعلامة وبعض آخر الثبوت به وعن جماعة منهم الشيخ في النهاية ثبوت الدية بدلا عن القصاص وحكم المحقق في الشرايع بشدوده وصريح المتن عدم ثبوت القصاص ولا الدية نعم تجوز شهادتهن ولو منفردات في الامور المالية كالقتل خطأ أو شبه عمد وكالجراحات التي حكم الشارع في موردها بالدية كالبهايمة المؤثرة في كسر العظم التي تكون ديتها عشرة ابرة طاهراً وتحقق في هذا الباب مو كقول الى كتب الشهادات كالمبحث في الاكتماء شاهد وبمين فيما يوجب القصاص كما هو المسوب الى المشهور .

(٢) الظاهر ان القتل ليس له خصوصية موحدة لا اعتبار كون شهادته نحو

مسئلة ٢ - يعبر في قبول الشهادة أن ترد شهادتهما على موضوع واحد ووصف واحد فلو شهد أحدهما أنه قتل عدوه والآخر عسكاً، أو شهد أحدهما أنه قله بالسيف والآخر أنه بالسيف، أو قال أحدهما أنه قتلته في السوق وقال الآخر في المسجد لم يقبل قولهما، والظاهر أنه ليس من اللوث أيضاً نعم لو شهد أحدهما بأنه أقر بالقتل والآخر بمشاهدته لم تقبل شهادتهما ولكنه من اللوث. (١)

المراحة التي لا يحري فيها احتمال الخلاف ولو عقلاً بل هو كإبر الموصوعات التي يكفى في ثبوتها دلاله الشهادة عليه ولو منحور الظهور العرفي الذي مرجه الى عدم وجود احتمال عقلائي معتد به على خلافه وإن كان هناك احتمال الخلاف عقلاً وشبهة ثبوت الإجماع في خصوص المقام كما تشرعها عدة الحواهر مندفة بظهور عدم تحقق الإجماع في المقام بل ولم يتحقق دعوى الإجماع أيضاً والتعير بلزوم كون الشهادة صافية عن الاحتمال كما في الشرايع يكون المراد به هو الاحتمال العقلائي المنافي للظهور لا الصراحة بدليل التمثيل بقوله صريحه بالسيف ومات فتدبر

(١) لا شبهة في أنه مع توقف ثبوت القتل - مثلاً - على شهادة شاهدين لا محيص عن اعتبار اتحادهم من حيث الموضوع ومن حيث الأوصاف والخصوصات المراجعة الى الزمان والمكان وآلة القتل ونحوه، فلا اعتماد بالشهادة في الأمثلة المدكورة في المقام لثبوت الاختلاف الذي مرجه الى التكاثر المقضي للتساقط واشترائهم في الشهادة على أصل القتل لا يحدى بعد عدم انعكاسه عن الخصوصية الوحيدة فيه المشهودة به ومنه يظهر عدم كون هذا المورد لوثاً خلافاً للشح - فده - في المبسوط لأن مورد ما إذا كان هناك شاهد واحد - مثلاً - مرجع المقام بعد التساقط الى عدم وجود شهادة في النص أصلاً فلا يكون لوثاً وهذا بخلاف القرص الأخير فإنه وإن لم تكن الشهادة فيه مقبولة بلحاط انبثاق الإقرار أو

مسئلة ٣ - لو شهيد احد الناهدين بالاقرار بالقتل مطلقاً و شهيد الاخر بالاقرار عمداً ثبت اصل القتل الذي اتفقا عليه فح يكلف المدعى عليه بالبيان فان انكر اصل القتل لا يقبل منه ، وان اقر بالعمد قبل منه ، وان انكر العمد وادعاه الولي بالقول قول الجاني بسبه وان ادعى الخطاء وانكر الولي قتل يقتل قول الجاني بيمينه ، و فيه اشكال بل الطاهر ان القول قول الولي ، ولو ادعى الجاني الخطاء و ادعى الزل العمد فالطاهر هو الداعي ، (٢)

صل القتل لعدم اجتماع الشرائط من هذه الجهة الا انه حيث لا يكون بين الشهادتين تكافؤ - لا يمكن صحتهما وصدقهما بل كون كل واحدة منهما مؤيدة للاخرى يكون لو تأكداً كما هو طاهر .

(٢) اما ثبوت اصل القتل فلا بد من الشهادتين في المشهود به وهو الاقرار بالقتل واصله توصيفه بالعمد في احدهما ، لانما في القول لان عدم تعرض الاخر له لانما في تعرض الاول بوجه وعبه فيصير محكوماً بالاقرار بالقتل وحيث لا يكون معلوماً من حيث النوع فالجزم بكلمة بالبيان والتفسير فان اقر بالعمد يقبل منه مع تصديق لولي له ، كما انه لو قر بالخطاء وصدق له الولي بتمتع القصاص وثبتت البينة على المقر لاعلى العاقبة لعدم بقود اقراره في حقهم ولو كان مقرراً بتصديق الولي لجواز التواطؤ عليه كما لا يخفى .

وان وقع الاختلاف بين المقر والولي فيه فروع ثلاثة

**الاول :** ما اذا كان الولي مدعياً والمقر منكراً كما اذا ادعى لولي العمد

وانكره المقر ولا شك في ان القول قول المقر لجاني سببه لكنه منكر

**الثاني :** ما اذا كان المقر مدعياً بالخطاء والولي منكراً له واستظهر في

المتن ان لقول قول الولي سببه لكونه منكراً لما يدعيه المقر وطهر الفصلين في الشرايع والقواعد شتر هذا الموضع مع لازل في تقديم قول الجاني نظراً الى انه من لا بد من الرجوع اليه لكونه بياناً وتفسيراً لاقراره ولا يعرف ذلك



مسئلة ٣ - لو شهد أحدهما بمشاهدة القتل عمداً والآخر بالمثل المطلق وانكر الماتل العمد وادعى الولي كانه شهادة الواحد لوثاً فان اراد الولي اثبات دعواه فلا بد من الضامة . (١)

الامر قبله ولكن الظاهر حافي المثل لم ذكر .

**الثالث :** ما اذا كان كل واحد منهما مدعي بان كان الولي مدعياً للعمد والمقر مدعياً للخطاء والحكم به بمس كداهما ومقتضاها سقوط الدعويين والظاهر الرجوع الى بدنه في حال العدم مقتضى الاحتياط المصلح لجهة عدله كما لا يخفى (١) والوجه في كون شهادة لوحد لوثاً عدم التشكك والتعارض بين الشاهدين لعدم تعرض الآخر لصفة العمد لانه لها وعدم تعرض المدكور وان كان بوجه عدم ثبوت قتل العمد لدى هو موجب القصاص الا انه لا يوجب ان لا تكون شهادة الواحد لوثاً فيكون كما لو لم يكن هناك شاهد آخر نعم لا يسمى الاشكال في ثبوت اصل القتل بذلك وان اراد الولي القصاص لادعائه كون القتل مدحوا العمد لا بد له في اثبات دعواه من نفسه والا فثبت الدية

وهذا بخلاف ما اذا شهد أحدهما بقتل عمداً والآخر بالقتل خطاءاً فيه لانكون شهادة الاول لوثاً وان احتد به الملامه في التحرير بل ولا يثبت اصل القتل بذلك وان استشكل فيه في القواعد .

اما اصل القتل فربما يقال فيه الثبوت لأحد الشهادتين في ثبوت واحتلافهما في الصفة ولعرق بين هذا المقدم وبين ما تقدم من الاحتلاف في المحصويات الرجعة الى الرمد او المكان او آلة القتل او نحوه حيث لا يثبت اصل القتل فيه كما مر من تلك المحصويات اما كانت مرتبطة ومصادفة لى القتل لكونها طرفاً رعاياً او مكانياً للعمل او آلة لتحقيقه واشاههما واما محصويه العمدية والخطائية فمرتبطة بالماعل من جهة كونه صادراً عن مدأ وعدم كونه كذلك فلامحال للتشبيه

ولكن يدفعه ان العمل كماله اصطف وارتباط بالأمور المذكورة كذلك له اضافة بالماعل من جهة القصد وعدمه ولذا يترتب عليه الحسن والقبح فالعمل

مسئلة ٥- لو شهد اثنان بان القاتل ريد - مثلاً - و آخر ان بانه عمر و دونه  
 قيل يقطع القصاص و وجب الدية عليهما بصفين لو كان القتل الشهوديه  
 عمداً او شبهاً به ، وعلى عاقلتهما لو كان خطأ، وقيل ان الولي محبر في  
 تصديق ايتهما شاء كما لو اقر اثنان كل واحد بقتله مسمرداً، والوجه سقوط  
 القود والدية جميعاً . (١)

المصادر عن قصديغاير العمل الصادر عن غيره -ح- فلا فرق بين ان يكون الاختلاف  
 في الامور المدكورة وبين ان يكون في جهة العمد والخطاء وعليه فلا يشت اصيل  
 القتل لشبوت التعارض والتكاذب .

ومنه يظهر عدم كون هذا العرس لوئاً لان مودده صوة وجود الشاهد  
 الواحد الخالي عن المعارض الموجب للسقوط فمع وجود المعارض لا يتحقق الذوث  
 بوجه كما لا يخفى

(١) يستبعد من الجواهر ان صحه تصوير قيام اليقين امّا ان تكون لاجل  
 اختيار صحه الترع بالشهادة بالدم او لاجل ثبوت دكيلين للمدعى وادعاء كان  
 واحد منهما مفرداً باقامة بيمة خاصه او لاجل انقول انه يحوز للمدعى عليه ابراء  
 نفسه باقامة البيمة على ان القاتل غيره .

ويمكن ان يكون لاجل تخل المدعى ان الاربعة يشهدون بكون القاتل  
 فلاناً ثم رأى الاختلاف بينهما عند الحاكم من جهة المشهود عليه و يمكن ان  
 يكون لغير ذلك و كلف كان فعلى المسأله اقوال

**احدها** - سقوط القصاص و تصفيف الدية عليهما او على العاقلة بالمحو  
 المذكور في المتن وحكى هذا القول عن الشيخ في المقنعة والنهاية والقاصي  
 والصهرشتي وابي منصور الطوسي والفاصل في بعض كتبه و ولده وابي الماس  
 ومرجعه الى معارض المينتين وناقطهما بالاصافة الى ما يترتب على قتل  
 العمد من القصاص وان كان المتهود به لكليهما هو قتل العمد و لكن لاتساقتان

بالإضافة إلى الدية بل تشكك بالاشتراك والتنصيف بينهما أو بين عاقلتهما  
**أقول** أما سقوط القصاص في قتل العمد مع تعارض البينين والاشبهة فيه  
 بعد ما عرفت من أن اختلافهما في الخصوصيات مثل الزمان والمكان يوجب  
 ساقطتهما فإنه إذا كان الاختلاف في الزمان - مثلاً - موحداً لعدم ترتب الأثر  
 على شيء من البينين مع عدم مدخليته في القصاص أصلاً لأن الموحّد له هو قتل  
 العمد بالمدخلة للزمان واختلاف في تعيين العمد موحداً للسقوط بطريق أولى  
 هذا مصداقاً إلى أن الاقتصاص من أيّهما مع العلم براءة أحدهما وعدم صدور  
 القتل منه بوجه لا محال له أصلاً والاقتصاص من أحدهما ترجيح بالمرجح وتحيير  
 الولي كما في الأقرابين لا دليل له بعد كون مقتضى الفعدة في تعارض الأمارتين  
 هو التساقط كما حقق في الأصول وأما الفرعة فلا محال لها أصلاً لأنها في الجواهر  
 من الاحتياط في الدماء بل لعدم العلم لاحتمال عدم خروج القاتل عنهما  
 وأما ثبوت الدية عليهما أو على عاقلتهما بنحو التنصيف فربما يستدل عليه  
 بأنه إن لم يقدّر بذلك يلزم أمّا بطلان دماء مريم مسلم أن لم نقل ثبوت الدية أصلاً  
 أو إيجاب شيء غير سب ولا غلة أن قلنا بثبوتها على الإخني الذي هو شخص  
 ثالث أو الترجيح بالمرجح أن أو حناه على أحدهما المعين فاللزم هو الحكم  
 بالثبوت عليهما بنحو الاشتراك.

ويرد عليه أن هذا الدليل لا يقتضي ارتباط القتل واستناده بهما بعد تعارض  
 الأمارتين واقتضائه التساقط واللزم الحكم بثبوت الدية على بيت المال - مثلاً -  
 كسائر الموارد التي لا يعرف القاتل بوجه هذا مصداقاً إلى أنه يمكن القول بالتحجير  
 الذي مرّحه إلى عدم العلم باخذ الدية ممن لا يكون قاتلاً بخلاف التشريك  
 والتنصيف

وبالجملة أثبات ذلك من طريق القاعدة - كما راعاه المستدل - مشككاً بل ممنوع

حداً نعم يمكن القول بان فتوى الشيخ في كتابي المقصود والنهاية القتين هما  
من الكتب المعدة لمقل فتاوى الأئمة -عليهم السلام- بعض الألفاظ الصادرة عنهم  
- كما هو الشأن في تدوين كتب الفقه في الأئمة الائمة - في زمن تأليف مسوط  
الشيخ - يكشف عن وجود نص د - على ذلك وان ذلك النص كان مقتضى به لهما  
ويؤيده صريح السرائر والتحرير بنسب الرواية في المقام

هذا ولكنه حيث لا يكون الرواية واصله اليه ولا مقوله في كتب الحديث،  
وتوابعهم، وان كانت كاشفة عن النص لمدرك الا انه حدث يكون له رواية المكشوفة بهذا  
الطريق مرسلة لا محالة لعدم تصريحهم ان ذلك السند قد كان مقتضى به عند المشهور  
لكان ارسالها محجراً باستناد المشهور اليها ولما مع عدم تحقق الشهادة فلا يبقى  
محال للاستناد ولا حجة لا يمكن الفتوى على طاعتها مع كونها محالة للقاعدة  
كما عرفت

**ثانيها:** كون الولي محجراً في تصديقهم شاء كما لو اقر اثنان كل  
واحد بقتله مفرداً وهو محكي عن ابن ادریس وعن المحقق الثاني الجرم به وعمدة  
استدل به عليه ثبوت التحجير فيما لو شهد اثنان على واحد بانه لقاتل واقر آخر  
بالمقتل وقاس المقام عليه ويرد عنه - مصداقاً الي عدم معصومة ثبوت التحجير هناك  
كما يأتي في المستند السادس - ان الله تعالى - انه على تقدير ولا يحار يقين خصوصاً  
في الحكم المحال لدفع عنه لمعرفت من اقتضاها التساوي

ثم انه ذكر في الحواهر عقيب هذا القول وردة مالمصنف - اي  
المحقق - تفصيل هي تكتل الشهادة ثمة عليه تلميذه الابن في كشف الرموز  
واوالعس فيما حكى عنه والعقد دلي كانه مازاليه الشهيدان وبه بعد ان اورد  
كلام السائل عن عدم النهاية موقفاً عليها بانه لم يعمل شيء من الشهادتين  
وايجاب الدية عليهما حكم بغير اية ولا اقرار ثم الشهادة است مذهب شتركا

مسئلة ٦ - لو شهد اباه قتل عمداً فاقتر آجرانه هو القاتل وان الشهود عليه برىء من قتله فعلى رواية صحيحة معقول بها : ان اراد اولياء المقول ان يقتلوا الذى اقر على نفسه فليقبلوه ولا سبل لئيم على الاخر ثم لا سبل لورثة الذى اقر على نفسه على ورثة الذى شهد عليه وان ارادوا ان يقتلوا الذى شهد عليه فليقبلوه ولا سبل لئيم على الذى اقر ، ثم ليؤد الذى اقر على نفسه الى اولياء الذى شهد عليه نصف الدية وان ارادوا ان يقتلوهما جميعاً دالك لئيم ، وعليهم ان يدفعوا الى اولياء الذى شهد عليه نصف الدية خاصاً دون صاحبه ثم يقتلوهما ، وان ارادوا ان يأخذوا الدية فهي بينهما نصمان ، والمسئلة مشككة جداً يجب الاحساظ فيها وعدم التهجم على قبلهما (١)

قال : الجواب الوحيد ان الاولياء ان يدعوا القتل على احدهما او يقولوا لا نعلم ، فان دعوا على احدهما قتلوه لقيام نسبه على الدعوى ويهدر المينة الاخرى فلا يكون لهم على الآخر سبيل وان قالوا لا نعلم وليتبتن متعذرستان على الانفراد لاعلى مجرد القتل من احدهما ولا يتعين القصاص بتوقف على تعيين القاتل فقط وتجب الدية لانه ليس بسبه القتل الى احدهما ادلى من نسبه الى الآخر وفيه انه يخصص لكلام الشيخين والجماعة بالصورة الثانية وهو مضاف لاطلاقهم لمعنى طاهراً على اعتبار المينة الثانية وان كانت على الترع وعليه يتجه التعارض - ح - وان صدق الولي احدهما انتهى موضع الحاجة من كلامه

**ثالثها** سقوط القود والدية جميعاً وهو محتار المتن والوحيد فيه بعد عدم ثبوت رواية خاصة معتبرة في المقدم وعدم دليل على التحجير فيه لزوم الرجوع الى القعدة التي مقتضاها التساقط وعدم برتب الاثر على شيء من اليستين وعدم بطلان دم امرىء مسلم لا يقتضى صماهم ، اذا احدهما للديه كلا او بعضاً من الحنم وهم مثل ما اذا لم يكن هنالك بينة اصلا من الثبوت على بيت مال لمسلمين كما لا يخفى (١) مورد هذه المسئلة كما يظهر من المسئلة السابعة الاتية مادام لم يكن

اولياء الميت مدعين للقتل على احدهما بالخصوص وفيه صورتان لانه تارة لا يعلم بعدم ثبوت الاشتراك بينهما بل يحتمل صدورهما معاً والشر كذا اخرى يعلم بعدم رده كان القتل متحققاً بنحو الافراد ولا بد قبل ملاحظة الرواية الصحيحة الواردة في المقام من ملاحظته مقتضى القاعدة في لمورتين فيقول

**اما الصورة الاولى** فرمى بقول ان مقتضى القاعدة فيها حوار قتلها معاً لان البيئة القائمة لا تحلو ام ان تكون لها دلالة التزاوية على نفي اشتراك غيره في القتل اولاً لتكون لها هذه الدلالة وعلى كلاً التقديرين لا تنفي اشتراك الغير بوجه اما على العرص الذي هو اصح ، دام على العرص الاول فليسقط الدلالة التزاوية بالافراد المثلث لكون القاتل هو المقر وسراحة الافراد في نفي الغير كما هو المقرر ولا تندفع بعد كون دائرة حجية الافراد محدودة بما كان مصافاً الى نفس المقر وثبتاً عليه واما ما هو خارج عن هذه الدائرة كنعى الغير في المقام فلا يكون الافراد حجة مألوسة اليه فالجمع بين البيئة والافراد يقتضي ثبوت القتل بنحو الاشتراك ومقتضاه حوار قتل احدهما وكذا قتل كليهما غاية الامر انه في صورة قتل كليهما يجب على اولياء المقتول رد نصف الدية الى ورثة المشهود عليه ولا يجب رد نصف آخر الى ورثة المقر بعد اقتضاء اقراره بعدم استحقاق الدية مع قصاصه بوجه كما انه في صورة قتل المقر فقط لا يجب على المشهود عليه رد نصف الدية الى ورثة المقر بعد الاقتضاء المدكود نعم في صورة قتل المشهود عليه يجب على المقر رد نصف الدية الى ورثته كما انه في صورة اختيار الدية يجب على كل منهما اداء المصنف كما هو ظاهر .

**واما الصورة الثانية** فهل مقتضى القاعدة فيها التساقط كما في بعض الميئين على ما مر أو التحجير كما في بعض الافرادين على ما مر ايضاً او الاخذ بخصوص الافراد وعدم ترتيب الاثر على البيئة وحده ؟ والظاهر هو الوجه الاخير لان بناء العقلاء على الاخذ بالافراد وترجيحه على البيئة المعاصرة كما يظهر من

المراحمه اليهم ولمل منشاء ان الافرار شهادة على العسر والبينة شهادة على العير ومن الواضح ان الاول اقوى كما لا يخفى .

**وأما** الرواية فهي رواية زرارة عن ابي جعفر - عليه السلام - قال سئلته عن رجل قتل فحمل الى الوالي وحائنه قوم فشهد عليه الشهود انه قتل عمداً فدفع الوالي القاتل الى اولياء المقتول ليقدمه فلم يريموه حتى اتهموا رجل مقرر عند الوالي انه قتل صاحبهم عمداً وان هذا الرجل الذي شهد عليه الشهود يرى من قتل صاحبه فلا تقتلوه به وحدوني بدمه قال : فقتلوا جعفر - عليه السلام - ان اراد اولياء المقتول ان يقتلوا الذي فرغى عنه فليقتلوه ولا سبل لهم على الاخر ثم لاسيل لورثته الذي اقر على نفسه على ورثة الذي شهد عليه ، وان ارادوا ان يقتلوا الذي شهد عليه فليقتلوا ولا سبل لهم على الذي اقر ثم لؤد الدية الذي اقر على نفسه الى اولياء الذي شهد عليه بصف الدية ، قلت : رأيت ان ارادوا ان يقتلوه جميعاً قال ذاك لهم ، وعندهم ان يدفعوا الى اولياء الذي شهد عليه نصف الدية حاصاً دون صاحبه ثم يقتلوهما ، قلت ان ارادوا ان يحدوا الدية قال : فقال الدية بينهما تصعان لان احدهما اقر والاخر شهد عليه قلب ، كيف جعلت لاولياء الذي شهد عليه على الذي اقر بصف الدية حيث قتل ولم تجعل لاولياء الذي اقر على اولياء الذي شهد عليه ولم يقر ؟ قال : فقال : لان الذي شهد عليه ليس مثل الذي اقر ، الذي شهد عليه لم يقر ولم يبرء صاحبه والاخر اقر وبرأ صاحبه ولم يقر الذي اقر وبرأ صاحبه ما لم يلزم ، الذي شهد عليه ولم يقر ولم يبرء صاحبه (١) والمراد بقول زرارة في صدر السؤال رجل قتل هو المتهم بالقتل لا الصدور منه قطعاً والمراد بقوله ع لاسيل لهم على الاحراد على الذي اقر هو عدم السيل من جهة احد الدية ويحتمل ان يكون المراد انه مع اختيار قتل احدهما ثم

القتل لا يبقى له مجال لقتل الآخر مع تحديد الإرادة وإن كان يجوز له أول الأمر اختيار قتل كليهما ثم لم يتبين وجه التمسك بالورثة أو الأولياء في كلام الأمام والسائل في صورة قتل المقر مع أن المشهود عليه - ح - شهد باق وعلى تقدير لزوم الأداء لابد أن يكون المؤدى هو المشهود عليه لا الورثة كما لا يخفى .

وهل الرواية دطرة إلى كت صورتي المسئلة و تحتص بخصوص صورة حتمال الشر كة وعدم العلم بعدمها او بخصوص صورة العلم بعدم الشر كة؟ يظهر الأول من صاحب الحواهر والثاني من بعض الاعلام وثالث من المحقق وفي الرابع حيث انه بعد نقل معناه الرواية والاشارة اليها قال «وفي قتلها اشكال لاتناء الشر كة و كذا في الرامها بالدية نصيب ثم قال والقول بتحجير الولي في احدهما وجه قوي غير ان الرواية من المشاهير»

فان التعليل بانتفاء الشر كة طاهر في ان المورد صورة تعلم بعدمها وان فسره في الحواهر بقوله «كف هو مقتضى البينة والاقرار وخصوصاً مع علم المدعى بعدم ذلك الا ان الظاهر عدم كون هذا التفسير من دأ للمصنف بل انتفاء الشر كة اما هو مع قطع النظر عن البينة والاقرار

وكيف كان فيظهر من تفسير صاحب الحواهر ان الرواية عنده لا طرة إلى الصوريين عية الأمر حمل عبارة المتن ايضاً على ذلك

والظاهر هو الواحد الأخير لانه بملاحظة هذه المسئلة مع المسئلة المتقدمة الواردة في معارض السنين يظهر انه لا اختلاف بين المسئلتين من حيث المورد وان الاختلاف اما يرجع إلى كون التدرج هناك اما هو بين البيتين وهما بين البينة والاقرار فلو كانت هذه المسئلة لها صورتان والرواية باطرة إلى كليهما لكان اللزم هناك ايضاً تصويرهما والفرق بين الصورتين خصوصاً مع انه لم يرد هناك من طاهر معتبر وعليه كان اللزم اجراء احكام الشر كة في القتل في إحدى الصورتين مع انه لم ينتقل عن احد ذلك كما تقدم فيظهر ان المورد صورة العلم



بالعدم مع قطع النظر عن اليمين وعليه فمورد مستشاهد ما يصح أن تكون هذه الصورة  
 نعم يمكن أن يقال إن مورد المسئلة وإن كانت صورة واحدة إلا أنه لا يجمع  
 أن تكون الرواية بنفسها ، طرة إلى كثرة الصور من أو لصورة لمفيدة لتدث الصورة  
 ولكن الظاهر أن الأصحاب باجمعهم قد فهموا من الرواية صورة العلم  
 بعدم الشر كة ، نعم ممن عملوا بها واقتوا على طاعتها ممن لم يعملوا بها واقتوا  
 على طلق القاعدة ، اعتقادهم أما العاملون بها - كما هو المشهور - بل في محكي  
 الرياس قد صرحوا بشهرة الرواية بمشعرين بلوعها درجده الإجماع - ولعله كذلك  
 فقد اقتصى به شح وانماعه ولاسكفي و لجلس وغيره ، بل لم ير لهم مخالفاً  
 عدا من مر دعائهم غير صريحة في المحالفة عدا الحلبي وفخر الدين إلى آخره  
 فلاهم تمسكوا بها في مشئة تعارض المشئة والآخر التي أو ردوها عقيب مشئة  
 تعارض اليمينتين التي عرفت أن مورد هذه صورة العلم بعدم الشر كة ولد لم يقل أحد  
 فيها بحوار قتل كلا المشهود عنيهما والظاهر اتحاد مورد المستشكك كما مر آتياً  
 فيظهر أنهم قد فهموا من الرواية خصوص هذه الصورة  
 وأما غير العاملين بالرواية أمثالاً لاجل عدم حجية حصر الواحد ولاحد كونهما  
 مخالفة للقواعد من وجوه مختلفة كالحلي والعلامة في التحرير وفخر الدين في  
 الإيضاح وبعض آخر فلاجل أن ما ذهبوا إليه هو الحكم بالتحجير وهذا يدل على  
 ما ذكرنا من وجهين من جهة أن الرواية لو لم تكن مخالفة للقاعدة لما كان وجه  
 لظن حقا وهي إنما تتم على تقدير كون مورد هذه صورة العلم بعدم الشر كة ومن  
 جهة نفس الفتوى بالتحجير الكاشفة عن كون مورد هذا خصوص هذه الصورة والا  
 لقلوا بحوازل قتل كليهما ولو في إحدى صورتى المسئلة .

ومما ذكرته طهرانه لأمحيص عن الحكم على طلق الرواية ولو مع العلم  
 بعدم الشر كة ومخالفتها للقواعد لا تفدح بعد كون اعتماد حجية الحصر إنما هو

مسئلة ٧- لو فرض في المسئلة المتقدمة ان الاولياء المبيت ادعوا على احدهما دون الآخر سقط الاحرفان ادعوا على العشيود عليه سقط اقرار المقر، وان ادعوا على المقر سقطت البينة . (١)

للاستفادة منه فيما اذا كان مجالاً للقاعدة ضرورة انه مع الموافقة لاحد الى البحر بوجه قدس و عليه فظهر صحة ما افاده صاحب العواهر من انه لا بأس بالحر وح مسئله عن القواعد بل لعل طرحه والعمل بما تقتضيه القواعد كالاختهاد في مقابلة النص

كما انه مما ذكرنا ظهر انه لا وجه لايحاب الاحتياط كما في المتن لانه لا يبقى لو حوته مجال مع وجود الرواية الصحيحة الصريحة كما عرفت .  
(١) صرح بذلك المحقق في محكي نكت النهاية وتبعه على ذلك ابو العباس والمقداد والفاصل الاصهاني والوجه فيه واضح ضرورة انه مع فرض كون الدعوى من اولياء المبيت على خصوص المقر لا يجوز لهم الرجوع الى المتهود عليه والاقتصاص منه او احد الدية عنه والرواية في المسئلة المتقدمة لا تكون شاملة لهذه الصورة لو صرح ان موردها ما اذا لم يكن للاولياء دعوى على خصوص احدهما ولحكم في الرواية وان كان مجالاً للقاعدة ولا مخرج عن الاحد الا انها لا تشمل هذه الصورة قطعاً ، كما انه لو فرض كون الدعوى على خصوص المتهود عليه لا سوغ لهم الرجوع الى المقر بعد اعتقادهم عدم حوار الاقتصاص منه ولا احد الدية منه وعليه فيظهر ان مورد المسئلة المتقدمة ما اذا كان الاولياء غير العاين بالقتل ولا مدعين على احد .

### الثالث : القسامة :

## والبحت فيها في مقاصد

### الاول في اللوث

والمراد به امانة طسة قامت عبدالحاكم على صدق العدوى كالشاهد الواحد والشاهدين مع عدم اجتماع شرائط القبول، وكذا لو وجدتم حثاً بدمه وعنده دوسلاج عليه الدم ، او وجد كذلك في دار قوم او في محلة مسفرة عن البلد لا يدخل فيها غسرا هلتياً، او في صف قتال مقابل الخصم بعد المراماة . وبالجمله كل امانة طسة عبد الحاكم توجب اللوث عن غير فرق بين الاسباب المعيدة للظن فيحصل اللوث باحبار الصبي العمز المعتمد عليه والفاسق الموثوق به في احباره ، والكافر كذلك والمرأة وبجوههم . (١)

(١) قال في الجواهر في معنى القسامة «هي الايمان تقسم على جماعة يحلفون بها كما في الصحيح ، او الجماعة الذين يحلفون بها كما في القاموس ، ولا يبعد صدقها عليهما كما عن المصاحح ، وعن غير واحد اهل اللغة اسم الاولياء الذين يحلفون على دعوى الدم ، وفي لسان الفقهاء اسم للايمان ، وعلى التقديرين هي اسم اقيم مقدم المصدر يقال قسم اقساماً وقسامة وهي الاسم له نقلاً اكرم اكراماً وكرامة ، ولا اختصاص لها بايمان الدماء لغة ولكن الفقهاء حصوها بها»

والقسامة حادثة في خصوص القتل ومثله ولا تحرى في سائر الحقوق والوحد فيها كما يظهر من بعض الروايات انها اما جعلت ليحقق بهادماء المسلمين نظراً الى انه مدونها بتحقيق الجريمة على لقتل نوعاً لانه بعد عدم كون القاتل مقرأ بالقتل نوعاً وعدم كون البينة حاضرة عند تحقق القتل كذلك لو لم تشرع القسامة مصدقة الى الاقرار بالبينة يلزم بطلان دماء المسلمين وصيرورتها هدراً فالمرس عن تشريعها انما هو ذلك والظاهر انها من وضع الاسلام وعدم ثبوت السابقه لها قبله كما يظهر

من بعض الروايات الآتية أيضاً

وأما الدّوْث فهو لغة القهة أو من التلوث وهو التلطيح و الأول يناسب تفسيره  
بأنه أمانة طيبة قامت عبدالحاكم على صدق المدعى كالأمانة المدكورة في  
المتن لأنه يوجب تقوى دعوى المدعى والذي يناسب تفسيره بآلتهمة وسوء  
الظن التي توجب تلك الأمانات تحقيقها وتوجب تلوث المتهم وتلطيحه وكلا  
التفسيرين يظهر من المتن .

أما عرفت ما ذكرنا فاعلم أن أصل اعتبار القصاص لآثات القتل فقد ذكر في  
العواهر بعد قوله : ولم يحد محالاً في ذلك من العامة والحاصصة إلا عن الكوفي  
منهم : هي من الضروريات بين علماء المسلمين .

كما أن اعتبار اللوث في القصاص بمعنى عدم اعتباره بدونه بخلاف الأقرار  
والسنة حيث لا يشترط في اعتباره اللوث و قد ورد اعتبار الأقرار ولو لم يكن  
المقر متهماً بالقتل بوجه كما أنه من الواضح اعتبار البيعة ولو لم يكن للمشهود  
عليه متهماً كذلك فقد ادعى عليه الشيخ في محكي الخلاف الإجماع وكذا صاحب  
الغنية ولا بد من ملاحظته المصوم الواردة في المقام ليظهر اعتبار القصاص أو لا  
وأنه هل تدل على اعتبار الدوث فيها أم لا تدل حيث يظهر من المفيد الأردبيلي  
عدم دلالة هذه المصوم على ذلك حيث قال : كلهم على ذلك إجماعاً أو نصاً  
ما اطلعت عليه فنقول :

فمنها صحيحة يريد من معاذية التي رواها المشايخ الثلاثة عن أبي عبد الله  
عليه السلام قال : سئلته عن القصاص فقال الحقوق كلها البيعة على المدعى واليمين  
على المدعى عليه إلا في الدم حاصه فإن رسول الله -ص- بينما هو يجير أدفقت  
الانصار دخلاً منهم فوحدوه قتيلاً فقال الانصار إن فلان اليهودي قتل صاحباً فقال  
رسول الله -ص- للظالمين : اقيموا رجلين عدلين من غيركم أقيده (أقده) برمته

ون لم تجدوا شهودين فاقيموا قسامة حمسين رجلا قيده بيمينه فقالوا يا رسول الله  
 ﷺ ما عندك شاهدان من غيرنا وبالكفرة ان نقسم على ما لم يره جوده رسول الله  
 ﷺ وقولنا اما حق دماء لمسلمين بالقسامة لكي ادرأى العاقر العسق فرصة  
 (من عدته) حجرة معافاة لقسمه ان يقتله وكيف عن قتله والاحلف المدعي عليه  
 قسمه حمسين رجلا ما قتلنا ولا علمنا قاتلا ولا اعزموا الديه ادا وحدوا قتيلا بين  
 اظهرهم ادا لم يقسم المدعون . (١)

ودلالاتها على اعتبار القسامة واضحة واما اعتبار اللوث فيها فموردها وان  
 كانت صورة تحقق اللوث والنهمة لا انه لا يظهر من روايه مدخلية فيها لعدم كون  
 المورد موحاً للتقييد كما ان ذكر لها حر العسق في مقام التعليل لادالة له على  
 انه لاجل تحقق الابهام بل يمكن ان يكون لاجل عدم صدور القتل من غيره نوعاً  
 او تحقق الاقرار بعد القتل كذلك فتدبر

**ومنها** رواية ابي بصير قال سئلت ابا عبد الله - عليه السلام - عن القسامة  
 اين كان بدئها ؟ فقال كان من قبل رسول الله - ص - لما كان بعد فتح حنين  
 تحلف رجل من الانصار عن اسحابه ورجعوا في طلبه فوجدوه متشطحاً في دمه  
 قتيلا فحالت لانسار الى رسول الله - ﷺ - فقالوا يا رسول الله قتلت اليهود  
 صاحبنا ، فقال ليقسم منكم حمسون رجلا على انهم قتلوه ، قاتوا يا رسول الله كيف  
 يقسم على ما لم يره ؟ قال فيقسم اليهود قالوا يا رسول الله من يصدق اليهود ؟ فقال  
 ادا اذن ادعى صاحبكم ، فقدت له كيف الحكم فيها ؟ فقال ان الله عز وجل حكم  
 في الدماء ما لم يحكم في شيء من حقوق الناس لتعصيمه الدماء ، لو ان رجلا  
 ادعى على رجل عشرة آلاف درهم او اقل من ذلك او اكثر لم يكن اليمين على  
 المدعى وكانت اليمين على المدعى عليه ، فادعى الرجل على القوم بهم

قتلوا كانت السنين لمدعى الدم قتل المدعى عليهم ، فعلى المدعى ان يعي  
 بحسين يحلغون ان قلاتاً قتل قلاتاً فبدفع اليهم الدى حلف عليه فان شاذوا  
 عموا ، وان شاذوا قتلوا وان شاذوا قتلوا ، الدية ، وان لم يقسموا فان على الذين  
 ادعى عليهم ان يحلف حمسون ما قتلنا ولا علمت لدقاتلا ، فان فعلوا ادى اهل  
 القرية الدين وحدتهم ، و ان كان نارس قلات ادبت دبتة من بيت المال فان  
 امير المؤمنين عليه السلام كان يقول لا يسطل دم امرئ مسلم . (١) و الظاهر  
 ان قوله عليه السلام في صدر الرواية من قبل مكر القاف و فتح الماء لا  
 يفتح القاف و يكون الماء فمعاده ان مشروعه القسمة كان من ناحية رسول الله  
 ﷺ ولا سمة لها قبل الاسلام وهذه الرواية هي التي اشرنا اليها في اول البحث  
 و موردها و ان كانت صورة تحقق اللوث و التهمة الا ان دلالتها على  
 اعتبارها في القسمة ممنوعة سيما مع اطلاق كلام الامام عليه السلام بعد  
 نقل القسمة الواقعة بحير فان طاهر ان مثله الدم لها خصوصية من جهة اعتبار  
 القسمة من دون مدخلة امر آخر والتفصيل في الدليل في الدية بين ما اذا وحد  
 لمقتول في القرية وبين ما اذا وحد في ارض قلات بلروعه على اهل القرية في الاول  
 و لروم اداؤها من بيت المال في الثاني لمثله يستفاد منه عدم اعتبار اللوث فتدبر  
 و منها صحيحه زرارة قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن القسمة  
 فقال : هي حق ان رجلا من الانصار وجد قتيلا في قلب من قلب اليهود فقتلوا  
 رسول الله ﷺ فقالوا يا رسول الله ان وحدنا رجلا ما قتلنا في قلب من قلب  
 اليهود فقال : ايثنوي شهادين من غيركم قالوا يا رسول الله مائة شهادين من  
 غيرنا فقال لهم رسول الله ﷺ : فليقسم حمسون رجلا منكم على رجل يدفعه  
 اليكم قالوا يا رسول الله كيف تقسم على مالم ير؟ قال : فيقسم اليهود قالوا يا

رسول الله ﷺ - كيف روى «ليهود وما فيهم من الشرك أعظم فوداه رسول الله قبل رزاة قل أبو عبدالله - عليه السلام - أنه جعلت القسامة احتياطاً لدماء الناس كيـف ، إذا أراد العاسق أن يقتل رجلاً أو يعتال رجلاً حيث لا يراه ، أحد حاف ذلك فاعتنع من القتل ، (١) وذكر العاسق في مقام التعليل لادلالة له على اعتبار اللوث بعد احتمال أن يكون لأجل عدم صدور القتل من غير العاسق نوعاً كما تقدم .

**ومنها** صحيحه مسند من زياد عن حمير - ع - قال : كان أبي - رضى الله عنه - إذا لم يرقم القوم المدّعون اليه على قتل قتلهم ولم يقسموا ، بأن المتهمين قتلوه حلف المتهمين ، «لقتل حمير يمياً» ، الله ما قتلناه ولا علمنا له قتلنا ثم يؤدي الدية إلى وليء القتل ذلك إذا قتل في حيٍّ واحد فامناً إذا قتل في عسكر أو سوق مدينة فدينه تدفع إلى أوليائه من بيت المال (٢) والظاهر أن التعبير عن المدعى عليه بالمتهم كما في الرواية لادلالة له على اعتبار الاتهام في القسامة وأما التفصيل في الدين فيأتي البحث في المراد منه

**ومنها** - مؤثفة رزاة عن أبي عبدالله - عليه السلام - قال : «أصب جعلت القسامة ليغلط بها في الرجل المعروف ، «لشر المتهم فإن شهدوا عليه حادرت شهادتهم (٣)» وقد جعله في الحواهر أظهر من الرواية المتقدمة في الدلالة على اعتبار اللوث وإن حكم بعده بعدم ظهورها فيه كالرواية السابقة ولعل الوجه فيه أن دليل الرواية الظاهر في حواز الشهادة على المتهم بعد القسامة كما يظهر من التفرع ظاهر في أن المراد بالقسامة في الصدر هي الإيمان المتوجهة إلى المدعى عليه بالإيمان الناشئة ابتداء على المدعى وعليه ولتغليط

(١) ثل أبواب دعوى القتل الباب العاشر ح - ٣

(٢) ثل أبواب دعوى القتل الباب التاسع ح - ٦

(٣) ثل أبواب دعوى القتل الباب التاسع ح - ٧

فيها، يحفظ الرجل الكدئي الذي يقر من القتل الذي صدر منه لا دلالة له على احتصاص مورد الايمان بذلك ومصادرة اخرى مرجع الرواية الى ان التعليط في حجة المدعى عليه انما هو لئلا يتحقق الايمان معه اذا فرض صدور القتل منه وهذا لا يلزم احتصاص مشروعية القسامة بخصوص مثل الرجل كما لا ينبغي ومنها رواية ابن سنان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول انما وضعت القسامة لعل الحووط يحتاط على الناس لكي اذا رأى الفاجر عدوه فر منه مخافة القصاص (١) وهذا ذكرنا جهر انه لا دلالة لها ايضاً على اعتماد اللوث.

هذا ولكن لا نسعى المناقشة في اصل اعتباره وان كانت دلالة الروايات عليه لا تظهر ممنوعه لكون المورد في كثير منها صورة وجود اللوث كما في واقعة حبير والمعتقدات انما يكون اطلاقها لسان اصل المشروعية لا في مقام بيان ثبوتها بنحو الاطلاق فاللزام الاقتصار على القدر المتيقن خصوصاً بعد ملاحظة كون القسامة محالة للقاعدة من وجوه لان مقتضاها ثبوت اليقين على المنكر دون المدعى مضافاً الى عدم تعدد الحلف في مورد سوى القسامة كما انه لا مجال لمحوار حلف الاسبان لاثبات حق غيره وغيره من الوجوه المحالة للقاعدة وعليه ولابد في اثبات اطلاقها من وجود دليل قوي عليه والظاهر انه غير موجود في المقام فلامحيط به عن اعتماد اللوث وقد عرفت في اول البحث دعوى الاجماع عليه وتأييده انما عرفت وفي بعض الروايات ان مشروعية القسامة انما هي للاحتياط في دماء المسلمين والاحتياط فيها يقتضي دعوى اللوث فيها ولا فربما يدعى الماسوق الفاجر القتل على مؤمن وناثي بالايمان لاثباتها مع عدم وجود مارة طيبة على صدقه في دعواه بوجه وعليه ولو اُخذ به يلزم اطلاق دماء المسلم كذا لا ينبغي فمقتضى الاحتياط في الدماء اعتماد اللوث ايضاً



مسئلة ١ - لو وجد في قرية مطروقة فيها الاياب والذهاب او محبة  
مسرودة كانت مطروقة فاللوث الا اذا كانت هناك عداوة فثبت اللوث . (١)  
مسئلة ٢- لو وجد قتيل بين القريتين فاللوث لاقربهما اليه، ومع الساوي  
فهما سواء في اللوث ، نعم لو كان في احديهما عداوة فاللوث فيها وان  
كانت ابعد . (٢)

وما معنى اللوث فهو كما عرفت هي التهمة بالحاصل بسبب الامارات  
الخصية عند الحاكم المدعى في دعوى و اما المدعى فاللزم  
ان يدعى بصورة الحرم لان الحرم من شروح سمع لستوى وقابلتها للطرح  
عند الحاكم والظاهر ان المراد من الظن هو الظن الشخصي بالحاصل للحاكم  
واللازم ملاحظة حصوله والامور المذكورة في المتن انما يوجب حصول الظن  
بوجه واحد لم يوجب في مورد ولصاهر عدم تحقق اللوث في ذلك المورد و بعدرة  
اخرى الملاك هو الظن الشخصي بالحاصل من اي سبب ولا مدخله لخصوصية  
سبب والظاهر ايضا انه ليس من شأن لفقه والعقبة بيان موارد اللوث وتمييزها  
عن غيرها بعد دسوح الصيغة الخلة وعدم ثبوت التعمد في هذه الجهة اصلا

(١) لاحد في انه مع عدم ثبوت العداوة لا يكون ذلك لوث لان المعروف  
ان القرية او المحلة مطروقة ويحرق فيها الاياب والذهاب من غير اهلها وهذا  
بخلاف ما لا يدخل فيها غير اهلها كما ذكره في المتن من موارد ثبوت اللوث  
وحصول التهمة كما انه يظهر انه لو كانت المحلة يدخلها غير اهلها بهرا لا ليل  
ون وجد قتيلاً فيها ليلاً ثبت اللوث دون النهار وكذا العكس ولا يعترض في هذه  
الصورة العداوة بوجه وان كان محكياً عن حصده ولكن سيأتي في المسئلة الثانية  
الاتيه ان صمد اهل القرية الدين وجد القتل فيهم لا يربط بمسئلة اللوث فانظر

(٢) قد عرفت لهذه المسئلة المحقق في الشرايع وعند الملاك في اللوث  
وعدمه هو قرب والمعد من دون التعرض لسوان العداوة اصلاً وحكي في الجواهر

عن صاحب العدة الاجماع عليه ثم استدل عليه بروايات متعددة  
ولابد في هذه المسئلة وكذا السابقه من ملاحظة الروايات الواردة في الدب  
ليظهر انها هل تدل على ارتباط مسئلة صمد اهل القرية بمسئلة اللوث ام لا؟  
نقول **منها** دليل صحيحه يريد المتقدمه في اصل البحث وهو قوله -ص-

«والا - اى وان لم يحلف المدعى - حلف المدعى عليه قساعة خمس رجلًا ماقتلنا  
ولا علمنا قاتلًا والا اعزموا الدية اذا وجدوا قتيلا من اظهرهم اذا لم يقسم المدعون»  
فانه يدل على انه مع تكول المدعى عليه عن الحلف يجب عليه اداء الدية اى  
من ماله اذا كان القتل قد وجد بين اظهرهم اى في قرينهم او محلتهم مثلاً وطهر  
ان وجوب اداء الدية انه هو لاحتل كون القتل قد وجد كذلك لا لاحتل ثبوت  
اللوث وكوبهم متهمين كما هو مقتضى ثبوت القسامة عليهم وبساعة اخرى طاهر  
الرواية انه بمجرد التكلول والاداء عن الحلف يرتفع موضوع القسامة وخصوصية بها  
ويثبت حكم آخر وهو صمد الدية مع وجدان القتل بين اظهرهم وهذا امر  
لا يرتبط بالقسامة واللوث المعترف فيها كما لا يخفى

**ومنها:** دليل روايه ابي بصير المتقدمه ايضا وهو قوله -ع- «وان لم يقسموا  
- اى المدعون - فان على الدين ادعى عليهم ان يحلف معهم خمسون ماقتلنا ولا  
علمنا له قاتلاً فان فعلوا ادعى اهل القرية الدين وحد فيهم وان كان يارس فلاة  
ادبت ديتة من بيت المال فان امير المؤمنين -ع- كان يقول - لا سئل دم امرئ مسلم»  
واظهار ان المراد من اهل القرية غير المدعى عليهم ويدل عليه التصريح بفاعل  
«ادى» مع ان مقتضى الجمع بيتي، وليس من مقتضى ذلك كما هو ظاهر وعلمه فلا معارضة  
بين هذه الرواية وبين الرواية المتقدمة كما انه عليه يكون اهل القرية غير داخلين  
في مسئلة القسامة واللوث بل الحكم بصمدتهم واروم الدية عليهم لاحتل مجرد وجدان  
القتل فيهم كما انه لو وجد ديتة من بيت المال

**ومنها :** صحيحه مسعدة المتقدمة أيضاً قول . كان أبي رضى الله عنه إذا لم يقيم القوم المدعون اليه على قتل قتلهم ولم يقيموا أدل المتهمين قتلوه حلف المتهمين بالقتل حين يمتنأ بالله ما قتلناه ولا علمت له قاتل ثم يؤدى الدية إلى أوليائه القتل دلت إذا قتل في حتى واحد مات إذا قتل في عسكر أو سوق مذبذبة فديته تدفع إلى أوليائه من بيت المال .

وطاهر هارون الدية على المتهمين مع حلفهم ، النحو لمذكور وهذا يضاف إلى ما تقدم وهو يقتضى الجمع حمد الدية على كون المتهمين غير أهل الحي الواحد ، أدى واحد القتل فيه وتحقق القتل وهذا أيضاً وعليه فلم يرتفع المعارضة ويتحقق الجمع يظهر أن صمان أهل دلت الحي الذى تحقق القتل فيه لا يكون مرتبطاً بالقسامة والدعوى والاتهام أصلاً

وأما ما أفاده بعض الأعلام من الحمل على داء الدية من بيت المال لعدم تعرض الرواية للمؤدى فهي عينة العراية خصوصاً مع المقابلة مع الدليل فتدبر **ومنها :** رواية على بن النضر عن أبي عبدالله - عليه السلام - قال إذا وجد رجل مقتول في قبيلة قوم حلفوا جميعاً ما قتلوه ولا يعلمون له قاتل فإن أبوا أن يحلفوا أعرموا الدية فيما بينهم في أموالهم سواء سواء من جميع القبيلة من الرجال المدركين . (١) والبحث فيها هو البحث في دليل رواية ربه المتقدم .

**ومنها :** صحيحه الحلبي وموثقه سماعه عن أبي عبدالله - ع - قال سئلته عن الرجل يوحّد قتلًا في القرية أو بين قريتين ، قال يقاس بينهما فيهما كانت أقرب صمت (٢) والحواب وإن كان متعرضاً لحكم العرس الذى في السؤال إلا أنه يستعدهم حكم العرس الأول وهو الصمان من دون قيد فيظهر أن الحكم «الصمان في العرسين حكم مطلق ثابت سحوا التعدد من دون دخالة لمسئلة اللوث فيه أصلاً

(١) تل أبواب دعوى القتل الباب التاسع ح - هـ

(٢) ثل أبواب دعوى القتل الباب الثامن ح - ٤

**ومنها .** صحبته محمد بن قيس قال سمعت ابا جعفر - ع - يقول قصي امير المؤمنين - عليه السلام - في رجل قتل في قرية او قرياً من قرية النعم اهل تلك القرية ان لم توجد بيعة على اهل تلك القرية انهم ما فعلوه ، (١) وظهوره فيما ذكرنا واضح .

**واما** صحبته محمد بن مسلم وعبد الله بن سنان عن ابي عبد الله - عليه السلام - انه قال قال رجل كان حالاً مع قوم فمات وهو معهم ، ورجل واحد في قبيلة وعي داب دار قوم فادعى عليهم قال ليس عليهم شيء ولا بطل دمه ، (٢) فمحمولتان على عدم ثبوت القصص عنهما لعدم وجود البيعة وعدم تحقق اللوث الذي يحرى فيه القسمة وان المراد من عدم بطلان دمه لزوم اداء الدية عليهم لو حود القتل عندهم واحتمال كونهم قتلين وقد انقضى مما ذكرنا ان وجود لقتيل في القرية او قرياً منها او اشباههم يوجب ضمان اهل القرية ومثلهم ان لم يكن هناك بيعة على ان القاتل عمرهم ولم يبعه ، ولما المقتول ولا ارضه لذلك بمسئته اللوث اصلاً والدليل عليه ملاحظة الروايات كما عرفت

**ولقد** اجماع صاحب الحواهر حيث قال في المصنوع المروية لان من فيها لبقية واحدة اقتضت على وجوب الدية ومقتضى الجمع بينها ما تضمنته صحيح مسعدة وخبر الفصيل من وجوب الدية الا اذا علم الاولياء براءتهم وان القاتل غيرهم وهذا حكم اخر غير القسمة نعم لما كان اللوث امانة فبعد ان يحاكم طناً ومصدق المدعى لو ادعى فهناك يحرى حكم القسمة بخلاف ما اذا لم يدع فبان الدية - ح - عليهم ، لامع البيعة على ان القاتل غيرهم او لقسامة او براءة الاولياء لهم ، كما انه ظهر بطلان الجمع بالنحو الذي ذكره الشيخ الطوسي - قدمه - حيث انه في محكي التهذيب والاستبصار بعد نقل صحبته حتى الحلبي ومحمد بن

(١) ثل ابواب دعوى القتل الباب الثامن ح - ٥

(٢) ثل ابواب دعوى القتل الباب الثامن ح - ١

مسئلة ٣ - لو لم يحصل اللوث والحكم فيه كغيره من الدعاوى فلا قسامة ولا تعلبط ، والنية على المدعى واليمين على المدعى عليه ، فلولي مع عدم النية احلاف المنكر يمساً واحداً . (١)

مسئلة ٤ - لو قتل شخص في زحام الناس ليوم الجمعة او عيد او وجد في قلاة او سوق او على جسر ولم يعلم من قتله فدينه عن بيت مال المسلمين نعم لو كان في الموارد المذكورة اماره طمية على كونه القتل بعمل شخص معين - مثلاً - حصل اللوث . (٢)

قيس قال : اما يلزم اهل القرية او القبيصة او واحد القليل منهم ان يكونوا متهمين بالقتل وامتنعوا عن القسامة فيما لم يكونوا متهمين او احابوا الى القسامة فلا دينه عليهم ويؤدي من بيت المال ، واستشهد لذلك بروايتي متعددة والصبيل المتقدمتين . (١) والوجه فيه واضح بعد ما عرفت من اختلاف القسامة مع الاقرار والنية في اشتراط اعتداه ، بصورة حصول اللوث ودونها فان مقتضى ذلك ان يجمع عدم حصول اللوث بكون الحكم في القتل منعداً مع سائر الدعاوى فيجري فيه القاعدة الكلية وهي النية المدعى واليمين على المدعى عليه فلولي مع عدم اقامة النية ليس له الا احلاف المنكر حلفاً واحداً من دون قسامة ولا تعلبط كما هو ظاهر .

( ٢ ) ثبوت الدية على بيت المال في الموارد المذكورة واشباهها مع عدم اللوث ، بالإضافة الى فرد معين او افراد معينين مما ادعى عليه الاجماع في محكي العنية ويدل عليه روايات مستقصاة بل متواترة .

مثل صحيحة عبدالله بن سنان وعبد الله بن بكير جميعاً عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال : قضى امر المؤمنين - ع - في رجل وخدم مقتولا لا يدري من قتله قال : ان كان عرف له اولياء يظلمون دينه اعطوا دينه من بيت مال المسلمين ولا يبطل دمه امرىء مسلم لان مراثيه للامام وكذلك تكون دينه على الامام ويصلون عليه ويدفونونه قال : وقضى في رجل رحمه الناس يوم الجمعة في زحام الناس فمات

ان ديتة من بيت مال المسلمين . (١)

**وصحيفة محمد بن مسلم عن أبي حمزة عليه السلام** - قال اردحم الناس يوم الجمعة في امرأة على - ع - بالكوفة فقتلوا رجلاً فودى ديتة الى اهله من بيت مال المسلمين . (٢)

**ورواية سمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام** - ان امير المؤمنين عليه السلام - قال من مات في رحام الناس يوم الجمعة او يوم عرفة او على حسر لا يعلمون من قتله فديته من بيت المال . (٣)

**وذيل حرابي** - سير المتقدم المشتمل على قوله - ع - : ان وحدث قيل در من قلة اذ ديت ديتة من بيت المال من امر المؤمنين - عليه السلام - كان يقول لا يبطل دم امرأة مسلم . (٤)

**وذيل روايه مسعدة المتقدمة المشتمل على قوله - ع - :** فاما اذا قتل في عسكر او سوف عدته فديته تدفع الى اولائه من بيت المال (٥)

**ورواية سوار عن الحسن - ع -** ان عدلاً - عليه السلام - لما هزم طلحة والريز اقبل الناس منهزمين فمرؤا امرأة حامل على طهر الطريق ففرغت منهم وطرحت ما في بطنها حياً فضطرب حتى مات ثم ماتت أمه من بعده فمر بها على - عليه السلام - واصحابه وهي مطر وحة ورلده على الطريق فسألهم عن امرها قالوا له انها كانت حاملا ففرغت حين رأت القتل والهزيمة ، قال فسئلهم ايهم مات قبل صاحبه قالوا ان أسها مات قبلها ، قال فدعي برؤحها اب العلام لميت فورثه

(١) ثل ابواب دعوى القتل الباب السادس ج - ١

(٢) ثل ابواب دعوى القتل الباب السادس ج - ٢

(٣) ثل ابواب دعوى القتل الباب السادس ج - ٥

(٤) ثل ابواب دعوى القتل الباب العاشر ج - ٥

(٥) ثل ابواب دعوى القتل الباب التاسع ج - ٩

من ائمه ثلثي الدية وورث امه ثلث الدية ثم ورث الزوج من امراته المبتة نصف ثلث الدية الذي ورثته من امها الميت وورث قرابة الميت الباقي ، قل ثم ورث الزوج من دبة امرأته المبتة نصف الدية وهو العن وحسماء درهم وورث قرانه الميت نصف الدية وهو العن وحسماء درهم وذلك انه لم يكن لها ولد غير الذي رمت به حين فزعت ، قال : وادى ذلك كله من بيت مال البصرة . (١)

### بقي أمران :

**الاول** انه لا يفي الروايات المتقدمة رواية السكوني عن ابي عبد الله - ع -

قال قال امير المؤمنين - عليه السلام - لس في الهايشات عقل ولاقصاص والهايشات الغزعة تقع بالليل والنهار فيشح الرجل فيها ويوقع قتيل لا يدري من قتله وشحه (٢) ولظاهر ان تفسير الهايشات من كلام الصادق - ع - وهي جمع هيش بمعنى الفتنة والوحد هي عدم المنفعة ان نفي العقل والقصاص في العن لا يستلزم عدم الثبوت على بيت المال ولا اقل من كون الروايات المتقدمة شاهدة على ذلك

ويؤيد بل يدل على عدم المصافاة قول السكوني : وقال ابو عبد الله - ع -

في حديث آخر رفع الى امير المؤمنين - عليه السلام - فوداه من بيت المال (٣)

**الثاني** ان ظاهر الروايات المتقدمة وان كان الثبوت في بيت المال مطلقا

من دون فرق بين وجود اللوث وعدمه الا ان الظاهر كون الاطلاق فيها مسيا على الغالب وهو عدم ثبوت اللوث بالنسبة الى فرد معين او افراد معينين وهي الحقيقة يكون الاطلاق منصفاً عن موارد ثبوت اللوث فهي هذه الموارد تحرى القسامة واحكامها كما هو ظاهر .

(١) تل ابواب مواضع الارث الباب العاشر ح - ٣

(٢) تل ابواب دعوى القتل الباب السادس ح - ٣

(٣) تل ابواب دعوى القتل الباب السادس ح - ٤

مسئلة ٥ - لو تعارضت الامارات الطمية بطل اللوث كما لو وجد بالقرب من القفل دوسلاح ملطخ بالدم وسع من شأنه قتل الانسان ولم تكن اماره لحصول القفل فايتهما وفي كل طرف شك محض فلا بد في مثله فصل الخصومة بالطرق المعهودة عبر القامة (١)

مسئلة ٦ - لا يشترط في اللوث وجود اثر القتل على الاقوى بعد قيام الامارة الطمية على اصل القفل ، ولا يشترط في القامة حضور المدعى عليه كما في سائر المقامات على الاصح . (٢)

(١) الواحه هي بطلان اللوث ان عرفت ان معناه هي الامارة الموحدة للنص الشخصي للحد كم يصدق المدعى في دعويه ومن الواضح انه مع تعارض الامارة الموحدة لذلك - لو لا المعارض - مع الامارة الموحدة لاطل بالحلاف كذلك لا يتحقق هناك طعن بالصدق المذكور لان تعارض الامارين يوجب تسقطهما وجعلهما كانه لم يكن في السبب اماره وعنده فلا يتحقق اللوث مع التعارض بوحده بل لابد في مثله فصل الخصومة بغير القسامه بعد اشتراط مشروعتها بخصوص صورة اللوث كما عرفت .

(٢) قل في الجواهر . لا احد فيه - اي في انه لا يشترط في اللوث وجود اثر القتل - خلافاً لما الامن ابي علي . نعم حكى عن ابي حنبله من العامة الاشتراط حيث قال . وان لم يكن حراقة ولادم فلاقسامه ، وان كان حراقة نمت ، وان لم يكن و كان دم فان حرج من ادمه نمت لان حرج من ادمه وحكى عن مبسوط الشيخ - قدمه - تقويته .

ولكنه كما ترى واضح الصعب لان الملاك في اللوث تحقق اماره طمية كدائيه على صدق المدعى ولادليل على اشتراط اثر القتل من دم او حرج او اثر حرق وشبهها بعد تحقق اللوث بغير ذلك

واما عدم اشتراط حضور المدعى عليه في القسامه فلا به لادليل على خصوصية لمقدم بعد حوار الحكم على القذف في سائر المقدمات والاحتياط في الدم



مسئلة ٧ - لو ادعى الولي ان قاتلاً من اهل الدار قتله بعد ان وحده مقتولا فيها حصل اللوث ونسب الدعوى بالقسامة بشرط ثبوت كون المدعى عليه في الدار حين القتل والافلالوث بالسمة اليه ، فلو انكر كونه فيها وقت القتل كان المول قوله مع يمينه . (١)

لا يقتضيه خصوصاً بعد كون مشروعيه القسامة لحقن دماء الملمس وعدم تحقق القتل عبر المشروع من الفسق الفاجر الذي يستلزم الفرصه لاعتقال عدوه وقتله كما عرفت في بعض الروايات المتقدمه

(١) المهم في هذه المسئلة امران :

**الاول** ان وجد ان الشخص قتيلاً في دار غيره وان كان بوجه تحقق اللوث بالاصافه الى جميع اهالي تلك الدار من يصلح ان يصدر القتل منه لم يحاط اليه وغيره من الجهات الدحيلة الا انه حيث يكون حريان القسامة اما هو فيما اذا كانت هناك دعوى ضرورة انه مدون الدعوى لا يترتب على اللوث وجود مجرد الامارة الظنية شيء لعدم حججه هذه الامارة بوجه كما عرفت وعليه اذا كانت الدعوى بالسمة الى فرد خاص من اهالي تلك الدار يحوز اثبات الدعوى - ح - بالقسامة لو حود الدعوى وتحقق اللوث وام سائر الافراد وهم وان كانوا مشتركين مع المدعى عليه في اللوث الا انهم باعتبار عدم كونهم طرفاً للدعوى لا تجري القسامة بالنسبة اليهم

**الثاني** ان تحقق اللوث في الفرص المذكور اما هو مع ثبوت كون المدعى عليه في الدار حين القتل بالافرار او دليلة ضرورة انه مع عدم كونه في الدار حين القتل لا محال لتحقق اللوث اصلاً وعليه ولو انكر المدعى عليه كونه فيها في تلك الحال يكون القول قوله مع يمينه لموافقة قوله لاستصحاب عدم كونه حال القتل في الدار او لكونه منكراً بحسب نظر العرف ولو فرض عدم كون قوله موافقاً للاصل كما لو فرض العلم بكونه في الدار ساعة قبل القتل ولو فرض العلم بكونه في الدار في زمان وتحقق القتل فيها في زمان ايضاً يجري

## المقصد الثاني في كمة القسامة

وهي في العمد حمسون يميناً ، وفي الخطأ وشبهه خمس وعشرون  
على الأصح . (١)

استصحاب عدم كونه فيها في حال القتل وترتب عليه الأثر والامجال لاستصحاب  
عدم القتل في حال كونه في الدار لعدم ترتب الأثر عليه من غير فرق بين صورة  
العلم بتاريخ حدهما وصورة الجهل بتاريخ كليهما فتدبر .  
(١) حكى الخلاف في العمد عن ابن حمزة فقط حيث قال . انها خمسة  
وعشرون في العمد اذا كان هناك شاهد واحد . وربما يقال في وجهه انه مسمى  
على ان الحمسين بمنزلة البيعة التي هي الشاهدان ويقع في مقابل كل شاهد خمسة  
وعشرون ومن الواضح ضعف هذا الوجه لعدم الدليل على المحاسبة المذكورة  
ومشروعية القسامة مع عدم البيعة لا يقتضي ذلك بوجه خصوصاً بعد ملاحظة ان  
الشاهد الواحد لا يترتب عليه الأثر لاثبات القتل اصلاً كما يدل عليه نفس دليل  
حجية البيعة كما لا يخفى .

وربما يقال ان الاطلاق ايضاً يعني هذا القول ولكنه انما يتم على تقدير  
ثبوت كونه في مقام البيان ولو من هذه الجهة واما لو كان في مقام بيان مجرد  
الاعتبار واصل المشروعية فلا مجال للاحدنه هذا في العمد  
واما في الخطاء وشبهه والمشهور كما اعترف به العلامة بل عن العية  
سسته لى روايه الاصحاب مشعراً بالاجماع عليه بل عن الشيخ دعوى الاجماع  
عليه صريحاً انها خمسة وعشرون ولكن المحكى عن المفيد والديلمي والجلي  
والفاصل وولده والشهيدين هو الحكم بالتسوية بينهما دين العمد في اعتبار الحمسين  
ويبدل على التصدير صحيحة عمداً من منان قال - قال ابو عمداً - ع -  
في القسامة حمسون رجلاً في العمد ، وفي الخطاء خمسة وعشرون رجلاً ، وعليهم

مسئلة ٩ - ان كان له قوم بلغ مقدار القسامة حلف كل واحد يميناً .  
وان نقصوا عنه كررت عندهم الايمان حتى يكملوا القسامة ، ولو كان القوم  
اكثر ففهم مخسارون في تعسن خمسين منهم في العمد و حمة و عشرين  
في غيره . (١)

ان يحلفوا بالله (١)

وصحيفة ابن قصار ويوس جميعاً عن الرضا - ع - ورواية ابي عمر المتطلب  
المستندة على عرسه للصادق - ع - ما ائتمى به امير المؤمنين - ع - في الديات  
المتضمنة لقوله والقسامة حمل في النفس على العمد خمسين رجلاً وحمل في  
النفس على الخطاء خمسة وعشرين رجلاً . (٢)

ولم يلاحظ هاتين الروايتين يفيدان اطلاق الروايات المتقدمة الصادرة في اعتبار  
خمسين ان كان لها اطلاق اصولي الخطأ وشبهه ايضاً وان لم يكن لها اطلاق كما  
هو الظاهر فلا تصل النوبة الى تقييد الاطلاق ايضاً خصوصاً مع كون مورد حملة  
منها كالروايات الحاكية لقصة حيدر صورة العمد و لظاهر انه لا اشكال في اصل  
الحكم انما الاشكال في ان المشهور حكموا بالتسوية بين الخطأ وبين شبهه مع انه  
لم يقع التعرض لشبه العمد في الروايتين اصلاً وعليه فكما يحتمل لحوقه بخطأ  
يحتمل لحوقه بالعمد ايضاً خصوصاً مع ملاحظة انه لو كان لادلة الخمسين اطلاق  
لا بد من الرجوع اليه ادا كان دليل التقييد مجعلاً مردداً بين الاقل والاكثر  
كما في المقام حيث لا يعلم ان المراد بالخطأ هل هو الخطأ المحض او الاعم منه  
ومن شبه الخطأ ، ولو لم يكن لتلك الادلة اطلاق يكون مقتضى اصالة عدم ثبوت  
القتل قل من خمسين اعتباراً في هذه الصورة ايضاً وعليه فيشكل الحكم بالتسوية بين  
الخطأ وبين شبهه كما في المتن وغيره .

(١) في هذه المسئلة من ومن ثلاثة

(١) قل ابواب دعوى القتل الباب الحاد عشر ح - ١

(٢) قل ابواب دعوى القتل الباب الحاد عشر ح - ٢

مسئلة ٢- لو لم يكن للمدعى قسامة او كان ولكن اُسمعوا كلاً او بعضاً  
حلف المدعى ومن يوافقه ان كان وكرر عليهم حتى تتم القسامة، ولو لم يوافقه

**الاول** ما اذا ملح القوم بسبب المدعى مقدار خمسين و كان كل واحد  
منهم حارماً بالقتل وصدق المدعى وهذا هو الفرض الواضح من القسامة حيث يحلف  
كل واحد منهم يميناً فيتحقق حمون يميناً من خمسين رجلاً و لاشبهة فيه  
**الثاني** ما اذا كان القوم اكثر من خمسين، والمحكى عن الشهيد قدّم  
انه قول لو كانوا اكثر من خمسين حلف كل واحد يميناً، ومرحمه الى ان لا اكتفاء  
بالخمسين انما هو فيما اذا لم يكن العدد رائداً عليها والا فلم يحلف الجميع  
ومن الواضح منافاة هذا الكلام لظاهر النصوص والقواعد فان مقتضاها لا اكتفاء  
بها مطلقاً وعليه فهم مختارون في تعيين خمسين منهم في قتل العمد خمسة وعشر بن  
في الخطاء .

**الثالث** ما اذا كان المجموع من القوم والمدعى نقصاً عن خمسين مثلاً  
والذي صرح به غير واحد به تكرر عليهم الايمان حتى يكملوا القسامة وعن الغنية  
الاجماع عليه بل عنها وعن الخلاف انه ان كان الولي واحداً قسم خمسين احداً  
من راد في الثاني بسببه الى احدى العرفه ايضاً  
ولكن اكثر الروايات المتقدمة طهارة في اعتبار خمسين رجلاً منهم قوله -ع-  
في صحيحه يريد المتقدمة فاقسموا قسمه خمسين رجلاً يكون على فرائضه، لاصافة  
طاهراً في ارادة خمسين يميناً كما ان قوله -ع- في صحيحة مسعدة المتقدمة  
حلف المتهمين بالقتل خمسين يميناً ايضاً طاهر في ان الملاك هو تعدد الايمان  
لا تعدد من يحلفونه مصافاً الى ان تعليل مشروعيه القسامة يحق دعاء المسلمين  
لئلا يعتال الفسق رجلاً وقتله مع عدم رؤية احد يقتضى عدم تطبيق الحكم على  
عدد خمسين لعدم تحققه الا نادراً كما لا يخفى وعليه فلا يسفى المناقشة في الحكم  
في هذا الفرض .

أحد كرر عليه حتى يأتي بتمام العدد . (١)

مسئلة ٣- لو كان العدد ناقصاً قبل يجب التوزيع عليهم بالسوية فان كان عددهم عشرة يحلف كل واحد خمسة او يحلف كل مرة وبينهم ولي الدم المقصصة اوليهم الخسرة بعد يمن كل واحد فليهم التوزيع بينهم ناي نحو شأوا لا لا بعد الاخر وان كان الاول التوزيع بالسوية نعم لو كان في التوزيع كسر كما اذا كان عددهم سبعة فبعد التوزيع بقي الكسر واحداً فليهم الخسرة والاولي حلف ولي الدم في المعروض بل لو قل ان المقصصة مطلقاً على ولي الدم او اولياله فليس بعد فاد كان العدد تسعة فالباقي خمسة يحلفه الولي او الاولياء فان كان في التوزيع بين الاولياء كسر فيهم بالخيار ، ولو وقع فيهم تشاح فلا بعد الرجوع الى القرعة وليس هذا نكولاً . (٢)

(١) ظهر حكم هذه المسئلة من حكم الفرس الثالث في المسئلة المتقدمة من مقتضاء حلف المدعى بمسكين سواء لم يكن غيره او كان ولكن لم يوفقه احد في الحلف

(٢) صرح المحقق في الشرايع بدوم التوزيع بالسوية وتسعة الفاصل في القواعد وقال كاشف الغطاء في شرحه: «دكوراً كانوا مائة او محتلفين وارثنين بالسوية اولاً بها ، وعبردارتس لا شتر اكهم في الدعوى وانتفاء دليل على التماس ولا يميده التماس في الارث على انه ليس بشرط»

ويرد عليه مضافاً الى مع الاشتراك في الدعوى لانه لا يلزم ان يكون كل واحد من الحالفين مدعياً ما عرفت من المتعاد من التصوص اعتبار مدوع مقدور الحلف حمسين واما لزوم التسوية بين العدد الناقص فلا دلالة لشيء منها عليه بل ظهره جلاله وعليه فلامحال لدعوى لزوم الاخذ بالتقدير المتقن وهو التساوي في القسمة بينهم .

والمحكي عن المسوط لزوم القسمة بين الوارثين على حسب الحصص فلو

مسئلة ٣ - هل يعتبر في القسامة ان تكون من الوراثة فعلاً ، او طبقات الارث ولولم تكن وارثاً فعلاً ، او يكفي كويامن فسله المدعى وعشيرته عرفاً وان لم تكن من اقربائه ، الظاهر عدم اعتبار الوراثة فعلاً نعم الظاهر اعتبار ذلك في المدعى واعاسائر الافراد فالاعتناء بكويهم من القبيلة والعشيرة غير بعدد لكن الاظهر ان يكونوا من اهل الرجل واقربائه ، والظاهر اعتبار الرجولية في القسامة ، واما في المدعى فلا تعتبر فيه وان كانت احد المدعين ، ومع عدم العدد من الرجال ففي كفاية حلف النساء تأمل واشكال فلا بد من التكرار من الرجال ومع العقد يحلف المدعى تمام العدد ولو كان من النساء . (١)

فرض ان وشت حلف الان اربعاً وثلاثين والست سبع عشرة نظراً الى اهم اسماء يحلفون خلافة عن القليل ويحلف كل بقدر خلافته فيحلف الذكور سبع الانثى . ومما ذكرنا يظهر بطلانه ايضاً لعدم الاشعار في شيء من النصوص المتقدمة اليه من مظهرها اعتبار بلوغ مقدار الحلف خمسين من دون فرق بين الحالفين بوجه فانقدح ان الظاهر ثبوت الحياء وحوار التوزيع بينهم ماى نحو شافوا وان كانت اولوية التسوية لاشبهه فيها .

وما اولويه حلف ولي الدم فيما اذا كان هذا النقبة كما في المثال المذكور في المتن بل تعبه كما يظهر منه ولعل الواحد به ان الحلف يكون ثباتاً عليه ابتداء لانه مستحق القصص او الدية وحواره من غيره اما هو على خلاف القاعدة فاللزم ثبوته عليه بالاصافة اليها فتدبر

ثم ان الظاهر انه لا مورد للرجوع الى القرعة في اشاح الاولياء بعد عدم ثبوت خصوصية لاحدهم في الواقع اية الامر توقف اثبات حقهم على التصاب المذكور وان تحقق التصاب يشب لحق والا فلا ومنه يظهر انه لا وجه للرجوع اليها في تشاح تقوم الحالفين غير الاولياء لعين مدد كر

(١) لاشكال في انه يعتبر في المدعى واحداً كان او متعدداً الوراثة بالعدد

ومسألة أخرى يعتبر ان يكون مستحقاً للفصاص او الدية على تقدير ثبوت القتل ضرورة انه يدويه لانسمع دعويه و لا تكون قابلة للطرح عند الحكم و ترتيب الاثر عليها .

كما انه لا اشكال في عدم اعتبار الرجولية في المدعى كسائر المقامات لعدم الدليل عليه مضافاً الى انه قد يكون الوارث محصراً بالمرأة والامحال لعدم سماع دعويه بعد كون مشروعية القامة لحق دماء المسلمين كما عرفت .  
واما القامة ففيها احتمالات ثلاثة مد كورة في المتن ونقيضه المعدن الوجه الثالث لكن حمل الاظهر هو الوجه الثاني وهنا احتمال رابع وهو عدم اشتراط شيء فيه سوى الموافقة للمدعى وعلمه بصدور القتل من المدعى عليه ولا بعد اختيار هذا الوجه لانه لا يستفاد من شيء من الروايات اعتبار القراءة او كونه من قبيلة المدعى وعشيرته خصوصاً مع ملاحظة الروايات المتعددة المتقدمة الحاكية لقصة حير المشتعلة على ان الانصار فقدوا رجلاً من الانصار ثم وحدوه مقتولاً منشطاً بدمه ودعى ان النبي - ص - حكم فيهم بالقسم بمقدار حميين مع انه من الواضح ان المقتول كان مشتركاً معهم في كونه من الانصار من دون قراءة بل ولا الاشتراك في القبيلة والعشيرة هذا مضافاً الى ان مقتضى حكمة مشروعية القامة عدم الاختصاص .

ولعل الوجه لما في المتن انه قد عر في بعض الروايات والقنوى بالقوم او الاهل ولكنه لا ينهض في مقابل ما ذكرت من وجه

واما اعتبار الرجولية في القامة وللتعبير بالرجل في كثير من الروايات المتقدمة ومن الواضح انه لا مجال في مثل المقام مما يحتمل فيه خصوصية الرجولية لدعوى لعاء الخصوصية كما في بعض المقامات مثل رجل شئ بين الثلث والاربع في ركعات الصلوة الرباعية ومنه يظهر اعتبار كونهم تابعين ايضاً كما لا يخفى

مسئلة - ٥ لو كان المدعى اكثر من واحد فالظاهر كفاية خمسين قسامة ، واما لو كان المدعى علمه اكثر فعى كفاية خمسين قسامة و عدمها اشكال ، و الاوجه تعدد القسامة حسب تعدد المدعى عليه فلو كان اثنان يحلف كل منهما مع قومه خمسين قسامة على رد دعوى المدعى وان كان الاكتفاء بالخمسين لا يحلوا عن وجه لكن الاول اوجه . (١)

(١) يظهر منهم التسالم على كفاية خمسين قسامة فيما اذا كان المدعى اكثر من واحد واما اذا كان المدعى عليه كذلك ولمشهور عدم الاكتفاء بل لزوم التعدد حسب تعدد المدعى عليه خلافا لما حكى عن الشيخ - فده - في الخلاف من الاكتفاء بالخمسين منهم اجمع مدعى عليه الاجماع .

**اقول** اما المدعى فمع قطع النظر عن التسالم والاحماع وعن الدليل الاعتبارى الذى مرجه الى عدم الاختلاف بين المدعى والمدعىين في الدعوى لان ادعاء كون زيد مثالا قاتلا للمفتول امر مشترك بينهما و لا اختلاف فيه اصلا يشكال استعداده من الروايات وان كان يظهر من لحواهر دلالتها عليه لان الظاهر ان محط نظره هي الروايات الحاكمة لقصد جبر المشتملة على حكمه - فإنه - داه على تقدير حلف خمسين رجلا من الانصار ينشئ القتل و يترتب عليه آثاره نظراً الى تعدد المدعى فيها و هم الانصار مع ان في هذه الروايات اعصالا واشكالا وهو انه يعترض في المدعى كما عرفت ان يدعى حزماً و بصورة اليقين ولا تسمع الدعوى اذا لم تكن حازمة و الانصار اذا كانوا مدعىين بهذا النحو فكيف امتنعوا من الحلف معثلاً نادى بذكره ان تقسم على ما لم يره و من المعلوم ان مرادهم من عدم الرؤية عدم العلم و اليقين لانه لا يعترض في الحلف الا اليقين ولا تعترض الرؤية بوجه و اذا لم يكونوا مدعىين لعدم الحزم فكيف طلب رسول الله - ﷺ - منهم الحلف مع عدم وجود مدعى في المين وقد عرفت ان اعتبار القسامة انما هو في صورة الدعوى و وجود المدعى ودعوى انه يمكن



وجود المدعى بين الاضرار مدفوعة مصفاً الى انها - ح - لادلالة لها على تمدد المدعى الذي هو محتل البحث بناء على هذا التقدير كان الارام معذلة حميين يميناً من ذلك المدعى بعد عدم حلف غيره معه فالأصاف انه لامحال لاستفادته في الحواهر .

واما المدعى غير معقنى الدليل الاعتباري فيه التعدد حسب تعدد لان حلف كل واحد منهم يرجع الى براءة من احصر تلك القائمة وعدم رتباط القتل اليه وهذا لا ينافي الاستناد بالمدعى عليه الاخر براءة الجميع يتوقف على احصار كل واحد منهم فقامه يحدون بالبراءة كما ان مقتضى اطلاق مدد على لروم اقامة المدعى عليه القائمة لتعدد لا ينفك هذا عنوان على كل واحد منهم واو وصلت النوبة الى يمين شخص المدعى عليه كما لو لم يكن قد قدموا او امتنعوا من الحلف لامحيص عن اعتداد حميين بالاصافة الى كل واحد منهم او عنهم ضرورة انه لا يمكن يمين واحد الا لعمد كما في سائر المقامات التي كان المدعى عليه فيها متعدداً فانه يجب ان يحلف كل واحد ولا يكفي يمين واحدة اصفا الى ذلك انه لو فرض اعتبار القرابة او الاشتراك في القومية في القائمة يمكن ان لا يكون بين المدعى عليهما قرابة او اشتراك في القومية اصلا فالارام على كل واحد منهما احصار فساعة خاصة

**واما ما ذكره الشيخ في الخلاف** فرمى يستدل عنه برواية ابن بصير المتقدمة المشتملة على قول الصادق ع - ودا ادعى الرجل على لقوم انهم قتلوا كانت اليمين لمدعى الدم قبل المدعى عليهم فعلى المدعى ان يحلف بحمين يحلفون ان فلاناً قتل فلاناً فدفع اليهم الذي حلف عليه فان شأوا عمو وان شأوا قتلوا وان شأوا قتلوا الدية وان لم يقيموا وان على الدين ادعى عليهم ان يحلف منهم حميون ما قتل ولا علم لدقاتنا لتحديث (١) نظراً الى ظهوره في تعدد

مسئلة ٩ - لزم يحلف المدعى او هو وعشرتة فله ان يرد الحلف على المدعى عليه فعله ايضاً حسون قسامة، فليحصر من قومه حمسين يشهدون برأئته وحلف كل واحد برأئته ، ولو كانوا اقل من الخمسين كررت عليهم الايمان حتى يكملوا العدد وحكم برأئته قصاصاً ودية، وان لم يكن له قسامة من قومه يحلف هو حمسين يمسأ فاداً حلف حكم برأئته قصاصاً ودية و ان لم يكن له قسامة وبكل عن الممن الرم بالعرامة ، ولا يرد في المقام المدعى عليه وكفاية حلف حمسين .

ولكن فيه انه وان وقع لتعير عن المدعى عليه في صدر العدة بالقوم وولى الدس بالدين دعى عليهم الا ان الظاهر كون المدعى عليه شخصاً معيناً وواحداً مشخصاً من القوم والشاهد عنه قوله عليهم السلام - يحتمون ان فلاناً قتل فلاناً وقوله عفيه ويدفع اليهم الذي حلف عليه واستداه الي القوم اجماعاً هو عشرين كون القتال منهم ومن قبيلتهم وعشيرتهم

ويستدل عليه ايضاً ببعض النصوص الواردة في قصة حشر الظاهر في كون الدعوى على اليهود والاكتفاء بحلف حمسين منهم و لكن الظاهر ان الاسناد فيه الى اليهود اجماعاً هو لما ذكرنا ويؤيده ما يدل عليه التصريح في بعضها - كما في صحيحة اربد المتقدمة - بان فلان اليهودي قتل صاحباً وكذا قول رسول الله - <sup>(ص)</sup> في بعضها الآخر - فليقسم حمسون رجلاً منكم على رجل ندفعه اليكم نعم يمكن التمسك لذلك بصحيحة مسعدة المتقدمة المشتملة على قوله - عليه السلام - حلف المتهمين بالقتل حمسين يمسأ بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً و ان لم يتمكن به صاحب الجواهر لظهوره في تعدد المتهمين خصوصاً مع قوله - عليه السلام - فلن ولم يقسموا بان المتهمين قتلوه الظاهر في ان الجمع ليس باعتبار تعدد القصاص كما لا يخفى

و لكن الجواب انه يلزم دفع اليد عن هذا الظهور والعمل على لزوم الخمسين على كل واحد من المتهمين بقربه النص والعتوى فتدبر و يمكن ان

## اليمين على الطرف . (١)

يكون الجمع باعتبار المدعى عليه وقومه .

(١) بعد تطابق النص والفتوى على أنه لو لم يحلف المدعى أو هو وعشيرته

له أن يردّ الحلف على المدعى عليه يقع الكلام في جهات

**الأولى** أنه إذا كان للمدعى عليه احصاء قومه للحلف ممكناً فهو

يجب عليه ذلك أم يحوز له الاكتفاء بحلف معه حمسين من دون حياضه إلى

احصاء القوم بوجه كما في حاجة المدعى حيث يجب عليه ذلك كما مر ؟

**ربما يقال :** كما عده بعض الاعلام بالـ "الأول" وإن كان هو المشهور

شهرة عظيمه بل ادعى عليه الاحمغ في كمة ث غير واحد من الفقهاء إلا أن

ذلك لم يرد في شيء من الروايات وإنما رواه أبي بصير ( المتقدمه ) فهي مصداق

إلى أنها صحيحة سنداً وعلى بن حمزة لا تدل على أن المدعى عليه يحضر من قومه

من يحلف معه لا كمال العدد بل المفروض فيها حب الحلف من المدعى عليهم

بل مقتضى صحيحه -عدة ( المتقدمه أصلاً ) أن الناقض - عليه السلام - كان يحلف

المتهمين بالقتل حمسين يميناً ، ، أمّا ما في صحيحه يريد ، والأحلف المدعى

عليه فسامه حمسين رجلاً ما قلنا ولا عدنا له قسائلاً فلا دلالة فيه على لزوم حلف

غير المدعى عليه بل تدل على أن المدعى عليه لابد وأن يكون هو الحالف

ولكن لا يكفي بحلفه مرة واحدة بل لابد وأن يكون حلفه فسامه حمسين رجلاً

معنى أنه يلزم عليه الحلف خمسين مرة .

**ويؤيد عليه ما عرفت في المسئلة** لا يفد من أن المدعى عليه في روايه

أبي بصير واحد والحلف متوجه إلى القوم الذي هو فرد منهم والتعسير عن القوم

بالمدعى عليهم قد عرفت السكته فيها مع أن فرد من بعدد المدعى عليه بحيث

يحلف منهم حمسون الظاهر في أنهم أريد من حمسين في مقدم الفاء الصائغة في

مسئلة القامة وبيان مشروعيتها مع لا وجه له أصلاً فلا محيص عن الالتزام بوحده

المدعى عليه .

وإنما صحيحة مسعدة فتحمل - ولو بقرينة روايه أبي بصير - على توحه الحلف إلى المتهم وقومه ويمكن أن يكون الجمع لا يلحظ تعدد المدعى عليه بل يلحظ بعده مع قومه كما عرفت كما أن صحيحة بر بن بكير الظاهر باعتبار رسمير المتكلم مع الغير تعدد الحلف وكونه يلحظ المدعى عليه وقومه وعليه فصيرون ذلك قرينة على كون حمير وحلا بياناً لاصح اليد.

**الجهة الثانية** في أنه لا خلاف ولا إشكال في أنه مع حلف المدعى عليه ما مع القوم أو بعضه مع عدمهم أو امتناعهم تتحقق لرائه المطلقة قصاً ودية لكن في صحيحة مسعدة المتقدمة مدحلف المتهمين ثم يؤدي الدية إلى أولياء القتل ذلك إذا قتل في حق واحد فاعداً أو قتل في عسكر أو سواد مدينه فدينه تدفع إلى أوليائه من بيت المال وظهره لروم داء الدية بعد تحقق الحلف من المتهمين ولكن ذكر صاحب الجواهر أن المراد هو أداء الدية من بيت المال والعرق بينه وبين قتل العسكر أو السوق أن الأخير تدفع دينه من بيت المال ابتداء لا بعد القامة بخلافه فإنه بعد القامة.

و يؤيده التعبير بخلقه «يؤدي» بصيغة المنى للمجهول الظاهر في كون المؤدى غير المتهمين والأشكال المناسب التعبير بصعد الجمع و نحو المسمى للمعلوم كما هو ظاهر.

وقد عرفت ممّا أن مقتضى الجمع بين الصحيحتين بين الروايات الأخر حمل الدية على كون المؤدين أهل ذلك الحي الذي وجد القتل فيه وهم غير المتهمين وصانهم لا يرتبط بمسئلة القامة أصلاً بل لأجل محرد وجدان القتل في حيهم وإحتمال تحقق القتل من كل واحد من أهله.

نعم هنا إشكال وهو أنه بعد توحه الدعوى إلى خصوص المتهمين ولأمره الاعتراف بعدم صدور القتل من غيرهم كيف يحوز لأولياء المقتول أحد الديه من

غيرهم سواء كان هويت المال اذ اهل ذلك الحي الذي وجد القتل فيه  
و بعدة اخرى من كان طرف الدعوى قد حلف نفسه بالقسامة و تحققت  
المراثة له وغيره لا يكون طرفاً للدعوى فكيف يجوز الاخذ منه سواء كان اهل  
الحي اذ يثبت المال .

**والجواب** انه وان كان لا يصيب للمدعى من ناحية دعواه لعرص حلف  
المدعى عليه الموجب لسقوط الدعوى رأساً الا انه لا مانع من حكم الشرع ب لزوم  
الدية لئلا يمتلئ دم امرئ مسلم عيبة الامر حكمه بالتوصل بين ماله و وجد القتل  
في حي أو قرية او قسلة ولده على اهله و بين ماله و وجد في مثل ولاية او عسكر  
او سوق مدينه فالدية من بيت المال هي الحقيقة لا منفاة بين ثبوت الدية للماله  
المذكورة و بين سقوط الدعوى بالحلف رأساً فتدبر .

هذا وربما يقال بدلالة روايتي آخرتين ايضاً على لزوم الدية على المدعى  
عليه بعد الحلف :

**أحديهما** يدل رواية ابي بصير المتقدمه وهو قوله عـ و ان على الدين  
ادعى عنهم ان يحلف منهم حمون ما قتلنا ولا علمنا له قتلنا فان فعلوا ادعى  
اهل القرية الدين و حديقهم ، وان كان نارس فلاقامت دنته من بيت المال الحديث  
ويجاب عنها بصنف سند الرواية فلا حجية فيها

ولكن الظاهر انه لا دلالة لها على ذلك اصلاً لان الظاهر معايرة صميم الجمع  
في فعلوا مع اهل القرية والالكان المناسب التعبير بالصميم في ادعى ايضاً وعليه  
فالفاعل للحلف هم المدعى عليهم والثابت عليه الدية هم اهل القرية الدين و وجد  
فيهم فالرواية لا دلالة لها به وجه المحب من الدليل انه كيف عمل عماد كرتا واعتقد  
ان طريق التخلّص ينحصر بتضييق السند .

**وثانيتهما** رواية ابي البحتري عن حمير بن محمد عن اييه انه اتى على

— عليه السلام — يقتيل واحد بالكوفة مقطعاً فقال صلوا عليه ما قدرتُم عليه منه ثم استحلهم قسمة دله ما قتلوه ولا علمت له قاتلاً وصمتهم الدية . (١)

وهذه الرواية مصافاً إلى ضعف سندها بالنسبة المحترى وهو ذهب من ذهب المعروف بالكذب قصيرة من حيث الدلالة لعدم ظهورها أولاً في وجود المدعى في اليمين وقد عرفت أن محترى القصاص وموردها ما إذا كانت في اليمين دعوى وعدم دلائلها ثانياً على عدم تحقق الحلف من ناحية المدعى وعدم ظهورها ثالثاً في تحقق الحلف من المدعى عليه لأن الاستحلاف أهم من الحلف ولا دلالة له على ثبوت الدية بعد تحقق الحلف

**الجهة الثالثة** أن الظاهر تمامه المتخاصمة مع حلف المدعى عليه أو سكوله ولا محل لرد الحلف على المدعى بمسكول المدعى عليه كما حكى عن الشيخ — رحمه الله — في المصنوع بل في ظاهر محكي صدره دعوى الإجماع عليه ووجهه عموم أدلة الرد وخصوصاً في المقام لأقتضاء الاحتياط في الدماء له بل ظاهر صدره أن التي ترد هي القسمه باجمعها لا خصوص يمين واحدة كما في سائر المقدمات وليس الظاهر به لأوجه الرد في المقام أسللاً لأن مورد أدلة الرد ما إذا كان الحلف وطبيعة المكرا ابتداءً منه بخود له — ح — المسكور ورد اليمين إلى المدعى وأما في المقام فالحلف ابتداءً على المدعى وانثقاله إلى المدعى عليه أنه هو بعد نكول المدعى ورده مع أنه لأوجه الرد الحلف إلى من كان عليه الحلف وامتنع منه فإنه لو كان غير ممتنع من الحلف لكان يحلف أولاً والاحتياط في الدماء لا يقتضي ذلك لعدم الدليل على تأثير الحلف المراد من المدعى عليه والاحتمال لعلّه ينافي الاحتياط كما لا يخفى .

**الجهة الرابعة** أنه إذا سلك المدعى عليه عن الحلف وامتنع منه فهي

كلام المحقق فى الشرايع وعن السرائر والجامع بل قيد انه الاشهر وعلمه عامة متأخرى اصحاب الرم الدعوى وظاهر هذا التعبير ثبوت الدعوى بمجرد النكول وان كانت هى قتل العمد يترتب عليه حق القصاص وان كانت غير ثبوت الدية وقد صرح بهذا الظهور العلامة فى التحرير حيث قال ولو امتنع المدعى عليهم من اليمين لم يحسبوا حتى يحلفوا بل ثبتت الدعوى عليهم ويثبت القصاص ان كان القتل عمداً او الدية ان كان خطئاً ولكن فى المتن الرم بالعرامة وظاهر ثبوت الدية مطلقاً وفى الجواهر الاستدلال لما فى الشرايع بروايتين طاهرتين فى ثبوت الدية بمجرد النكول :

**أحديهما** من صحيحه يريد المتقدمه وهو قوله عـ والآن حلف المدعى عليه قامة حسين رجلاً ما قتل ولا علمنا له قاتلاً ولا اعرموا الدية اذا وحدوا قتيلاً بين اظهرهم اذا لم يقسم المدعون (١)

**وثانيتهما** رواية على بن الحسين المتقدمه ايضا عن بى عبدالله عليه السلام قال اذا وحد رجل مقتول فى قبيله قوم حلفوا جميعاً ما قتلوه ولا يعلمون له قاتلاً ولا ابوا ان يحلفوا اعرموا الدية فيما بينهم فى اموالهم سواء ، سواء بين جميع القبيله من الرجال المدركين (٢)

**اقول** اما الرواية الثانية فلا ترتبط بما نحن فيه من مسألة القسامة التى يكون مورده صورة وجود المدعى والمدعى عليه وثبوت الحلف على الاول وقومه او لا وعلى الثانى وقومه ذبياً ومقدار الحلف هو حمىون لان الرواية طاهرة فى حلف القوم باجمعهم ولو كان نددهم اريد من حسين وان الحلف يتوجه اليهم ابتداء ولم يصر فيها وجود المدعى والمدعى عليه . وجه عايه الامر ثبوت

(١) فى ابواب دعوى القتل الباب التاسع ح - ٣

(٢) فى ابواب دعوى القتل الباب التاسع ح - ٥

مسئلة ٧ - تثبت القسامة في الاعضاء مع اللوث ، وهل القسامة فيها  
 حصون في العمد وخمس وعشرون في غيره فيما بلغ الجناية الدية  
 كالايف والذكر والا فمستها من خمس يمساً في العمد وخمس وعشرين  
 في الحطاء او شبهه ، او ستة ايمان فيما فيه دية النفس وبجانبه من الت  
 فيما فيه دون الدية ؟ الاحوط هو الاول والاشبه هو الثاني وعليه في

الاحتمال بالاصافه الي اوراد القوم وعليه والحكم بدروم عرامة الدية بعد الاداء عن  
 الحلف لا يرتبط بما هو محل المبحث في المقام اصلا

واما الرواية الاولى فهي من كانت واردة في مورد وجود المدعى والمدعى  
 عليه الا ان تقييد الحكم بالقرامه في صورة عدم الحلف بما اذا وجد القتل بين  
 اطهرهم يشتر بل يدل على ان المصاد في لزوم الدية وثبوت العرامة ليس الاناء  
 عن الحلف بل وحدان القتل بين اطهرهم مثل ما اذا وجد في محنتهم او قريتهم  
 او قبيلتهم وان كان متوجه اشك - ح - على الرواية بان المدعى عليه الذي  
 فرس ادته عن الحلف ان كان محكوماً بشيء من القصاص الدية يلزم ان يقع  
 في مقابل قتل واحد شيان احدهما على المدعى عليه والاخر على الذين وجد  
 القتل بين اطهرهم ومن لم يكن محكوماً بشيء يلزم ان يكون وجود الحلف  
 وعدمه سيان في المدعى عليه.

وبعدا احرى الحكم بالقرامه الظاهر في ثبوت الدية ان كان لاجل  
 الامتناع عن الحلف مع وجه التقييد بوجدان القتل بين اطهرهم لان الملاك  
 - ح - هو مجرد النكول بما انه نكول من المدعى عليه وان كان لاجل القيد  
 المذكور فظاهره - ح - عدم يرتب شيء على الامتناع وهو يستلزم المساواة بين  
 وجود الحلف وعدمه فالانصاف ان الوصول الي مراد الدليل في عينة الاشكال  
 وعليه فلم يدل دليل طاهر على لزوم القرامه بل مقتضى القاعدة لزوم لدعوى  
 مجرد النكول وهي قد يترتب عليها القصاص وقد يترتب عليها الدية فتدبر جيداً



اليدين الواحدة او الرجل الواحدة وكل عافيه نصف الدية ثلاث ايمان ، وفيما فيه ثلثها اثنان وهكذا ، وان كان كسر في اليدين اكمل بمنى اذ لا تكسر اليمين فتح في الاصبع الواحدة بمنى واحدة وكذا في الانملة الواحدة وكذا الكلام في الجرح فيجزي الت بحسب النسبة وفي الكسري اكمل بيمين . (١)

### (١) في هذه المسئلة جهات من الكلام :

**الاولى** في اصل ثبوت القسامة وحريتها في الاعضاء اعم مما فيه القصاص وما فيه الدية كحريتها في النفس والدليل عليه مصافاً الى الاشتراك في حكمه المشروعة المصرح بها في بعض الروايات المتقدمة وهي ان لا يريد العسق قتل الاحرار عتاله والى ما حكى عن المسوط و لخالف من ثبوتها فيها عند بعض الروايات ، لو ردة في كمية القسامة في الاعضاء الدالة على ثبوتها فيها ، تأتي ثقلها .

**الثانية** في اعتبار اللوث في قسامة الاعضاء بما وقد صرح به غير واحد كالمحقق في الشرايع وعن الررائر الاحماع عيه خلافاً لما حكى عن مسوط الشيخ - فده - من عدم اعتباره وفقاً لاكثر لعامة او جميعهم عدا الشافعي في تفصيل له

وبدل عليه ما دل على عتده في لقتل من الاحماع والتسالم ومجادة الشيخ - فده - في المسوط لا يندح خصوصاً مع كون القسامة محاولة لمخالفة وتقدير المتيقن صورة وجود اللوث ودعوى ان مقنص اطلاق المسوص الدلة على ثبوت اليمين للمدعى في الدم ثبوتها ، في المقدم من دون لوث لان القدر المتيقن تقييد قسامه القتل باللوث ولادليل على التقييد في المقام مدفوعة بان الدليل ماد كرون من الاجماع والتسالم .

**الثالثة** في كمية القسامة في الاعضاء ولم يحكى عن العمد وسائر واس ادريس انها خمسون في العمد وخمسة وعشرون في غيره ان كانت العمد تدفع الدية كلاف والدكر والافنتها من المقدارين وربما قيل انه خيرة كثر المتأخرين لكنهم - كما في الحواهر - لم يدكروا الخمس وعشرين في الخطاء بل

اطلقوا ذكر احمسين وهي المالك انه مذهب الاكثر بقول مطلق بل عن غيرها  
انه المشهور بل عن الراثر الاجماع عليه لكن قيل يحتمل ان يريد منه ان  
الثبوت بالخمسين مجمع عليه

والمحكى عن الشح و انما هو بل حيرة العلامة في كتبه و الشهيدين  
والمقدادست ايمان فيما فيه دية النفس و جناحه من ست فيما فيه دون الدية .  
**ويدل على الاول** - مضافاً الى دعوى الشهرة بل الاجماع كما عرفت والى  
كونه مقتضى الاحتياط في النماء والى ان القامة محللة للقاعدة فيقتصر فيها على  
المتيقن الذي هو الحمسون مطلقاً او في خصوص صورة العمد اطلاقاً صحيحه عند الله  
من سان قل قال ابو عبدالله - عليه السلام - في القامة حمون رجلاً في العمد وفي  
الخطاء حمسة وعشرون رجلاً وعديهم ان يحلفوا بالله (١) حيث لم يقع فيها التقييد  
بالقتل بل اطلق فيها القامة فتشمل قامة لاعضاء ايضاً

**ويدل على الثاني** ما رواه الكليني عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن فضال  
وعن محمد بن عيسى عن يونس جميعاً عن الرضا - ع - وعن عدة من اصحابنا عن  
سهل بن زيد عن الحسن بن طريف بن واضح عن ابيه طريف بن واضح عن عبدالله بن  
ايوب عن ابي عمر المنطبي قل : عرفت على ابي عبدالله - ع - ما ائتم به امير المؤمنين  
- عليه السلام - في الديات فمما ائتم به في الجسد و حمله ست فرائض النفس  
والنصر والسمع والكلام ونقص الصوت من العنق والدبح و الشلل من البدن  
والارحليس ثم جعل مع كل شيء من هذه قامة على نحو ما نقلت الدية ، والقامة  
حمل في النفس على العمد خمسين رجلاً و حمل في النفس على الخطاء خمسة  
وعشرين رجلاً ، وعلى ما بلغت دية من الجروح الف دينار ستة نفر ، وما كان  
دون ذلك فحسابه من ستة نفر ، والقامة في النفس والسمع والنصر والعقل

والصوت من النفس والمصح ونقص البدن والر حليس وهو ستة أجزاء الرجل ، تفسير ذلك إذا أصيب الرجل من هذه الأجزاء الستة ونقص ذلك وإن كان سدى بصره أو سمعه أو كلامه أو غير ذلك حلف هو وحده وإن كان ثلث بصره حلف هو وحلف معه رجل واحد وإن كان نصف بصره حلف هو وحلف معه رجلان وإن كان ثلثي بصره حلف هو وحلف معه ثلاثة نفر وإن كان أربعة (حمة أسداس) أحدهم بصره حلف هو وحلف معه أربعة وإن كان بصره كله حلف هو وحلف معه خمسة نفر ، وكذلك لفه في الجروح كلها وإن لم يكن للبصير من حلفه معه صوغفت عليه الأيمان وإن كان سدى بصره حلف مرة واحدة وإن كان الثلث حلف مرتين وإن كان النصف حلف ثلاث مرات وإن كان الثلثين حلف أربع مرات وإن كان حمة أسداس حلف خمس مرات وإن كان كله حلف ست مرات ثم يعطى (٢)

فإن في الوسائل بعد نقل الرواية الكيميائية المذكورة ورواه الشيخ بأساده عن علي بن إبراهيم ورواه الشيخ والصدوق كما يأتي من أسانيدهم إلى كتاب طريف ، وكيف كان لا محال لتصنيف سند الرواية بعد كون روايتها بطرق متعددة فيها الصحيح والموثق وغيرهما وإن كان بعض طرفها مشتملاً على الضعف أضعف أبى عمر المتطبيب والمناقشة في سهل بن زياد .

وبهذه الرواية يجب عن دلة لقول الأول أنه لا محال مع تماميتها من حيث السند والدلالة للأحاديث الاحتياط ولأن بعد المتقن وبها يقيد إطلاق صحيحه ابن سنان المتقدمة ودعوى الشهرة والاحتماع مدعونه بعدم ثبوتها بل ربما يقال بتحقيق الشهرة القديمة على خلافه .

ثم الصاهر أن قوله ' وتفسير ذلك ' ليس من الكليني لعدم معهودية هذا النوع من التفسير له مصافاً إلى أنه لا شاهد في الرواية بكونه منه بل الظاهر بكونه حراً

مسئلة ٨ - يشترط في القسامة علم الحالف ويكون حله عن جرم وعلم ولا يكفي الظن . (١)

مسئلة ٩ - هل تقبل قسامة الكافر على دعواه على المسلم في العمد والخطاء في البس وغسرها فيه خلاف والوجه عدم القبول . (٢)

للدرايه وان كن الاستدلال بها لا يتوقف على هذه الجهة نعم فيها اضطراب من جهة معيرة ستة اجزاء المدكورة في الصدر مع ما هو المدكور بعده لعدم اشتغال الاولى على العقل واشتغال الدقة عليه ولكنه لا يقدح في الصحة بالاصافة الى ما نحن بصدده اصلاً كما لا يخفى .

ثم ان "ظاهر الرواية ان ما ثبتت است ايمان هو الدية مطلقاً دون القصاص ولا حله لافرق بين العمد والخطاء في الاعضاء من جهة اعتبار الاست عدم التفصيل بين صورتين كما قد صرح به فيها في القتل .

ثم انه على كلا القولين لو كان هناك كسر في اليمين كما ينبغي لان لا تكسر اليمين فعلى القول لثبتي اذا بلغت الجذبة سدس الدية او اقل فعلى الجميع يمين واحدة وعلى القول الاول اذا بلغت خمس عشر الدية او اقل يكون كذلك وعلى المتوسط من الكسور يلحق بالكسر الذي يكون فيه يمين اكثر لعدم تكسر اليمين كما عرفت وعلى كلا القولين ربما تتحد الحناتان في مقدار اليمين وان كانت يستهما الى الدية محتجبه فتدبر جيداً .

(١) الظاهر انه لاحلاف في اعتبار علم الحالف وانه لا يكفي الظن ولو كان عالياً وسعة الحلاف الى مسوط الشيخ ممنوعة كما في الحواهر والوجه في الاعتبار انه لا خصوصية للمقام فكما يعتبر ذلك في سائر المقامات يعتبر في المقام ايضاً خصوصاً مع ملاحظة ادعاء الاضرار عن الحلف معطلاً لعدم رؤيتهم وتقرير المسمى - ص - لهم مصافاً الى انه لا معنى للحلف على شيء مع عدم العلم به والحلف على ثبوت الظن به لا يغني اصلاً .

(٢) هذه المسئلة خلافية ومن الشيخ في بعض كتبه والعلامة وفجر المحققين

انه لا تقبل وجعله المحقق في الشرايع اظهر لكن حكى عن مبسوط الشرح وجمع من الاصحاب القبول وقواه صاحب الحواهر - قدم -

واستدل للاول بان القسامة على خلاف الاصل و مورد الروايات قسامة المسلم فيقتصر على القدر المتيقض . و بانه قد صرح في بعض الروايات المتقدمة بانه اما حقن دماء المسلمين بالقسامة و في بعضها اما جعلت القسامة احتياطاً لدماء المسلمين فيستبعد منه ان مشروعية القسامة لاحل لتحتفظ على دم المسلم فقط . و انه ان اريد بالقسامة اثبات القصاص في القتل عمداً فمن الواضح ان الكافر لا يستحق القصاص على المسلم و ان اريد به اثبات الدية وللارام الحكم شوت مال للكافر على المسلم بالمعين الاستدائية من الكافر مع ان المسلم منهم يستحلون دماء المسلمين واموالهم

و يدعى سيل معنى للكافر على المسلم ، و تقرير النسي - ص - الاضرار على اياهم وامتناعهم قول قسامه اليهود ولداداه هو - ص - من بيت المال ويمكن المناقشة في الجمع :

اما تقرير النسي - ص - فهو موقوف بامر النسي - ص - بقسامة اليهود و هو صريح في مشروعية قسامتهم مع كونهم كافرين بل مشركين وعليه فلا بد من توجيهه بنحو لانه لا محال لجعل الوحة فيه هو عدم المشروعية بعد صراحة القول فيها ، ويمكن ان يكون الوحة فيه هو علم النسي - ص - بصدور القسامه من اليهود بعد امرهم بها وعليه فكان ترتب عليها برأتهم ولزوم اداء الدية من بيت المال و يبقى في دعوى الاضرار الاعتراض على قول قسامتهم فرأى - ص - المصلحة في صرف النظر عن قسامتهم واداء الدية من بيت المال ابتداءً وعليه و الوحة هي التقرير خصوصيه المورد لاعداد مشروعية القسامه ولو سلمنا عدم تبيين وجهه لتقرير لما لكن ذلك لا يستلزم رفع اليد عن القول الصريح في لمشروعيه نعم مقتضاه مشروعية القسامه من الكافر في حجب المدعى عليه و هو و ان لم يكن ملازماً

للمشروعية في ناحية المدعى خصوصاً بملاحظة بعض الأدلة المدكورة مثل نفي السبيل إلا أن الظاهر عدم الفرق بين القاسمتين من هذه الجهة عند الأصحاب - قدس سرهم - فلا ينافي أن لا واية دليل قوى على المشروعية مطلقاً .

وامّا نفي السبيل فيمكن المرافقة في الاستدلال به بعد وضح أن ثبوت دعوى الكافر بسب قاعته لا يستتبع القصاص بوجه لأن المعروض كون المدعى كافراً وهو مستلزم كون المقتول كذلك لعدم إرث الكافر من المسلم وقد سبق أن من شرائط القصاص التساوي في الدماء لا يقتل مسلم بدمي و عليه فنبت دعوى الكافر بالقصاص في المقام لا يترتب عليه إلا الدية لثبوت حق مالي و من أنه صح أن ثبوت مال للكافر على المسلم لا يكون سبباً له عليه إلا يلزم عدم حوز قتراس المصالح من الدمى و يلزم أن لا يثبت القتل ولو بالنسبة لأن مقتضاه ثبوت الدية على القاتل المسمم مع أن صريح النص والقنوى خلافه ومنه يظهر الجواب عن الدليل المتقدم على هذا الدليل خصوصاً مع ملاحظة أن يشهد و يبين الابتدائية من الكافر يكفي في ثبوت المال على المسلم

وما مررد في مشروعية القصاص فلا دلالة فيه على الحصر بل ولا مفهوم له إلا مفهوم اللقب الذي قد حقق في الأصول عدم ثبوت المفهوم له نعم لاستفاد منه المشروعية في غير المسمين لكن هذا بعض ما تدل على المشروعية من قوله - عليه السلام - في بعض الروايات لمتعمدة القصاص حق و لو لاها لقتل الناس بعضهم بعضاً (١) وفي البعض الآخر والقصاص بجهة لندس (٢) ولأما وفاة بين الطائفتين حتى لا يطلق والتعبد من الطائفة الثانية متعرصه لما لم يتعرض له الأولى كما لا يخفى

(١) تل أبواب دعوى القتل الباب التاسع ح - ٨

(٢) تل أبواب دعوى القتل الباب التاسع ح - ٢

مسئلة ١٥ - لابد في اليمين من ذكر قنود يحرج الموضوع و مورد الحلف عن الاييام والاحتمال من ذكر القابل والمقبول ونسبهما ووصفهما بما يزيل الاييام والاحتمال وذكر نوع القتل من كونه عمداً او خطأ او شبه عمداً ، وذكر الانفراد او الشركة ونحو ذلك من القنود . (١)

ومنه يظهر انه لا مجال للاحد بل لقدر المتيقن بمدى جود الروايات المتعلقة خصوصاً مع صراحة الرواية الواردة في قصة الانصار في عشر وعيه قسامة الكفار كما مر عليه ولوجه هو القول خلافاً للمتن

(١) لاشبهة في انه لابد في اليمين من ان يكون مطلقاً على الدعوى في جانب المدعى وعلى ما انكره في جانب المدعى عليه بحيث ان الظاهر انه يعتبر في سماع الدعوى ان لا تكون مطلقاً مجردة بل مشتملة على بيان الخصوصيات منحوير بل الاهم والاحتمال من جهة القاتل والمقتول ونوع القتل والانفراد او الشركة وغير ذلك فالظاهر - ح - كفاية اليمين على طبق الدعوى من دون اعتبار ذكر الخصوصيات في اليمين ايضاً الا انه حكى عن مسوط الشيخ انه يحتاج بيمين المدعى الى اربعة اشياء وهي المذكورة في المتن ويمين المدعى عليه الى ستة اشياء يقول ما قتل فلاناً ولا اعان على قتله ولا دله من فعله ولا سب فعله شيء ولا وصل شيء الى يده ولا احدث شيئاً مات منه .

وطاهره لروم التعرض في اليمين لهذه الخصوصيات وعدم الاكتفاء بالعاقبة لدلالتها وان كان يصح من دليل كلامه ان هذا فيما ان كانت الدعوى مطلقاً وقد سمعها . وقد وقع التصريح باعتبار الاصول الاربعة في يمين المدعى في عبارة الشرايع وحكى عن بعض كتب العلامة وبعض متأخري المتأخرين

وكيف كان فالظاهر انه لا دليل على خصوص اليمين في قسامة القتل من هذه الجهة بل الظاهر ان حكمها حكم اليمين في سائر المقامات وان اختلف معها من حيث الكمية نعم ورد في بعض روايات المقام التعبير بفلان قتل فلاناً

### المقصد الثالث في احكامها

مسئلة ١ - ينبت القصاص بالقامة في قتل العمد والدية على القاتل في الخطاء شبه العمد ، وعلى العاقلة في الخطاء المحض وقيل ينبت في الخطاء المحض على القاتل لا العاقلة وهو عمر مرضى ، (١)

كما انه ورد في بعضها في دحية المدعى عليه التمييز به ماقتل ولا علمنا له قاتلا مع انه لم يقع التعرض لهذه الجهة الا بحجة في شيء من الكلمات حتى عبارة المسبوط فان مرجع الامور السنة المذكورة فيه الى عدم دخالة المدعى عليه في القتل بوجه واحد واما عدم علمه بالقاتل ولو كان هو غير المدعى عليه فليس فيها تعرض له اصلا هذا ومقتضى القاعدة وان كان ما ذكرنا من كدابة الانطباق على الدعوى وبعبادتها على الخصوصيات لا يكون ذكرها في اليمين ندياً وثالثاً وهكذا بالارم الا ان رعاية الاحتياط في الدماء من دحية وطواهر الروايات الواردة في كيفية تعيين المدعى والمدعى عليه مثل ما عرفت من ناحية اخرى تقتضي التعرض في اليمين لتلك الخصوصيات ايضاً كما انه يسمى التعرض لعدم العلم بالقاتل في ناحية المدعى عليه ايضاً .

(١) لاشبهة ولا خلاف عندنا - بنت وقوى - في انه يترتب على القامة في قتل العمد موت قتل العمد ويرب القصاص عليه كما فيما اذا ثبت بالافراد او لبيعة وحكي عن ابي حنيفة والشافعي في «الجديد» ثبوت الدية مغلظة في مال العدي دون القصاص وفي الجواهر بعد نقله وهو احتج به في مقابلة النص السوي وغيره وبدل على ما ذكرنا صريح جملة من الروايات المتقدمة مثل صحيحة يزيد بن معدية المتقدمة المشتملة على قوله - ص - : «لكي اذا رأى الفاجر الفاسق فرسه من عدوه حجزه معه انقامه ان يقتله فكف عن قتله» ورواية ابن سنان المتقدمة ايضاً المشتملة على قوله - عليه السلام - «لكي اذا رأى الفاجر عدوه فرسه منه حجزه القصاص» ورواية زرارة المتقدمة ايضاً المشتملة على قوله - عليه السلام - :



مسئلة ٢ - لو ادعى على اثنين و له على احدهما لوث فالقسمة الى ذى اللوث كان الحكم كما تقدم من اثباته بحمين قسامة وبالقسمة الى غيره كانت الدعوى كاثار الدعاوى : الممن على المدعى عليه ولا قسامة فلو حلف سقطت دعواه بالقسمة اليه وان رد الممن على المدعى حلف و هذا الحلف لا يدخل في الخمسين بل لا بد فسي اللوث من خمسين غير هذا الحلف على الاقوى . (٣)

مسئلة ٣ - لو اراد قتل ذى اللوث بعد التمثول عليه بالقسامة يرد عليه نصف دينه ، وكذا لو ثبت على الآخر بالممن المردوده واراد قبله يرد عليه

فيقسم خمسون رجلا متكم على رجل يدفعه الحكم وغير ذلك من الروايات مع ان ظاهر الروايات الواردة في مشروعية لقسامة انها بحكم ائمتنا والافراد في ترتيب القصاص ، الا لكان الملازم التصريح بالاختلاف و عدم ثبوت القصاص بها ولا شبهه ايضاً في ثبوت الدية على القاتل في الخطأ شبه الممد بها واما الخطاء المحض فالمشهور فيه ثبوت الدية على العاقلة كما اذا ثبت بالبينة ولكن المحكي عن تحرير العلامة وحواشي الشهيد ثبوت الدية على لقاتل في الجفاء ايضاً ولعل مستندهما رواية روى عن عدي عن آثانه - عليهم السلام - قال لا تغفل العاقلة الا ما قدمت عليه السبب قال و اما رجل يعترف عنده فجعله في ماله حاصّة ولم يجعل على لعاقلة شيئاً . (١) ولكن الرواية - مصافاً الى ضعف السند - قاصرة من حيث الدلالة لان الظاهر بقرينة الدليل ان الحصر فيها ، يصح في مقابل الافراد لاحقيقى شاعل لعدم ايضاً خصوصاً مع ظهور روايات القسامة في خلافه

(٢) مورد هذه المسئلة ما اذا ادعى القتل على اثنين نفحو الشركة وكان اللوث متحققاً ، لاصوبه الى احدهما فقط و عليه فالحكم فيها هو ما في المتن من ملاحظة اللوث ، عدمه فالقسمة الى ذى اللوث يتوقف اثبات دعوى

## نصف ديته . (١)

مسئلة ٣- لو كان لوث وبعض الاولياء غائب و رفع الحاصر الدعوى الى الحاكم تسع دعواء و يطالبه حمسين قسامة و مع القصد بخلفه حمسين يميناً في العبد وفي غيره نصفها حسب ما عرفت و يشب حقه ولم يجب انتظار سائر الاولياء و لا الاستفتاء ولو قوداً ، ثم لو حصر الغائب و اراد

القتل على القسامة و يترتب عليه شر كة المدعى عليه في القتل و اما بالنسبة الى غير ذى اللوث فلامحتمل للقسمه لعدم وجود شرطها لدى هو اللوث كما عرفت وعليه فتحري الصاطة الحاربية في سائر الموارد و هي انه مع عدم لينة للمدعى تصل الدية الى يمين المتدعى عليه و اذا حلف سقطت دعواء بالاصافه اليه و ان رد اليمين على المدعى حلف و تمت دعواء على الآخر ايضاً و هي شر كته في القتل . و الظاهر ان هذا الحلف لا يربط بالقسامة ولا يدخل في تخمين لانه مصداق الى مفارقة طرفه مع طرفها يكون مقتضاهم محتملاً ان القسمه انما ثبتت شر كة ذى اللوث في القتل و لا تثبت بها شر كة غيره بوجه و عليه فلا بد في اثباتها من حلف مربوط به و لا يستلزم الدخول و عدمه على القولين فيما اذا تعدد المدعى عليه و كان لوث بالاصافه الى الجميع فان المبرور في المقام عدم اللوث بالاصافه الى الثمي و كون اليمين هي اليمين المردودة و لا ربط له بذلك المسئلة .

( ١ ) الظاهر ان المبرور في هذه المسئلة ما اذا اثبت المدعى دعواء بالاصافه الى واحد منهم فقد اتم الاول من طريق القسمه و اما الثاني من طريق اليمين المردودة و انه - ح - اذا اراد القتل لا بد له ان يرد نصف الدية من نفسه لعدم التمكن من اثبات دعويد على غيره و المبرور ان ما اثبتته كان هو القتل لا سحوا الاثر اذ من سحوا الشر كة فمع الاعتراف بالشر كة سحوا التخصيف لا بدله من رد نصف الدية من نفسه . و اما لو فرض ثبوت الدعوى على كليهما و اراد قتل احدهما و للادم ان يرد الآخر النصف لا وثى المقتول كما في موارد

استيفاء حقه قالوا : حلف بقدر نصيبه فإذا كان واحداً ففي العدد خمس و  
عشرون وإن كان اثنين فلكل ثلث وهكذا ، وفي الكور يحضر بواحدة ،  
و يحتمل ثبوت حق الغائب بقسامة الحاضر او نفيه . و يحتمل التفصيل  
بين قسامة الحاضر فيقال بثبوت حق الغائب بيا و يمينه خمسين يمساً مع  
فقد القسامة فيقال بعدم ثبوته بما . و يحتمل ثبوت حق الغائب بضم يمين  
واحدة الى عدد القسامة ومع فقدها و يمين الحاضر ضم حصته من الايمان .  
و يحتمل عدم ثبوت دعوى الغائب الا بخمس قسامة و مع فقدها يحلف  
خمسين يمساً كالحاضر ، و لو كان الغائب ازيد من واحد و ادعى الجميع  
كفاهم خمسين قسامة او خمسين يمساً من جمعهم اقوى الاحتمالات  
الاحير سيما اذا ثبت حقه بخمسين يمساً منه . و يأتي الاحتمالات مع قصور  
بعض الاولياء . (١)

ثبوت الشركة في القتل بالافرار او بالبيئة كما لا يخفى

(١) تقع الكلام في هذه المسألة في مقامين :

**الاول** في حوار رفع الولي الحاضر الدعوى الى الحاكم وما شرب  
عليه والوجه في الحواش اطلاق الأدلة الدال على عدم مانعية عينة بعض الاولياء  
عن رفع الحاضر الذي هو لاجل اثبات حقه واستيفائه خصوصاً مع انه ربما  
يحتمل عدم عود الغائب وعدم تمثيل عينته الى الحضور او عدم كونه مدعياً بعد  
الحضور ومجرد الغيبة لا تنصف المانعية وعليه فيجوز للحاضر رفع دعواه وتكون  
هذه الدعوى مسموعة عند الحاكم عامة الامر انه حيث قام الدليل على انه اذا  
لم يكن لمدعى القتل بيمينه ولم يكن هناك اقرار من القاتل ولطريق منحصر  
في القسامة واللام في اثبات دعواه في المقام اقامه خمسين قسامة وخمسين يميناً  
في العدد ونصف في غيره وان كان على تقدير حضور الغائب يكون سهمه من  
اليمن هو النصف الا انه عليه لا يتغير الحكم ولا يوجب ثبوت القتل بالنصف  
واللام خمسون يميناً حتى ثبت حقه ومع الاثبات يجوز له الاستيفاء من

دون انتظار ولو كان متحو الاقتصاص لما سيأتي في مسائل كيفية استيفاء القصاص من حوازل التصدي له من بعض الاولياء .

**الثاني** في انه اذا حصر الغائب واراد استيفاء حقه فبى طريق يمكن له اثبات حقه والمذكور في كتبهم متحو يوجب شبهة تحقق الاحكام كما في الحواضر حيث ادخل من تعرض له من الشيخ والفلس والشهيد وغيرهم من الشارحين له ارسال المسلمات هو انه يحلف الغائب بقدر نصيبه وان كان واحداً يحلف خمساً وعشرين في العمد وان كان اثنين يحلف كل واحد منهما سبع عشرة لعدم تكسر اليمين والوجه في هذا ان الغائب لو كان حاضراً عند رفع الحاصر لم يجب عليه ان يهدى بل كان المألوم عليه الحلف بقدر نصيبه وانما حصر بعد لفظة لا يتغير الحكم .

وتجوز المناقشة في هذا الوجه لانه على تقدير الحضور ربما لا يكون الحلف عليه لازماً لو حود حميين رجلاً يعلمون كماله على هذا التقدير ربما لا يكون الحلف بقدر النصيب بالارم لا يمكن حلف الحاصر ان يهدى وقد مر " حواره " وفي المتن بعد نقل هذا الحكم مسمى الى الاصحاب احتمال فيه احتمالات اخرى

**احدها** : انه كما ثبت حق الحاصر بحمين رجلاً او يميناً كذلك ثبت حق الغائب بها ولا يحتاج اثبات دعويه الى دليل اخر لان المقر ومن عدم كون دعويه معارضة مع دعوى الحاصر والمقر ومن انه قد ثبت دعويه فسقى للغائب مجرد الاستيفاء ولا حاجة الى الاثبات ثانياً

**ثانيها** : انه اذا ثبت لحاصر حقه بحمين رجلاً فبذلك ثبت حق الغائب ايضاً فظراً لى ان قامة حميين يمر له المينة التي يكفى لاثبات الحق مطلقاً ضرورة انه لو كان الحاصر اثبت حقه بالنسبة لكان ذلك كافياً في اثبات حق الغائب ايضاً فبما حميين بمنزلة لبنة في ذلك وهذا بخلاف حميين يميناً التي يحلف

الحاصر فانه لأدليل على أريد من اثبات حقه بها و أمّا ثبوت حق الغائب أيضاً ولا يستفاد من الأدلة بل لابد للغائب من إقامة الدليل و المظهر في هذا الاحتمال أيضاً أن دليله هو الحافظ بقدر نصيبه.

**ثالثها :** هو الاحتمال الذي مع الفرق في انه يلزم بعد تحقق قسامه خمسين رحلّة في اثبات دعوى الحاصر يمين واحدة من الغائب اذا حصر والوحيد فيه لزوم كون المدعى من حملة الخمسين فكما انه كان الحاصر احد هم دارم ان يحلف الغالب بعد حضوره ليكون احدهم أيضاً .

**رابعها :** ما فوّاه في المتن وهو انه يحتاج الغائب في اثبات دعواه الى قسامة خمسين رحلّة او خمسين يميناً ثانياً كالحاصر نعم لو كان الغائب اريد من واحدة كمي الجميع ذلك كما ذكرنا حاصرين والوجه فيه اطلاق أدلة القسامه الدان على ان مدعى القتل يحتاج في اثبات دعويه مع عدم البينة و لاقرار الى القسامه و من الواضح ان الغائب مدّعي للقتل و المعروض تمامه دعوى الحاصر و فصل الحصونه ، الامانة اليه و هذه دعوى جديدة نعم لو كان الغائب حاصراً لا يحتاج الى تعدد القسامه لان الحصونه واحدة وقد عرفت ان طهر أدلة القسامه عدم كون تعدد المدعى موحياً لتعددّها لكن هذا مع حضورهم و أمّا مع الافتراق والمظهر التعدد كما اذا كانوا جميعاً حاصرين ولكن صدر الادعاء من واحد منهم لعدم ثبوت القتل عند غيره فبعد ثبات المدعي دعواه بالقسامه وتمامية الحصونه اذا صدر الادعاء من غيره أيضاً يحتاج الى قسامة جديدة لاند دعوى جديدة وهو مدّعي جديد واللازم عليه ذلك وهذا الاحتمال مصافاً الى انه اقوى سيّما اذا اثبت الحاصر حقه بخمسين يميناً من نفسه دون خمسين رحلاً الذي يحتمل فيه كونه كالبينة المشتبه المدّعي مطلقاً موافق للاحتياط ايضاً خصوصاً بعد كون القسامه على خلاف القاعدة كما عرفت

ثم : انه اذا استوفى الحاضر حقه بالدية فتارة يريد الغائب بعد حصوله واثبات حقه بمحورفت استيفاء حقه بالدية ايضاً وأخرى يريد استيفاءه بالقصاص وفي الصورة الأولى يأخذ نصف الدية مثل الحاضر ولاشكال -ح- وفي الصورة الثانية يحوز له الاقتصاص عية الأمر بعد اداء نصف الدية لأن المعروف ان قد دى المقتص منه نصف الدية الى الحاضر أولاً فاللارم الاخذ من الغائب الذى ليس له من الحق الا النصف .

واما اذا استوفى الحاضر حقه بالقصاص ولازمه اداء نصف الدية الى المقتص منه او ورثته لعدم حوار الاقتصاص بعد كونه حقه بمقدار النصف الا بعد الاداء المدكور فتارة يريد الغائب الاستيفاء بالدية وأخرى بالقصاص وفي الصورة الأولى يأخذ نصف الدية من الورثة وفي الصورة الثانية وان كان لا يترتب على اثبات دعويه بالقصاص من جهة القصاص شيء لأن المعروف ان تحققه ولاجله ربما يحتمل عدم القصاص عليه للمورثة الا انه حيث يترتب على دعويه لزوم دفع الورثة النصف الذى احده من الحاضر اليه لأنه لا يقع فى مقابل النفس اريد من نفس واحدة فلزامه بذلك .توقف على اثبات دعويه بالقصاص وفي الحقيقة لان يكون مطلبه القصاص -ح- مع الورثة بل يصدرهم لأنه مع عدم المطلية يكون نصف الدية بايديهم بل تكون القصاص مؤثرة فسي حصول نفع الى الولى الحاضر ولاجله يمكن ان يقال بعدم سماع دعوى الغائب في هذه الصورة لأنه بعد ارادة القصاص لانفع في هذه الدعوى بالاصافة اليه اصلاً .

ثم : انه ذكر في دليل المتش انه يجزى الاحتمالات مع قصور بعض الاولياء ومراده من القاصر الصبي والمجنون ومراده انه لو كان احداً الوليين صبياً او مجنوناً يجزى فيه حكم الولى الغائب فيما تى فيه جميع الاحتمالات المدكورة فيه ولكن اللارم تقييده بما اذا لم يدع الولى عنهما مع المدعين والا فيجزى فيه حكم تعدد المدعى الذى قد عرفت عدم تعدد القصاص فيه بخلاف تعدد المدعى عليه

مسئلة ٥ - لو كذب احد الوليين صاحبه لم يقدح في اللوث فما اذا كانت

امارات على القتل ، نعم لا يسعد المدح اذا كان اللوث بشاهد واحد - مثلاً -

والمقامات محتلة . (١)

(١) قد وقع عنوان المسئلة بهذه الكيفية في المتن تبعاً للشرايع ومحكى الخلاف والمسوط والقواعد وبعض آخر ولكن الظاهر انه بهذه الكيفية لا يرتبط بالمقيد ادليس من شأنه بيان موارد وجود اللوث وموارد عدمه بعد بيان مفهومه ومعناه وانه هي الامارة المعقيدة للظن الشخصي للحاكم بصدق المدعى لانه لا مجال لان يتعرض لبقه لانه في اي مورد يتحقق الظن الشخصي وفي اي مورد لا يتحقق بعد ملاحظه اختلاف المقامات واختلاف الاشخاص واختلاف الامارات ويرد على المتن - مصافاً الى ذلك - نعم المعد عن القدح مع كون اللوث بشاهد واحد ولعل نظره الى تعارض شهادته مع تكذيب الولي الاخر والوجه في الايراد انه ربما يكون الولي الاخر متهماً بالخطأ او السهو او المداوة او الغرض ولا يقدح تكذيبه في حصول الظن من الشاهد الواحد بعد فرض عدالته كما لا يخفى .

والذي ينبغي ان يقع محلاً للنسب في هذه المسئلة انه كما ان مشروعيه القسامة مشروطة بوجود اللوث فهي تكون في صورة وجود ولين - مثلاً - مشروطة بعدم تكذيب الولي الاحرام لا تكون مشروطة بوجه ورمما يقال بالاشتراط نظراً الى الاقتصار على القدر المتيق بعد كون القسامة محللة لبقاء عدة من جهات ولكن يدفعه ان لازم الاشتراط المذكور عدم صحة القسامة اذا كان بعض الورثة عائناً او صغيراً حتى يحصر ويلغ فلا يكذب خصوصاً مع عدم كون سائر الدعاوى ساقطة بتكذيب احد لوازمين حوالاخر فلو ادعى احد الوارثين دية للمورث واقام عليه شاهداً واحداً مع يمينه لا يمنع تكذيب الاخر من صحة يمينه وثبوت حقه بوجه ثم : انه قد تعرض صاحب الجواهر - قدس سره - في جمل هذه المسئلة لعروض لا بأس بالتعرض لاثنتين مهمين منها :

**الاول** لو قتل احدهما قتل اباا يريد وقول الآخر بل عمرو وفي الجواهر  
اقسم كل واحد على من عينه بعد ثبوت الدوث ولو باليمين على ان القاتل احدهما  
واخذ نصف الدية ومنى هذا عدم مطلقان القصاص بالتكذيب والتعاضد ويرد عليه  
منع هذا المسمى من الظاهر - بعد عدم امكان الجمع بين القسمين لاقتضاء كل واحد  
منهما كون القاتل غير الذي يدعيه الآخر والمفروض توهمهما على عدم الشر كونه  
وسدور القتل نحو الامر اد - تساقطهما وعدم صلاحية شيء منهما لاثبات الدعوى  
وهذا من دون فرق بين ان يكون اعتبارها لاحل الامارة والكاشفة كما لا يبعد  
وبين ان يكون لاحل داث سريرة ان اعتد بها ان هو مع عدم العلم بالخلاف  
وهو غير متحقق في المقام فتدبر .

هذا مع ان تحقق الدوث في مثل المقام ممزوج ومجرد قيم اليقين على ان  
القاتل احدهما الما يوجب الظن يكون احدهما القاتل في مقابل غيرها واما كون  
كل واحد قاتلا فلاس بالامارة اليه بل لا يعقل لان الظن بالمتحالفين غير ممكن  
ولا يوجب مشروعة القصاص المشروطه بوجوب الدوث بالنسبة الى كل واحد منهما  
كما لا ينبغي .

**الثاني** ما لو قتل احدهما ، قتله هـ وحده وقول الثاني بل هذا مع آخر  
وفي الجواهر «على المختار من عدم الابطال لحلف الاول على لدى عينه واستحقاق  
نصف الدية وحلف الثاني عليهما واستحقاق النصف على كل واحد الربع نعم ساء  
على الابطال بالتكذيب يحتمل ان يقال انه حصل في النصف فلا يستحقه بالقسمه  
ويحلف الاول على لدى عينه ويأخذ الربع ويحلف الآخر عليه ويأخذ الربع  
ولا يحلف على الآخر لتكذيب الاحله في شركته»

**اقول** الظاهر انه بناء على الابطال بالتكذيب كما هو لظاهر على ما عرفت  
يكون مقتضاه لتبطل مطلقا وعدم ثبوت شيء من الدعويين بوجه كما في الفرع



مسئلة ٦- لو مات الولي قبل اقامة القسامة او قبل حلقه قام وارثه مقامه في الدعوى فعليه اذا اراد اثبات حقه القسامة و مع فقدتها حسنون او حسن وعشرون يمسا ، و ان مات الولي في اثناء الايمان فالظاهر لزوم استنساخ الايمان ، ولو مات بعد كمال العدد ثبت للوارث حقه من غير يمسا . (١)

المتقدم و اما احتمال حصول التكدب في البصق و حور رجوع كل منهما الى الذي عيَّنه الاول ، لربح فيدفعه مصافا الى كونه محلاً لظاهران لارعه لس حوار الرجوع المبرور بل يمكن القول بثبوت انقصاص - ح - لتوافقهما على كون ريد - مثلاً - قاتلاً وعدم ثبوت دعوى الانفراد و كذا دعوى الاشتراك لا يمنع من ثبوت انقصاص لحوازه على كلا التقديرين غاية الامر عدم توقفه على الرد بناء على الانفراد و توقفه عليه على الاشتراك

(١) في هذه المسئلة فروض ثلاثة :

**الاول** ما اذا مات الولي قبل اقامه القسامة او قبل حلقه ولا شبهة في انه يقوم وارثه مقامه في الدعوى واقامة القسامة او الحلف وفي الحقيقة ما يشترط في هذا الفرض دلموت ابي الوارث اما هو حق الدعوى وصلاحيه دعويه لسماع بعد ان لم تكن كذلك في حياة المورث وبعد ذلك يحتاج بمقتضى ادله القسامة اثبات دعويه اليها او الى الحلف ضرورة انه لا مجال للثبوت بدونه

**الثاني** ما اذا مات الولي في اثناء الايمان وفي المتن الظاهر لزوم استنساخ الايمان والمحكي عن الشيخ - قدس - التعليق له انه لو مات لاثبت حقه يمين سيرة وبن الخمسين كيمين واحدة ولو مات في اثنائها لزم الوارث استيفائها .

ويرد على الاول ان اثبات الحق يمين الغير من خصوصيات القسامة فلا يكون ذلك من التوالي الفاسدة وتبريد الحمين مترتبة يمين واحدة لا دليل على اطلاقه بل عيَّنه التبريد في اثناء الدعوى به و توقف ثبوتها عليه و اما كونه مثلها في جميع الاثار والحواس فلم يقم دليل عليه .

مسئلة ٧ - لو حلف المدعى مع النوث و استوفى الدية ثم شيد اثباته انه كان غائباً غسة لا يقدر معها على القتل او محبوساً كذلك فهل تبطل القسامة بذلك واستعبدت الدية ام لا مجال للمسئلة بعد فصل الخصومة باليمين فيه تردد والارجح الثاني نعم لو علم بذلك وجداناً بطلت القسامة واستعبدت الدية ولو اقتص بالقسامة او الحلف احدث منه الدية لو لم يعترف بتعمد الكذب والاقتص منه . (١)

والتحقق ان الدليل على هذا القول مذهب ان كون القسامة على خلاف القاعدة يقتضى الاقتصار على القدر المتيقن وهو الاستنباط في المقام ان مقتضى اطلاق ادلة القسامة ان دعوى القتل تحتاج في اثباتها الى القسامة ومن الواضح ان دعوى الوارث بعد الولى دعوى جديدة وهو مدع جديد يقتضى اثباتها الى القسامة بعد طرح الدعوى وسماعها والدليل على كونه مدعياً جديداً انه لم يكن له محل مع وجود الولى مع انه يمكن ان لا يكون له ادعاء بعده وعليه فلا وجه لانتهاء القسامة ولا اقامتها وحينئذ ذلك الى دعويه يكشف عن كونها دعوى جديدة ومن الظاهر توقف انتهائها على القسامة بعدها مع انك عرفت في المسئلة الرابعة ان حصول الولى الغائب بعد اقامة القسامة من الولى الحاضر يوجب توقف اثبات دعويه ايضاً على قسامة جديدة كما قوبلها معى المقام الذى لا يكون الوارث في عرس الولى بل في طوله يكون التوقف المذكور اوضح بل اولى فتدبر

**الثالث** ما اذا مات الولى بعد تمامية الايمان ولا اشكال - ح - في انه لا يجب على الوارث اقامة لقسامة او الحلف لان ما ينتقل الى الوارث - ح - ليس هو طرح الدعوى لان المفروض من انتهائها من ناحية الولى بل هو حق الاقتصاص من القاتل او احد الدية منه كما لا يخفى .

(١) الظاهر كما في المتن انه بعد تمامية فصل الخصومة بالقسامة واستيفاء المدعى الدية لا يبقى مجال لطردها ثانياً واقامه البيعة من طرف القاتل على كونه

مسئلة ٨ - لو اسوفى حته بالقسامة فقال آخر انا قتلته منعرداً فان كان المدعى حلف وحده اذ مع القسامة فليس له الرجوع الى المنكر الا اذا كذب نفسه وصدق المنكر - ح - ليس له العمل بمقتضى القسامة ولا بد من رد ما استوفاه وان لم يحلف وقلنا بعدم لزوم حلفه وكفى حلف قومه فاذا ادعى جرمه فكذلك ليس له الرجوع الى المنكر الا مع تكذيب نفسه، وان ادعى طياً وقلنا بامتناع دعويه كذلك جاز له الرجوع الى المقر وجار العمل بمقتضى القسامة والظاهر ثبوت الحيار لولم يكذب نفسه، وزجع عن جرمة الى الترييد او العطي (١)

مساءراً حال القتل سراً لا اجتماع مع القتل، وحداً مريضاً كذلك او محبوساً كذلك كما في سائر الدعاوى وقد بعد الحكم على طلق بمين المنكر فيها وعمل الخصومة بها لا محل للمدعى لاقامة لينة على دعواه ولكن في الشرايع ومحكي القواعد وغيرها بطلان انقسامه بذلك للزوم رد الدية الى الفاتل ولم يعرف له وجه يعتمد عليه نعم في المسائل، ولو قال الشهود لم يقتله هذا واقتصر دا عليه لم تقبل شهادتهم، واصل وجهه عدم حجية الشهادة على لى لعدم كونه قابلاً للمشاهدة او لعدم اقراره بوعاً ثانياً لاقتضائه الى مراقبه تامة ومعايشة كاملة كما لا يخفى

وكيف كان فالعذر عدم بطلان له - ا - بالنية، امدها نعم لو تحقق العدم الواحداني على خلافه، يكشف ذلك عن بطلان حكم الحاكم وعليه واللام رد الدية الى من احدها منه هذا فيما لو استوفى لدية ومثله ما لو استوفى حقه بالاقتصاص فلا تعمل القسامة، لينة وتطل ما لم يل الواحداني بالحلاف وللارم - ح - احد الدية من المقتصر "واذا نزل الى ورثة المقتصر" صد لولم يعترف بتعمد الكذب والا يقتصر من المقتصر "كما لا يخفى ومما ذكرنا تظهر المماحة في المتن في بيان حكم الاستيفاء بالقصاص فتدبر

(١) المحكى عن الشيخ في الحلاف - ا - لو استوفى حقه بالقسامة فقال آخر انا قتلته منعرداً ان الولي بالحيار والظاهر ان مراده من الحيد هو خذ الولي بين

مسئلة ٩ - لو اتهم رجل بالقتل والتمس الولي من الحاكم حقه حتى  
يحصر السمة فالظاهر جوار اجابته الا اذا كان الرجل ممن يوثق بعدم قراره  
ولو اخر المدعى اقامة السمة الى سمة ايام يخلو سبله . (١)

المقاء على مقتضى القسامة وبين الرجوع الى المقر واستيفاء الحق منه ولكنه في  
محكي المصوب استشكل في ذلك انه ليس له ذلك لانه لا يقسم الامع العلم وهو  
مكذب للمقر ومرجعه اليه مع كذبه للمقر كيف يعود له الرجوع اليه  
ولذا حكي عن كشف اللثام ان المراد من الجبر هو التحجير بين ان يصدقه ويكذب  
نفسه وبين ان يكذبه ويثبت على ما كان عليه

والتحقيق - بعد ظهور كون المراد من الجبر هو التحجير بين الثبوت على مقتضى  
القسامة وبين الرجوع الى المقر - هو التفصيل في ذلك كما في المتن ان يقدر ان  
الدعوى ان كانت حراماً ومرجها الى علم المدعى يكون لقاتل هو رداً - مثلاً - لا مجال  
له للرجوع الى المقر بوجه الامع فكذب نفسه سواء قبل بلزوم حمله مع القسامة  
وحلف معهم ام لم يقل بذلك وقسمه مكذبه حلف القوم وما اذا كانت دعويه طناً  
وقلنا سماع هذا النحو من الدعوى حمله الرجوع الى ريد بمقتضى القسامة وحار  
له للرجوع الى عمرو المقر بمقتضى اقراره كما انه اذا كانت دعويه حراماً ولكنه  
رجع بعد الاقرار عن حرمه الى التردد او الطل منه - ح - يكون له الجبر ايضاً  
لانه لا رجوع عن الحرم لا يتحقق تكذيب المقر لكن يظهر من الجواهر بطلان  
القسامة في هذه الصورة حيث قال : وعمد النص له بعد الاقرار والاثبات بالقسامة  
بمقتضى عدم الرجوع على الاول ايضاً لان الثالث من صحة القسامة الاحد بها لمن  
هو باق على مقتضاها ويرد عليه ان الحكم يتوقف صحة القسامة على المقاء على  
مقتضاها بوجه عدم حريتها اصلاً لعدم اقراره نوعاً كما لا يخفى

(١) قد دفع الاشكال والخلاف في حوار حسن المتهم في الدم فالمحكي عن  
الشيخ واثابه والهرشتي و لظرمى : العلامة في القواعد وبعض آحر الجوار وعن

الحلى والفرج وحده وبمضى آخر العدم وعن المختلف، تفصيل حيث انه قال فيما حكى عنه «التحقيق ان يقول ان حصلت التهمة للحاكم بسبب لرم الحس ستة آدم عملاً بالرواية ونحفظ للمفوس عن الائلاف وان حصلت لميره فلا، عملاً بالأصل» والمستند الوحيد فى المسئلة - بعد وضوح كون الحس على خلاف القاعدة لانه عقوبه مع عدم ثبوت الحثية بعد لان لمعروض تحقيق مجرد الاتهام - ما رواه الشيخ، ما يده عن على بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلى عن السكونى عن ابي عبد الله عليه السلام - قال ان لمسى - من - كان يحس فى تهمة الدم ستة ايام وان جاء اولياء المقتول ثلث ولا حلى سبيله (١) وذكر المحقق فى الشرايع انه فى المستند ضعف والظاهر ان مراده هو الضعف فى السند دعمار السكونى مع ان الظاهر اعتبار روايته مطلقا لكونه ثقة وفى مثل المقدم يكون استناد المشهور الى روايته حائراً لضعفه على تقديره نعم من لا يعتمد على خبر الواحد مطلقا كالحلى لامانع له من ترك العمل بها .

واما دلالة الرواية والظاهر ان قوله - ع - ن التمسى - من - كان يحس وان كان هو الحس ولوم دون التماس الولي الا انه حيث يكون الحق له ويعتبر طلب دى الحق فى الاحد له بحقه لامانع من تقييده بصورة الالتماس كما فى المتن تبعاً للشرايع كما ان الظاهر ان المراد من التهمة ليس مجرد احتمال كونه قاتلاً بل تحقيق الطن بذلك من سبب معجب لافادة الطن وهو المعسر عنه باللوث فى مسئلة القامة ولا يبعد القول بمعارضة من المختلف من التفصيل لظهور الرواية فى كون التهمة حاصله للحاكم كما مر مثله فى باب القسمه وعليه فالاشكال عليه - كما فى الجوهر - انه حرج عن اطلاق الرواية مجرد نظر بل منفع والعرض من الدم الذى اصبقت اليه التهمة هو القتل لا ما يعم الحرج لاصراف اطلاق الدم

## القول في كبتة الاستيفاء

مسئلة ١ - قتل العمد يوجب القصاص عساً ، ولا يوجب الدية عيساً ولا تحسراً فلو عفا الولي يسقط وليس له مطالبة الدية ، ولو بدل الجاني نفسه ليس للولي غيرها ، ولو عفا الولي بشرط الدية فللجاني القول وعدمه ولا تثبت الدية الا برضاه فلورضى بها يسقط القود وتثبت الدية ، ولو عفا بشرط الدية صح على الاصح ولو كان بسحو التعليق "فإذا قتل سقط القود ، ولو كان الشرط اعطاء الدية لم يسقط القود الا باعطائه ، ولا يجب على الجاني اعطاء الدية لخلاص نفسه ، وقيل يجب ان يحوب حفظها . (١)

اليه مضاف الى كون الحكم على خلاف لمادة ثم ان الظاهر ان المراد من محيى اولياء المقتول هو معيشتهم في السنة لاعددها وان كان التعبير بالبقاء امله يشعر بخلافه فتدبر كما ان الظاهر ان المراد بقوله "ثبت" في الرواية اعم من اليه ويشمل القسامة وعليه فالتعير بالسنة في مثل المتن اما هو من باب المثل لا لارادة التخصيص كما ان امتثناء صورة الوثوق بعدم الفرار في المتن اما هو لاحل كون منهية الحكم والموضوع مقنضية لكون ملاك الحسن هو عدم الفرار فلامحال له مع الوثوق بعدمه كما لا يخفى .

(١) الاحتمالات الحدية ابتداء فيما يوجه قتل العمد ثلاثة

**الاول** تمس الدية كاحتية وهو شبه العمد والخطء والارث في طلائه بل الضرورة تقتضى خلافه لاقتصائه حذف عنوان القصاص الذي قد عرفت ان مفهومه هو فعل الممثل واسناد مثل العمل الذي وقع لعدم ثبوت المورد له - ح - يوجه مع ان الكتب والسنة حا كما ان شئونه ضرورة فهذا الاحتمال منمى بلاشبهة

**الثاني** ثبوت التعجير من القصاص بين الدية بحيث كان اختيار احد لطرفين بيد الولي ولما حل لرضا الجاني فيه اصلاً وقد حكى القول به عن

العماني والاسكافي ولكن نعى الحواهر صراحة كلام الادل فيه حث قل :  
« فان عفا الاولياء لم يقتل وكانت عليه الدية لهم » نظراً الى احتماله لكون الوحوب  
لاحل التحفظ على النفس لالكونه طرفاً للتخيير

**الثالث** نعى القصاص وعن المسوط انه الذي نعى عليه اصحات واقتصته  
احصاهم وعن الخلاف عليه اجماع الفرقه واخبرهم وعن ابن ادريس نعى الخلاف  
فيه تارة ونسبه الى الاصحاب اخرى والاحماع عليه ناكثه وحكى دعوى الاحماع  
عن غيرهم ايضاً .

**ويبدل** عليه من الكتاب مثل قوله تعالى « النفس بالنفس » الى آخر  
الاية الظاهر في وقوع النفس في مقابل النفس وكذا الاعضاء مثل العين والالف  
والاذن وقوله تعالى : « ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم »  
وعبرهما من آيات القصاص الظاهرة في تعيينه

ومن النصوص روايت كثيرة ادعى في الحواهر نواترها مثل صحيحة عبدالله  
بن سنان قل سمعت ابا عبدالله - عليه السلام - يقول من قتل مؤمناً متعمداً قيد  
منه الا ان يرصى اولياء المقتول ان يقتلوا الدية فان رصوا بالدية واحب ذلك  
القتل فالديه الحديث (١)

ورمى يستدل لقول الاسكافي بروايات مثل صحيحة عبدالله بن سنان وابن  
مخير جميعاً عن ابي عبدالله - عليه السلام - قل مثل عن المؤمن يقتل المؤمن  
متعمداً الى ان قال فقال ٠ ان لم يكن علم به اطلق الى اولياء المقتول وافر  
عندهم بقتل صاحبه وان عفا عنه فلم يقتلوه اعطاهم الديه واعتق ثمة وصام  
شهرين متتابعين واطعم ستين مسكيناً ثوبة الى الله عز وجل (٢)

(١) من بواب القصاص في النفس الباب التاسع عشر ح - ٣

(٢) من بواب الكفارات الباب الثامن والعشرون ح - ١ .

**وصحيحة** ابن سنان الثانية عن ابي عمدة الله - ع - انه سئل عن رجل قتل مؤمناً وهو يعلم انه مؤمن غير انه حملته القصب على انه قتله هل له من توبه ان اراد ذلك او لا توبه له قال توبته ان لم يعلم انطلق الى اوليائه وعلمهم انه قتله فان عفى عنه اعطاهم الدية واعتق رقبة وصام شهر من متتابعين وتصدق على ستين مسكياً . (١) ولكن الظاهر عدم كونها رواية اخرى غير الاولى بل هي متحدة معها كما اشرنا اليه مراراً .

**ورواية** ابي بكر الحنبل في قوله . قلت لابي عمدة الله - عليه السلام - رجل قتل رجلاً متعمداً قال حز له جهنم قال . قلت له هل له توبه قال نعم بموسم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكياً ويعتق رقبة ويؤدى دية قال . قلت لا يقبلون منه الدية قال يتروح اليهم ثم يجعلها صلحاً بصلحهم . قال . قلت لا يقبلون منه ولا يروحونه قال : يصبره صبراً يرمى بها في دارهم . (٢)

**والنبوى :** من قتل له قتل فهو يحبس من النطرين (بحر النطرين) اما ان يغدى واما ان يقتل . (٣)

**والنبوى الآخر :** من اصيب دم او جمل - والجل الجرح - فهو بالجبار بين احدى ثلاث ام ان يقتل او يحد العقل او يعفو . (٤)

**لكن** في النبوي اشكال ضعف السند والروايات الاخر لا تنطبق على دعوى مدعى لتجسير لان طهره لا يروم اعطاء الدية ولو مع عدم قبول الولي والعفو عنها ايضاً مع ان القائل بالتجسير لا يرى ذلك بوجه لان مرجعه الى ثبوت الدية ايضاً

(١) تل ارباب الكفارات الباب الثامن والعشرون ح - ٣ .

(٢) تل ارباب الكفارات الباب الثامن والعشرون ح - ٤ .

(٣) سنن البيهقي ح ٨ - ص ٥٢

(٤) سنن البيهقي ح - ٨ ص ٥٣



معنوان حق الولي قد اعني عنه واسقطه لاسبب الاعطاء وعليه محتمل ان يكون لزوم اعطاء الديه في الروايات من شؤون التوبه فتدبر ولعله لذا لم يذكر صاحب الجواهر هذه الروايات من ادله قول الاسكافي بل كان ذلك في كلام بعض الاعلام ثم على تقدير الدلالة تكون موافقه الروايات الصاهرة في قول المشهور لشهرة المحققه من جهة اهلها وموجبه لتعني لاحد بها فالله اعلم عن احتياط القول بتعني القصاص

ثم انه مترتب على ما ذكرنا من تعني القصاص حكم مسئلة العفو فيها صور فاته تارة بمعنى ولي القتل سحوا بصرح بتعني المال وعدم اراة الديه ولا شبهة -ج- في تأثير العفو في سقوط حق لقصاص كسأله لاشبهه في عدم ثبوت الديه .

**واخرى** يتحقق العفو وسحوا الاطلاق من دون التعرض للديه -هـ- اياً وائتمانه وحي هذه الصورة ايضاً بسقط القود ولا تثبت الديه لان المعروف ان ما وجب بقتل الممد كان مجرد القصاص والعرض انه اسقطه والديه لم تكن في النفس حتى تثبت نعم على القول بالتحجير بكون العفو موجباً لسقوط القود وتبقى الديه بحالها لانها احد طرفي التحجير وفيها بين العفو وبين لا فرق بين وجود رسالته الحاي وعدمه لعدم ارتباط الحق انسياً واسقاطاً الاول

**وثالثة** يتحقق العفو سحواً بطلان الديه والارتباط قد يكون سحواً بالتعليق وقد يكون سحواً الاشرط كما ان المشروط او لمعلق عليه قد يكون هو ثبوت الديه الذي يمتثل بشرط الشيحة وقد يكون اعطاء الديه الذي يمتثل بشرط العمد اما اذا كان سحواً بالتعليق ففي الجواهر يعني الريب عن بطلانه ولعله لما هو المشهور من بطلان لتعلق في العقود والالتفات ولكنه جعل في المتن الصحة هي الاصح ووجهه اما عدم معلومة شمول دليل بطلان التعليق الذي هو الاحتمال المدعى لمثل المقام واما اطلاق ادله صحة العفو فقد تدبر

وأما إذا كان منحو الأشراف في الحواهر انه مسمى على لزوم الشرط في الإيقاع مع رضا المشرط عليه وهو لا يعلو من بحث بل مع الأفي مثل الخلع ونحوه مما ثبت بالأدلة ولذا ذكر غير واحد انه على المختار لا تثبت الدية الأصحاح

**أقول** الظاهر ان الشرط في ضمن الإيقاع وان لم يكن لازماً ولو مع رضا المشرط عليه ضرورة انه اذا اشترط الزوج في ضمن الطلاق -مثلاً- ان لا تزوج زوجته بزوج آخر وصحت بذلك لا يحرم عليها التزوج ، لغير صلا ، لا ان الدليل على اللزوم في المقام صحيحه عند الله بنسب ان المتقدمة المشتملة على قوله : «وان رضوا بالدية واحب ذلك القاتل فالدية» فان مرجعها الى اشتراط المعو - بالدية - ورضا العاني به ولا مجال لحمله على الصلح بعد ظهوره في كون الشروع من ناحية الولي ووصوح شروع الصلح من ناحية العاني وعلى تقدير التسليم فمقتضى الإطلاق عدم الاختصاص بالصلح .

ثم انه يتفرع على ما ذكرنا ايضاً لزوم تحقق رضا العاني في ثبوت الدية لخروجها عن دائرة حق الولي والانتقال اليها لابتحاف بدون التراضي وهذا بخلاف القول بالتحجير الذي يترتب عليه ثبوت الدية مع احتبار الولي لها وان لم يكن العاني راضياً به بوجه .

وعلى ما ذكرنا لا مجال لاحد العاني على الدية ولو بدد نفسه للقصاص لا يكون للولي الا القصاص والمعوهم ربما يقدّر بوجوب الدية عليه لو طلعها ، بولي من باب وجوب حفظ النفس كما عن جماعة من الفقهاء مثل العلامة وولده ولكن طهر الصحيحة المتقدمة خلافه لدالاتها على ثبوت الاختيار للعاني ووصوح انه في صورة الوجوب يحجر عليه مع عدم وصوح شمول دليل وجوب حفظ النفس للمقام الذي تعلق بها حق الغير وتكون مهدورة ولو في الحاملة فتدبر

مسئلة ٢ - يجوز التصالح على الدية او الرائد عليها او الماقص قلوله يرضى الولي الاباصاف الدية جار وللجاني القبول فاذا قبل صح ويجب عليه الوفاء . (١)

مسئلة ٣ - لا يجوز للحاكم ان يقضى بالقصاص ما لم يشت ان السلف كان بالحياة فان اشتبه عنده ولم يتم بيعة على ذلك ولم يشت باقرار الجاني اقتصر على القصاص او الارش في الجناية لا النفس فاذا قطع يد شخص ولم يعلم ولو بالنسبة الى الاقرار ان القتل حصل بالجناية لا يجوز القتل (٢)

مسئلة ٤ - يرث القصاص من يرث المال عدا الروح والروحة فانهما لا يستحقان قصاصاً ، ومسيم من قال لا يرث القصاص الاخوة والاحوات من الام ومن يتقرب بنساء ، وقبل لس النساء قود ولاعمو وان تقربى بالاب والاول اشبه . (٣)

(١) كما يحوز المعروض شرطاً بالدية على ما عرفت كذلك يجوز التصالح عليها او على الرائد عليها او التافس عنها على حسب التراضي والدليل على الحوار عمومات ادله الصلح وادلائقها الشاملة للمقام الذي وقع في احد الطرفين سقوط حق القصاص وفي الاخر المال ولا حاحد الى الاستدلال عليه بمثل الصحيح المتقدم وعليه فمع تحقق المصالحه بحسب على العاني الوفاء بها ، ويسقط القصاص (٢) الوجه في عدم الحوار واضح ضرورة لزوم احرار موحب القصاص وفي النفس حتى يحوز الحكم به فاذا احرز ان التلف كان لاجل سرية العنية على الطرف سواء كان بالعلم او بالبينه او باقرار العاني يجوز الحكم بالقصاص في النفس ومع عدم احراره شيء من الامور الثلاثة لا مجال للحكم به كما هو الشأن في سائر الموضوعات حيث يتوقف اثبات الحكم عليها على احرارها .

(٣) لاشبهة في ان الروح والروحة لا يستحقان القصاص للاجماع عليه واما غيرهما ففي المسئلة اقوال ثلاثة :

الاول : ما عن المبوط ومرصع من السرائر والتحريير والمختلف

والإرشاد والإيضاح والسمة والمساكن والروحي والروضة من انه يرث القصاص  
جميع من يرث المال وعن المصنف ستة الى الأكثر

**الثاني** ما عن الشيخ في الهبة والاستصاار وبعض كتبه الاخر من اختصاص  
رث القصاص بالعسة وعدم يرث المتقرين لآلام له اصلا وحسبه ، المحقق في شرايع  
اظهر وعن الحلبي في موضع آخر من السرائر يعى الخلاف فيه وحكى ايضا عن  
التهيد في الدعوى

**الثالث** ما نسب الى الشيخ في المصنف وكتبه الاخر من ان قال في  
الحواهر اني لم اتحققه من انه ليس للنساء مطلقا عمو ولا قود

**والدليل** على القول الأول الذي عرفت به المشهور عموم ، دله لأرث  
كتاباً وسنه الدال على ان كل ما يرثه الميت من حق احوال فتوارثه عامة الأمر  
حروح الروح والرذحة في المقدم كخروح الروححة عن بعض الاموال وكذا يدل  
عليه اطلاق قوله تعالى ، من قدر مظلوما فقد جعل لولييه سلطان الآية بناء على  
كون المراد من الولي هو الوارث كما هو الظاهر

**واما** القولان لآخر ان ولدلين عليهما هو ما رواه علي بن الحسن بن  
فصل سمعه عن ابي العباس فصل النفاق انه قال للصادق - عليه السلام - هل  
لنساء قود او عمو ؟ قال لا وذلك للعصه . (١) قال علي بن الحسن هذا خلاف  
ما عليه اصحابنا .

وربما ، يناقش في الرواية ضعف الضد كما في المسالك ولكنه حيث عده  
من طريق الشيخ الى علي بن الحسن بن فصل وان كان فيه علي بن محمد بن  
المرير وهو لم يذكر مدح ولا فذح الا انه حيث يكون الكتب للراوى المذكور  
الموجوده عند الشيخ هي الكتب الموجودة عند النجاشي وكان للنجاشي الى  
تلك الكتب طريق معسر فلامحالة يكون رواية لشيخ ايضا محترمة

**مسئلة ٥ -** يرث الدية من يرث المال حتى الروح والروحة نعم لا يرث منها الاحوه والاحوات من قبل الام بل مطلق عن يتقرب بها على الاقوى لكن الاحتياط في غير الاحوه والاحوات حسن . (١)

ويرد على الاستدلال بالرواية ولو على فرض اعتبار سندها - اولاً - عدم انصافها على شيء من القولين لان مفادها اعتبار امر من في آرث القصاص احدهما عدم كون الوارث مؤثماً والآخر كونه من العصبه ومن يتقرب الى المقتول دالاً على ان هذا القولين اعتبار خصوص واحد منهما كما لا يخفى ولعلنا قد ذكر الراوى في هذه الرواية خلاف ما عليه اصحاب

**وثانياً** ان عراض المشهور عنها يوجب الوهن فيها وعدم حوار الاستدلال فيها في مقام عمومات لكتاب والسنة

نعم هناك شيء وهو انه اوفيل بعدم آرث كلاله الام او مطلق النساء من الدية بكون عدم ارثهما من القصاص بطريق اولي وسيأتي لمبحث فيه في المسئلة الثانية وكيف كان ولظاهر هو القول الاول الذي حمده في المتن اسمه

(١) بعد ظهور شمول عمومات ادله الارث كذاً وسنة واصلاقتها للدية التي هي في الاصل متعلقة بالميت ومن حمله مآزر كه من دون فرق بين الدية الناشئة بالاصاله كما في قتل شبه العمد والحطء وبعض موارد العمد كقتل الوالد ولده والمسلم الذمي على مآزر دين من تمت دلاً عن القصاص صلحاً او مشروطاً في العموم يقع الكلام في هذه المسئلة في موردین :

**احدهما:** الروح والروحة فانهما مع عدم استحقاقهما للقصاص على ما من في المسئلة المتقدمة يستحقان للدية بالاحلاف ولاشكاً بل في الحواهر من الاحماع يقسميه عليه بل لم احد فيه محالاً الا من بن ابي ليلى ساء منه على روال الروحانية ولوفاة ولا يرث في مآزره

نعم يؤيده رواية السكوني عن جعفر عن ابيه ان علياً - عليهم السلام - كان

لا يرث الميرث من دية روحها شيئاً ولا يرث الرجل من دية امرأته شيئاً ولا الإخوة من الأم من الدية شيئاً (١) فإن أمكن حملها على ما لو قتل أحدهما صاحبه بغير العمد كما حملها السبح - قده - على ذلك أو على غيره فهو والأول واجب طرحها بعد اتفاق علماء الفريقين على خلافها كما عرفت

**فانيهما الإخوة والأخوات من قبل الأم بل مطلق المتقرب بهما** فإن طاهر المشهور الاستثناء فيه والحكم بعدم الإرث من الدية وعن الخلاف والسرائر الإجماع عليه ومستنده روایات متقدمة وفيها الصحة والموثقة وغيرهما كصحيحه سليمان بن خالد عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال ، فصي على - عليه السلام - في دية المقتول أنه يرثها الورثة على كتاب الله وسهامهم إذا لم يكن على المقتول دين إلا الإخوة والأخوات من الأم فإنهم لا يرثون من دية شيئاً . (٢)

**وصحيفة عبد الله بن سنان قال** قال أبو عبد الله - عليه السلام - فصي أمير المؤمنين - ع - أن الدية يرثها الورثة إلا الإخوة والأخوات من الأم فإنهم لا يرثون من الدية شيئاً . (٣)

**وصحيفة محمد بن فیس عن أبي حمزة - عليه السلام - قال :** الدية يرثها الورثة على مرائس الميراث إلا الإخوة من الأم فإنهم لا يرثون من الدية شيئاً (٤) **ورواية عبيد بن رارة عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال** لا يرث الإخوة من الأم من الدية شيئاً (٥)

(١) تل أبواب موانع الإرث الباب الحادي عشر ح - ٤

(٢) تل أبواب موانع الإرث الباب العاشر ح - ١

(٣) تل أبواب موانع الإرث الباب العاشر ح - ٢

(٤) تل أبواب موانع الإرث الباب العاشر ح - ٤

(٥) تل أبواب موانع الإرث الباب العاشر ح - ٥

**ورواية** أبي العباس عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال : مسئلة هل للاخوة من الام من الدية شيء ؟ قال : لا (١)

**وبعد** ملاحظة هذه الروايات لأسمى محال للارتياح في استثناء المتقرب بالام في الجملة لكن يقع الكلام في جهات

**الأولى** ان شتمال بعض الروايات على استثناء حصص الاخوة من دون التعرض للاخوات لأنوح الاحتصاص بعد وصوح كون المراد من الاخوة الاعم من الاخوات ولومقريضة التصريح بها في الروايات الاخر كما لا يحصى .

**الثانية** ان الحكم هل يحتص بالاخوة والاخوات اذيم مطلق المتقرب بالام كما في كلام المشهور وفواء في المتن : طاهر الروايات الاول ولكنه ربما يعتم لمطلق المتقرب اما للأولوية واما لعدم القول بالفصل ولا بعد القول به وان كان الاحتياط في غير الاخوة والاخوات حسناً كما في المتن

**الثالثة** انه ربما يستشكل على المشهور بان الحكم بعدم اثر المتقرب بالام من الدية يقتضي الحكم بعدم اثره من القصص بطريق اولي لاهمية القصص واقوائيته من الدية فكيف حكموا بـ اثر المتقرب بالام من القصص كما عرفت في المسئلة السابقة .

ويظهر من الجواهر الجواب بان ما يدل عليه روايات استثناء المتقرب بالام من اثر الدية هو عدم اثره من الدية الثابتة بالاصالة اما ظهوره فيه واما لانه القدر المتيقن بعد كون الحكم على خلاف القاعدة وعليه واديه التي هي بدل عن القصص صلحاً او شرطاً لاستثناء فيها في هذه الجهة وعليه ولا اولوية لان الدية التي هي بدل القصص لامنعوية من اثره والدية الثابتة بالاصالة لا يكون القصص اولي منها كما لا يحصى ولكن الجواهر خلاف طاهر اطلاق كلام المشهور فتدبر .

مسئلة ٦- الاحوط عدم حوار المبادرة للولي اذا كان مسعوداً الى القصاص سيما في الطرف الامع اذن والى المسلمين بل لا يحلو عن قوة ولو بادر فللوالى تقريره ولكن لاقتصاص علمه ولاديه (١)

(١) صرح المحقق في الشرائع بحوار المبادرة وحكى ذلك عن موضع من المسود وعن المصنف وولده والشهيدين وفي القصاص والمقدس الارديلي من في المسالك بسنه الى الاكثر وفي الرياص الى اكثر المتأخرين بل عمنهم والمحكمي عن المقنعة - لحلاف والعنية والمهدد وموضع آخر من المسود والعلامة في القواعد عدم حوار المبادرة بدون اذن الامام او من يأمره والظاهر ان محل الخلاف ما اذا كان الموحب لنفسه ثأناً من دون حكم الحاكم كما اذا فرقتاقتل بقتل وعلم ولي المقتول بذلك - مثلاً - فانه في مثله وقع الخلاف في حوار المبادرة وعدم المراجعة الى الحاكم والاستئذان منه وعدمه واما مع ثبوت الاختلاف في اصل الموحب وتوقف الثبوت على حكم الحاكم كما اذا ثبت القتل - اقسامه والظاهر ان ثبوته عند الحاكم كاف ولا يحتاج بعد الثبوت الى الاستئذان منه في اجراء القصاص واعماله بحيث كان اللزم المراجعة اليه في مرتبتين اثبات الموحب - اجراء القصاص .

ولعل من تحرير محل النزاع يظهر عدم حوار المبادرة لاستلزام الحوار تحقيق القتل بعنوان القصاص في موارد كثيرة لم يتحقق الموحب فيها وهو يستلزم الاختلاف في الجامعة الاسلامية ومجتمع المسلمين وبه يظهر الفرق بين حق القصاص وبين مثل حق الشفعة الذي تحوز المبادرة لي استيعائه من دون مراجعة الى الحاكم ضرورة عدم تحقق تافسده فيه بعدد حياة الاشخاص الذين يرتبط بهم حق الشفعة وهذا بخلاف المقتول بعنوان القصاص فانه له فرص عدم ثبوت الولي له والمعرض موت لا سبيل الى اثبات كونه لاي هذا العنوان واقف وهذا امر اهم من مجرد الاحتياط حتى يقال كما في الجواهر بعدم وجوب مراعاته.



مسئلة ٧ - لو كان اولياء الدم اكثر من واحد فالاقوى عدم حوار الاستيفاء الا باحتماع الجمع وادب الولي (الوالي - ط) لا ينبغي صرب كل واحد اياه بل بمعنى ادنيهم لاحد منهم او توكلينهم واحداً ، وعن جمع انه يجوز لكل واحد منهم المصادره ولا يوقف على ادب الاخر لكن يصمن حصص ويؤيده دعوى نفي الخلاف فيه في محكي الخلاف حيث قد لا يسعي ان يقتصر نفسه لان ذلك للامام عليه السلام او من يأمره بالاخلاف ، وان كان التفسير لا ينبغي لا يكون طاهراً في عدم الحوار خصوصاً مع فتوى الشيخ في موضع لمسوط بالحوار كما عرفت ومع حكمه في الخلاف بعدم التعذر مع المخالفة وكذا يؤيده دعوى نفي الخلاف ايضاً من العميه حيث قال ولا يستفيد الاساطن الاسلام او من يادب له في ذلك وهو ولي من ليس له ولي الى ان نفي الخلاف في ذلك كله كما انه يؤيده روايه محمد بن مسلم عن ابي حمزة عليه السلام من فقه القصاص دمر الامم ولادته له في قتل ولاجراحة . (١)

نفي الكلام في امرين :

**احدهما** ان القصاص في الطرف اولى واشد من جهة رعاية الاحتياط من القصاص في النفس و لوجه فيه ان المحكي عن المهدب والمقتصر الاجماع على توقف لاقتصاص فيه على الادب ون الخلاف انما هو في النفس وهذه الدعوى وان كانت و قدوة لبحيه خصوصاً مع شهادة التتبع لكلمات لاسحاب بخلافه - كما في الجواهر - الا ان اقتصاصها للزوم رعاية الاحتياط بعنوانه مما لا محذور لانكاره كما لا يخفى .

**ثانيهما** انه علي تقدير عدم الحوار ولزم الامر اجماعاً الى الحكم والاستبداد منه لو خالف وادب الى القصاص يجب تعزيره لعدم رعايته لما هو وطبقته من المراجعة ولا خلاف ولا اشكال في عدم كونه صامناً بحيث يترتب على عمله القصاص او الدية

من لم يأذن والاول اقوى نعم لو نادر واستمد فلا قود بل عليه حصص النقية  
مع عدم الاذن والاعلام تعزيره (١).

صروا انه استوعى حقه وان اثم بترك المراجعة والارامه ثبوت التعزير فقط .  
(١) اما القول الاول الذي فواه في المتن فهو طاهر المحقق في الشرايع  
ومحكى عن الفاضل والشهيد والمقداد والاردبيلي والكاشاني بل عن عاين المرام  
انه المشهور والثاني محكى عن الشيخ في المسوط والحلاف وعن ابى على وعلم  
الهدى والقاسى والكيدى واسى حمزة وذهرة بل في محكى الرهان بسنه الى  
احد الاكثر بل عن المرتضى والحلاف والفقيه وطاهر المسوط الاحصاء عليه  
بل عن الحلاف بسنه الى احاد الفرقة ايضاً وقوام صاحب الحواهر وايدى بامور كثيرة  
كبيده القصص على التقلب ولذا اذا عني الاولياء الاواحداً كان له القصص  
مع ان القائل قد احرز بعض نفسه .

وانه اذا حار القصص مع عمو السابق واحرار القائل بعض نفسه فمع السكوت  
او الجهل وعدم الاحراز اولى .

و ان ثبوت السلطان للولى يقتضى تسلط كل واحد منهم على ذلك منعدداً  
كما هو مقتضى الاصفاء والا لم يتم له السلطان  
و ان السابق اما ان يردوا قتله او الدية او المعو والاول قد حصل والدية  
ممدولة من القاتل والمعوق في محله فان المقصود به المشوة وهى موحودة .  
وانه مخالف للعامة الذين جعل الله الرشد في خلافهم .

وان اشتراك الحق المربور ليس على حسب غيره من الاموال التى لا يجوز  
التصرف فيها بدون اذن الشريك بل المراد من اشتراكه ان لكل واحد منهم  
استيعائه لا كونه بينهم على الحصص ولا انه حق للمجموع من حيث كونه كذلك  
صروا عدم تعقل الاول ومنفعة الثاني لثبته مع عمو البعض وعزم الدية اتمامه  
لدليله لا لاشتراكه .

ولكن الظاهر انه لا نهض هذه الأمور لأنت القول ،لثاني فانه لاحماء في ثبوت الحق للأولياء المتعديين منحوا الشر كذا وقد خرج عن مقتضى قاعدتها ،بالإضافة الى عفو البعض منه من الواضح ان عفو البعض لا يوجب سقوط حق القصاص بالنسبة الى غيره ،واما مع عدم احرار العفو فلا مجال للحرج عن مقتضاها ،بالإضافة الى لزوم احرار ادن الشريك ورصاء لعدم الدليل عليه ،وما افاده من الوجوه والمؤيدات لا يصلح لذلك

ون حوار القصاص مع عفو الباقي لا يقتضي منحوا الاولوية للحوار مع السكوت وعدم الاحراز خصوصاً مع ان حق القصاص مترتب عليه التشفى بالنسبة الى الاولياء ومع العفو لا يبقى مجال للتشفى فلا يستلزم ذلك الحوار في صورة عدم الاحراز اصلاً فضلاً عن الاولوية

والاية الكريمة مفادها ثبوت السلطان بالإضافة الى ولي المقتول طلباً ،واما ان هذا السلطنة ناشئة منحو الاطلاق حتى مع عدم احرار موافقه لآخر فلا دلالة لها عليها ومن الممكن لاحل حصول التشفى له ان يكون لاستبد القتل وقصاص المقتول - اما ادناً واما نو كلاً - مدخلا في ذلك كما لا يخفى فانه مع حصول القتل بمجرده ولو كان من الاخصى لا يتحقق التشفى بوجه .

والظاهر كون الاشتراك في المقام اما هو على حسب الاشتراك في الأموال عاية الامر قد عرفت الخروج عن مقتضى قاعدة الشركة في مورد عفو البعض فقط ولاوجه للحرج عنه ،بالإضافة الى هذه الجهة ،بصاً .

ثم انه ظهر مما ذكرنا ان محل الراع بين لقولين ما اذا اراد بعض الاولياء المبادرة الى اعمال حق القصاص واستيفائه مع عدم احرار اراد الباقي من جهة القصاص او الدية او العفو معجاً ، او مع احرار ان مرادهم ايضاً القصاص واما مع احرار مراد الباقي وانه هي الدية او العفو فلا شبهة في حوار استيفاء الاول لقصاص وقد

عرفت ان من حملة الوحوة المذكورة في الحوارات الثمانية هو الحكم  
دولويه المقدم من صورة الاحرار المذكورة وب مناقشا في الاولوية بل المساواة  
كما مر\*

و على ما ذكر من بيان محل النزاع لا يبقى مجال للاستدلال ببعض  
الروايات كما صنفه بعض الاعلام حيث استدلت لما احتاره من القول الثاني - مصفاً  
الى حمته من لوجوه المذكورة في الحوارات بصحيفة ابي ولاد الخصاص فقال  
سئلت ابا عبد الله - عليه السلام - عن رجل قتل ولداً وام وابن فقال الاس ان  
اريد ان تقتل فابن ابي وقتل الاب انا اريد ان اغزو ، وقالت الام انا اريد ان اأحد  
الديه قل فقال فبيعت الاس ام المقتول السدس من الديه ويعطى ورثة القاتل  
السدس من الديه حق الاب الذي عفا وليقتله (١) لان مورد هذه الرواية صورة  
احرار مراد الجميع وعدم تعلق ارادة غير الاس بالقصاص وهو مشاهم عليه من  
القولين فلا دلالة للرواية على حكم المة م الا بالنحو المذكور في الجواهر وقد  
عرفت عدم تماميته

ثم انه يظهر ثمرة القولين في التعزير وعلى القول بحوار المصدرة لامحال  
للتعزير وعلى القول بعدم كما في المتن يعزى المصادر لارتكاب الخلاف وفعل  
غير المشروع بناء على ثبوت التعزير في كل معصية وقدمر\* البحث فيه في كتاب الحدود.  
وهل يكون هذا ثمرة اخرى ام لاحكى عن الفصل ومن ثمة احتمال  
ترتب القصاص على القول بعدم حوار المصدرة لانه استوفى اكثر من حقه فهو عاد  
في الرائد على حقه فيترتب عليه القصاص بل قد يقال - على هذا القول - انه يكون  
مثل قتل الاحصى للقاتل الذي لا ريب في ترتب القصاص عليه  
ولكن الظاهر كما في المتن عدم ترتب القصاص بناء على هذا القول ايضاً

(١) قال نور المعاصر في النفس لاثب الثاني والحمول ح ١

مسئلة ٨ - لو تشاح الاولياء في مباشرة القتل وتحصيل الادب يقرع بينهم : لو كان بينهم من لا يقدر على المباشرة لكن اراد الدخول في القرعة لئوكل قادراً في الاستعانة يجب ادخاله فيها . (١)

لان مجرد عدم حوار المبادرة قبل وصوح مراد الباقي لا يوجب صيرورة القاتل معصوماً ومحترماً ، الاضافة الى من يريد القصاص بل هو مهدور الدم بالنسبة اليه عنة الامر ثبوت تكليف في السير وهو المراجعة الى الباقي والاستبداد وعليه فلا محال لاحتمال ثبوت القصاص بوجه

ثم انه على تقدير القول بحوار المبادرة هل يكون ضمان حصص من لم يأذن مترئماً على افعال القصاص ومتفرعاً عليه فلا يجب عليه اعطاء شيء قبل القصاص او ان الضمان ثابت قبل الاعمال فيجب عليه الاعطاء في هذا الحال طاهر الدواهر هو الاول ويمكن استعادة الثاني من صحيحه ابي ولاد المتقدمة حيث ان طاهرها حوار القتل بعد اعطاء المدسين والطاهر انه لا فرق بين مورد هاتين لمقام من هذه الجهة فتدبر .

(١) هذه المسئلة انما هو على تقدير القول لأول في المسئلة السابقة ضرورة انه على تقدير القول الاخر لا يبقى مجال للتشاح بل يحوز لكل واحد منهم المبادرة والرجوع الى القرعة اما لاجل ان موردها صورة تراحم الحقوق وعدم الترحيح كما عليه سيدنا الاستاذ الاعظم الماتق - دام طله العالي - في رسالته في القرعة ، واما لاجل ان المراد بالمشكل والمشتبه مثلهما في دليل القرعة هو المشكل الذي لا يستبعد حكمه من شيء من الادلة والامارات والاصول الشرعية والعقلية اصلاً - لاما اشتبه حكمه الواقعي فقط - كما علمته الظاهر وعلى كلا المنهين يرجع الى القرعة هذا على تقدير عدم تعلق ارادتهم بالتوكيد والايؤكلوا واحداً مع الاتفاق ومع الاختلاف ايضاً يقرع ومنه يظهر انه لو كان بينهم من لا يقدر على المباشرة لصعب او مر من او كونه امرأة واراد لدخول في القرعة لا للمباشرة

مسئلة ٩ - يسعى لوالى المسلمين او نائمه ان يحصر عند الاستسعاء شاهدين عدلين فطين عارفين بمواقعه وشرائطه احتياطاً و لاقامة الشهادة ان حصلت مبارعة بين المقتص واولياء المقتص مه ، وان يعتمر الالة لثلا تكون مسمومة موجهة لصاد البدن و تقطعه و هسكه عند الغسل او الدفن فلو علم مسموميتها بما يوجب الهلك لا يجوز اسمعائيا في قصاص المؤمن ويعزر فاعله . (١)

من تو كين القادر لامحال لاحراجه عنها بل يجب ادخاله فيها كما لا يخفى .  
(١) اما الحكم الاول فالدليل عليه كما في المتن اولاً رغبة ، احتياط في الدماء لثلا ، قبل غير المستحق و مقتضى مد و نائياً اقامة الشهادة ان حصلت مبارعة بعداً ولكن لا بد من التمسك على امرين .

**احدهما** ان ، غاية الاحتياط و رفع المنازعة لا يحصر طريقهما في زمانا د حصار شاهدين مع الاوصاف المذكورة لانهما يتحققان بسبب صسط حكم الحاكم و كتابته و حفظ المكتوب و التمسك في دفتر مع جميع الخصومات و لعل ، لانحصار ثلثان في الارضه الساقة التي لم تتعارف كعادة في المعاكم ولم يكن الحكم مكتوباً و لامصوباً في دفتر اصلا

**ثانيهما** ان التعبير ، بكلمه « يسعى » هل المراد به الاستسعاء او مجرد الارشاد و لامحال لاستفادة الاول من طريق التسامح في امر البدن للروم ثبوت الامر ولو بطريق ضعف حتى يجبر بقاعدة التسامح لكنه يمكن الاستفادة من طريق الامر بالاحتياط الثالث في الشرع خصوصاً في الدماء و عليه فلا يبعد الاستسعاء و اما الحكم الثاني و هو انه يسعى للوالى او نائمه اعتبار الاله و احتذر هالئلا تكون مسمومه فالوجه فيه هو ترتيب هداد البدن و تقطع الاعضاء عليه و هو يوجب الهتك و يعسر الغسل و الدفن و لاسيل الى استفادة الاستسعاء في هذا الحكم بل الظاهر انه لمجرد الارشاد كما لا يخفى .

مسئلة ١٠ - لايجوز في قصاص الطرف استعمال الآلة المسمومة التي توجب السراية فان استعمالها التولى المباشر ضمن فلو علم بذلك ويكون السهم عما يقتل به غالباً او اراد القتل ولو لم يكن قاتلاً عالياً يقتص منه بعدد نصف دينته ان مات بهما ، فلو كان القتل لاعن عمديرد نصف دينه المقتول ، ولو سري السهم الى عضو آخر ولم يؤد الى الموت فانه يصمن ما حمي دية وقصاصاً مع الشرائط (١).

واما الحكم الثالث المتعلق بالمباشرة للقصاص وهو عدم جوار استعمال الآلة المسمومة مع العلم بكونها كذلك فالوجه فيه هو ترتب فساد البدن والتقطع عليه نوعاً وهو يوجب الهتك ولا شهة في ان هتك المؤمن حرام ولو في حال الدعوت ون كر في المسوداته بمنزلة حنيفة عليه بعد استيفاء القصاص فهو كما لو قتله ثم عد فقطعه او حرفه نعم لو كان التقطع حاصلًا بعد الدفن لا يوجب ذلك الهتك ووجهه. واما مسئلة تعمير الغسل فلا تقتضي الحرمة بوجه لتقدم غسله على القصاص اولاً لانه لا يغسل بعد موته وعدم كونه تعميره موجباً للحرمة ثانياً .

ثم ان حرمة استعمال الآلة المسمومة ناشئة فيما لو كانت الحندية واقعة بمش هذه الآلة ايضاً لان وقوعها بمثلها لا يوجب جوار القصاص بمثله كما سيأتي في المسائل الآتية ثم ان مقتضى ثبوت الحرمة استحقاق العامل للتعزير كما في سائر موارد ثبوت التعزير .

(١) عدم جوار استعمال الآلة المسمومة في قصاص النفس انما هو مجرد تدبير ولا يكون معه حكم وصفي وهو الضمان اصلاً واما في قصاص الطرف فلا استعمال مصداق الى كونه محترماً لغير من اقتضائها للرأيه بكونه موجباً للضمان قصاصاً او دية وان كان معه احد الامرين المعترين في قتل العمد وهو كون الآلة مما تقتل غالباً او كون الصاعل مريداً للقتل ولو لم يكن موثراً في القتل علماً يتحقق موجب للقصاص وان لم يكن معه شيء من الامرين ثبتت الدية عاية الامر انه حيث يكون القتل مسبباً عن قطع العضو بالآلة المسمومة وهو امر واحد احتتمع فيه حيثان حيثية

مسئلة ١١ - لا يجوز الاستيعاء في النفس والطرف بالالة الكالة وما يوجب تعدياً رائداً على ما صرب بالسيف مثل ان يقطع بالمشار ونحوه ولو فعل اثم و عرر لكن لاسيء عليه ، ولا يقتقص الا بالسيف ونحوه ولا يعد الجوار بما هو اسهل من السف كالسدفة على الملح بل و بالاتصال بالقوة الكبر بالية ، ولو كان بالسف يقتصر على صرب عنقه ولو كانت جانيته بغير ذلك كالعرق او الحرق او الرضخ بالحجارة ولا يجوز الغمشل به . (١)

الاستحقاق من جهة اصل القطع وحسبة عدم الاستحقاق من جهة كون القطع لالة الكدائه ولا يجعله يتحقق المذمومة في صورة القصاص لادم من رد نصف الدية اليه او لى وارثه وفي صورة اعطاء الدية لا يلزم الا اداء نصف الدية لما عرفت من اجتماع جهتين في سب واحد وفعل ورد وقد عرفت في مسئلة الشرطة ان مجرد تحقيقها يوجب التصف ولا يلاحظ عمل الشريكين من جهة الكمية والكمية اصلاً ، بل لموجب مجرد نسب العمل الى كليهما وعمد ذكرنا بظهر حكمه الى سري السم الى عصو آخر من دين ان يؤدي الى الموت فيه يتحقق بالاصافة اليد لعمان قصاصاً اودية .

(١) في هذه المسئلة جهات من الكلام :

الاولى : عدم حوار الاستيعاء مطلقاً بقاءً او ظرفاً لالة الكالة التي توجب تعدياً رائداً على ما صرب بالسيف مثل القطع بالمشار امد كور في المتن وقد استدلل في لحوار مضافاً الى هي الخلاف فيه لسوى دافقتهم وحناوا القتل (١) ولا من داحه الدبيحة وتحديد الشعرة للدمج في الادمين اولى

و لاولى الاستدلال له بان عايه ما ثبت في الشريعة بمقتضى لكتب والمنة هو القصاص بمعنى النفس ، النفس وليس بالعين وهكذا واما التعذيب الرائد الذي يستلزمه استعمال الالة الكالة فام يشتر حوازه فيها فكما انه لا يجوز عقوبة رائدة



على أصل الفل بمثل الضرب ونحوه كذلك لا يجوز استعمال الالة المدكورة لعين ذلك ولا فرق في هذه الجهة بين ما لو كانت الحنابلة الاصدية واقعه الكالام لا لما سيأتي من عدم حوار رعاية الممانعة في هذه الجهات نعم لو خالف واستعمل الالة المدكورة لا يترتب عليه ضمان بل يعرر للمخالفة .

**الثانية :** من تحوير الممانعة في مقام الاستعفاء وانه لحنابلة الواقعة ولو كانت ، لفرق - مثلاً - حكم بحدوده ، بالاضافة الى مقتضى مناهم لا يجوز ذلك ؟ حكى الاول عن ابي علي و عن ابي عقيل وعن الجامع حيث قل : « انه يقتض بالعضام من ضرب بها » وعلقه يستفاد من كلامه لرد الممانعة صلاً عن حوارها ، وليس الاكثر بل المشهور برادعي هي الخلاف فيه . الاحكام و الاحكام العرفه واحصاهم على الثاني .

واستدل الاول - مصاف الى قوله تعالى : « ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم » الظاهر في مماثلة الاعتداء الواقع المقابل مع الاعتداء اولاً من جميع الجهات - بالنسبة - من حرق حرقه ومن عرق عرقه . (١) و بالنسبة الاخر . ان يهودياً رشح رأس حاربه بالحجارة و امر - <sup>١٠٠</sup> - ف رشح رأسه بالحجارة . (٢) والرضخ بمعنى الضرب .

وفي محكي المختلف بعد الاستدلال بالآية قل : « هو وجه قريب وفي المالك لا بأس به وفي جميع الرهون الظاهر الحوار ان لم يكن اجماع والظاهر عدمه كما يفهم من شرح الشرايع وفي الروضة ، « هو متجه لولا الاتفاق على خلافه » والظاهر انه لا دلالة للآية على ذلك لانها في مقام بيان اصل مشروعته الممانعة بمعنى وقوع النفس بالنفس والعين ومثلها الذي وقع التصريح به في بعض آيات القصص على ما عرفت واما الممانعة في الكيفية فلا تكون الآية بصدد بيانها وادواتها بوجه مع وضوح ضعف العموم في الآية لعدم حوار الممانعة

(١) من لينه في ج ٨ ص ٤٣

(٢) من لينه في ج ٨ ص ٤٢

في أصل الاعتداء أيضاً في جميع الموارد ضرورة عدم حوار الاعتداء بالسب<sup>(١)</sup> والمحتش - مثلاً - في مقابل الاعتداء بهذا النحو، مع أن الروايات الآتية التي هي مستند المشهور مقيّدة لاطلاق الآية بناء على ثبوته

**وأما النبويان** ومضافاً إلى عدم ثبوتها وعدم طهورهما في تحقق الموت بالأمور المدكّوة فيهما لا يهتصان للمقابلة مع الروايات الصحيحة الظاهرة الدلالة الآتية خصوصاً مع استناد المشهور إليها والقنوى على طبقها وهي:

صحيحة العجلي وإبي الصاح الكناني جميعاً عن أبي عبدالله - عليه السلام - قال سئل: ما من رجل ضرب رجلاً بعضاً فلم يقطع عنه المرب حتى مات أيدفع إلى ولي المقتول فيقتله قال نعم ولكن لا يترك يعضه ولكن يجيز عليه بالسيف (١) ورواية موسى بن بكر عن عبد صالح - عليه السلام - في رجل ضرب رجلاً بعضاً فلم يرفع العصا حتى مات قال: يدفع إلى أولياء المقتول ولكن لا يترك يتلذذ به ولكن يحاز عليه بالسيف (٢)

وصحيحة سليمان بن خالد قال سألت أبا عبدالله - عليه السلام - عن رجل ضرب رجلاً بعضاً فلم يرفع عنه حتى قتل أيدفع إلى أولياء المقتول؟ قال نعم ولكن لا يترك يعضه ولكن يحاز عليه (٣) وغير ذلك من الروايات الظاهرة في هذه الجهة. ومع ملاحظتها لا يبقى ارتياب في أن الحق ما عليه المشهور

**الجهة الثالثة** في أنه بعد عدم حوار المعتد المطلق هل يتعين الاقتصاص بالسيف أو يحوز بمطلق الحديد أو يجوز بالوسائل الموحودة في هذا الرمان التي هي أسهل من السيف كالأمريين المذكورين في المتن؟ طهر أكثر

(١) ثل أبواب القصص في النفس الباب الحادية - ح - ٢

(٢) ثل أبواب القصص في النفس الباب الحادية عشر - ح - ١٠

(٣) ثل أبواب القصص في النفس الباب الحادية عشر - ح - ١٢

العبارات الاول واصيف الى السيف في بعض الكتب «وما جرى محرام» وقد وقع التعبير بالحديد في بعض آخر وفي المتن المعد عن الثالث

**والحق** ان يقال انه قد وقع في الروايتين من الروايات المتقدمة التعبير به بجار اربحيز عليه بالسيف يقال احار عليه اي احمره واسرع في قتله وقد وقع في رواية منها التعبير به بجار عليه و - ح - يحتمل ان يقل بان اصل الرواية الاحير تمقيد الروايتين الاخرين ويحتمل ان يقل بمقاء الرواية على اطلاقها وحمل التقيد بالسيف على كونه لاحل تيمم في تحقق السرعة في الموت فلا خصوصية له بوجه فعلى الاول يتعين الاقتصاد بالسيف الا ان يقل بشمول الحوار لما هو

اسهل تشفيح الصاعد او بالاولوية وعليه يمكن مع هذا القول فتدبر وعلى الثاني يكون لحوار في سيف و - م - هو سهل نحو واحد لفرس اطلاق الدليل واقتضائه مع رد الاسراع في لقتله آلة تحقق كما لا يخفى وعليه فما في المتن يقتضى على الاول .

**الجهة الرابعة** في انه اذا ارد الاقتصاد بالسيف تعييناً او تحييراً ولا اشكال في عدم حوار التمثيل به وقطع الاعضاء متعاضاً و ذلك لله في احصاء كثيرة عن المشته به وانه لا يتصور في الكل المقود وقد وقع تفسير قوله تعالى «ولا يسرف في القتل» به مع ظهوره فيه في نفسه ايضاً لان الظاهر ان المراد بالاسراف هو الاسراف في الكيفية و الاعم منها ومن الكمية وعلى التقديرين يدل على عدم جواز المثلة كما هو ظاهر .

والظاهر ان الاقتصاد بالسيف لا يجوز بمثل قطع العنق وقطع الوداج كما في مقدم الدبح بل يتعين بمثل الصرب بالعنق كما هو الموحود في عبارات الاصحاب من المقتنة الى الرياص كما في الحوار ولعل الوجه فيه مضافاً الى كونه سرفاً في قتله نوعاً وعدم تحقق الاسراع بدونه فعرف هذا النحو من القتل في الحبايات وقصاصها ولادله تنصرف الى ما هو المتعارف من قطع العنق

مسئلة ١٢ - اجرة من يقيم الحدود الشرعية على بس المال ، و اجرة المقتص على ولي الدم لو كان الاقتصاص في النفس ، و على العجى عليه لو كان في الطرف ، ومع اعسارهما استدعى عليهما ومع عدم الامكان فمن بيت المال ، ويحمل ان تكون ابتداء على بست المال ومع فقده او كان هالك ما هو اهم فعلى الولي او العجى عليه وقيل هي على الحاي ، (١)

كانسرافها الى عدم ارتفاع السيف على المح او المظن او نحوهما ولطاهر - واول ملاحظة ما ذكرنا من عدم الاستعانة من اداء القصاص الامعرد مشروعيته - عدم التمدي عمدهو المتعارف من مرسب السيف بلعنى ان تحقق لسيف كما في المشقة ثم انه استثنى في الحوهر على القول حوهر الممانه المطلقة مثل القتل بالسحر والقتل بالجماع قتلا وديراً ، ولقتل بايحد الحمر ونحوه مما هو مذكور في الحوهر

(١) وقع الخلاف بعد انه لاشبهه في ان احرة من يقيم الحدود لشرعيه على بيت المال المعتمد للمصالح الراحعة الى الاسلام والمسلمين - في احرة من يستوفي القصاص على قوال ثلاثة .

**احدهما** ما في المشر من ثبوتها اولا على من يكون له القصاص من الولي او المعنى عليه وثانياً على بيت المال والوجه فيه ان الحق انما يكون ثباتاً له و توقف استيفائه على الاحرة لا يلزم ثبوتها على بيت المال وعلى الحاي كما في سائر موارد توقف استيفاء الحق على مؤبه فاذا توقف استيفاء الدين - مثلاً - على بدل مؤبه لا يستلزم ذلك ثبوت تلك المؤبه على بيت المال او على المديون مع عدم مخالفته لموجب عليه في هذا الامر فالقصاص مثله لكن يمكن الايراد عليه بان الحكم بالشوب على بيت المال ثانياً لاستقيم على اطلاقه فانه يمكن القول بالاستدانة من بيت المال عليهما والاداء بعد ذلك اذا حصل اليماز وتفسير

ثانيها عكس القول الاول وهو لثبوت استدعاء على بيت المال ومع القصد

مسئلة ١٣ - لا يضمن المقتص في الطرف سراية القصاص الامع التعدى في اقتصاصه ، فلو كان معهداً اقص منه في الرائدان امكن ، ومع عدمه يضمن الدية او الارش ، ولو ادعى المقتص منه تعبد المقتص وانكره فاقول قول المقتص بسميه بل لو ادعى الخطاء وانكر المقتص منه فالظاهر ان القول

او وجود ما هو اهم كالجهاد مثلاً ثبت على من له القصاص وهو ظاهر المحقق في الشرايع حيث قال واحرة من يقيم الحدود من بيت المال فدان لم يكن بيت المال او كان هناك ما هو اهم كالباحرة على المحضى عامه والتعير عن القصاص بالحدود كالتعير عن من له القصاص بخصوص لمحضى عليه مع ان يكون ترة هو الولي لا يحلوا عن المسامحة والدلل على هذا لقول دعوى اتحاد حكم المقدم مع سائر الموارد التي يرجع الى بيت المال لكونه ايضاً من المصالح التي اعد لها بيت المال .

ولكنه يدفع بان استعاء الحق الشخصي اذا كان متوقفاً على مؤنه لا مجال لاخذ تلك المؤنه من بيت المال كاستيلاء الدين في الشأن المتقدم

**ثالثها** ثبوت الاحرة على الحاني والوجه فيه دعوى اتحاد حكم المقام مع احرة الكيال الواحدة على البيع ولكنها مدفوعة بان ثبوت الاحرة على البائع انما هو فيما اذا توقف القصاص الواحد عليه على التعيس بالكيل الذي يتوقف على الاحرة واما لو كان البيع موجباً لتحقيق شر كة ، لمشتري مع البيع في المبيع مثلاً فلا يكون هناك شيء على البائع وفي المقام الواحد على الحاني هو التمكين وجعل نفسه ماحتمار من له القصاص ولا ترتبط الاجرة به بوجه .

ثم الظاهر انه على هذا القول لو اراد الولي مثلاً المباشرة واحد الاجرة من الحاني كان له ذلك لعدم الفرق بل الظاهر انه على القول الثاني ايضاً يجوز له الاخذ من بيت المال .

قول المقتص بسسه على وجه، ولو ادعى حصول الريادة باضطراب المقتص  
منه الشيء من جبنه فالقول قول المقتص منه . (١)

(١) قد استدل في الحواهر على عدم صمان السراية في قصاص الطرف مع  
عدم التمدي في الاقتصاص - بعد نفي الخلاف والاشكال فيه - بالأصل وحمله من  
الروايات التي احتمل دعوى بواترها انما لقطع مصمونها ولكن الظاهر ان عمدتها،  
واردة في قصاص النفس مثل صححة ابي الصاح الكتاني عن ابي عبد الله - ع - في  
حدث قال : سئلته عن رجل قتل القصاص له دية ؟ فقال لو كان ذلك لم يقتص  
من احد وقال : من قتل الحد فلا دية له (١) فان الصاهران، لمراد بقتل القصاص  
لنرجح ليس هو قتله بالسراية بل القصاص في الطرف من قتله، والقصاص الموحب للقتل  
والشاهد عليه الجواب انه لو كان المراد منه هو الاول لا يستلزم ذلك سد باب  
الاقتصاص خصوصاً مع ندرة تحقق السراية في قصاص الطرف وهذا بخلاف ما  
لو كان المراد منه هو المعنى الثاني فان اقتضاء قصاص النفس للديه يوجب سد  
باب الاقتصاص كما لا يخفى .

ورواية السكوبي عن ابي عبد الله - ع - قال : من اقتص منه فهو قتل القرآن (٢)  
وتطوورها فيما ذكرنا واضح والتعبير بقتل القرآن اما هو في مقابل قتل  
العدوان - مثلاً -

نعم في خصوص رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر - ع - قال : من قتل  
القصاص بامر الامام فلا دية له في قتل ولا جراحة (٣) ولكن الظاهر انه لاحاجة الى  
الاستدلال بمثل هذه الروايات بعد كون صمان السراية مفتقراً الى قيام الدليل  
ولولا الاجماع عليه في صورة الحناية المحرمة والتمدي غير المشروع لم نقل به

(١) تل ابواب القصاص في نفس الباب الرابع والعشرون ح -

(٢) تل ابواب القصاص في نفس الباب الرابع والعشرون ح - ٢

(٣) تل ابواب القصاص في نفس الباب الرابع والعشرون ح - ٨

مسئلة ١٤ - كل من يجزى بيمين القصاص في النفس يجزى في الطرف ومن لا يقتص له في النفس لا يقتص له في الطرف فلا يقطع يد والد لقطع يد ولده ، ولا يد مسلم لمقطع يد كافر . (١)

وقد ظهر بما ذكرنا ثبوت الصواب مع التعدى في الاقتصاص ون كان متعمداً و كان القصاص ممكناً كما اذا قطع اصماً رائدة مثلاً - يقتص منه ومع عدم التعمد او عدم امكان القصاص كما اذا قطع من المتك مع كون الحق دلافاً الى القطع من المرفق يكون صامتاً للدية او الارش

ثم به لودقع الاختلاف بين المقتص والمقتص منه في العمد والخطاء فتارة يقع الادعاء من ناحية المقتص منه والانكار من ناحية المقتص كما اذا ادعى الاول التعمد وانكره الثاني والاشبهة في ان القول قول المنكر يمينه لان اليانة على المدعى واليمين على من انكر واخرى يكون بالعكس كما اذا ادعى المقتص الخطاء وانكره الآخر فظاهر المحقق في الشرايع ان القول قول المقتص ايضاً نظراً الى انه اعرف بنيتة وكون قوله موافقاً للظاهر او الاصل .

واما العرع الاخير فهو ما ادعى المقتص حصول الزيادة لشيء من ناحية المقتص منه وانكره الآخر والظاهر ان القول فيه قول المنكر خلافاً لكاشف اللثام (١) الوجه في مساواة القصاص في الطرف مع القصاص في النفس في الشرائط المذكورة المتقدمة مضافاً الى الفتاوى اطلاق حمله من النصوص وصراحة بعضها في التعميم مثل صحيحة محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : لا يفاذ مسلم يدعى في القتل ولا في الحراحت ولكن يؤخذ من العلم خنايته للدمى على قدر دية الذمى ثمانمائة درهم . (١)

وصحيحة ابي ايوب الخزاز عن حماد عن احدهما - عليهما السلام - قال : لا يفاذ والد بولده ويقتل الولد اذا قتل والد عمداً (٢) وذكر القتل في الذيل لادلالة

(١) ثل ابواب القصاص في النفس الباب السابع والاربعون ح - ٥ .

(٢) ثل ابواب القصاص في النفس الباب الثاني والثلاثون ح - ١ .

مسئلة ١٥ - اذا كان له اولاء شركاء في القصص فان حصر بعض وعاب بعض فعن الشيخ للحاصر الاستيلاء بشرط ان يصمن حصص المأقن من الدية ، والاشهد ان يقال : لو كانت الغصة صغيرة يصير الى مجيء العالب ، والظاهر جوار حسن الجاني الى مجيئه لو كان في معرض الفرار ، ولو كان غير (عيبته - ط) منقطعة او طويلة فامر العالب ببدا الوالي فعمل بما هو مصلحة عنده او مصلحة العالب ، ولو كان بعضهم مجنوناً فأمره الى وليه ، ولو كان صبراً ففي رواية : انتظروا الدين قتل ابوهم ان يكسروا قاداً بلغوا خيراً وا فان احموا فتأوا او عتوا او صالحوا . (١)

فيه على احتصاص الصدر به كما لا يجرى وغير ذلك من الروايات

(١) في هذه المسئلة فرعان والعذر وقوع الخط بسببهم في المتن

**الاول** ما اذا كان بعض الاولياء حاصراً كاملاً للموع وللعقل والبصير الآخر عائداً او قدراً للكمال للصغر او المحنن والمحكى عن الشيخ في الخلاف والموسوط انه للحاصر الاستيلاء بشرط ان يصمن حصص المأقن من الدية والظاهر عمومية كلامه للصغير والمحنن أيضاً

والظاهر ان حوار استيلاء الحاصر الكامن لا يتوقف على شيء ان قلنا في المسئلة السابعة المتقدمة حوار المدبرة والاستمداد لكل واحد من الاولياء وعدم توقف الاستيلاء على ادن الجميع لانه اذا جاز الاستيلاء من دون مراعاة مع

اشتراك الجميع في الحضور والكمال فالحوار مع العدم ثابت بطريق اولي وامان قد في تلك المسئلة بعدم حوار المدبرة ولزوم الاستيذان فيمكن

ان يقال نعم في المتن من انه اذا كانت العيبة صغيرة يصير الى مجيء العالب ولا مانع من حسن الجاني مع خوف الفرار وادراكه منقطعة او طويلة فأمره ببدا الوالي ولا مجال للمناقشة في ثبوت الولاية في هذا الفرص بعد كون الاستيلاء ببدا



الحاصر الكامل خصوصاً مع ملاحظة انه لو اختار الوالي الدية لاجل المصلحة يجوز للحاصر ايضاً الاستيلاء وهكذا الحكم في المحبوس والعير والروبة الموقوفة في المتن واردة في الفرع الثاني الاتي وعليه فالحكم في الصغير في هذا الفرع ايضاً كالمحبوس يكون امره سد وإيئه ولا يلزم منه عموميه دائرة الولاية للقصاص حتى يناقش فيها كما يأتي .

**الثاني** ما اذا كان الولي المحاصر صغيراً مثلاً او كان الولي المتعدد كذلك وقد افتى الشيخ - قدس سره - في هذا الفرع في الكتابين امد كورين انه لا يكون لاحد ان يستوفي القصاص حتى يطلع الصبر او يفيق المحبوس وموت سواء كان القصاص في الصرف او النفس بل عن الكتابين الاجماع عليه ويمكن الاستدلال عليه - مصداقاً الى ما اشرنا اليه من عدم ثبوت الولاية على مثل القصاص - بالرواية المشار اليها في المتن وهي رواية اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه عن علي بن الحسين - قال - انظروا بالصبر والدين قتل ابوهم بيكر واذا بلغوا حثروا من احبوا قتلوا وعموا او صلحوا . (١)

ولازم هذا القول حواجس القائل حتى يطلع الصبر او يفيق المحبوس وقد يكون عشرين سنين او يزيد وعليه فربما يستشكل فيه عدة تعديلات شديدة وعقوبات كثيرة رائدة على القصاص خصوصاً مع استارامه لصرف مؤنة كثيرة ولعلته لذا حكى عن جماعة الاحد بموم لولاية وشمولها للقصاص كعلامه في بعض كتبه وولده في الايضاح والشهيد في الحواشي والروضة والمصالح والمحقق الكركي في جامع المقاصد والميض الكاشاني في المعتمد وقال في الجواهر انه هو لاقوى في المظر **والانصاف** ان المسئلة مشكله من جهة عدم وضوح شمول ادالة الولاية لمثل القصاص وكون لازم القول المزبور الحس المستلزم للامور امد كورة

مسئلة - ١٦ لواحد بعض الاولياء الدية عن القود فدفعها القاتل ثم يسقط القود لو اراد غسره ذلك فلتأخيرين القصاص بعد ان يردوا على الجاني نصيب من فاداه من الدية عن غير فرق بين كون ما دفعه او صالح عليه بمقدار الدية او اقل او اكثر ففي جميع الصور يرد اليه مقدار نصبه فلو كان نصبه الثلث يرد اليه الثلث ولو دفع الجاني اقل او اكثر، ولو عما او صالح بمقدار وامسح الجاني من الدل جاز لمن اراد القود ان يقتص بعد رد نصيب شريكه ، نعم لو اقتصر على مطالبة الدية وامسح الجاني لايجوز الاقتصار الا باذن الجمع ، ولو عما بعض مجاناً لم يسقط القصاص فللمباقي القصاص بعد رد نصيب من عما على الجاني ، (١)

ومن جهة انه لاوجه لرفع اليد عن مقتضى الرواية الطاهرة في وجوب الانتظار حتى يكرروا وكان الاستناد في المتن الى الرواية يشعر بالتردد والذي يؤيد الاشكال انه لم يقع في كلام صاحب الحواهر الاشارة الى الرواية بوجه .  
(١) في هذه المسئلة فروع :

**الاول** ما لو احتار بعض الاولياء الدية عن القود وتسلمها من القاتل في الشرايع . والمشهور انه لايسقط - اى القصاص - و للآخرين القصاص بعد ان يردوا عليه نصيب من فاداه بل عن طاهر المسوط وعامة المرام وصريح الفقيه الاجماع عليه وابنده في الحواهر بعدم العتور فيه على مخالفت من كما اعترف به غير واحد والوجه فيه انه لا دليل على سقوط حق القصاص لتأخيرين بذلك و توقف الاستيعاف على اذن الجميع امّا هو فيما لو ارادوا القصاص باجمعهم واما مع عدم ارادة البعض له فلا محال للرجوع اليه وبالجملة مقتضى الاصل بقاء حق القصاص لتأخيرين بعد عدم الدليل على السقوط عاده الامر لردم الرد الى الجاني بمقدار نصيب الذي احتار الدية من دون فرق بين كون ما دفع عليه الترامي و تسلمه من القاتل بمقدار نصبه او اقل او اكثر

**الثاني** هذا الفرع مع امتناع القاتل من البدل بمعنى دفعه أو العفو المشروط أو المصالحة مع التراسى عايه الأمر عدم التسلم من القاتل لامتناعه من البدل والحكم فيه هو الحكم في الفرع الأول من دون تفاوت لعدم الفرق بين التسلم حارحاً وعدمه كما لا يخفى عايه الأمر لزوم رد نصيب الشريك إليه لعدم وصول شيء إليه .

**الثالث** ما لو كان في المين مجرد مطالبه الدية وبعادة أخرى طرحه للمحامي وامتناعه من أصل القبول وفي هذه الصورة لم يسقط حق القصاص من الطالب - فصلاً عن الآخرين - لعدم كون مجرد المطالبة موجهاً للقسط وعليه فيجوز فيه حكم المسئلة السابقة المتقدمة من توقف الاستيفاء على رد لجميع **الرابع** ما لو عفا بعض محاد وقد استقرت الفتاوى على عدم سقوط حق القصاص للديقين ونسبه في محكي المسئلة وغيرها إلى الأصحاب وفي محكي الخلاف إلى اجتماع المرفة واحدة بل في الجواهر : لم أحد من تأمل أو تردد فيها وبطل عليه من النصوص صحيحة أبي ولاد الحياطة قال سئل أبا عبد الله عليه السلام - عن رجل قتل وله أم وأب فقال - الأس أو أريد أن أقتل قاتل أبي ، وقال الأب - أيا أريد أن أعفو ، وقلت الأم - أيا أريد أن أحد الدية قال - فقد - فليعط الأس أم المقتول السدس من الدية ، ويعطى ورثة القتاتل السدس من الدية حق الأب الذي عفا وليقتله (١) .

وروايه حميل بن دراج عن بعض أصحابه رفعه إلى أمير المؤمنين عليه السلام - في رجل قتل وله وليان فعا أحدهما وأبى الآخر أن يعفو قال - إن أراد الذي لم يعف أن يقتل قتل ورد نصيب الدية على أولياء المقتول المقد منه (٢) لكن في مقابلها روايات متعددة طهرة في سقوط حق القصاص مطلقاً مع

(١) كل أبواب القصاص في التمس الباب الثاني والحمد لله - ح - ١

(٢) ثم أبواب القصاص في التمس الباب الثاني والحمد لله - ح - ٢

عمو بعض الاولياء .

**مثل** صحيحه ابى ولاد ايضاً قال سئلت ابا عبدالله - عليه السلام - عن رجل قتل وله اولاد صغار وكمار رأيت ان عفا الاولاد الكبار ؟ قال : فقل لا يقتل ويحور عمو الاولاد الكبار فى حصصهم فاذا كبر الصغار كان لهم ان يطلبوا حصصهم من الدية (١) وان كان يحتمل فيها ان يكون المراد بالذيل عدم سقوط حق حصص الصغار من الدية بعمو الكبار لعدم سقوط حقهم مطلقاً حتى من القصص .

**وصحيحه** عبدالرحمن بن قيس قال : قلت لابي عبدالله - عليه السلام - رجلان قتلا رجلاً عمداً وله وليان فمعا احد الوليين قل : فقال اذا عفا بعض الاولياء درى عنهما القتل وطرح عنهما من الدية بقدر حصصهما من عفا ، وادى الباقي من اموالهما الى الدين لم يعموا . (٢)

**ورواية** ابى مريم عن ابى جعفر - عليه السلام - قال قسى امير المؤمنين - عليه السلام - فيمس عفا من ذى سهم وان عموه حائر وقسى فى اربعة احوه عفا احدهم قل يعطى بقيتهم الدية ويرفع عنهم بقصة الذى عفا (٣)

**ورواية** زرارة عن ابى جعفر - عليه السلام - فى رجلين قتلا رجلاً عمداً وله وليان فمعا احد الوليين فقال : اذا عفا عنهما بعض الاولياء درى عنهما القتل وطرح عنهما من الدية بقدر حصصهما من عفا وادى الباقي من اموالهما الى الذى لم يعف وقال : عفو كل ذى سهم جائز . (٤)

**ورواية** اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه ان علياً - عليه السلام - كان يقول من عفا عن الدم من ذى سهم له فيه فعفوه حائر وسقط الدم وتسير دية ويرفع

١ - مثل ابى - القصص فى النفس الباب الثالث والخمسون ح - ١

(٢) مثل ابواب القصص فى النفس الباب الرابع والخمسون ح - ١

(٣) مثل ابواب القصص فى النفس الباب الرابع والخمسون ح - ٣

(٤) مثل ابواب قصص فى النفس الباب الرابع والخمسون ح - ٣

مسئلة ١٧ - اذا اشترك الاب و الابن في قتل ولده ، او المسلم والدمي في قتل دمي فعلى الشريك القود لكن يرد الشريك الآخر عنه نصف دينه او يرد التولي بينهما ويطلب الآخر به ، ولو كان أحدهما عامداً والآخر حاطئاً فالقود على العامد بعد رد نصف الدين على القصاص منه فان كان القتل خطأً محضاً فالنصف على العاقلة وان كان شبه عمد كان الرد من

عنه حصته الذي عفا . (١)

ومرسلة الصدوق قال - قد روي به ادعاء حذم الاولياء ارفع القود (٢) ولو لم يمكن حمل هذه الروايات على التقييد او المذهب ارفع الوجوه الآخر كحمل بعضها على سقوط القود بالاصافه الى العافي نظراً الى نفوذ عموه وحواره لكن الاولام طرحتها بعد كون الشهرة الفتوائية المحققة بل الاجماع على خلافها وحيث لا اشكال في امل الحكم والفتوى بعدم سقوط حق القصاص بالاصافه الى غير العافي لكنه ينسحب على امرس

أحدهما ان المحقق في الشرايع مع حكمه في هذا الفرع بما عليه المشهور حمل هذه الروايات الدالة على سقوط حق القصاص بعمو البعض دليلاً على السقوط في الفرع الاول وان كان نظره الى اتحاد حكم الفرعين وعدم الفرق فالظاهر لزوم الحكم بالسقوط في الفرع الاخير ايضاً وان لم يكن نظره الى ذلك فلاوجه لايرد هذه الروايات والاشارة اليها في الفرع الاول اصلاً

ثانيهما ان طاهر المتن تماماً لطاهر كثير من المسائل لزوم كون القصاص عقيب رد نصيب العافي الى القاتل او ورثته والظاهر ان في صحيحة ابي ولاد المتقدمة اشعاراً بذلك وان كان التعبير فيها بقوله - ع - : ويعطى ورثته لقابل بشرح بخلافه كما ان مرسله جميل ايضاً كذلك وقد تقدم الكلام في ذلك سابقاً فراجع

(١) مثل ابواب لعاص في الفس الباب الرابع والخمسون ح - ٤

(٢) مثل ابواب القصاص في الفس باب الرابع والخمسون ح - ٥

الجاني ، ولو شارك العائد سبع ونحوه يقتض من بعد رد نصف دينه . (١)  
مسئلة ١٨ - لا يصح الحجر لعلى أو سعة من استيفاء القصاص  
فللمحجور عليه الاقتصاص ، ولو عما المحجور عليه لعلى على مال و  
رصى نه الغائل قسعه على العرماء كغيره من الاموال المكتسبة بعد حجر  
الحاكم جديداً عنه ، والحجر السابق لا يكفي فى ذلك ، و للمحجور عليه  
العمو مجاناً وناقل من الدية (٢)

(١) والصابط لم يروغ هذه المسئلة وبذورها مادام كان القتل متحققاً سحوا  
الشركة ولكن كان الموحب للقصاص والشرائط المعمرة فيه موحوداً فى أحد  
الشريكين - مثلاً - دون الآخر بحيث لو كان الاول منفرداً ومستقلاً فى القتل  
كان عليه القصاص كما انه لو كان الثانى كذلك لم يكن عليه قصاص و - ح -  
وقع الكلام فى ان عدم ثبوت القصاص على الآخر لكونه اماً أو مسلماً أو حاطناً  
أو سعيماً - مثلاً - هل يوجب عدم الثبوت على الاول ام لا؟ والظاهر هو الثانى  
لانه - لا وجه لعدم الثبوت بعد وجود الموحب وتحقق الشرائط وعدم كون  
الشركة مادية عن ذلك وأو تحقق العمو عن احد الشريكين كما عرفت مصاف الى  
ان الحكم بعدم ثبوت وسيلة لنتهم على الدماء بالتواطؤ على الشركة  
بواحد من الابعاء المدكورة ورافقة دم الغير والظاهر ان الوحة فى التعرض  
لهذه الفروع مع دسوح عدم سقوط القصاص فيها لاجل مخالفة العامة حيث انه  
يظهر من الحواهر مخالفة بعضهم فى الفرع الاول وبعضهم فى الثانى وبعضهم فى الثالث  
ثم ان الحكم برد الدية مع الاقتصاص من الشريك انما هو بالكيفية المدكورة  
فى المتن

(٢) اما عدم كون الحجر لعلى أو سعة مائماً عن استيفاء القصاص فلعدم كون  
الاقتصاص تصرفاً مالياً واحتصاص الحجر عليهما بالعدل وهذا الفرق فيه بين القول

مسئلة ١٩ - لو قتل شخص وعليه دين فان اخذ الورثة دينه صرفت في ديون المقتول ووصاياه كما في امواله ، ولا فرق في ذلك بين دية العمل خطأ او شبه عمد او ماصولح عليه في العمد كان بتقدير دينه او اقل او اكثر بحسب دينه او غيره . (١)

ان الثالث في قتل الممد هو القصاص سحوا لتعين كما مر\* سافاً وبين القول بان الثالث فيه هو احد الامرين القصاص والدية اما على الاول فهو صحيح واما على الثاني فلان محرد ذلك لا يجعله مالاً ولا يجب على المحجور عليه لتعيل اختيار الدية لانه تكسب لا يجب عليه

**واما** اذا عما هذا المحجور عليه على مال ودفع الثراحي بينه وبين القاتل لانه بعد اخذ المال من نفسه على الغرماء كمائر الاموال المكتسبة نعم قيده في المتن بما اذا تحقق الحجر الجديد من الحاكم بظراً الى عدم الاكتفاء بالحجر السابق في ثبوت الحجر بالاصافة الى الاموال المكتسبة بعد الحجر القديم وتعيين هذه الجهة في كتب الحجر

واما المعو محضاً او سفل من الدين فلا اشكال فيه ايضاً سواء على كون الثالث هو القصاص سحوا لتعين واما على القول الاخر فيه اشكال لثبوت المال - ح - وعدم كونه اكتساباً جديداً كما لا يخفى .

(١) والوجه في لزوم صرف الدية في ديون المقتول ووصاياه وعدم عوار التقسيم بين الوراثه مضافاً الى انه لا خلاف معتقده بل الاجماع بتسميه عليه والى وصوح ارتباط الدية بالمقتول او لا لانها بدل نفسه عادة الامر ان عدم امكان التصرف له وعدم اعتبار الملكية له اوجب الانتقال الى الورثة ودا كان في اليين ما يكون مقدماً على الالاث كالدين والوصيه على حسب الكتاب والسنة فاللزام صرفها فيه مقدماً عليه - روايت داله ذلك مثل موثقة اسحق بن عمار عن حمفر - عليه السلام - ان رسول الله - صلى الله عليه وآله - قال : اذا قتل

مسئلة ٢٠ - هل يجوز للورثة استيعاء القصص للمديون من دون ضمان الدية للعرماء فيه قولان ، والاحوط عدم الاستيعاء الا بعد ضمان بل الاحوط مع هبة الاولياء دمه للمقابل ضمان الدية للعرماء . (١)

ديده العمد فصارت مالا فهي ميراث كسائر الاموال (١) واذا كان الحكم في العمد كذلك مع ان كانت فيه اهل هو القصص نحو التمين كما عرفت ففي غيره طريق اولي ودليل روايه على ابي حمزة الاتية في المسئلة الاتية وهو قوله عليه السلام - بل يؤدوا دمه من دمه التي صالح عليها ادباؤه فانه احق بديته من غيره .

**ورواية** عبد الحميد بن سعيد قال سئلت ابا الحسن الرضا ع - عن رجل قتل وعليه دين ولم يترك مالا واحدا منه الدية من قاتله اعليهم ان يقصوا الدين قال نعم قلت وهو لم يترك شيئا قال ان احدوا الدية فعليهم ان يقصوا الدين (٢) والسؤال اما ان يكون مطلقا شاملا لاي نوع القتل واما ان يكون في خصوص قتل العمد كما ربما يؤيده التفسير بالاخذ على التقديرين يدل لعدم علي المطلوب غاية الامر انه على التقدير الثاني يدل عليه نصيحة الاولوية كما ان الظاهر لزوم قضاء الدين بمقدار الدية المأخوذة لأقصائه باجمعه كما انه لا مانع من المصالحة على اقل من الدية والمعوم محاتا في هذا الفرص

(١) وقع الاختلاف في هذه المسئلة والمحكي عن ابي ادريس ومن تأخر عنه هو حوار الاستيعاء من دون ضمان بل ادعى صريحا الاجماع عليه وجعل المحقق في الشرايع هذا القول اولي وصاحب الجواهر في الشرح اصح ، والمحكي عن الشيخ في النهاية عدم الحوار عن الدروس بسنه الى المشهور وعن العبد الاجماع عليه ومستند الاول عمومات اداء القصص كتابا وسنة مثل قوله تعالى

(١) ثل ابواب مواضع الارث الباب الرابع عشر ح - ١

(٢) ثل ابواب لدين والفرص الباب الرابع والعشرون ح - ١



ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً وإن كان للمنافقة في أخلاق مثله مجال واسع كما أن التمسك بالأصل مع أن مقتضاه عدم ثبوت حق القصاص من دون الصالح ممنوع

**وهستمك الثاني** م. ر. هـ الشيخ صحيحاً عن الصادق عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن محمد بن أسلم الحلبي عن يوسف بن عبد الرحمن عن ابن مسكان عن أبي بصير قال: سئلت أبا عبد الله - عليه السلام - عن الرجل يقتل وعليه دين وليس له مال فهل لأوليائه أن يهبوا دمه لقاتله وعليه دين فقال: إن أصحاب الدين هم الحصماء للقاتل وإن هب وليه دمه لقاتل فحائره وإن أرادوا القود فليس لهم ذلك حتى يعمموا الدين للعرماء والأفلا (١)

لكن الرواية - مصرية إلى أسطرنا - منتها لعدم المناسبة بين كون أصحاب الدين هم الحصماء للقاتل وبين تمرر مع حوارهم الدم للقتل عليه وإن مقتضى كونهم هم الحصماء عدم حوار الهمة المذكورة بوجه خصوصاً مع كون مورد السؤال هي صورة الهمة والألائمة تمهيد كون أصحاب الدين كذلك لبيان حكمه فتدبر - قدرواها الشيخ بسنده عن يوسف عن ابن مسكان عن أبي بصير بسنده عن محمد بن أحمد عن محمد بن أسلم الحلبي عن يوسف بن عبد الرحمن والصدوق بسنده عن محمد بن أسلم عن يوسف بن عبد الرحمن هكذا قال: يعني أنا بصير ليث المرادى - سئلت أبا عبد الله - ع. عن رجل قتل وعليه دين وليس له مال فهل لأوليائه أن يهبوا دمه لقاتله وعليه دين فقال: إن أصحاب الدين هم الحصماء للقاتل وإن هب أوليائه دمه للقتل صموا الدية للعرماء والأفلا (٢) ومن الواضح عدم كونها رواية أخرى بل هي نفس الرواية الأولى غاية الأمر وقوع الاشتباه في النقل أو

(١) نل بواب الدين والقرص الباب الرابع والخمسون ح - ٢

(٢) نل أبو القصاص في نفس الباب التاسع والخمسون ح - ١

الغلط في المسحح وعليه فلم تثبت الرواية بالنقل الاول

نعم يمكن ان يقال بعدم المنافاة بين لقيلين ، لاصافة الى الاقتصاص الذي هو محل البحث فعلا لان النقل الاول صريح في عدم حوار الاقتصاص قبل الصمان والنقل الثاني يستدع منه ذلك لانه ليس معنى قوله -ع- والا فلا انه ان لم يتحقق الهمة فلا يكون هناك صمان حتى يتحقق التعرض بين لقيلين - كما افاده بعض الاعلام لعدم كون الشرطية الاولى محوي بكون الشرط هو الهمة بخراء هو الصمان كما هو ظاهرها لان المراد بالصمان هنا ليس هو ، يكون حكماً وصعباً ثانياً في مورد اتلاف مال الغير ومثله حيث يكون الاتلاف سبباً له وهو مترتب عليه بل المراد هو الصمان الثالث في كتاب الصمان وهو صمان الدين عن المديون ، من المعلوم تقدم هذا الصمان في المقدم على استيعاء القصاص كما يدل عليه تعبير المتن تدماً للفقهاء وعليه فمرجع الشرطية الاولى الى انه ان تحقق الضمان تبهو الهمة بمعنى قوله -ع- والا فلا انه ان لم يتحقق الصمان لا تحو الهمة كما وقع التفسير بمثله في النقل الاول .

وعليه دار رواية بظاهرها لا تعرض فيها لحكم الاقتصاص لكن حيث كان الحكم عدم حوار الهمة متفرعاً على كون اصحاب الدين هم الحصاء للقتل ومن الواضح اقتضائه لعدم حوار الاقتصاص من دون صمان ايضاً لانه لا فرق بين الهمة والاقتصاص من هذه الجهة فمقتضى الرواية -ح- عدم حوار الاقتصاص المبرور وعليه فيتحدد النقلان في الدلالة على هذا الامر عاية الامر ان دلالة الاول اعم هي بالصراحة ودلالة الثاني ، لعماء الخصوصية ونموذج المنطق

نعم تعارضهما رواية علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن موسى -عليه السلام- قال قلت له : جعلت فداك رجل قتل رجلاً متعمداً اخطأ وعليه دين وليس له مال واراد اذليته ان يهبوا دمه للقتل ؟ قال : ان ذهبوا دمه صمنوا ، دينه فقلت ان هم ارادوا قتله قل ان قتل عمداً قتل قاتله وادى عند الامم الدين من سهم

المدين قتل فانه قتل عمداً وصالح اوليائه فقتله على الدية فعلى من الدين ؟ على اوليائه من الدية او على اهل المملكتين فقل بل يؤدوا دينه من دينه التي صلحوا عليها اوليائه فانه احق بدينه من غيره (١)

ولكن حيث ان الاولتين صحيحتان وهذه الرواية ضعيفة فلا مجال لهوسها في مقابلتها بل اللزم الاحد بهما والحكم بعدم جوار الاقتصاص الا بعد الصمان بمقدار الدية هذا كله في لاقتصاص

واما الهمة محاباً فالمحكى عن المسوط انه قال ان الذي روه امسحنا انه لم يكن لوليته لعفو على غير مال ولا لقود الا ان يضمنوا حق الغرماء وعن ابي على انه قال لا يجوز للاولياء العفو الا اذا ضمنوا الدية .

لكن الشرح - قدم قال في محكي النهاية . لم يكن لاوليائه القود الا بعد ان يضمنوا الدية عن صاحبهم فان لم يفعلوا لم يكن لهم القود وحالهم الممو بمقدار ما يصيبهم .

فان طهره حوار العفو في مقابل الفساح لكن التقييد بقوله بمقدار ما يصيبهم مع ان العفو مطلقاً اما بمعنى في خصوص مقدار المامى ولا يتعدى عنه ربما يكون قريبة على ان المراد بالمعفو ما هو المعفو بمقدار ما يصيبهم من الزائد على مقدار الدين وعليه فلا دلالة للعبارة على حوار العفو في مقابل الاقتصاص كما لا يخفى .

واما الروايات فمقتضى خبر ابي بصير على النقدا لثني وحس على ابن ابي حمزة المتقدمين عدم حوار هبة الدم للقاتل قبل صمان الدية للغرماء لكن خبر ابي بصير على النقدا لاول طاهره الحوار بناء على كون الماعل في قوله فان ذهبوا هو الاولياء كما هو الظاهر بل المتعين بناء على نقل الحواهر حيث نقل هكذا فان ذهب

مسئلة ٢٩ - لو قتل واحد رجلين او اكثر عدداً - على التعاقب او معاً - قتل يميم ولا سبيل ليم على ماله، فلو عا اولياء بعض لاعلى مال كان للماقيين القصاص من دون رد شيء ، وان تراصى الاولياء مع الجاني بالدية فلنكل منهم دية كاملة ، قيل لكل واحد منهم الاستعداد بقتله من عمر رصا لماقيين او لا او يجوز مع كون قبل الجمع معاً واما مع التعاقب فتقدم حق السابق فالسابق فلو قتل عشرة متعاقباً يقدم حق ولي الاول فجارته الاستعداد بقتله فلا ادن منهم فلو عا فالحق للمتأخر منه وهكذا وجود ثل او جنبها عدم جواز الاستعداد ولزوم الادن من الجمع لكن لو قتله لس عليه الا الاثم وللحاكم تقريره ولا شيء عليه ولا على العاني في ماله . ولو احتلوا في الاستثناء ولم يمكن الاجتماع فيه فالمرجع القرعة فان استوفى احدهم بالقرعة او بلا قرعة سقط حق الباقي .

اوليائه دمه للقتال فحذر واما بناء على ما نقلنا من قوله ، فان وهوا اوليائه دية القاتل فيمكن ان يقال بان معناه انه ان وهب اصحاب الدين اولياء المقتول دية القاتل فحازر ح - هـ الاولياء للدم لكن من الظاهر كون هذا الاحتمال خلاف الظاهر جداً وعليه فظاهر الرواية هو حوار الهمة في مقبل الاقتصار ولكن الظاهر ثبوت قرائن شاهدة على عدم الحوار وهو انه لا فرق بين الهمة والاقتصار على تقدير لقول بعدم الحوار فيه بل اولويتها منه كما لا يخفى وكون الحر على المفل الاخر صريحاً في عدم الحوار وكون التفريع على ان اصحاب الدين هم الحصاء للقتال مأساً لعدم لالحوار خصوصاً مع اشتراك المقلين في هذا التمهيد ومعنى الاحتياط الوحوي لو لم يكن اقوى هو عدم كما في المتن

(١) في هذه المسئلة جهات من الكلام :

الاولي انه لا خلاف ولا اشكال في ثبوت حق القصص لكل من اولياء

المقتول المتعدد سحقوا لواجتماعهم على المطالبة فقتلوه مباشرة أو استندة فقد استوفى كل منهم حقه من دون زيادة ولا نقصان ولا محال لاحتمال ثبوت الدية على حسب تعدد القتل مع القصاص مع كسر واحدة أو ليس لهم عليه إلا نصفه ولعدائي الأجنبي على أكثر منها خلافاً لبعض أهل الخلاف حيث قال إذا قتلوه سقط من الدييات واحدة وكان لهم في تركه الدافى من الدييات

**الثانية** لا اشكال في أن عمو وليه بعض موجب لسقوط حقه من القصاص وأما حق غيره فهو باق على حاله ولا محال لدعوى السقوط فيه أصلاً وعنه فلو استوفى غير الدافى القصاص فقد استوفى بدم حقه ولا يجب عليه رد شيء إلى القاتل أو ورثته بخلاف ما تقدم في صورة تعدد أولياء المقتول الواحد إذا عصى بعضهم واحتقر غيره الاستيلاء حيث يجب عليه رد مراد عن نصيبه إلى القاتل أو ورثته على ما عرفت والفرق واضح ويدل في خصوص المقدم صحيحه عبدالرحمن عن أبي عبدالله عليه السلام قال سئلته عن رجل قتل رجلين عمداً ولهما وليه فعمى أولياء أحدهما وأبى الآخرون قال فقال يقتل الذي لم يعف وإن احتوا إن أحدهما الدية أحدهما الحديث (١)

**الثالثة** لو تراعى الأولياء مع القاتل بما هو بدل خنائته من الدية فيلظاهر تعدد الدية بتعدد الحماية لا تقسيم دية واحدة عليهم والوحيد فيه مستحق كذا واحد منهم نصاً أو ما هو مدله من الدية الكاملة وليس مثل تعدد الأولياء مع وحدة الحماية حيث أن تراصهم على الدية بوجوب دية واحدة نعم قد عرفت أنه يمكن وقوع التراص في الحماية الواحدة على أصناف الدية ولا يرتبط بما يقع بدلاً عن النفس كما لا يخفى .

**الرابعة** فيما لو اراد الجميع القصاص وقد ذكر في العتن احتمالان ثلاثة

(١) تل أبيوت لقصاص في النفس الواحدة الثاني والجمهور ح - ٣

في جوار استداده كل واحد منهم من دون الاستيدان من لدني وعدم حواره في هذه الصورة

منشأ الأول ثبوت حق الفصاح بالاصافه الى كل واحد منهم مستقلاً لكون حديثه دالسة اليه هي الحناية على المتس ولا وجه لدروم المراحمة الى الغير والاستيدان منه ومثلاً لكبي ان الحق وان كان ناشأ لك واحد كذلك الا ان كونه متعلق الحق واحداً يقتضي عدم ترجيح واحد على الاخر بل يوقف الاستيفاء على الاستيدان وحمله في المتس ووجه الاحتمالات

ومنشأ التفصيلاته في القتل المتعاقب يكون ثبوت حق الفصاح لولي الأول قبل نمونه للثاني ونمونه للثاني قبل نمونه للثالث وهكذا بخلاف القتل المعني والمقدور فانه لا تقدم لواحد على الآخر اصلاً .

ولكنه يرد عليه ان القسلة الرمايه لا توجب ثبوت حق التقدم كمن في الغرماء المتعدد بالاصافه الى لمدبونه الواحد وعليه فالفرق بين العرضين اصلاً ثم انه على تقدير عدم حوار الاستعداد لو بادر فهل يترتب على عمله مجرد الاثم والتعزير او يكون موجباً لثبوت الدية عليه او على الحائي الظاهر انه لا محال لاحتمال ثبوت الدية عليه اصلاً بعد كونه استيعبته بمقدار حقه من دون زيادة ولا نقصان بخلاف لاولياء المتعديين في الحناية الواحدة دا استداحدهم وبادر الى الفصاح واما ثبوت الدية في مال الحائي فالظاهر وقوع الاختلاف فيه فالمشهور بل المحكي عن المسوط والخلاف الاحماع عليه هو سقوط حق الدية لالا الى بند وعن ابي علي والعلامة في بعض كتبه وولده وبعض آخر ان لمير المستوفي الدية وتردد المحقق في الشرايع

ومنشأ الثبوت ان الحائي يدان على كل واحد منهم نفساً كاملة لارتباطها لها ساقى العوس المتلعه واما يملك الحائي بدلاً واحداً فكذلك لم يقتض الدية لتعذر البدل ولثلا بطل دم امرئ مسلم ولفحوى الثبوت فيمن قتل وهرب ومات

مسئلة ٢٢ - يجوز التوكيل في استيفاء القصاص ولو عرته قبل استيفائه فان علم التوكيل بالعزل فعليه القصاص ، وان لم يعلم فلاقصاص ولا دية ، ولو عما التوكيل عن القصاص قبل الاستيفاء ، فان علم التوكيل واستوفاه فعليه القصاص ، وان لم يعلم فعليه الدية ويرجع فيها بعد الاداء على التوكيل. (١)

ويصير الحوار عن اكثر هذه الوجوه ملاحظة امرين **أحدهما** ، تقدم من ان الثالث في مورد القصاص وثبوت الموح له هو القصاص فنحو التعيين لا التحجير بينه وبين الدية بحيث كان لولي محبراً بين القصاص وبين احد الدية واد اختار الدية كان اللزم على الحائى القول بالانتقال اليها يتوقف على التراسى وربما كان التراسى بالرائد على الدية اواقل منها

**ثانيهما** ان العدلى لا يحنى على اكثر من نفسه كما وقع التسريح به في بعض الرايات المتقدمة فانه مع ملاحظة هذين الامرين لا ينقى مجال لثبوت الدية ، **بالضافة الى الباقيين** .

مع ان الفرق بين صورة الاجتماع على القصاص وبين صورة مبادرة احدهم به بعدم ثبوت الدية في الاولى دون الثانية مما لا يكون له وحدون مجردة ، لمبادرة وان كان غير حائز سواء على لقول بعدم الحوار الا ان اقتضائه لثبوت الدية على العدلى مع تحقق مراد الباقيين وهو القصاص لاسبيل اليه ، صلا وثبوت الحكم في القاتل الذى هرب ومات حيث يكون على خلاف القاعدة لامحال لاسرائه الى المقام وعدم بطلان دم امرىء مسلم لا يقتضى ثبوت الدية بعد تحقق القصاص وعدم الاستيذان لا يستلزم المطلاع كما لا يحصى والظاهر بملاحظة ما ذكره سقوط حق الباقيين مطلق نعم لو ترصوا قبل احراء القصاص من المستوفى على الدية واخذوها من القاتل لا يكون القصاص موحاً لرجوعها الى ورثة القاتل

**الخامسة** اذا اختلفوا في الاستيفاء ولم يمكن الاحتماع بالمشارة او بالتوكيل فلامحيص عن الرجوع الى الفرعة لما مر في بعض المسائل المتقدمة (١) لاجلاف ولا اشكال في حوار التوكيل في استيفاء القصاص لعدم كون

المدشرة واحدة ولا إعادة بل استيعاؤه امداهو كاستيعاء الدين الذي يحرى فيه التوكيل  
بلا شبهة وبعد ذلك يقع الكلام في مقدمتين

**الاولى** في العزل فتقول اذا عزل قبل استيعاء القصاص فتدبر يعلم الوكيل  
بالعزل قبله واخرى لا يعلم به كذلك فهي الصورة الاولى لاحلاف ولا اشكر في  
ثبوت القصاص على الوكيل لتحقق موحيه وهو القتل عدوياً وطلماً ولكن لا بد  
من تقييده بما اذا علم بالانزال بالعزل واما لو اعتقد خلافه فتجب ان الوكالة  
من العقود اللارمة التي لا تنسخ بمسح احدهما ولظاهر عدم استحقيقه للقصاص  
-ح- بل ثبوت الدية

وفي صورة الثابة ان قلنا يتوقف الامر على عزل وبلوغه الى الوكيل  
واللازم تحقق الاستيعاء في حال بقاء الوكالة فلا يترتب عليه قصاص ولا دية اصلاً  
وان قلنا يتوقفه على العزل فقط ولا يشترط امداء موحيه والاستيعاء قد وقع في حال  
رواها الوكالة ولكنه حيث كان الوكيل غير عالم به من كان معتقداً لبقاء الوكالة وعلى  
نفذير الشك كان مقتضى الاستصحاب البقاء واللام عدم ثبوت القصاص وحده لعدم  
تحقق موحيه واما الدية فالظاهر ثبوتها على الوكيل لمدارته للقتل من غير حق  
ودعوى كون السب اقوى من المباشرة مدفوعة في المقام لعدم كونه اقوى من  
الواسع استناد لقتل الى الوكيل عدية الامر حواجز رجوع الوكيل الى الموكل  
بعد اداء الدية لقاعدة الفرور ووصوح ثبوته هنا

**الثاني** في العقود فتقول لاشبهه في انه لا يترتب عليه شيء اذا كان بعد الاستيعاء  
ونحقق مورد الوكالة كما ان الظاهر انه لو كان قبل الاستيعاء وعلم الوكيل بذلك  
ومع ذلك استوفى القصاص يثبت عليه القصاص لتحقق موحيه وهو القتل عدوياً  
وبسفي ايضاً تقييده بما اذا علم الوكيل ايضاً بسقوط حق القصاص بعفو الولي واما  
لو اعتقد خلافه فتجب عدم تأثير العفو في السقوط فالظاهر عدم ترتب القصاص  
على قتله قصاصاً وان علم باصل العفو



وأما لو كان الوكيل جاهلاً بذلك سواء اعتقد عدم صدور العفو من الولي  
أو احتمل الصدور ولكن اعتمد على استحباب العدم فبقي ثبوت الدية عليه وعدمه  
وجهاً من صدور القتل منه بغير حق مباشرة وعدم كون السب أقوى من المباشرة  
فهو كمن قدم إليه الطعام المقصود بكله ساءه الأمر رجوعه إلى الموكل للقاعدة  
المتقدمة كما في المثل وهذا من دون فرق بين صورة عدم التمكن من الإعلام  
وصورة التمكن والامحال التحصيل بالصورة الثانية ومن أن العمل مشروع له  
ظاهراً ومباح كذلك فلا وجه لترتب الضمان عليه ، وكون العفو مع عدم علم  
الوكيل لعفو لعدم ترتب أثر عليه لأن الأثر المترتب هو تحصيل الحامي من القصاص  
ومن الواضح عدم ترتبه مع جهل الوكيل به فهو يشبه العفو بعد خروج السهم من  
يده - مثلاً -

ولكن يرد على الأول منع ملازمة المشروعية لعدم الضمان فإن ضمان  
حكم وصفي يثبت مع تحقق موجه من دون فرق بين كونه مباحاً أو غير الأثر  
إن كل من الغير يدون أدبه في حال الاضطراب - مثلاً - مباح ومع ذلك يترتب  
عليه الضمان لقاعدة الأثاف .

وعلى الثاني منع كون العفو لهواً بحيث كان وجوده كعدمه وذلك لترتب  
أثر الدية عليه والتشبيه بمصادره ممنوع بعد كون ذلك المورد منزهاً عن العفو  
بعد الاستيفاء لخروج الأمر من يده فالظاهر بمقتضى ما ذكر ثبوت الدية والرجوع  
بها إلى الموكل بعد الأداء هذا كله في العفو مجتنباً الذي هو ظاهر المتن

**وأما العفو** على مال الذي قد عرفت أنه مشروط بالتراضي مع الحامي  
فإن لم يعلم به الوكيل واستوفى القصاص وفرسه أنه بتحقيق ما ادّعى الحامي  
العفو المذكور واعتقاد الوكيل كذبه والحكم فيه من جهة ثبوت الدية  
على الوكيل ما تقدم في العفو مجتنباً وأما من جهة المال الذي وقع التراضي به

مسئلة ٢٣- لا يقتصر من الحامل حتى تنص حملها ولو تجدد الحمل بعد الجباية بل ولو كان الحمل من رنا، ولو ادعت الحمل وشهدت لها اربع قوايل ثمت حملها ، وان تجردت دعواها فالاحوط التأخير الى اتصاح الحال ، ولو وضعت حملها فلا يجوز قتلها اذا توقف حياة الصبي عليها بل لو حيف موت الولد لا يجوز ويجب التأخير . ولو وجد ما يعش به الولد فإظهاره ان له القصاص ولو قُتلت المرأة قصاصاً فبانت حاملاً فالدية على الولي القاتل . (١)

فيمكن ان يقال مرجوعه الى ورثته الحائى لان المدعى هو في مقام عدم القصاص والمفروض تحققه ويمكن ان يقال بعدم مرجوعه اليهم لانه وقع في مقام اسقاط حق القصاص والمفروض ان الولي اسقطه وصدور القتل من الوكيل لا يرتبط بذلك اصلاً والارجح هو الاحتمال الاول فتدبر  
(١) في هذه المسئلة مباحث :

**الاول** في انه لا يقتصر من الحمل مادامت كونها حاملاً والمفروض فعلاً هو قصاص النفس - وفي الجواهر في وحدان الخلاف فيه بل في محكي كشف اللثام الاتفاق عليه والوجه فيه مضافاً الى ذلك والى ما تقدم من روايات الحدود المتقدمة في كتب الحدود التي منها الرواية الواردة في امرأة محصن وان كان موردها عدم تمامية الاقرار قبل الوضع لكنه يستفاد منه ان التأخير اما هو بملاحظة الحمل ولزوم التحفظ على النفس المحترمة التي هي الحمل من دون فرق بين كونه قبل حناية الام او بعدها وكذا لا فرق بين كونه من رنا او من غيره مضافاً الى تفسير الاسراف في القتل المعنى عنه في دليل بعض آيات القصاص بذلك مع ظهور كونه منه وان لم ينحصر به

**الثاني** لا اشكال في نبوت الحمل المذموم عن استيفاء القصاص شهادة اربع قوايل بذلك و اما لو كانت دعويها محرقة عن اليه فقد ذكر المحقق في الشرايع دفيلا لا يؤخذ بقولها لان فيه دعماً للولي عن السلطان ولو قيل يؤخذ

كان احوط، ويظهر منه كون المسئلة خلافية مع ان الظاهر - كما في الحواهر -  
عدم وحدان مخالف صريح لقول فان جماعة من الاكاره وان عرّوا بان الادنى  
الاحتياط لكن لظاهر ان مرادهم هو الاحتياط اللازم كما هو ظاهر الشرايع  
وعليه فالظاهر ثبوت الشهرة على القول

ويدل على القول - معافاً الى ان للحمل امارات محتمية ايضاً تحده الحمل  
من نعمها ونجس براعاتها على وجه ينهدر اقامة البينة عليها فيقبل قولها فيه  
كالحيض وسجود قوله تعالى «ولا احد» لهم ان يكتم ما خلق الله في ارحامهم  
بظراً لى ان عدم حليه الكتمان مستلزم للجسبه والاعتقاد وان كان يمكن  
المافقة في الاستدلال به بوروده في المطلقات ولادليل على التميم ورؤيه  
الطرسى في مجمع البيان عن الصادق - عليه السلام - في قوله تعالى «ولا يحل  
لهم ان يكتم ما خلق الله في ارحامهم فقال قدوس الله الى المساء ثلاثة  
اشياء الحيض والظهر والحمل (١) وان كانت صبيحة من حيث السند الا ان  
ضمها، منهجر «الشهرة المذكورة ولا اقل من كون الاحد بقولها الى انصح  
الحال مقتضى الاحتياط لوجوب كما في المتن ومثله

**الثالث** لو وصفت حملها وان توقف حياة الولد عليها امّ من جهة اللاء  
الذى حكى عن الشيخ والعلامة والشهيد وغيرهم انه لا يعيش العشي مدونه وان  
كان الوجدان يشهد بخلافه الا ان براد به العاك وهو يكفى في لزوم الرعاية  
وامّ من جهة انحصار عدائه بالام لعدم وجود ما يعيش به غيره لايجوز قتلها  
واستيفاء القصاص منها لما ذكر في عدم الحواهر مع الحمل من لزوم حفظ  
النفس المحترمة نعم مع وجود ما يعيش به غيره من الدن الحيوانات والعراسع  
الآخر او الدن الناس المتداول في هذه الارمنة لامانع من استيفاء القصاص

وان كان يمكن القول باستصحاب الضرر لئلا يفقد خلقه وشوه بالالبان المختلفة  
اولس غير الام الذي هو ادق بضمه وانس بمراحه لكنه لا يصل الى حد المنع  
مع كون القصاص حقاً للناس

ثم في فرض انحصار عدائه بالام لو حالف واقتصر من الام فمات الولد بعده  
هل يقتصر من المقتصر ام لا قد حكي عن بعض احتمال القصاص عليه لصدق قتله  
السبي نحو ما لو حرس رجلاً ومنعه الطعام او الشراب حتى مات جوعاً او عطشاً  
ولكن الظاهر عدم ثبوت القتل في المقام وان الموت مسبب عن عدم العداء وفي  
موضوع العداء بالقصاص لا يوجب تحقق القتل الا ترى انه لو ترك لمكلف بقدر الفريق  
مع القدرة عليه فمات الفريق ترك الانقاد لا يوجب ذلك تحقق القتل واصافته الي  
التارك للانقاد من غاية الامر عصيان التكليف الوجوبي المتملق بالانقاد وكذلك  
لو سرق الدارق طعام الغير المتوقف عليه بقاء حيوته لا يوجب ذلك انطبق عنوان  
القتل عليه اذا مات المسرقة منه بسبب عدم الطعام وامثال ذلك

ومما ذكره يظهر انه كما لا وجه لثبوت القصاص كذلك لا وجه للحكم  
بشوت الدية كما في الجواهر لعدم تحقق القتل اصلاً والموجب لها هو القتل مع  
كونه شبه عمد او خطئاً .

**الرابع** ما عنوانه في المتن بقوله ولو قتلت المارئة قصاصاً و لظاهر  
بقرينة قوله : فمات حاملاً هو كون المقتصر حاملاً لا حمل حال القصاص اما  
لاعتقاده بعدم او لوجود مجرد الاحتمال مع كون مقتضى الاستصحاب عدم  
لحدوه عن الدعوى ايضاً كما ان الظاهر كون الحاكم الادب حاملاً ايضاً وعليه  
والحكم بشوت الدية بلحاط قتل الحمل وان كان طهرراً الا ان الحكم بشوتها  
على الولي محل اشكال لان القتل - ح - يكون من قبيل قتل الخطاء الذي  
تكون الدية فيه على العاقلة الا ان يكون المراد بما في المتن تعمي الثبوت على  
بست المال والمراد بالولي هو الاعم منه ومن العاقلة هذا في صورة جهلها

مسئلة ٢٤ - لو قطع يد رجل وقتل رجلاً آخر تقطع يده أولاً ثم يقتل من عسرفرق بين كون القطع أولاً أو القتل ، ولو قتلته ولي المقتول قبل القطع اثم وللوالى تعزيره ولا ضمان عليه ، ولو سرى القطع فى المحسى عليه قبل القصاص يستحق وليه وولى المقتول القصاص ، ولو سرى بعد القصاص فالظاهر عدم وجوب شيء فى تركة الجاني ، ولو قطع فافتص منه ثم سرت جراحة المحسى عليه فلوليه القصاص فى المص . (١)

وما صورة علمهما ولظاهر ثبوت الدية على الولى القاتل لتحقيق قتل العمد منه بالنسبة الى الحمل عابه الامران عدم وجود شرط القصاص ويد اوجب الانتقال الى الدية ولا محل فى هذه الصورة لثبوت القصاص على المقتصم بالنسبة الى قتل الأم لانه وان كان التأخير الى الوضع واحماً عليه شرعاً والتقديم محالمة لم هو وطبعته كذلك الا ان ذلك لا يوجب سيردرة القتل متصفاً بكونه ظلماً وعدواً كما اذا تصدى للقصاص من دون سندان من الحاكم وقتل بدمومه فانه لا يوجب تحقيق موجب القصاص كـ "مر" سابقاً وأما الحاكم ولظاهر انه لا وجه لمحكّم بثبوت ضمانه اما بانعزاده او بالاشتراك كما احتمالهما فى محكمى المسالك نظراً الى ان فعل الولى صادر عن رأيه واجتهده فهو كالألة والى ان امر الحاكم كالمباشرة كفعل الولى فيتحقق التشريك والوجه فى العدم عدم استناد القتل الى الحاكم بوجه لو حود المباشر العلم على ما هو المعروف وعليه فالظاهر ثبوت الدية على حصوم الولى .

ومما ذكر يظهر ان الحكم كذلك بطريق أولى فيما اذا كان المباشر عالماً والحاكم الادن جاهلاً وأما فى صورة العكس فقد صرح المحقق فى الشرايع بضمان الحاكم ولعل المراد استقرار الضمان عليه نظراً الى ان ولي الحمل يرجع الى القائد أولاً وهو يرجع بعداء الدية اليه الى الحاكم لصعدة الضرر فتقدير .

**الأول** لو قطع يد رجل وقتل رجلاً آخر فهل يتعين أن يكون القطع قبل القتل أم لا فيه وجهان واستدل للأول كما في الشرائع وشرحه بأن فيه توصلاً إلى استيعاء الحقن وجمعاً بينهم من غير فرق بين تقدم زمن ختاية القطع على زمن ختاية القتل وتأخره ولكن يمكن المصافاة فيه بأن الجمع المذكور لا يقتضي إلا مجرد المشروعية وهو لا يعدم القطع على القتل وأما التعليل الذي مرجعه إلى وجوب انتظار ولي المقتول؛ عدم منشاء القصاص حتى يتحقق قصاص اليد فلا خصوصاً مع ما محض المحض عليه في استثناء القصاص أو عيبته فانه لا دليل على وجوب المدكور وإن كان لا يترتب على معالفته سوى الأثم والتعريض دون الصمان الآن هذا المقدار أيضاً يقتضي دليل وهو مفقود والمقام نظير ما إذا أخذ بعض الدين دينه من المعسر الذي لم يحكم عليه بالتعليس بعد فاقه يحوز دلت وإن استدرم دلت عدم وصول شيء إلى غيره نعم حيث يكون القصاص مطلقاً مشروطاً بالاستيذان من الحاكم يمكن أن يقال بأن الحاكم يؤخر الأذن في قصاص المعسر إلا أن الكلام في لزوم التأخير على الحاكم .

**وبالجملة** الظاهر أنه لا دليل على لزوم التأخير على ولي المقتول ولو قتله قبل القطع لا يترتب عليه أثم كما لا يترتب عليه صمان على ما عرفت .

**الثاني** ما لو سرى القطع في المحض عليه وفيه صورتان

**الأولى** ما إذا كانت السراية قبل القصاص بحيث تحققت السراية في حال حيوة العاني وحيث أن السراية في هذا الحال تكون مضمومة على ما مر سابقاً فالإلزام بحصول ثبوت قصاص لنفس المصاوة إلى القطع أيضاً فيصير كما لو قتل رجلاً حيث يستحق كل واحد من ولييه القصاص في المعسر

**الثانية** ما إذا كانت السراية بعد القصاص وموت المقتول وتتحقق القصاص في اليد والمدكور في العواهر أن فيه اقوالاً ثلاثة .

**أحدهما** ، حكى عن المسوط وظهر المحقق في الشرايع من أنه يشترط لولي المقتول نصف الدية من تركه الحامي لأن قطع اليد بدل عن نصف الدية فثبت النصف الآخر بالرأي .

**ثانها** ان لولي المقتول بالرأية الرجوع بالدية اجمع لان للنفس دية على انفراد الذي استوفاه في العمد وقع قصاصاً فلا يتداخل وحكى عن العلامة في التحرير انه احتار هذا القول وعن كشف اللثام انه مشهور

**ثالثها** استظهر في المتن نعتاً للحواهر من انه لا يثبت للولي في تركه الحامي شيء لان الدية لا تنبت في العمد الاصلح والمفروض عدمه والقصاص قدوات محله والاولى الاستدلال عليه بان الدليل على ضمان الرأية على ما عرفت هو الاحماع ولم يتحقق ثبوته مع وقوع الرأية بعد موت الحامي فعدم ثبوت الدية لعدم تحقق موحها وعدم الدليل على صحتها وهذا القول هو الظاهر

**الثالث** لا اشكال بمقتضى ضمان الرأية في انه لو قطع يد رجل قُتِلَ حتى اجبرت الى الموت في ثبوت قصاص النفس وعدم موضوع لقصاص الطرف كما انه لا اشكال في هذه الصورة في عدم ثبوت قصاصين بعد كون الجناية واحدة بخلاف ما اذا قطع يد رجل وقتل رجلاً آخر كما لا يخفى .

اما الاشكال في الفرع المذكور فما اذا تحقق قصاص الطرف ثم سرت واسحرت الى الموت والظاهر بمقتضى ضمان الرأية ثبوت القصاص في النفس ولا ينافيه القصاص الذي وقع اولاً لعدم كونه مانعاً عن ضمان الرأية بوجه وان كان لولاه اما كان هناك الاقصاص النفس فقط كما عرفت الا انه مع وجوده لا دليل على ارتداد ضمان النفس وكون الجناية واحدة لا تقتضي ذلك كما اذا قطع بضربة واحدة اليد والرجل معاً .

مسئلة ٢٥ - لو هلك قاتل العمد سقط القصاص بل والدية نعم لو هرب  
فلم يندر عليه حتى مات ثمنى رواية معمول بها: ان كان له مال احد منه والاخذ  
من الاقرب فالأقرب ولا بأس به لكن يقتصر على مؤردها . (١)

(١) اما سقوط القصاص فلا تنفع موضوعه بالهلاك واما سقوط الدية فقد  
وقع الخلاف فيه فالمحكي عن مسوط الشيخ هو السقوط بل قال انه الذي يقتضيه  
مذهبنا وكذا حكى ذلك عن ابن اديس والمحقق الكركي وظهر العلامة في  
المختلف وعناية المراد ومجمع الرهمن ومنه آحر لكن المحكي عن العلامة  
في كثير من كتبه وهو في تركه الحاشي بل قيل انه خيرة الخلاف في اول كلامه  
والبحث فيه نادرة من جهة ما هو مقتضى القواعد العامة والادلة الكلية الواردة في  
القصاص واخرى من جهة بعض الروايات الواردة في بعض فروع المسئلة

اما من الجهة الاولى والدليل على السقوط ما تقدم من ان اثبتت في قتل  
العمد هو القصاص نحو التمس والانتقل الى الدية اساهو في طول القصص ومتوقف  
على رمى القاتل ايضا فانه اذا بدل نفسه لولي المقتول لا يكون له غيرها ولا يجوز  
احداه على داء الدية وعلى مدكر فما هو اثبت بقتل العمد قد اتفق موضوعه  
بالهلاك والدية لم تكن ثمة حتى تنقضي تسعين سنة موضوع القصاص والشرط  
وهو رمى القاتل لا يمكن ان يتحقق فلا وجه لثبوتها

**ولكنه** ربما يستدل على الثبوت بقوله تعالى «ومن قتل مظلوماً فقد  
جعلنا لولييه سلطاناً» نظراً الى ان الحكم بسقوط الدية ايضاً مستلزم لسلطان  
مطلق ربما ورد في الروايات المتقدمة من قولهم - عليهم السلام - لا يسطل دم  
امريء مسلم ، وبانه كمن قطع يد رجل ولا بدله فان عليه الدية هكذا نفس  
ويرد على الاول فهو كون المراد من السلطان في الآية هو السلطان  
على القتل ويدل عليه تصريح قوله تعالى «فلا يسرف في القتل» وعليه فهذه الآية  
انما تكون كسائر آيات القصاص ولا تعرض فيها لمسئلة الدية بوجه .



وعلى الثاني - مصاداً الى منع اقتضائه لثبوت الدية في مال الجاني لم يمكن ان تكون ناسئة في بيت المال وتؤيده وقوعه تعظيلاً في كثير من الروايات للحكم الثبوت في بيت المال وعليه فلا ينطبق الدليل على المدعى - انه لا يعلم شموله للمقام الذي كان العامي - فلا يعد نقصان وقد تمهدت مقدمته لكن الموت العارض للقاتل منع عن تحقيقه فتدبر

وعلى ثالث انه قدس مضاف الى كونه مع تعدي لو سود لعمى في المقيس عليه وكون ذاء الدية من ماله وهذا بخلاف المقام الذي يكون الاداء من مال الوارث منهم

**واما من جهة الثانية** فقد روى الكشي عن حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة عن حماد بن الحسن لمينمي عن ابن من عمن عن ابي بصير قال سئلت ابا عبد الله - عليه السلام - عن رجل قتل رجلاً متعمداً ثم هرب القاتل فلم يقدر عليه قال ان كان له مال احدثت اليه من ماله والا فممن الاقرب فالاقرب وان لم يكن له قراه اداء الامام فانه لا يظن دم امرئ مسلم ورواه الصدوق بسناده عن الحسن بن علي بن فضال عن طريف بن واضح عن امان بن عثمان عن ابي بصير عن ابي جعفر - عليه السلام - مثله الى قوله - لا قرب فالاقرب (١)

**وروى** ابن ابي عمير عن ابي جعفر - ع - في رجل قتل رجلاً عمداً ثم قُتِر فلم يقدر عليه حتى مات قال ان كان له مال احدث منه ولا احد من الاقرب فالاقرب (٢) وحيث ان ابن ابي نصر المرتضى لا يمكن له النقص عن ابي جعفر المأثور - عليه السلام - من دون واسطه فلا بد اما ان يكون الرواية مرسله واما ان يقال بان المراد هو ابو جعفر الخوادم عليه السلام

**والبحث في الروايات تقع من جهات**

(١) في ابواب المغاللة الباب الرابع ج - ١

(٢) في ابواب اربعة الدار الرابع ج - ٢

**الأولى** انه لا محيص عن الاحد مفتضى هذه الروايات في الحملة وان كان مخالفاً لقاعدة على ما عرفت وذلك لاعتبار بعضها في نفسه وانحدر البعض الآخر بمشهور المشهور واستناد حل الأصحاب اليها فقد حكى عن عتبة المراد والمالك والتتقيح نسبة مفادها الى الأصحاب نارة والى أكثرهم أخرى من عن الفنية الإجماع عليه وان كان استناد المحقق في الشرايع ذلك الى الرواية يشعر بتردده فيه ولكن الظاهر انه لا محيص عن الاحد به والفتوى على طقه كما لا يحمى ولا رجة لم عن الشرع من ان موحد قد عمد القود دون الدية فادوات محله وهو الرقة سقط لا الى بدل وانتقله الى مال الميت او ماله او لغيره حكم شرعى يحتاج الى دليل شرعى وثلى نحمد الله ابدأ وهذه احكام آحاد وشواهد اوردها شيخنا في بهيته اراداً لا اعتقاداً وقد رجع عن هذا القول في مسائل خلافه وافتي بخلافه وهو الحق المبين .

وذلك لاعتبار بعض هذه الروايات بنسبها وبعضها بالانحدر وقد ثبت في محله عدم اختصاص المحبة بالحصر المتواتر او المحقوق بالقرينة ولا مجال لمثلها

**الثانية** الظاهر ان مورد رواية ابي بصير كما عرفت هو مجرد لهرج شحو لا يقدر عليه ولم يقع فيه التقييد بالموت وبذل عليه - مصافاً الى ظهوره فيه لعدم التعرض للموت - ما ذكره في الوسائل بعد نقل الرواية بالنحو المذكور من قوله قال الكليني . وفي رواية أخرى ثم للوالي بعد ادبه وحسه . فان طاهره فرس حيوة القاتل وادبه وحسه بعد الرخوع عن الفرار واحد الدية من ماله او ماله اقرائه وعليه فتصير رواية ابي بصير قرينة على ان فرس الموت هي رواية ابن ابي نصر لادخاله في الحكم المذكور فيها بل الموصوع للحكم هو مجرد الفرار شحو لا يقدر عليه لانه الجمع بين الروايتين ينحصر بهذا الطريق و - ح - يقع الاشكال في امرين .

**أحدهما** ان "المحقق في الشرايع" نقل روايه أبي بصير شحو يشتمل على ذكر الموت حيث قال : وفي روايه أبي بصير " اذا هرب فلم يقدر عليه حتى مات احدث من ماله والا فمن الاقرب والاقرب مع انك عرفت خلوها عنه في جميع اصحاء طرق نقلها .

**ثانيهما** ان "ظاهر الاصحاب" حيث قدوا ، الموضوع بالموت مدخليته في الحكم بحيث لو كان الهرب ، لشحو المذكور حاليًا عن الموت لانتبت الدية بوجه فان كان مستندهم فهمهم من روايه أبي بصير ذلك فيرد عليه عدم دلالتها عليه اصلاً وان كان اقتضاء الجمع بين الروايتين فقد عرفت ان مقتضى الجمع الحكم بعدم مدخلية الموت المذكور في الرواية الثانية خصوصاً بعدم امكان اضافة الموت الى الاولى لما عرفت من الوسائل وعلى ما ذكرنا فلا محيص بعد لزوم الاحد بالروايتين عن الحكم بثبوت الدية بمجرد الهرب شحو لا يقدر عليه ويساعده الاعتدال ايضاً فان الحكم بلزوم الانتظار الى سنين بل عشرات سنين احياناً لا ينسب اصل حمل الحكم كما لا يخفى

**الثالثة** لوقفت بان مورد الروايتين مقيد بما اذا وقع الموت كما هو ظاهر المتن تبعاً للمنهج فهل يكون الحكم بثبوت الدية منحصراً بمورد هما او يتعدى عنه الى جميع موارد تمدد القصص وتحقق الموت بعده كما اذا امتنع من استيفاء القصص عنه - مثلاً - الظاهر هو الاول لان الحكم في الروايتين على خلاف القاعدة لان مقتضاها على ما عرفت عدم ثبوت الدية بوجوه الاستدلال في ذيل روايه أبي بصير بقوله فانه لا يبطل دم امرئ مسلم انما هو على الثبوت في بيت المال بعد الفراغ عن اصل الثبوت لاعلى اصل الثبوت ومن الواضح لزوم الاقتصاد في الحكم المخالف للقاعدة على خصوص مورد هـ فلا محال للتعدى كما افاده في المتن

مسئلة ٢٦ - لو ضرب الولي الماتل وتركه طامعه انه مات قمره فالاشبه  
ان يعتبر الضرب فاد كان ضربه بما يؤغ له العمل والقصاص به لم يقص من  
الولي بل جاز له قتله قصاصاً ، وان كان ضربه بما لا يسوغ القصاص به كان  
ضربه بالحجر ونحوه كان للجاني الاقتصاص ثم للولي ان يقتله قصاصاً او  
يسار كان (١) .

(١) الظاهر ان التفصيل لمد كور في المثل بقرمه عدم الاشارة الى وجود  
نفس معتد في المسئلة وتقريظة التعمير بالاشبه اما هو لم يحاط القاعدة وبؤيده ان  
المحقق في الشرايع بعد ذكر معاد الرواية والحكم بمقتضاها وارسلها حمل الاقرب  
هذا التفصيل وعليه الكلام في المسئلة يقع في مقدم

**الاول** فيما يقتضيه القاعدة مع قطع النظر عن الرد به الو ردة ونقول طاهر  
المثل نعم للشرع هو ان مقتضاها التفصيل نظراً الى انه ان كان ضربه بما كان  
له الاقتصاص به بان فقص منه بالسيف بضره بالعمق فصل انه انه بضره على  
ما تقدم في بعض المسائل السابقة في كيفية الاستيفاء من عدم حوار الاقتصاص بية  
كيفية شائها المقتضى حتى ولو كانت مائة لكيفية لجانبه من القدر لردم وقوعه  
بالحو المتعارف الذي كان هو القطع اى قطع العنق بالسيف في ثلث الارضه وامر آخر  
يتحقق بالوسائل الجديدة وفي هذه الارضه وكيف كان فلو كان ضربه بالنحو  
المشروع لمجد الحس من الموت فاكشف عدمه فالظهور انه لامحال للاقتصاص  
من المقتص لعدم كون عمده عدواناً وطناً وموجب نقصان هي الحناية غير  
المشروعة وان كان ضربه بما ليس له الاقتصاص به فالضرب المد كور يكون  
غير مجاز فيترتب عليه القصاص لكن مرد عليه ان الضرب المد كور وان كان به  
محار ولامشروع الا ان الظاهر عدم ترتب الصمان عليه ووجه بل عاينه ترتب مجرد  
الاثم والتعزير عليه ولا ملازمه بين عدم الحزاز وبين ثبوت الصمان وقد تقدم سابقاً  
ان مجاله الكسفة المعترة في الاستيفاء لا يوجب القصاص فلو ضربه بالعمد حتى

مات تحقق الأثم والتعزير فقط و - ح - فاي فرق بينه وبين ما اذا ضرب به بالعصا  
فظن الموت ثم اكشف الحلاف خصوصاً مع كون ساعات الحرب ومقداره اقل  
ومع كون الضرب بالعصا في كتب الصور من بعد القصص ونحن نلاحظ التأثير في الموت  
فهو فرق - ح - بين ما اذا ضرب عليه الموت وما اذا لم يترتب فكما انه لا يترتب  
القصص في تلك الصورة كذلك لا محال لترتب في هذه الصورة ولا نحتاج ان مقتضى  
الدعدة عدم القصص في كلتا صورتى المسئلة

**الثاني** في الرواية الواردة في المسئلة وهي ما رواه الكلبي عن علي بن  
ابراهيم عن ابيه عن بعض اصحابه عن رجل من غلمان عمر بن الخطاب عن احدهما (ع) قال:  
اتي عمر بن الخطاب برجل قد قتل اخرا حبل فدفعه اليه وامره يقتله فصر به الرجل  
حتى رأى انه قد قتله فحمل الي منزله فوجد انه رمى فمالحوه فصر فلما اخرج  
احدهما نحو المقتول الاول فقال انت قاتل اخي ولي ان قتلتك فقال قد قتلني  
مرة فطلق به الي عمر فامر بقتله فخرج وهو يقول والله قتلني مرة فصر علي  
امير المؤمنين - ع - فاخبره خبره فقال لا نصلح حتى اخرج اليك فدخل علي  
عمر فقال ليس الحكم فيه هكذا فقال ما هو يا ابا الحسن - ع - فقال: يقتص  
هذا من اخي المقتول الاول ما صنع به ثم يقتله باجبه فطر الرجل انه ان اقتص  
منه اتى علي نفسه فمعا عنه وتذكرنا ورواه الشيخ باسناده عن علي بن مهزيار عن  
ابراهيم بن عبدالله عن ابن بن عثمان، ورواه الصدوق باسناده عن ابن بن عثمان (١)  
وقد مر ان المحقق قدّم في الشرايع حكم ضعف بيان وارسال الرواية  
واقول - اما ضعف ابن فممنشأ ما في الكشي من انه من الصدوقية وهي العرقه  
المطمعونة مع ان مجرد فساد العقيدة على تقدير ثبوتها لا يستلزم الضعف خصوصاً  
مع كون الحاكمي لهذه الجهة ابن عباس الذي هو مثله في فساد العقيدة مصافاً الي

ان المحكي عن المقدس الاردبيلي ان الموحود في نسخة الكشي انثى كانت عنده هوانه من القادسية فر به معلومة والى معارضة ناعن نفس الكشي من كونه من اصحاب الاجماع وقد اجمعت المصنف على تصحيح ما يصح عنده فالحكم بصعب امان لامجال له اصلاً .

واما الارسل فيمكن منع قدحه اما لاجل اقتضاء كونه من اصحاب الاجماع صحة ماصح عنه وان كان نقله مرسل او عن صنف وفي المقدم وان كان نقل الكليني مرسل ولارمه عدم تحقق الصحة عنه الا ان النقلين الاخرين حاليين عن هذا الارسل واما لاجل ظهور نقل غير الكليني في عدم الارسل كما حكاه صاحب الحواهر واما لاجل اصداره العمل نظراً الى عمل اس ادريس به ونسبة العمل به الى الشيخ وائساعه والى ما ذكره صاحب الحواهر ايضاً من ان تفصيل المحقق ومن تخرعنه لا يخلو عن العمل بالحجر المربور في الجملة لاقتضاء الاعراض عن عدم صمان شيء من الحرايات هذا لاقتضاء ولاديه .

واكن الطاهر بطلان جميع هذه الوجوه

**اما الوجه الاول** فلما مر في كتاب الحدود من عدم اقتضاء كون الرجل من اصحاب الاجماع الامجرد وثاقته وكونه معتمداً عليه واما صحة روايته وان كان نقله مرسل او عن صنف فلا ، فالامتنان لهؤلاء اسما هو في مجرد الاتفاق على وثاقتهم والاعتماد عليهم

**واما الوجه الثاني** ولظاهر كما عرفت من الوسائل اشتراك الطرق في الاسناد الى ابن ونحقق الارسل بعده والرواية مرسله على جميع لطرق .  
**واما الوجه الثالث** ولدليل عليه ما عرفت من المحقق من انه بعد طرح الرواية جعل الاقرب هو التفصيل المدكور وطهره كون التفصيل موافقاً للمقعدة عنده فلامحال لدعوى استناد التفصيل الى الرواية وكونه عملاً بها ولو في الجملة

مسئلة ٢٧ - لو قطع يده فعما المقطوع ثم قتله القاطع فلولوى القصاص في النفس وهل هو بعد رد دية الدام يقتل بلارد الاشبه الثاني ، وكذا لو قتل رجل صحيح رجلاً مقطوع اليد قتل به ، وفي رواية : ان قطعت في جناية جباها او قطع يده واخذ دينها يرد عليه دية يده ويقتلوه ، ولو قطعت من غير جناية ولا احد لها دية فتلوه بلا غرم والمسئلة مورد اشكال وتردد والاحوط العمل بها وكذا الحال في مسئلة اخرى بيا رواية وهي لو قطع كما بغير اصابع قطعت كنه بعد رد دية الاصابع فانها مسئلة ايضاً (١) .

وتؤيده عدم اشارة المتن الى وجود روايه في المسئلة كما مر .  
والانصاف انه لامحال لاحد دل رواية لضعفها وعدم الحامل لها بوجه واللام الاحد والقاعدة وقد عرفت ان مقتضاها عدم القصاص مطلقاً .

(١) في هذه المسئلة فروع ثلاثة ومقتضى القاعدة في جميعها مع قطع النظر عن الروايتين الواردة في الفرعين الاحيرين ان نقص المقتول او المقطوع لا يقدح في اصل القصاص بوجه فما ذكره الشيخ احتمالاً من سقوط القصاص رأساً وثبوت نصف الدية في الفرع الاول بظراً الى ان القتل بعد القطع بمنزلة السرايه فهو كالجناية الواحدة اذا عفا عن بعضها فيقطع القصاص عن جميعها في غاية الصعاب لانه لامحال لنفي القصاص مع ثبوت موحه وهو اوراق نفس معصومة عدوياً وظلماً

كما ان ما ذكره ابن اديس في الفرع الاحير من انه لا خلاف بين انه لا يقتصر العفو الكامل للنافس الى ان قال والاولى الحكومة في ذلك وترك القصاص واحد الارض لاسبيل له ايضاً لمن ماد كرها من ثبوت موجب القصاص في الطرف وهو قطع العفو عدوياً وظلماً فالانصاف انه لامحال للحكم بعدم ثبوت القصاص في شيء من الفروع الثلاثة .

كما ان مقتضى القاعدة في الجميع الثبوت من غير رد شيء لظهور ادلته

وعموماً كتناً وسه في نموته وعدم لزوم رد شيء أصلاً

وأما الرواية الواردة في الفرع الثاني فهي رواية سورة بن كليب عن أبي عبدالله عليه السلام قال سئل عن رجل قتل رجلاً عمداً وكان المقتول أقطع اليد اليمى فقال إن كانت قطعت يده في حناية جناحه على نفسه أو كان قطع يده من اليد قطعه فإن اراد أوليائه أن يقتلوا نفسه أو إلى أولياء قاتله دية يده الذي يده منها (أو ط) كان حادثة يده ويقتلوه وإن شاوروا طر حوا عنه دية يده واحدوا الباقي قال وإن كانت يده قطعت في غير حناية جناحه على نفسه ولا أخذ له دية قتلوا قاتله ولا يعرم شيئاً وإن شاوروا أحده دية كاملة ، قل وهكذا وجدناه في كتاب علي عليه السلام . (١)

والكلام في الرواية مدرجة من جهة اعتبارها في موردده وأخرى بعد من الاعتبار في المورد في شمولها للفرع الأول من جهة الحكم بلزوم الرد فنقول  
أما من الجهة الأولى فهي صيغة سورة لعدم توثيقه قطعاً وعدم مدحه مظهر أو ما ذكره الكشي فيه مما يدل على مدحه يكون الباقل له شخص هذا الرجل والانحصار بالشهرة غير معلوم لعدم ثبوت الشهرة القتوائية حتى تكون حاضرة وعمل ابن ادريس الذي لا يعمل إلا بالقضايا لا يوجب الحبر والرواية من جهة ضعف السند وعدم الحبر لا يكون حجة في موردده فضلاً عن غيره وتوضيهاً ، كونه حسنة كما في محكي المسائل وقد ارتفع صاحب الجواهر لأعجل له

وأما من الجهة الثانية فالحكم بلزوم رد دية اليد عند الاقتصاص من لقاتل في الفرع الأول إنما يقتضى على كون العقوى أى إسقاط حق القصاص في اليد معاً من مصاديق أحد دية اليد مع أنه ممنوع حداً لعدم صدق أحد الدية على العقوى بوجه ودعوى كونه أحد الموض الذي هو التواب بل يظهر من غير المقدم تنزيل



العمو مبرلة ، لادع مدفوعة بعدم كون ذلك ماعداً لما هو المتعارف عند العرف  
مضافاً الى ان العمو قد لا يكون لغرض الثواب اصلاً والتسديد لادليل على شموله  
لمثل المقام ايضاً فالاصح ان الرواية تدل على الفرع الاول مقتضى دليلها باعتد  
عدم كون العمو من مصاديق القطع في حده حتماً على نفسه الذي هو بمعنى  
القصاص لان الحامي المستحق للقصاص قد حن على نفسه ؟ عدم كونه من مصاديق  
احد دية اليد فيحوز الاقتصاص من دون عرأه شيء ، كما انه على تقدير احد لدية  
من القاتل تؤخذ دية كاملة نعم لاسف في راء الاحتياط في الاحد ، الرواية

**واما الرواية الواردة في المرح الثالث فهي** مروي عن الكلبسي عن عدة من  
اصحابنا عن سهل بن زياد عن الحسين (الحسن) بن العباس بن الحرير عن ابي جعفر  
الثاني عليه السلام قال . قال ابو جعفر الاول عليه السلام لعبد الله بن عباس  
يا بن عباس اشهدك الله هل في حكم الله اختلاف قولك لا ، قال . وما نقول في رجل  
قطع رجل اصبعه بالسيف حتى سقطت فدهب ، واتى رجل آخر وقطع كفّ يده  
وتبى به اليك وانت فاص كيف تب صاحب ؟ قال اقوا لهذا القاطع عطه دية كفّ  
واقول لهذا المقطوع . صلحه على ما شئت وادمت اليهم دوى عدل فقول له قد  
جاء لاختلاف في حكم الله ونقصت القول الاول . ابي الله ان يحدث في حقه شيئاً  
من الحدود وليس بفسيره في الارض قطع يد قاطع الكف اصلاً ثم اعطه دية الاصابع  
هذا حكم الله (١)

**والرواية ضعيفة** من حيث السند ، بن العباس بن زياد ولا خبر له وان  
ادعاه صاحب الجواهر نظراً الى عمل الشيخ والمحقق وبعض آخر بها ، والى ما في  
غاية المراد والمساك من انه عمل به الاكثر وذلك لعدم تحقق الشهرة بنحو  
تكون حادثة وعليه وللارام الاحد مقتضى القاعدة وان كان مقتضى الاحتياط الاحد  
بالرواية .

## القسم الثاني في قصاص مادون النفس (١)

مسئلة ١ - الموجب له هنيئاً كالعوجب في قتل النفس وهو الجناية العمدية مباشرة او تمسماً حسب ما عرفت فتوجبى بما يتلف العصبو عالياً فهو عمد قصد الا تلاقى به اولاً ، وتوجبى بما لا يتلف به عالياً فهو عمد مع قصد الا تلاقى وتو رجاء . (٢) .

مسئلة ٢ - يشترط في جوار الاقتصاص فهما يشترط في الاقتصاص في النفس من المساوى في الاسلام والحرية وانشاء الابوه وكون الجاني عاقلاً بالغا فلا يقتصر في الطرف لمن لا يقتصر له في النفس . (٣)

(١) حمل العنوان مادون النفس اولى من جعله الطرف كلف في الشرايع لشموله لمعير الاطراف المشهورة من النفس والطهر وبحوهما والدليل على ثبوت القصاص في هذا القسم عموم مثل قوله تعالى : والحدوح قصاص بعد التمرص لثبوته في العين والاذن واللس مضافاً الى الروايات المتواترة الآية اكثرها والى انه لاختلاف فيه من حيث الفتوى بل كما في الحواهر الاحماع بفسيمه عليه كما انه لاشكال في ان الموجب له خصوص العناية المعمدة لدلالة الروايات عليه (٢) قد مر مفتضى التحقيق في معنى العمد في اول كتاب القصاص وانه يعبر فيه احد امرين على سبيل مبع الحلو اما كون الآلة مؤثرة في القتل هناك وفي تلف العصبو هناك حسب انواع والعالم سواء كان مقروناً بقصد القتل او الاتلاف ام لم يكن كذلك واما كون العمد مقروناً بالقصد المذكور وان لم تكن الآلة مؤثرة في تحقق المقصود عالماً عاية الامر تعلق القصد به رجاء واحتمالاً كالصرب بالعصا مع قصد القتل ثم تحققه .

(٣) الدليل على اعتبار الشرائط المذكورة هناك في المقام مضافاً الى اطلاق بعض الادله السامية لعدم القود في الوالد بالنسبة الى ولده او المسلم بالاصافة الى

مسئلة ٣- لا يشترط المساوي في الذكورة والابوة فيقتصر فيه للرجل من الرجل ومن المرأة من عر اخذ الفصل ، ويقتصر للمرأة من المرأة ومن الرجل لكن بعد رد التباين فصار بلغ الثلث كما عر . (١)

مسئلة ٤ - يشترط في النقام رائداً على ما تقدم التباين في السلامة من الشلل ونحوه على ما يجيء او كونه يقتصر عنه احتض ، والمساوي في الاصابة والزيادة وكذا في المحل على ما يأتي فيه فلا تقطع اليد الصحيحة - مثلاً - بالشلاء ولو بذلتها الجاني و تقطع الشلاء بالصحيحة نعم لو حكم اهل الحرة بالسراية بل خفيف عنها يعادل الى الذبة . (٢)

الدمي مثلاً الشامل للقصص في الطرف أيضاً التصريح بذلك في بعض الروايات مثل ما في صحيحة محمد بن قيس عن ابي حمزة - عليه السلام - من قوله لا يفاد مسلم بدمي في القتل ولا في الجراحات ولا في يؤخذ من مسلم خديته لدمي على قدر دمه الدمى ثمانمائة درهم . (١)

(١) قد تقدم البحث في هذه المسئلة مفصلاً في المسئلة الذية من مسائل الشرائع المعتمدة في قصاص النفس وراجع .

(٢) اما اعتبار التباين في السلامة من الشلل وعدم قطع اليد الصحيحة - مثلاً - بالشلاء والرجل لصحيحة كذلك ما عر جاء فهو المشهور بل ادعى في الجواهر في وحدان الخلاف فيه بل حكى الاحماع عن طاهر بعض الكتب بل صريحه و للارم اقامة الدليل عليه بعد اقتضاء قوله تعالى ولعروح وصاص لثبوت انقصاص في المقام كشموت في القتل حيث لا فرق فيه من كونه المقنول صحيحاً باعصائه وحواء جذاً غير صحيح كذلك فمقول يمكن الاستدلال على تخصص عدم الامة بدمور ثلاثة :

احدها قوله تعالى واعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم بطلاً الى ظهوره في لروم المماثلة وهي غير متحققة في المقام لعدم كونه قطع اليد الصحيحة مماثلاً

لقطع اليد الشلاء وللازم الرجوع الى الدية

ويلزم عنه ان المراد من المماثلة في الآية هي المماثلة في اصل الاعتداء لا المماثلة في الكيفية والدلالة على حوار الشتم في مقابل الاعتداء ولشتم وحوار المصعب مثلاً في مقاس الاعتداء فالمصعب بل معاده عدم كونه الاعتداء بلا حوار بل يحرق في مقابلة الحراء والعقوبة وما كلفتها والدلالة لدعليه وعليه فلا يشفي الآية المتقدمة الدالة بمومها على ثبوت القصص في المقام أيضاً

**ثانيها**، رواه الشيخ باستداده عن الحسن بن محبوب عن حماد بن زياد عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله - عليه السلام - في رجل قطع يد رجل شلاء قال : عليه ذلك الدية (١)

وصف السند صحيحاً حيث انه مجهول ولم يذكر توثيق ولا مدح ورواية الحسن عنه لا تدل على الوثاقة بوجه ينحصر باستداده المشهور اليه في حق بل القاعدة المقتضية لقصص لكن الكلام في الدلالة فيقول لظاهر ان المراد من الدية المصاف اليها الثالث هي دية يد واحدة صحيحة التي هي نصف الدية الكاملة وعليه دية اليد الشلاء سدس ادية الكاملة ويدل على ذلك الرواية الآتية الصريحة في ادية الاصابع الشلل ثلث دية الصالح منها .

واما الاستدلال بالرواية فيستفي على ثبوت الاطلاق لها بان كان المراد ثبوت الدية مطلق سواء اراد المعنى عليه القصص ام لم يرد ذلك ويرجع ذلك الى معنى ثبوت القصص في مورد السؤال وقد استعاد الاصحاب من الرواية هذا المعنى ولذا افتوا بحلاف ما هو مقتضى عموم دليل القصص ولكن الطاهر ان ثبوت الاطلاق للرواية مسمى على كونها في مقام البيان من هذه الجهة مع انه يحتمل قوياً ان يكون المراد بيان مقدار دية اليد الشلاء من غير نظر الى ثبوت القصص وعدمه

وليس في السؤال ما يدل بظاهره على كون محطته هو السؤال عن ثبوت القصص وعدمه والا كان المناسب التعرض لذلك لاصبين مقدار الدية خصوصاً مع عدم التصريح في السؤال بكون يد القاطع صحيحة واستناد المشهور الى الرواية وان كان حاسراً لصحتها ومحرراً لها عن عدم الصحة اليها الا ان فهم المشهور واستفادتهم من الرواية شيئاً لا دليل على صحته بوجه.

**ثالثها** رواه الحسن بن صالح قال سئلت ابا عبدالله - ع - عن عمد قطع يد رجل حر وله ثلاث اصابع من يده شلل فقال : وما قيمة العمد ؟ قلت جعلها ما شئت قال ان كانت قيمة العمد اكثر من دية الاصبعين الصحيحتين والثلاث الاصابع الشلل رد الذي قطعت يده على مولى العمد فاصول من القيمة واخذ العمد وان شاء احد قيمة الاصبعين الصحيحتين والثلاث اصابع الشلل ، قلت : وكم قيمة الاصبعين الصحيحتين مع الكف والثلاث الاصابع الشلل قال : قيمة الاصبعين الصحيحتين مع الكف الف درهم وقيمة الثلاث اصابع الشلل مع الكف الف درهم لانها على الثلث من دية الصحيح ، قل : وان كانت قيمة العمد اقل من دية الاصبعين الصحيحتين والثلاث الاصابع الشلل دفع العمد الى الذي قطعت يده او يفتديه مولاه ويأخذ العمد (١) .

وتقريب الاستدلال بها وكذا الجواب عنه ما تقدم في الرواية السابقة ويؤيد عدم كون الرواية متعصرة للقصص بوجه اشتمال ابد المقطوعة على اصبعين صحيحين لانه من المعيد كون الثلاث الاصابع الشلل مانعاً عن حرين القصص فيهما وكونهما محكومين بحكمهما كما لا يخفى

وفد انقذ من جميع ما ذكرنا عدم تمامية شيء من الامور الثلاثة التي استدلل بها على انه لا تقطع اليد الصحيحة باليد الشلاء وعليه فتصير المسئلة مشككة

جداً من جهة ما ذكرنا من جهة أنه لم يحك خلاف ولو من أحد في المسئلة وقد عرفت  
ان ظاهر الحوار كون المسئلة مفعلاً عنها عندهم ومقتضى الاحتياط أيضاً ما ذكره  
الاصحاب .

ثم انه بر دعليهم انه لو سلطنا دلالة الرابطين فقا به مدلولهما عدم قطع اليد  
الصحيحة باليد الشلاء واما شمول الحكم لآثر الاعضاء والاطراف بحيث يستبعد  
مبهما قاعدة كسرة وهي اعتدال التساوي في السلامة من الشلل وبحيث لا يجوز  
قطع لرجل الصحيحة بالرجل المرحوء كما مثله به أيضاً في ادل المبحث ولاشك هذه  
لانه بعد كون الحكم في الرابطين على خلاف القاعدة المقتضية للقصاص والملازم  
الاقتصار على حصوس موددهما كما في بظاهر المسئلة وعلى ما ذكرناه نصير توسعة  
الحكم كصله مودداً للاشكال ايضاً فتدبر .

ثم انه وقع في المشر ونحوه تعميم الحكم بعدم حوار قطع الصحيحة بالشلاء  
لصورة ما ان بدلها المعاني ايضاً والعرض ان بدل المعاني ورساء بالقطع لا يؤثر  
في الحوار فيه كما لا يجوز للاسنان ان يقطع شيئاً من اعضاء بدنه كذلك لا يجوز  
له بذله لقطع غيره مع عدم كون القطع محاذراً ومشروعاً وفي المقام يكون الدلائل  
حصوس أدلة ومنه يظهر عدم استيعائه بغيرها ولا يكون الدليل مؤثراً في تحقيق  
الاستيعاء كما انه لا يسد دعوى ثبوت القصاص مع قطع يد المعاني الصحيحة لانه  
قطع عدواني موجب للقصاص لان يقال ان الدليل الملازم للرساء بقطعه من دون  
قصاص يمنع عن ثبوته فتدبر .

**بقي** في المسئلة امر واحد وهو انه لا مانع من قطع اليد الشلاء بالصحيحة  
لعدم اقتضاء شيء من الأدلة اعتسار التساوي في السلامة من الشلل في كل من  
الطرفين ، رعاية مدها اعتباره من ناحية المقتضى منه وعليه فمقتضى عموم دليل  
القصاص ثبوته هنا و لظاهر انه لا يضم اليها ارض كما في اقتصاص وتلي الرجل

مسئلة هـ المراد بالشلل هو بيس المديحت تخرج عن الطاعة ولم تعمل عملها ولو بقي فيها حس وحركة غير احتيائية والتشخيص عوكول الى العرف كائر الموضوعات ، ولو قطع يداً بعض اصابعها شلاء فعلى قصاص البد الصحيحة تردد ، ولا اثر للمناوت بالمطش ونحوه فتقطع البد القوية بالضعفة ، والبد السالفة بالبد الرصاء والعجروحة . (١)

من المرئى فى باب القتر دما فى حمله من الروايات من ان لحائى لايعنى على اكثر من نفسه يجرى فى المقام ايضاً .

ثم به دفع استدراك هذا الحكم فى مثل المتن من لو حكم اهل الحيرة بالسراية بل حيف منها بالاحتمال المقلالى المعتد به والوجه فيه لزوم لتحفظ على النفس التى هى اهم من الطرف فى الشرع فاللارم الرجوع الى الدية والظاهر سقوط القطع فى هذه الصورة فى باب الحدود ايضاً كالسرفة والمخارة .

(١) غير حى ان عنوان «الشلل» المأخوذ فى النص والفتوى انما هو كابر العناوين المأخوذة فى موضوعات الاحكام يرجع فى معناه الى العرف والتشخيص عوكول اليه فقط وعليه يظهر ان معناه عند العرف هو الحد المتوسط من موت اليد الذى يوجب عدم تحقق شىء من آثار الحياة فيه وبين ضعفها الموجب لثبوت حر كة ضعيفة فيها ومعناه هو ما فى المتن من بيس بحيث تخرج عن الطاعة ولم تعمل عملها ولو بقي فيها حس وحركة اختيارية .

ثم انه لو قطع يداً اى كفاً مشتملاً على الاصبع لكن كان بعض الاصابع شلاء فى محكى القواعد وكشف اللثام بل الميسوط انه لم يقتصر من الحائى الصحيح الاصابع فى الكف بل فى اربع اصابع الصحيحة ويؤخذه ثلث دية اصبع صحيحة عوضاً عن الشلاء وحكومته مانحتها ومانحت الاصابع الاربع من الكف .

**اقول** قد ورد فى هذا الموضع رواية حسن بن صالح المتقدمة فى المسئلة السابقة فان عملنا تلك الرواية قلنا بظهورها فى نفي القصاص فاللارم الحكم بعدم ثبوت

مسئلة ٦ - يعبر المساوي في المحل مع وجوده فقطع اليمنى باليمين  
والساار بالسار ، ولولم يكن له نفس وقطع اليمنى قطعت يساره ولولم  
يكن له يد أصلاً قطعت رجله على رواية معمول بها ولا بأس به ، وهل تقدم  
الرجل اليمنى في قطع البد السعى والرجل اليسرى في البد اليسرى أو هما  
سواء وجهاً ، وأوقطع اليسرى ولم يكن له اليسرى فالظاهر قطع السعى على  
اشكال ومع عدمهما قطع الرجل ، ولوقطع الرجل من لارجله قيل يقطع  
يده بدل الرجل فيه وجه لا يخلو من اشكال ، والسعدى الى مطلق الاعضاء  
كالعين والاذن والحاجب وغيرها مشكل وان لا يخلو من وجه سيما اليسرى  
من كل بالسعى (١) .

القصص في الاصابع الصحيحة ايضاً لدلالاتها عليه على هذا الفرص والا فلا دليل  
على عدم ثبوت القصص حتى في الكفاية لان كون بعض الاصابع شلاء لا يقتضى  
صدق كون اليد كذاك والمأخوذ في الفتوى والنص المتقدم وهى رواية سليمان  
بن حنبل هو اليد الشلاء

واما الترديد في المتن في اصل لقصص في اليد في هذه الصورة فلعن مشأه  
الترديد في العمل برأيه ابن صالح اذا الترديد في شمول رواية ابن حنبل فتدبر .  
ثم بدعرفت ان المستثنى هو خصوص الشلل وعليه فيكون اليد المعنى عليها  
برصاء ومحرحة اضعفة في مقابل الالتهش لا يمنع عن ثبوت القصص اصلاً .  
(١) اما اصل اعتبار المساوى في المحل مع وجوده في الحمله فلا خلاف  
فيه بل ربما ظهر من محكي الخلاف فيه بين المسلمين بل في كشف اللثام الاتفاق  
عليه وعليه فتنقطع اليد اليمنى واليد اليسرى واليسرى

ولولم يكن له يمين فقطع 'اليمنى' قطعت يساره كما عن الاكثر بل المشهور  
من عن الخلاف والغية اجماع الفرقة واحداً هم ، ولولم يكن له يمين ولا يسار  
اصلاً قطعت رجله خلافاً لمحملي والمحر والشهيد الثاني في بعض كتبه



والدليل على الامرين رواية حبيب المحتاني قال سئلت ابا جعفر - ع -  
عن رجل قطع يدين لرجلين اليمينين قال : فقال : يا حبيب تقطع يمينه للذي قطع  
يمينه او لا تقطع يساره للرجل الذي قطع يمينه احيى الا انه انما قطع يدا الرجل  
الاحير ويمينه فصام للرجل الاول فقال : فقلت ان عيباً - ع - اما كان يقطع  
اليدين اليسرى فقال : اما كان يفعل ذلك فيما يحب من حقوق الله  
فام ، يا حبيب حقوق المسلمين وانه تؤخذ لهم حقوقهم في القصاص اليد ما يد ادا  
كانت للمقاطع يد ( يدان ) والرجل ما يد ادا لم يكن للمقاطع يد فقلت له : او ما  
تحب عليه الدية وتترك له رجله ؟ فقال : انما تحب عليه الدية ما قطع يد رجل  
وليس للمقاطع يدان ولا رجلان فثم تحب عليه الدية لانه ليس له حرفة يفتن  
( ص - ط ) منها ( ١ ) وربما يناقش في الرواية ضعف السند نظراً الى ان المرادى  
وهو حبيب لانه على توثيقه بل ولا على مدحه عابه ما وقع في ترجمته انه كان  
شارباً ورجع الى الدقر والصادق - عليهما السلام - وانقطع اليهما .

**ولكن المدهر** ولا امكان توصيف الرواية بالصحة نظراً الى توصيف جماعة  
من الاصحاب الرواية بالصحة كما عن المختلف والايصاح والمهدى البارع والتفصيح  
بل في الروضة نسبة وصفها بذلك الى الاصحاب بل عن الوحيد البهبهاني - قدس  
المتبحر خصوصاً في الحديث والرجال عن حذوه انه حكم بانه ثقة .

**وثانياً** اجماع الصنف على تقديره بالفتوى على طبقها والاستناد اليها من  
المشهور بل في الدوائر . لم نثر على راد له غير العلوي وذوي التهديد في بعض  
المواضع بناء على مناهما في باب خبر الواحد وعليه فلا محيص عن الاحد بالرواية  
والفتوى على طبقها في الانتقال من اليد اليمنى الى اليسرى مع عدم اليمنى وفي  
الانتقال الى الرجل مع عدم اليد رأساً .

ثم انه هل تقدم الرجل اليمنى في قطع اليد اليمنى و الرجل اليسرى في اليد اليسرى او هما معاً سواء فيه و جهان كما في المتن من ان مقتضى رعاية المماثلة في القصاص بعد تعدد اليد على ما هو المعروف و اعتبر اليمينية واليسارية ومن ان مقتضى اصلاق روية حبيب الدالة على الانتقال الى الرجل في مورد تعدد اليد عدم الاعتبار كما لا يخفى .

هذا ولو قطع اليد اليسرى ولم يكن للقاطع اليد اليسرى فهل يقتضى منه في اليد اليمنى ام لا فالظاهر نعم لانه مع عدم الاقتصاص في اليد اليمنى والارم انه اما ان يقال ثبوت الدية واما ان يقال بالانتقال الى الرجل وكلاهما محالان لظاهر روية حبيب لدلالة دلالتها على ان الانتقال الى الدية ام هو فيه اذا لم يكن للقاطع حارجه بقا من منها ودلاله صدرها على ان الانتقال الى الرجل ام هو فيه اذا لم يكن للقاطع يد وعليه فلا محل للاشكال كما في المتن خصوصاً مع قوله - ع - فيها اليد باليد اذا كان للقاطع يد وما في بعض النسخ من قوله يد ان لا دلالة له على شيء خصوصاً مع التصريح بعده بان الانتقال الى الرجل ام هو فيه اذا لم يكن للقاطع يد ومما ذكرنا طهر ان الانتقال الى الرجل في هذه الصورة مع عدم اليدين لاشبهه فيه اصلاً

ولو قطع الرجل من الرجل له فهل تقطع يده بدل الرجل الطاهر هو انقطع ايضاً لثبوت الحارجه التي بقا من منها في هذه الصورة مصافاً الى دعوى الاولوية لكون آثار الرجل اكثر من آثار اليد فتدبر .

ثم انه هل يتعدى ما ذكر الى سائر الاعضاء كالعين والاذن واليد حب وحبوه ام لا والتحقق ان يقال ان المراد بالتعدى ان كان هو المتعدى في هذه الاعضاء من كل من اليمنى الى اليسرى وبالعكس بحيث تغلب العين اليسرى على اليمنى - مثلاً - مع عدمها في القاطع والظاهر ان مقتضى مشروعية اعتماد لتأدي في المحل بوجوه

مسئلة ٧- لو قطع ايدي جماعة على التعاقب قطعت يده ورجلاه بالاول فالاول وعليه للماقى الدية ، ولو قطع فاقد اليدين والرجلين يد شخص او رجله فعليه الدية (١) .

مسئلة ٨- يعسر في الشجاح التاوى بالمساحة طولا وعرضا قالوا : ولا يعتمر عمقا وزر ولا بل يعتمر حصول اسم النحة وفيه تأمل واسكال والوجه الساوى مع الاعكان ولوراد من عسر عند فعله الارش ، ولولم يمكن الا بالنقص لا بعد ثبوت الارش في الرائد على تأمل هذا في الحارصة والدائمة والمتلاحمة واما في السمحاق والنوصحة فالظاهر عدم اعتبار التاوى في العمق فيقتضى المتروك من السمن الى تحقق السمحاق والسوصحة (٢) .

وامكانه ذلك فانه مع عدم العين اليمنى لا يبقى معناه لا اعتبار التاوى - ح - الا ان يقال بعدم الدليل عليه ، لنحو الكدى وفي جميع الاعضاء لكن طاهر الجواهر في الخلاف فيه بهذا النحو وثبوته روايه السجستاني معناه الى قوله تعالى : العين بيمين وان كان اطلاقه محل تأمل واشكال

وان كان المراد التعدى الى العضو الاخر بما انه كما ينحرف الانتقال من اليد الى الرجل كذلك يمكن دعوى الانتقال من العين الى عضو آخر وطاهر به لم يقل به احد من الاصحاب .

ومما ذكره طهراي حمل التعدى بهذا النحو غير حال عن الوجه كما في المتن مما لا وجه له اصلا .

(١) الوجه في الفرع الاول هي روايه حبيب المتقدمة في المسئلة الاولى الدالة على قطع اليد ليمسى او اليسرى باليد المقطوعة ، ولا والاخرى باليد المقطوعة ثانياً والرجل الثالث والرجل الاخرى بالراع والانتقال الى الدية في الباقي كما ان مقتضاها ثبوت الدية في الفرع الثاني

(٢) قد ادعى لاحصاء على عدم اعتبار للعمق والتروك بل في محكي

مسئلة ٩- لا يشت القصاص فيما فيه تعريض بعض اوطرف وكذا فيما لا يمكن الاستفاء بلا زيادة ولا نقصه كالجائنة والمأعومة ويشت في كل

الرياس ان عليه اجماعا المصرح به في حملة من العذر واستدل عليه بنصوص الرؤوس في السمن والهزال وعلط الحلد ورقته على وجه لواعتر انقى القصاص فقطع النظر عنه كما قطع عن الصفر والكبر في الانعاء وطاهره كون الحكم على وفق القاعدة وعليه فلا تنق أصاله للاجماع على تقدير تحققه وثبوت

ولكن الظاهر - كما في المتن - هو التفصيل بين «الحارصة» وهي التي تقشر الحلد شبه الخدش من غير ادعاء و«الدامية» وهي التي تدخل في اللحم يسيراً ويخرج معه الدم و«المتلاحمة» وهي التي تدخل في اللحم كثيراً ولكن لم تبلغ من ثمة السمحاق وبين «السمحاق» وهي التي تقطع اللحم وتطلع الجلدة الرقيقة المعنسة للعظم و«الموصحة» وهي التي تكشف عن وضع العظم اى يياصه و«لوجه» فيه أنه في المناوبين الثلاثة الاولى يكون اعتبار الجنابة من جهة شروعه و بدئه و في العنوابين الآخرين من جهة انتهائها و آخرها وعليه فلا محال لاعتبار التساوى في العمق فيهما بعد كون الملازم هو البلوغ الى العلدة الرقيقة او الكشف عن يياص العظم واما غيرهما من العنوابين الثلاثة الاولى في صورة «لا مكان لاما» مع من اعتبار التساوى في العمق لعدم كون تفاوت الرؤوس مانعاً عن دعائته ولو راد من غير عمد فعليه الارش ولولم يمكن الادانقص فلا يعد ثبوت الارش كما ذكرنا نظيره في المساحة طولاً من انه لا بد من اعتبار التساوى فيه وان استازم استيماص رأس الحدي لسفرو ولا يكمل الرائد من لهما ولا من الجهة بل يقتصر على ما يحتمله العصورياً وحد للرائد بسببة المتخلف الى اصل الجرح من الدية والتأمل في الثبوت اما هو يلاحظ كون اعتبار التساوى في العمق اما هو في صورة لا مكان ومع عدمه يسقط الاعتبار رأساً فلا وجه لثبوت الارش فتدبر .

جرح لا تعزير في احده بالنمس وبالطرف و كانت السلامة معه غالبة فيشت في الحارصة و المتلاحمة و السحاق و الموضحة و لا يشت في الهاشمة و لا المقللة و لا تكسر شيء من العظام و في رواية صحيحة اثبات القود في الس و الدراع اذا كسرا عمداً و العامل بها قتل . (١)

(١) لاحياء في المقتضى قوله تعالى «والمجروح قصاص» ثبوت القصاص في جميع موارد ثبوت الحراجه في الاعضاء و يدل عليه ايضاً موقفه اسحق بن عمار عن ابي عبدالله - عليه السلام - قال قضي امير المؤمنين - ع - فيما كان من حراجات الحد ان فيها القصاص او يقلل المجروح دية الحراجه فيعطاه . (١)

ورواها في الوسائل ايضاً بصواب روايه اخرى مع وضوح عدم تعددها كما هو واضح والمصرح بثبوت القصاص كذلك ان حمزة في الوسيله المصرح بثبوت القصاص في الهاشمة والمنقذه والمراد مما لا دلي عليه منتهى العظم و تكسره و دلالية على تفسير جماعة ما توضح الى نقل العظم من موضع الى غيره

ولكن الظاهر بملاحظة وحوب التحفظ على النفس المحترمة و كذا الطرف عدم ثبوت القصاص فيما فيه تقرير واحد بهما والقائها في الخطر و التلف لتعدد استيفاء الحق - ح - فاللزم الانتقال الى الدية و كذا فيما لا يمكن الاستيفاء بلا زيادة ولا نقيصة كالجائفة التي تصل الى الجوف من اى جهة سواء كانت بطناً او صدرأ او ظهراً او حناً والمأمومة وهي التي تملح ام الرأس اى الخريطة التي تجمع الدماغ والوجه فيه مدحلية المماثلة في مفهوم القصاص و مع تعدد الاستيفاء بلا زيادة ولا نقيصة يتعدد القصاص لامحالة فلا وجه لثبوته وقد ورد في مقطوعة ابا ن - الجائفة ما وقعت في الجوف ليس لصاحبها قصاص الا الحكومة والمنقلة تنقل منها العظام وليس فيها قصاص الا الحكومة وهي المأمومة ثلث الدية ليس فيها قصاص الا الحكومة (٢) نعم في صحيحه ابي بصير عن

(١) نل ابواب القصاص في الطرف الباب الثالث عشر ح - ٣

(٢) نل ابواب القصاص في الطرف الباب السادس عشر ح - ١

مسئلة ١٠ - هل يجوز الاقتصاص قبل اند مال الجاية قبل لا لعدم الامن من السراية الموجهة لدخول الطرف في المنس و الاشبه الجوار وفي رواية لا يقتضى في شيء من الجراحات حتى تدرء و في دلالتها نظر ، والاحوط الصبر سيما فيما لا يؤمن من السراية فلو قطع عدة من اعصائه خطاء هل يجوز اخذ دياتها ولو كانت اصعاف دية المنس او يقتصر على مقدار دية المنس حتى ينصح الحال فان اندملت اخذ الباقي والا فيكون له ما احدث لدخول الطرف في المنس الاقوى جوار الواحد ووجوب الاعطاء نعم لو سرت الجراحات يجب ارجاع الرالد على المنس . (١)

ابن عبد الله - ع - قال سئلته عن السر والدراع ذكر ان عمداً لها ارض او فود فقد فود قد قلت و ان اصعقوا الدية قال ان ارضوه بما شاء فهو له . (١) ولكم لم يعمد بها غير الشيخين .

(١) في هذه المسئلة فرعان احدهما وارد في القصص والآخر في الدية ونعرب النبي على الاول كما في المنس لامحدر له كما سيأتي .

اما القصص والقتال بعدم حوار قبل الاندمل هو الشيخ - فده - في محكي المسموط واستدل عليه باحتمال تحقق السراية في المحنى عليه الموجهة لتلف النفس وترتب عليه دخول قصاص الطرف في قصص المنس وفي المتن تبعاً للمحقق في الشرايع ان الاشبه الجوار والوجه فيه ان مقتضى اطلاق قوله تعالى والحروح قصاص عدم لزوم الانتظار الى الاندمل ودخول قصص الطرف في قصص المنس على ما تقتضيه الرواية ليس يرجع الى كون السراية الموجهة لتلف النفس كاشعه عن عدم تأثير العتدية على الطرف في ثبوت القصص بحيث كان مرجعه الى تخصيص عدم والحروح قصاص بصورة السراية المذكورة بل كان مرجعه الى سقوط القصص بالنسبة الى الطرف بعد ثبوت قصص المنس فتقصص النفس بمنزلة

مسئلة ١١- اذا اريد الاقتصاص خلق الشعر عن المحل ان كان يصع عن الاسماء والاستثناء بعده وربط الجاني على حشة ونحوها بحيث لا يتمكن من الاضطراب ثم يقاس بحسب ونحوه ويعلم طرفاه في محل الاقتصاص ثم يشق من احدي العلامين الى الاخرى ولو كان جرح الجاني دا عرض يقاس العرض ايضاً، واذا شق على الجاني الاستثناء دفعة بجور الاستثناء بدفعات وهل يجوز ذلك حتى مع عدم رضا المجني عليه فيه تأمل . (١)

المسقط لذلك القصاص ومن الواضح ان احتمال تحقق المسقط في الاستقبال لا يمنع عن استيعاب الحق في الحال بل العلم بذلك ايضاً لا يكون مسقطاً وعليه فيقتضى القاعدة الجواز واما الرواية فهي معتبرة اسحق بن عمار عن حمير بن عاليا - ~~الشافعي~~ - كان يقول لا يقضى في شيء من الجراحات حتى تسوء (١) ولكنه تنظر في دلالتها في المتن لاحل احتمال كون المراد منها انتظار حال السوء لاحل احتمال سعة دائرة الحماية للاحل احتمال السراية الموحدة لتلف النفس واكثر في اصل المسئلة شيء وهو ان مسئلة دخول قصاص الطرف في قصاص النفس مبرر فيه في غير مورد السراية وهو ما لو كانت هناك حديدات متعددة بعضها في الطرف وبعضها في النفس ولا يشمل ماداً كان في اليدين حديدة واحدة مسربة الى النفس هذا في العرع الاول واما العرع الثاني وكذلك ايضاً فلو قطع عدة من اعصائه حطاً يجوز احد دياتها ولو كانت اصعاف دية النفس ولا يقتصر على مقدار دية النفس كما عن جماعة منهم الشيخ في المسبوط وقال المحقق في الشرايع انه اولي لان دية الطرف تدخل في دية النفس وفاقاً وذلك لان الودق المذكور لا يقتضى الاقتصاص لعين ماد كره في الاقتصاص من عدم كونه كاشعاً بل مسقطاً وعليه ويجوز لاحد نعم لو سرت الجراحات بحار حارغ الرائد على النفس كما هو ظاهر (١) كان اللازم التعرض للعمق ايضاً لا اعتباره في غير الشجاح بلا خلاف

مسئلة ١٢- لو اضطرب الجاني فزاد المقتص في جرحه لذلك فلا شيء عليه، ولو زاد بلا اضطراب او بلا استناد الى ذلك فان كان عن عمد يقتص منه والا فعليه الدية او الارش، ولو ادعى الجاني العمد وانكره المباشر فالقول قوله، ولو ادعى المباشر الخطأ وانكر الجاني قالوا: القول قول المباشر وفيه تأمل. (١)

مسئلة ١٣- يؤخر القصاص في الطرف عن شدة الحر والبرد وجوباً اذا خيف من السراية ورافاقاً بالجاني في عمر ذلك ولو لم يرض في هذا الموضع المجنى عليه ففي جواز التأخير بغير. (٢)

مسئلة ١٤- لا يقتص الا بحديدة حادة غير مسمومة ولا كسالة مناسبة

وفيه ايضاً على مختار المتش في صورة الامكان وطريقه التعيين في الآلة ووضع العلامة فيها واليزول الى حدتها والوجه في التأمل في حوار الاستيعاب مدفوع مع عدم رضا المعنى عليه ان التأخير منوط بنظره والدفعات غير لازمة واستلزام الدفعة للمشفقة لا يمنع عنها بوجه كما لا يحى

(١) الوجه في عدم ثبوت شيء على المقتص مع استناد الزيادة الى الاضطراب عدم اضافتها في هذا الفرص الى المقتص فلا يقاس بالجنسية الخطائية التي يكون الاستناد فيها الى الحدى عبة الامر صدوره خطأ.

والوجه في التأمل في الدليل كون الاظهر في تنخيص عنوان المدعى والمنكر المراسعة الى العرف والدين هم المراجع في العماوين المأخوذة في موضوعات الاحكام وعليه فلظاهر كون المباشر في هذه الصورة مدعي وعليه السبه

(٢) اما وجوب التأخير مع خوف السراية فلا حل لردم رعاية المعاملة في القصاص بحيث لا تتحقق السراية فمع خوفها فلا يلزم هو التأخير ومع عدم الخوف لا مجال للمؤخوف بعد ثبوت الحق واردة المعنى عليه الاستيعاب خصوصاً مع انه ربما يكون في التأخير آفة



لاقتصاص مثله ، ولا يجوز تعذيبه اكثر مما عذبه فلو قلع عييه بآلة كانت سهلة في القلع لايجوز قلعها بآلة كانت اكثر تعذيباً ، و جار القلع باليد اذا قلع الجاني باليد او كان القلع بها اسهل ، والاولى للمجنى عليه مراعاة السهولة و جار له المماثلة . ولو تجاوز واقتضى بما هو موجب للتعذيب وكان اصعب مما فعل به فلولو الى تعذيبه ولا شيء عليه ولو تجاوز بما يوجب القصاص اقتضى منه او بما يوجب الارش او الدية احدمه .

(١) قد مر في المسئلة الحادية عشر من مسائل كيفية الاستيفاء في قصاص النفس عدم حوار المماثلة في الكيفية اذا كانت الحذية بسحوالعرق او الحرق او الرصع بالحجارة او القطع بالمسار او مثلها بل لا بد من ضرب العنق بالسيف او من الاستفادة من الآلات الحديثة المتداولة وقد ورد في مورد القتل ، العصفاء دل على انه يجز عليه بالسيف ولا يترك بحثه وعليه فعدم حوار المماثلة هناك في بعض الموارد كان مستنداً الى قيام الدليل ودلالة الرواية

واما ما فقد وقع الخلط في عنوان المسئلة في المتن نعماً للمحقق في الشرايع وبه ان كان المراد بيان كون القصاص في الطرف كالقصاص في النفس بحيث اذا كانت العناية بقطع اليد بالمشتر او بالحيط الحديدى - مثلاً - لايجوز لاقتصاص بمثله ورعاية المماثلة في هذه الجهة كما هو ظاهر قوله . لا يقتضى الايجابية الى قوله منه سة لاقتصاص مثله فيرد عليه مصافاً الى التصريح بحوار المماثلة بعد ذلك والى تحويز القلع باليد اذا قلع الجاني باليد انه لا دليل على ذلك في المقام وقيام الدليل في قصاص النفس لا يستلزم اسراء الحكم الى المقام

و ان كان المراد بيان عدم حوار التعذيب اكثر مما وقع من تعذيبه بل الارام رعاية المماثلة في مقدار التعذيب كما يبدل عليه تعريب هذا الحكم فيرد عليه ان اعادة هذا الحكم لا تتحقق مثل التعبير بقوله . لا يقتضى الايجابية . الظاهر في انحصار كيعيه الاستيفاء بذلك كما لا يخفى .

مسئلة ١٥- لو كان الجرح يستوعب عصب الجاني مع كونه اقل في المجسى عليه لكسر رأسه - مثلاً - كأن يكون رأس الجاني شراً ورأس المجسى عليه شرين وجسى عليه بشر يقتص الشر وان استوعبه ، وان راد على العصب كان جسي عليه في الفرض بشرين لا يتجاوز عن عصب بعصو آخر فلا يقتص من الرقبة او الوجه بل يقتص بقدر شر في العرص ويؤخذ الباقي بسعة المساحة ان كان للعصب مقدار والا فالحكومة وكذا لا يجوز تسميم الناقص بموضع آخر من العصب . ولو انعكس وكان عصب المجسى عليه صغيراً فجسى عليه بمقدار شر وهو مستوعب لرأسه - مثلاً - لا يستوعب في القصاص رأس الجاني بل يقتص بمقدار شر وان كان الشر نصف مساحة رأسه . (١)

ثم ان ثبوت التعيير مع كون التعذيب اشد من جهة الكيفية انما هو لاجل كون الاقتصار بهذا النحو غير محاذ فيرتب عليه التعيير واما عدم ثبوت شيء عليه من القصاص او الدية او الارش فلو صوح عدم تحقق الزيادة من جهة الكمية حتى يثبت القصاص او الدية او الارش فتدبر .

(١) الملاك في هذه المسئلة انه لو كان تقدير الحياية وملاحظة ميزانها حسب لمساحة و كان للطول والعرض مدخلية في تقديرها لكان اللارم الالتزام بحوار الاقتصار بشر وان كان مستوعباً لرأس الجاني دون المجسى عليه لعدم كون مقدار النسبة الى الرأس وهي النصف في محل العرص دحيلاً في التقدير فلا يقال انه قد وقع نصف رأسه موزداً لاحتيايه بل يقال انه قد جسي عليه بمقدار شر ومن هنا يظهر الفرق بين المقدم وبين مثل قطع اليد الذي لا يلاحظ في القصاص الصغير والكبير والسم والهرس ومثل ذلك من التقدير هناك انما هو بعنوان القطع الذي يراعى ذلك في مقام الاقتصار واما في المقام والتقدير فالمساحة كما عرفت والارم رعايتها من دون فرق بين الاستيعاب وعدمه نعم مع عدم امكان رعايتها لصغر رأس الجاني وكون الجنبه اريد منه كما في القرص الثاني فاللارم الرجوع في المقدار الباقي

مسئلة ١٦ - لو اوضح جميع رأسه نان سلح الجلد واللحم من جنة الرأس فله المجنى عليه ذلك مع مساواة رأسه في المساحة وله الحيز في الابتداء باى جية ، وكذا لو كان رأس المجنى عليه اصغر (اكر - ط) لكن له العرامة في المقدار الرائد بالمقسط على مساحة الموصحة ولو كان اكر (اصغر - ط) يقتص من الجاني بمقدار مساحة جبابته ولا يسلم جميع رأسه ، ولو شجحه فاوضح في بعضها فله دية موصحة ولو اراد القصاص استوفى في الموصحة والماقى . (١)

الى الدية او لاوش لان الحكم بالرؤم الاقتصار على المقدار المملى ورفع اليد عن النقية نفاى حق المقنن منه كما ان الحكم باستيفاء المقدار ولو في لوحه او الرقة لا محالة لعدم كونهما من الرأس موحد وما في بعض الروايات من كون اللوحه من الرأس معصفاً الى عدم ثبوته لانه لا يكون لارمه حوار الاستيفاء من اللوحه لعدم كون الحدية في هذا الجزء من الرأس كما لا يحتج ومعه ظهر انه لا محال لتكميل من جزء آخر من الرأس كالتكميل من جانب اليمين لو فرض كون الحدية واقعة في طرف اليسار للرؤم رعاية المماثلة من هذه الجهة : كون الحدية رقة في امتداد واحد .

ومما ذكرنا ظهر الحكم في العرس الاخير وانه لابد من رعاية مساحة الحدية ولو كان عضو المحتنى عليه صغيراً والحدية مستوعبة لرأسه دون الحائى كما هو واضح .

(١) في هذه المسئلة قرعان :

**الاول** لو اوضح جميع رأس المحتنى عليه نان سلح الجلد واللحم بحيث ظهر وصح العظم ورياضه والحكم فيه في صورته الثلاثة واضح بمقتضى ما تقدم من اعتبار المساحة اى الطول والعرض في مثله رائداً على العمق وعدمه مع تساوى الرأسين في المساحة يقتص المجنى عليه بمثلته ويوضح جميع رأس الحائى كذلك

مسئلة ١٧ - في الاقتصاص في الاعضاء غير ما مر كل عضو ينقسم الى يمين وشمال كالعسن والاذنين والانشين والمحرين ونحوها لا يقتص احديهما بالآخرى فلو فقا عسه المصى لا يقتص عسه اليسرى وكذا في غيرها وكل ما يكون فيه الاعلى والاسفل يراعى في القصاص المحل فلا يقتص الاسفل بالاعلى كالجمسين والشمسين . (١)

ومع كون رأس المجنى عليه اكبر بشت له العرامة ايضاً رائدة على ايضاح جميع الرأس في المقدار الرائد ، لتقسيت على مساحه الموصحة وفيما اذا كان رأس المجنى عليه صغيراً يقتص من العادى الامقدار مساحة حنابته ولا بدور له سلب جميع الرأس وفي هذه المودة يقع الكلام في انه هل يتعين عليه الانتداء بما انتده منه العادى كما اختاره في محكى المسالك وان التقويض الى الحاكم اوان الحذر الى المقتص في المقدم والمؤخر والوسط كما لعلته الاقوى وعليه لا يبعد القول بالتشخيص بان يقتص بمقدار المساحة من الابعاض المحتملة من الرأس فتدبر .

**الثانى** ما لوححه فادصح في بعضها والظاهر التحقق بصرية واحدة ولا شهة في انه لو اداد القصص استوفى في الموصحة والذقي ولو وصلت النوبة الى الدية فليست في اليس الا دية واحدة وهي دية الموصحة لاهى مع الحارصة - مثلاً - والوجه فيه انه لو كان الشراح بنحو الايضاح في المجموع لم يكن في الين الا دية الموصحة اذ لا عدوت في ديتها شهادتها طولاً وقسراً والتعاون اما هو وفي القصاص لا الدية كما لا يخفى .

(١) الوجه في اعتماد خصوصية البيئية والشالية في الاقتصاص في الاعضاء التى ينقسم الى يمين وشمال كالاعضاء المذكورة في المتن مصفاً الى دلالة بعض الروايات ودورده في بعضها كاليد على ما عرفت وصوح اعتماد المماثلة في معنى القصاص لعة وعرفاً من دون فرق بين اختلاف اليمين واليسار في الاثار المترتبة

مسئلة ١٨ - في الاذن قصاص يقتضى البسمل بالسمى والبسرى بالبسرى وتستوى اذن الصغر والكسر والمنقوبة والصحيحة اذا كان الثقب على المتعارف، والصغيرة والكبيرة، والصماء والسامعة، والسمة والهريلة، وهل تؤخذ الصحيحة بالمخرومة، وكذا الصحيحة بالمنقوبة على غير المتعارف بحيث تعد عيباً او يقتضى الى حد الحرم والثقب والحكومة فماتقى، او يقتضى مع رد دية الخرم وجوه لا يعد الاحسر ولو قطع بعضها جار القصاص (١)

عليهما وبين اتفقهما فيها ولا محل للاستدلال باطلاق مثل قوله تعالى: والعين بالعين بعد عدم كونه في مقدم البيان من هذه الجهة بل في مقدم بيان عدم وقوع العين في مقابل الاذن مثلاً وما ذكرنا طهر اعتداله خصوصية كون المضرأعلى واسفل في الاقتصاص.

(١) اما اصل حربان القصاص في الاذن فيدل عليه مصافاً الى قوله تعالى: والاذن بالاذن والروايات وبمذهب الاسماع كما ان اعتبار الممانلة في المعد قد تقدم في المسئلة السابقة واما الامتواء في الصغير والكبير وكذا في الصغيرة والكبيرة وكذا الصماء والسامعة وكذا السمنة والهريلة وكذا الصحيحة والمنقوبة اذا كان الثقب على المتعارف بحيث لم تكن عيباً فيدل عليه اطلاق النص والفتوى.

نعم وقع الخلاف في انه هل تؤخذ الصحيحة بالمخرومة وكذا بالمنقوبة على غير المتعارف بحيث تعد عيباً على اقوال واحتمالات :

**احدها** الاحد احدى بمقتضى اطلاق الادله كما في الموارد المتقدمة

**ثانها** ما عر الشيخ وابن حمزة والعلامة والشهيد الثاني من انه يقتضى الى حد الحرم والثقب وبشت له الحكومة فيبقى نظراً الى عدم امكان رعاية الممانلة في محل الحرم والثقب وامكانها الى ذلك الحد.

**ثالثها** ما استحسنه المحقق في الشرايع وحمله في كشف اللثام اشبه وفي

مسئلة ١٩ - ار قطع اذنه فالصميا المجنى عليه والتصمت فالظاهر عدم سقوط القصاص ، ولو اقتصر على الجاني فالصق الجاني اذنه والتصمت فهي رواية قطعت ثنية لمقاء الشن وقيل يأمر الحاكم بالابانة لحمله الصنة والجس وفي الرواية ضعف ، ولو صارت بالانصاف حجة كائنا الاعضاء لم تكن مينة وتصح العلوقة معها وليس للحاكم ولا الفرد انابها بل لو اباه شخص فعله القصاص لو كان عن عمد وعلم والافالدية ، ولو قطع بعض الاذن ولم يسمها فان اعكت المماثلة في القصاص ثب والاوله القصاص ولو مع الصاقها (١) .

عنه البعد في المنى وهو لاقتصاص في المجموع مع رد دية الحرم الى العقتص منه نظراً الى اصلاق الادلة المؤيد رد دية الحسن بن حريش المتقدمة الواردة في احد مسرات اصابعه بالسيف حتى سقطت واتى رجل فاطرده الدالة على انه تقطع يد قاطع الكف وتمطى دية الاصابع

وحكى في الجواهر عن بعض الناس الانتقال الى الدية ولكن الطهرانه لا محال لاحتماله بوحده كما لا يخفى

(١) الاصل في هذه المسئلة رواية روه الشيخ باساده عن محمد بن الحسن الصفار عن الحسن بن موسى العتبات عن عياث بن كلاب عن اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه - <sup>عليه السلام</sup> - ان رجلاً قطع من بعض اذن رجل شيئاً فرفع ذلك الى علي - عليه السلام - فقدمه فاحد لآخر فاقطع من اذنه فردّه علي اذنه بدعه فالتحمت ورئت وه ذا الآخر الى علي - عليه السلام - فاستفاده فامر به ، فقطعت ثنية و مر بها فذقت وقال - عليه السلام - اما يكون القصاص من اجل لثير (١) وقد ضعفه في المس مع ان الحسن بن موسى العتبات من وجوه الاصحاب و ذكر الشيخ في المدة انه عملت الطائفة بر واثاته فيما لم يكن عندهم

خلافه وعليه ولظاهر اعتماد الرواية وعلى تقدير الصعق والظاهر عدم كونه منحجراً بالعمل كما عن الريس ونعمه صاحب الحواهر - قدهما - .

ثم انه لو كانت الرواية معتبرة والظاهر بمقتضى التعليل الوارد فيها الذي هو الملاك في الحكم ويتسعه سعة وصيقاً عدم ثبوت القصاص في العرض الاول لانه بعد الصاق المجنى عليه والاتصاق لا ينعى محال للقصاص لاعتبار المماثلة في الشئ فيه المستغية مع الاتصاق قبله .

واما العرض الثاني فهو المعمول في المتن بما اذا الصق الحامي اذنه بعد انقصص ولتصقت والظاهر انه مورد الرواية المذكورة وان كان يظهر من بعض المصادر ان عنوانه ما اذا الصق المجنى عليه اذنه بعد القصاص مثل الشرايع حيث قال ولوقطعت اذن انسان وقتل ثم الصقها المجنى عليه كان للحامي اذنتها لتحقق المماثلة ، ومراعاة هي المماثلة في الشئ وعليه فيظهر منه انه حمل الرواية المذكورة على هذا الفرض .

ومثل التفتيح حيث قال فيما حكى عنه - لاختلاف في حوار اذنتها لكن اختلف في العلة فقيل ليتساويا في الشئ وقيل لكونه ميتة ويتبرع على الخلاف انه لو لم يزلها الجاني ورعى بذلك كان للامام اذنتها على القول الثاني لكونه حامل لجاسة فلا تصح الصلوة مع ذلك .

وكيف كان والحكم في هذا العرض هو القطع ثانياً سواء كان بالمعصية المدكورة في المتن او بما هو مدكور في الشرايع عادة الامر كون احد العناوين مورداً للرواية والاخر مستفاداً من العلة المذكورة فيها

كما ان المستفاد من العلة هو القطع ثانياً ولو كان الاتصاق موحداً لصيرورتها حية مترتبة عليها آثار الحيوة من الاحساس وغيره لعدم الفرق في حريتين العلة بين ما اذا لم يصر حية وبين ما اذا صارت كذلك بل يمكن ان يقال بظهور موردها في هذه الصورة فتدبر هذا كله على تقدير القول باعتدال الرواية

وأما على تقدير القول بعدم مقتضى القاعدة عدم سقوط القصاص في العرس الأول لعدم الدليل على سقوطه بعد اقتضاء الاطلاقات للشكوك كما أنه لا دليل على حوار القطع والارالة ثانياً في العرس الثاني بعد تحقق القصاص كما هو المعروف وعدم الدليل على كون الالتصاق موحياً للقصاص ثانياً أو لثبوت حق الارالة للعادي على العموم في هذا العرس نعم يدخل ذلك في مسئلة النهي عن المنكر باعتبار كونه قطعة من مادة من حي ومحكومة بالنحاسة فلا تصح الصلوة معها، ولا يرتبط العادي بما هو كذلك ولا بالمحبي عليه ايضاً بل لابد من رعاية شرائط تلك المسئلة وعليه فلا يبقى محذور حوار القطع والارالة فيما لو صار الالتصاق موحياً لشكوك وصعب الحيوية وترتب آثارها عليها فيها -ج- تخرج عن عنوان الميتة والنحاسة فلا محذور للنهي عن المنكر ايضاً .

وقد ظهر مما ذكرنا ان مستند المتن هو الوجه الثاني الذي يستنبط على عدم اعتبار الرواية وقد في الحوار والتحقيق الالتفات اليهما يعني كلا الوجهين من الرواية والوجه الآخر مع العموم يبقى حق النحاسة ومع سقوط النحاسة اما لعدم انفصالها تماماً فلا تكون مادة من حي أو لحصول سرر يسقط وجوب الارالة بالنسبة الى الصلوة دون غيرها يبقى حق المساواة في الشئ . وان كان يرد عليه انه مع الالتزام بالرواية لا مجال للحكم بعدم سقوط القصاص في العرس الأول كما لا يخفى نعم الظاهر تمامية ما حققه من الالتفات الى كلا الوجهين .

ثم انه يحرى في قطع بعض الادن حكم قطع الكل من مورد الرواية المتقدمة هو قطع بعض الادن واما التعبير عنه في المتن بما لو قطع بعض الادن ولم ينهها فالظاهر وجود الحذشة فيه لان المراد صورة القطع بالحو المذكور في قطع الكل فتدبر .



- مثلة ٢٠ - لو قطع اذنه فارال سمعه فيما جابيان ، ولو قطع اذناً مستحقة شلاء ففي القصص اشكال بل لا بعد ثبوت ثلث الدية . (١)
- مثلة ٢١ - يثبت القصص في العنق و تمنص مع مساواه المحل فلا تقطع اليمى بالسرى ولا بالعنق ، ولو كان الجاني اعور اقص منه وان عني فان الحق اعماه ولا يرد شيء اليه ولو كان دنيماً دية العنق اذا كان العور حلقة او ياقعة من الله تعالى ، ولا فرق بين كونه اعور حلقة او بجاية او آفة او قصاص ولو قلع اعور العنق الصحيحة من اعور يقتص منه . (٢)

(١) في هذه المسئلة فرعان

**الاول:** ما اذا قطع اذنه فارال سمعه والظاهر كفي المتن انها حديثين والوجه فيه وجود الانفكك بينهما وثبوت ذنوب فيهما ، وعليه فترتب على كل واحدة منهما حكمه يقتضي لغو الادن وكذا الازالة السمع ، السجوالذي تأتي في اذهاب سوء البصر وعني تقدير الانتقال الى الدية ثلث الدية بالاصح ، كما لا يخفى

**الثاني:** ما لو قطع اذناً مستحقة عديمه للمحس والحر كفة وقد تقدم ان مقتضى النص و لغو ، انه لا تقطع اليد الصحيحة بالذ ، الشلاء وماهه والمحكمي عن طاهر دوات المسووط الاحماع علي انه يجب علي فاطعه ثلث الدية وعن حواشي الشهيد المذقول عدم القصص وعن القواعد الاشكال في ثبوت القصص في الادن المستحقة وبؤيد عدم القصص مصفاً الى الغاء الخصوصية من النص الوارد في اليد ككون ديتها ، الثلث مع ان دية الادن الصحيحة النصف والاختلاف في معدر الدية كشف عن عدم تماثلته وعليه فستعي القصص كما هي عنه المعد هي المتن .

(٢) اما اصل ثبوت القصص في العنق فيدل عليه قوله تعالى والعنق بالعنق ، والمراديات كفي واعتبار مائة المحل ورعية خصوصية الجيمه واليساريه قد تقدم في بعض المائل المتقدم .

مسئلة ٢٢ - او قلع دو عيين عن اعور اقتص له بعين واحدة قبل له مع ذلك الرد نصف الدية قبل لا والا فوى ثبوته ، والظاهر تحريم المجنى عليه من احد الدية كاملة وبين الاقتصاص واحد نصعبا ، كما ان الظاهر ان الحكم ثالث فيما تكور لعن الاعور دية كاملة كما كان حلقة او بآفة من الله لافى غيره مثل ما اذا قلع عنه قصاصاً (١)

واما لو كان المجنى اعور ادى دهرت واحدة من عينه فيقتص منه وان كان ذلك موحداً لصيرورته اعمى فان الحق اعماء كما في الرواية هي رواية محمد بن قيس قول قلت لابي حمزة - عليه السلام - اعور فقاعين صحيح قول نقضت به قول قلت بمقى اعمى قول الحق عمه . ( ١ ) : منتهى مرسله امام التي هي رواية اخرى وان كان مظهر الوسائل عدم التعمد والفتوى على وفقهما حاضرة للصعب والارسال فلا محال للاشكال وعليه فيقتص من غير ان يرد شيء اليه ولو كان ديتها دية النفس فما اذا كان العور حلقة او بآفة من الله كما سيأتي في الدليات ومنه يظهر انه لو كان المعنى على اعور مثل المجنى وكانت العناية قلع العين الصحيحة يقتص بطريق اولى .

(١) في هذه المسئلة جهات من الكلام :

**الاولى** ثبوت الاقتصاص للمعنى على نفس واحدة دون العيين ولا خلاف فيه الامر انى على الاسكافي حيث حيز المعنى عليه من قلع عيني صاحبه ودفع جسمائة دهرت وس قلع حديهما ، واحد ذلك وهو كما في الجواهر مع شذوذه وعدم دسوح مستنده ومخالفته لمظهر النص غريب فان العيين امان ثابرا عيه فلا رد ولا فلا قلع

**الثانية** انه مع الاقتصاص بعين واحدة هل يشت للمعنى عليه نصف الدية ايضاً وان الثالث محرد الاقتصاص من غير رد فيه قولان والظاهر ثبوت الشهرة

للقول الأول وقد حكي لدى عن المحدثين حكي عنه القول الآخر أيضاً والحكي وقواه في التحريم وفي المسائل وحصله لمحقق في الشرايع أدلى واستدل عليه بقوله تعالى «وأمين العيين»

مع أنه يرد عليه مصداقاً لبيّن متين أنه هو في مقام بيان قصد والقصاص لدى يكثر في معهومة الله تعالى والعرض منه بقاءه وفقه لعين في مقابل لعين لأقوى مقابل الأعضاء الآخر وأما الله الأخص في عدم ثبوت شيء آخر فلا يكون في مقام بقاءه وصدقته بدم وجود الروايات لداله على ثبوت لزوم قيد طلاق الآية وتفسير تلك الروايات بمصر له تقرره على خلاف الظاهر وهي عبارة عن صحيحه محمد بن قيس - قال - أو جعفر - عليه السلام - فسي مير المؤمنين - عليه السلام - في رجل أعور صبت عينه لصاحبه ففقت بي فقت إحدى عيني صاحبه ثم يقول له نصف الدية وإن شاء أحد دية كاملة ويقع عن صاحبه (١) والظاهر أن قوله وإن شاء من كلام أبي جعفر - عليه السلام -

وروي به عبدالله بن الحكم عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال سئلت عن رجل صحيح فقأت عين رجل أعور فقال عليه الدية كاملة وإن شاء أدى فقت عينه ن يقتص من صاحبه ويأخذ منه حصة آلاف درهم ومن لأن له أدية كاملة وقد أحد نصها ، لقصاص (٢)

و ضعف السند على تقديره محجر بالشهرة والناقضة في الدلالة بما في العمالة من أن لزم أنه يصح نهذاً مؤيداً بوجوب لدية بهذه الحماية كاملة على تقدير الحطة واصحة المضالان لصراحة الروايتين خصوصاً لثنية في القصاص فلا مجال لما يذهب

(١) ثم بواب باب الأعضاء الداء - مع ولعرون ج - ٢

(٢) ثم بواب ديات الأعضاء الداء - السابع ولعرون ج - ٤

مسئلة ٢٣- لو قلع عيباً عيباً فائنة فلا يقتص منه وعليه ثلث الدية (١)

مسئلة ٢٤- لو اذهب الصوء دون الحدوة اقتص منه بالمائل بما امكن

اذهب الصوء مع نساء الحدقة فيرجع الى حدائق الاطباء ليعملوا به ما ذكر  
وقبل في طريقه . يطرح على اجتنابه فظن مسئول ثم تحمي المرأة وتمايل

**الثالثة** ثبوت التحجير في المقام من الاقتصاص واحد نصف الدية ومن حد الدية

كامله وظهر الدواهر ثبوت الشهرة من المتقدمين عليه حتى كاد ان يكون احكاماً عليهم  
من الخلاف الاحكام عليه وهذا وان كان على خلاف ما تقدم في استيهاء القصاص  
من ان ثبوت القصاص في محله اما يكون سحواً لغس و لاقتل الى الدية فاما  
هو في الرتبة المشاحة وفي طول القصاص الا انه لامانع من الالتزام بالتحجير في  
المقام مع دلالة الرواية عليه .

**الرابعة** ان مورد الرابطة وان كان مطلق من كان اعور سواء كان حنقه

او بآفة مماوية و كان بالحناية الواقعة عليه وقصاصاً . لان العذر الاحتصاص  
الاولين لان الدية لكاملة اما يكون بالاصابة اليها كما هو مقتضى النص والفتوى  
وعليه فقوله . وان شاء احدديه كامله في الرواية الاولى وقوله لان له الدية كامله  
فريقه على الاحتصاص بها .

ثم ان الحكم في المقام سحواً الاقتصاص واحد نصف لدره لاستلزام الحكم

بعدم ثبوت القصاص فيما اذا كان الحدى اعور والمخفى عليه دا عيبين كما في  
في المسئلة المتقدمة بعد كونه مقتضى ثبوت حدته اعمد به بحقوق القصاص ولا محل  
الحكم بفسوط وان كانت عيبه الواحدة مسووه للعينين لان الحق عماء كما في  
الروايات المتقدمة .

(١) لوجه في عدم الاقتصاص بمصفاً الى عدم تحقق المماثلة المعترية في

مفهوم القصاص الاتفق عليه طاهراً كما في الدواهر نعم في كون الدية الثلث او  
الرابع خلاف يأتي في كتب الدفاتر ان شاء الله تعالى

بالشمس ثم يجمع عياء ويكلف بالنظر المتأخر حتى يذهب السطر وتبقى الحدقة  
ولولم يمكن اذهاب الصوء الا بايقاع جناية اخرى كالنسيبيل وبحود سقط  
القصاص وعليه الدية . (٢)

(٢) الواحد في لزوم الاقتصاص بالمماثل اي بالنحو الذي يوجب اذهاب الصوء  
فقط مع بقاء الحدقة وعدم التعدد اعتدرا للمماثلة في مفهومه على ما عرفت وعليه  
ومقتضى القاعدة لرجوعه الى الطبيب لحدوق استعمال الكيعة لمد كورة وتو كيته في  
اليد فعمل به مان كركركن ورد في المسند رواه وهو ما رواه لكليسي عن علي بن ابراهيم  
عن ابيه عن ابن فضال عن سليمان الدهان عن رفاعه عن ابي عبد الله - عليه السلام -  
قال ان عثمان (عمر) اياه رجل من قيس بمولي له قد لطم عند فاسر الماء فيهما وهي  
قائمة ليس يصير بها شيء فقال له اعطيك الدية فاني قال . فاردن بهما الى عني  
- عليه السلام - وقال احكم من هذين واعطه الدية وبني . قال فلم يرالوا  
بمظونه حتى اعدوه دينين فإل فقال : ليس اريد الا القصاص فإل . فدعا عني - ع -  
بمر آة فحجما ثم دعا بكر سيف فإله ثم جعله عني اشعار عيبه وعلي حوالها ثم استعمل  
بميه عين الشمس قال وحده . لمر آة فقال : انظر فطر قد س الشحم وبقيت عينه  
قائمة وذهب العين (١)

ولم نثبت وثقه سليمان الدهان لكن عن لحاقه به اجماع الفرق ذوا حمارهم  
وعن الروضة القول باستيفائه على هذا الوجه هو المشهور ولكن التعبير عن هذا  
القول بمثل قد كما في المتن تنعاً للمحقق في الشرايع يشعر بان يدل على عدم ثبوت  
الشهرة وكيف كان فان كان المراد تعبير الأسماء بهذا الوجه كما اشار اليه  
في المتن فرد عليه انه لا دلالة في الرواية على التعيين بوجه بل بقاء الدلالة  
على مشروعية هذه الكيفية وان كان المراد مجرد المشروعية فممكن ان يقال ان  
المشروعية في ذلك الا زمانه لعلها كانت ملحاط انها اسهل الطرق الى الوصول بالفرص

مسئلة ٢٥ - بعض العنصر الصحيحة بالعمشاء و الحولاء و الحمشاء  
والجهراء والعشاء . (١)

مسئلة ٢٦ - في ثبوت القصص لشعر الحاجب و الرأس و اللحية  
و الاهداب و نحوها تأمل وان لا يخلو من وجه نعم لوجسي على السجل  
بجرح و نحوه يقتض منه مع الامكان . (٢)

المذكور و اما في دعاشا هذا مع تكامل العلوم المختلفة اذا كان الوصول اليه  
طريق اسهل لاستلزام تعدد الحد في ، لمقدار العلم حو في هذه الكيفية والادليل على  
حشر وعيتها موجه من الاستفادة من الادوية المؤثرة و لتربيات كذلك ومثلها  
والحمد لله بتعين الرجوع الى الطبيب الجدوق كما في المتن وان كان فيه اشارة  
الى انه لا مانع من الاحدها فلاكتفاء على النقل من دون اشعار الى تصميمه فتقدر  
ثم ان لظاهر ان المراد من استقلال عين الشمس في الرواية هي عنها المنعكسة في  
المرآة والا لا خصوصه في المرأة لو كان الامر منها مجرد الحرارة دون شعاع  
الشمس وعليه فلا فرق بين معنى المتن ومعنى الرواية .

كما انه من الواضح انه مع عدم امكان القصص الاديقع حذيه اخرى  
كالتمثيل ونحوه يسقط القصص و متحقق الانتقال الى الدقة كما لا يخفى

(١) الوجه في الاقتصاص بها دون العماء كون التعداد بالمع ان العنصر  
كما في الجواهر حذر في الاحتمان يقتضى سيلان الدمع عاناً و الحول  
الاعوجاج والحش عدم حدة في المص بحيث يرى من بعد او بعض الاحتمالات  
الآخر مثل صغر العين والجهر عدم الصبر بها رأ صد العشاء القدي هو عدم الصبر  
ليلا ومن لواضح ان التعداد بالصفة والعيب لا يمنع عن اقتصاص كما في  
سائر الاعضاء

(٢) صرح المحقق في الشرايع بثبوت القصص في الحاجس وشعر الرأس  
و اللحية نعم عن القواعد بعد الحكم بثبوت القصص في الاهداب والاحقان .

وفي شعر الرأس والحنجرة والحاجبين على أشكال يستأ من الله ان لم يصعد الممسك  
ولشعر يعود وان افسده والحجاب على الشرة ولشعر تابع اي وان كان افساده بها  
يمكن الاقتصاص له اقتصاص وهو قصاص الشرة لا الشعر والا تعنتت فيه انشعر على  
التفصيل الآتي في محله ١٥ ارض الشرة ان خرجت

ومقتضى التحقيق هو التفصيل بما اذا كانت الحداية موحدة لرأس الشعر  
فقط من دون ان تكون معدة للممسك فالظاهر ثبوت الاقتصاص لانه لا يمنع من  
ثبوته بعد عموم ادله القصاص وامكان الاقتصاص واما اذا افسدت الممسك فحيث  
ان الحداية واحدة وامسكها واقع على الشرة ولشعر تابع وان امسك الاقتصاص  
كما هو الظاهر في رد ما هـ فظاهر ثبوته وان لم يمكن فقط و ينتقل الى  
الدية كما به لو حنى على المجلد مثل الخرج يتحقق القصاص مع الامكان هـ  
هو مقتضى القاعدة ولكن ورد في لمسته بعض الروايات مثل صحيحة سليمان بن  
حبيب التي هي منجدة مع مرسنه علي بن خالد (احد) عن ابي عبدالله - ع -  
قال قلت لدا رجل يدخل الحمام فيصت عبيد صاحب الحمام ماء حاراً فيقطع  
شعر رأسه فلا يثبت فقل عليه الدية كاملة (١) ويمكن ان يكون لوجه ثبوت  
الدية دون القصاص عدم امكان الاقتصاص كما لعلة لظاهر في تلك الامة  
ويمكن ان يكون الوجه ان الحماية لم تكن عمدية موحدة للقصاص بل شبه عمد  
موحدة لندية وعلى التقدير الثاني تخرج الرواية عن باب القصاص

ورواية سلمة بن تمام قال هرق رجل قدراً فيها مرق علي رأس رجل فذهب  
شعره واحتصموا في ذلك الي علي - عليه السلام - وحلته سنة فجاءه وهم يستشعرون  
فقصي عليه الدية (٢) وهذه الرواية مصداقاً الي ضعفها لعدم توثيق سلمة الذي

(١) ثل ابواب ديات الاعضاء الباب السابع والثلاثون ج-٢

(٢) ثل ابواب ديات الاعضاء الباب السابع والثلاثون ج-٣

مسئلة ٣٧- يثبت القصص في الاجتماع مع المساوي في المحل ، ولوحظ  
اجتماع المحسني عليه عن الاهداب في القصص وجهان لا بعد عدم ثبوته  
فعليه الدية (١)

هو من اصحاب امير المؤمنين - عليه السلام - لادلاله لها على نفي القصاص مع  
امكانه وايضا مما لا يخفى من التأجيل لادلاله على عدم ثبوت القصص في الشعر  
المجرد عن فساد الميت لما عرفت من انه مع الافر د يكون اشعر ناساً وليس  
حسابه مستقلة

**ورواية** - مع عن بي عبدالله - عليه السلام - قد قضى امير المؤمنين  
- عليه السلام - في اللحية اذا حلفت ولم تست لدية كاملة ودا ست فتش الدية (١)  
وهذه الرواية وان كانت ماهرة في عدم القصص في حق الذبح مع ثبات الاله  
لاحل صحتها لا يمكن الاعتداع عليه في مقابلة العمومات ثم ان طاهر المتن باعتدال  
اصافة الشعر الى الحاح - كون الحاح عر الشعر كما في محكي القدموس حيث  
قال : الحاحان لمعدان فوق العيبين بلحهما وشعرهما ولكن طاهر المحقق في  
لشرايع ان المراد به هو الشعر كما في اللحية

(١) اما ثبوت قصص في الاحداث فلامكانه وشمول لادلة لكن مع رعاية  
التبوي في المحل من جهة اليمينيه وشماليه والاعلنه والاعلائة وام مع خلو  
حد من المحسني عليه عن الاهداب واشتمال احول لحامي عليها في قصص وجه  
من تعبئة الاهداب للاحداث كالشعور التي تتع على اليد غير المذمومة عن القصص  
كما في المرأة والرجل ومن الاهداب لها اصله باعتبار ترتيب آثاء كثيرة عليها ولها  
وحد هديه فلا يفس تلك الشعور وهذا الوجه هو الاقرب ولطاهر حيث يدان فيه  
الدية دون القصص



مسئلة ٢٨ - في الالف قصاص ، ويقتص الالف الشام بعادته ، والصحيح بالمجذوم ما لم يتأثر منه شيء والافقتص بمقدار عمر المتأثر ، والصغير والكسر والافطس والاسم والافى سواء ، والطاهر عدم اقتصاص الصحيح بالمتحشف الذي هو كالثال ، ويقتص شطع المارن وشطع بعصه والمارن هو مالان من الالف ، ولو قطع المارن مع بعض القصص قبل يقتص المجموع او يقتص المارن وفي القصص حكومة وجيان وهما وجه آخر وهو القصاص ما لم تصل القصص الى العظم فيقتص العصورى مع المارن ولا يقتص العظم (١)

(١) ما اصل ثبوت القصاص في الالف فيدل عند الكتاب ولاشبهه فيه وما اقتصاص الالف الشام بعادته ولا حل عدم ارتداد الشم «لعصو» فهو كقتص الالف الصحيحة بالمساء على ما عرفت .

كما ان الطاهر اقتصاص الصحيح «المجذوم» ما لم يتأثر منه شيء كما هي المتشتملاً للمحقوق الشرايع لكن عن نواحد وكشف النام انه لا يقطع لعصو الصحيح «المجذوم» وان لم يسقط منه شيء فيه معرض له ولكن يرد عليهم ان المعرضية للمقوط مادام لم يتحقق الفوط لادليل على كونه ما بعد عن القصاص في مقابل العمومات ولادليل على كونه كالف المستحشف الذي يكون وقداً لآخر الحيوية وعدماً لآخر كنه الطبيعة حيث لا يقتص به الصحيح كما في الالف المستحشف وفي اليد الشلاء على ما تقدم نعم مع سقوط مقدار منه «المجذوم» يتحقق الاقتصاص بمقدار غير المتأثر

ولافرق ايضاً بين الصغير والكسر والافطس الذي هو من «جصت قصده» و«لاشم» الذي هو من ارتفعت قصته قليلاً في استواء «والافى» الذي هو عذرة عن ارتفع وسط قصته وصاق مجراه هذا كله في قطع تمام الالف

واما قطع البعض وان كان المقطوع هو المارن الذي هو مالان من الالف او بعصه ولطاهر ثبوت القصاص فيه لا يمكنه وشمول الادلة وان كان المقطوع

مسألة ٢٩ - يقتضى السحر بالصحر مع تساوى المحل فتقتضى التسمية باليمى والبرى ببرى وكذا يقتضى الحاجز بالحاجز، ولو قطع بعض الالف قس المقطوع الى اصله واقص من الجاني بحايه فلو قطع بعض المارن قيس الى تمامه فان كان نصاً نقطع من الجاني المصف او ثلثاً فانثلث ولا ينظر الى عظم المارن وصعره، او قس الى تمام الالف فينقطع بحايه لثلاً يسوعب الالف الجاني ان كان صغيراً (١).

هو المارن مع . من القصة فهو يقتضى المجموع لامكانه او يقتضى المارن وفي القصة حكمه لانه مصرى وهو نوع من العظم ولا يوصى فيه اثبوت القصص في قصة ما لم تصل الى العظم لان العظم الذى لا يحصى فيه . لقصص هو العظم . المشتمل على الصعوبه وما مصرى فلا مانع من حريان القصص فيه وحده ثلاثة لا بعد ترجيح الوجه الثالث كما ربما يشعر به المتن (١) فى هذه المسئلة فرعان :

**أحدهما** ثبوت القصص فى احد المنعرجين من اللذين هما ثقف الالف مع التساوى فى المحل وكذا فى الحاجز والوجه فيه شمول الأدلة وثبوت الحدالة الموجب لامكان القصص

**ثانيهما** مقدار القصص فى قطع بعض الالف وذكر فى المتن ثبوت طريقين له . أحدهما مقاييسه لمقدار المقطوع من المارن . مثلاً - مع تمام المارن ان نصفاً ونصف وان ثلثاً وثلث وهكذا من دون نظر الى عظم المارن وصعره ثانيهما مقاييسه المقدار المذكور مع مجموع الالف . لنحو المذكور والافتصاص من الجاني بالحساب وعلى الوجهين بان لا يتحقق استعجاب الالف الجاني ان كان صغيراً والظاهر عدم الاختلاف بين الوجهين الاحياناً ومقدار يسير وفى الجواهر . كذا ذكره من نعرض لذلك كاشيخ والعامل وثانى التهيدىن والاصحابى ثم ورد عليه باقتضائه قطع القليل . لكثير . والعكس وبما فاتنا لمانر فى الشحاح من انه لو كان رأس الشاح

مسئلة ٣٠ - يقتض الشفة بالشفة مع تساوى المحل فالشفة العليا بالعليا  
والعليا بالسفلى وبسوى الطويلة والقصيرة والكسرة والضعف والصحة  
والمرطقة ما لم يصل الى الشلل ، والعلبطة والرققة ، ولو قطع بعضها فحسب  
المساحة كما عرفت وقد ذكرنا حد الشفة في كتاب الدييات (١) .

مسئلة ٣١ - ينبت القصاص في اللسان وبعضه بعض بشرط التساوى  
في النطق فلا يقطع الماطق بالاحرس ويقطع الاحرس بالماطق وبالاخرس  
والمصنح بعمره ، والحنيف بالنقيض ، ولو قطع لسان طفل يقتض به الامع

صغيراً ستوعب واحد اثنى الرائد مسسه لمتحيف الى حد العرج ثم قال : اللهم  
الا ان يدعى استعادة المسه المربودة مما ورد من قوله تعالى : الالف دالاف مثلاً  
ولكنه كما ترى ثم قال : ولعل الاولى فيه لتعاضد ما يمكن منه عرفاً وارجوع  
في غيره الى الدية .

وقول الصاهر ان العرف من المقام ومن الشرح وهي العراجات لو ردة  
على برأس هو العرف الحدكم بتقدير الحد به في الرأس من جهة اطول والعرض  
والعمق وتقديره في المقام من جهة تمام الماذن مثلاً : او يصفه وهكذا الامن  
جهة المساحة والمعارف هو العرف ومنه يظهر عدم تماميه امانة المدكوة في المتن  
وان الاستيعاب بمجرده لو كان مائتاً لكان مائتاً في الرأس بمقتدر

(١) اما اصل ثبوت القصاص في الشفة فمدد عليه عمومات ادلة القصاص  
صميمه امكن القصاص ورعا له الممثلة والملازم دعيه تساءل المحل من جهة  
العلو والاسفل ولا فرق منه من جهة الخصوصية والعوارض له ثرة في كثرة السمع  
وقلته وحماله وغيره لم يصل الى الشلل الموحب لانعدام الحر كنه الطبيعى وروال  
آثر الحيوة فلا يقتض بها الصحيحة كما في اليد الشلاء وغيره ، ولو قطع بعضها  
وحسب المساحة المر كنه من الطول والعرض كما في الرأس وحد الشفهمد كوز في  
كتاب الدييات وسبأني انشاء الله تعالى .

اثبات حرمه ، ولتطير فيه علامات الحرس فحمة الدية (١).  
مسئلة ٣٣ - في ثدى المرتد وحلمته قصاص ، فلو قطعت امرأة ثدى  
اخرى او حلمة ثديها يقتضى عنها ، وكذا في حلمة الرجل القصاص فلو قطع  
الرجل حلمته تقتضى عنه مع تساوى الفعل فالعصى بالمسي والسرى بالسرى ،  
ولو قطع الرجل حلمة ثدى المرأة ففيها القصاص من عمر رد (٢) .

(١) اما اصل ثبوت القصاص في البدن وفي ماله فلما ذكر في المسئلة  
السابقة وبشرط فيه التدوى في المطلق ولا يقطع الماطق بالا حرس ولا يقدس اللسان  
بالادن التي عرفت استقلالها عن القوة السامعة وحرم ان الاقتصاص في الصحيحة  
وان كان المحصى عليها صماء ودلت للعرق درتبط المطلق باللسان بخلاف الادن  
كما لا يخفى ولا فرق في الاقتصاص بين الخصوصيات من جهة المباحة والمعد وغيرهما  
ولو قطع لسان طعن وظهر فيه علامات الحرس فلا يجري فيه الاقتصاص كما  
انه لو ظهر فيه علامات المطلق يتحقق الاقتصاص بالاشكال وفي صورة الشك وعدم  
ظهور شيء من العلامتين فظهر المتن الثبوت ولعل الرشد فيه اسالة السلامة  
الناشئة من غلبتها المعشقة عند العقلاء والا ولظهر عدم الثبوت لانه لا محال  
للتمسك بامموم في الشبهة المصدقية للمحصن بل يمكن القول بان المقدم شبهه  
مصدقية لبعض عدم الاعتدال المماثلة في مفهوم القصاص وهي مشككة ولا شبهه  
فيه في عدم حوازا التمسك كما لا يخفى .

(٢) اما اصل ثبوت قصاص في ثدى المرأة وكذا في حلمته وفي حلمة  
الرجل فلما مر من عموم ادله القصاص عامة الامر لزوم رعاية سادى المحل من جهة  
اليمين واليسار فلو تدوى الحدى والمحصى عليه من جهة الذكورة والانوثة ولا مر  
واصح ولو اختلف وان قطع الرجل حلمة ثدى المرأة ففي المتن ان لها القصاص  
من غير رد ومقتضى ثبوت القصاص في العكس ايضا ومرجه الى ان اختلف  
الحلمتين في الآثار فترتب آثار مهمة على حلمة ثدى المرأة لا يوجب خلافا في  
القصاص وليس مثل المصو الصحيح والاشك وهذا هو الظاهر

مسئلة ٣٣- في السن قصاص بشرط تساوى المحل فلا يقلع ما في الفك الاعلى بما في الاسفل وبالعكس ولا ما في السمن باليسار وبالعكس ولا يقلع الشمية بالرباعية او الطاحن او الباب او الصاحك وبالعكس ولا يقلع الاصلمة بالرائدة ولا الرائدة بالاصلمة ولا الرائدة بالرائدة مع اختلاف المحل (٢) .

(١) الدليل على ثبوت القصاص في السن قوله تعالى "ولس دلس وكذا" وعمومات ذلك القصاص كتاباً وسنة والظاهر لزوم رعاية تساوى المحل من جهة الفك الاعلى والاسفل ومن جهة اليسر واليسر وكذا من جهة العمودين الموحدة في السن حيث انها ثمان وعشرون واحداً اثنتا عشر في مفاديم الفم ثنيان من فوق وهما وسطها ورباعتان خلفهما وثانان خلفهما ومثلها من اسفل والمأخير ستة عشر وهي في كل جانب صاحك وثلاثة اسراس ومثلها من اسفل ورد الشافعي اسراس العقل وهي النواحد الاربعة فتكون اثنتي عشرة وثلاثين ولكنه ليست عالة في العدة والوجه في لزوم رعاية الجهتين اعتبار المماثلة في القصاص كما عرفت ولكنه ربما يقال بعدم اعتماد تساوى المحل حداً لطلاق قوله تعالى "ولس دلس" وقد عرفت من اراء عدم حوار الاحد بمشبه بعدم كونه في مقام البيان من هذه الجهة مصافاً الى وضوح الاختلاف باختلاف المحل كما في - ثر الاعضاء

واما قلع الاصلية الرائدة وان كان المراد بالرائدة هي التي تنبت مع الاصلية من منبت واحد والظاهر عدم حوار لعدم تحقق المماثلة بوجه وان كان المراد به هي التي يعمر عنها بالمانته وهي ما منبت في مكان الاصلية بعد قلعها على خلاف حكمهم من الحرمة بعدم العود وهي التي تكون هبة الله فالظاهر لحوار لثبوت المساواة وتحقق المماثلة ولكن الظاهر عدم كون المراد بالرائدة الوجه شبي خصوصاً بعد كون دية الرائدة ثلث دية الاصلية ودية المانته تماثلها ومما ذكرنا يظهر انه لا يجوز قلع الرائدة بالاصلية ايضاً نعم يجوز قلع الرائدة بالرائدة مع اتحاد المحل لتحقيق المماثلة - ح -

مسئلة ٣٤ - لو كانت المقلوعة من شعر اى اصلى نت بعد سقوط اسن الرضاع فتمت القصص ، وهل فى كسرهما القصص او الدية والارش وجهان الاخر الاول لكن لابد فى الاقصاص كسرها بما يحصل به المماثلة كالالات الحديثة ولا يضرب بما يكسرها لعدم حصولها نوعاً (١) .

مسئلة ٣٥ - لو عادت المقلوعة قبل القصص قبل سقط القصص ام لا؟ الاسم الثانى والمشهور الاول ولا يحصى عن الاحباط بعدم القصص فتح لو كان العائد ناقصة او منقرضة فعلى الحكومة ، وان عادت كما كانت فلا شيء غير التعرير الامع حصول نقص فعلى الارش (٢) .

(١) المراد ، لشعر هو الشعر الذى نت منه بعد سقوط اسن الرضاع من اسن الذى يكون مدهوناً فى اللحم وعلمه فعمله معنى لاصلى الذى هو صفة للس فيه مسحة كما ، فى المتن مع انه على هذا التقدير كان المناسب جمعه وصفاً يتبع الموصوف فى الاعراب فكان اللازم نصب النس كما لا يخفى وكيف كان فنسب القصص فيه مع القمع ، هو لدلالة الآية عليه كما عرفت بل هو المصداق الظاهر لها ، ومع الكسر دون القلع والصدور ثبوت ، قصص فيه ايضاً لابد وان كان من لعظم لا انه حيث يكون لحمياً بزرأ طهراً يشاهد من اكثر حوائه يمكن بحقق المماثلة فيه من جهة الكسر خصوصاً دالات الحديثة الشائعة فى زمانه هذا نعم لامحذر للضرب بما يكسره لاماكان التماثل بين ضربين وعدم حصول المماثلة نوعاً .

(٢) لو عادت المقلوعة المعروضة فى المسئلة السابقة قبل قصص كما اذا اُخبر القصص مدة لغير المعنى وسيره فهل يسقط القصص ام لا ؟ مرجح المتن ان المشهور هو الاول وفى الجواهر بعد حكم المحقق بغير القصص ولده قول بالاخلاف محقق احده فيه دلوجه فى القوط ما عرفت من الرواية الواردة فى الادب لدالة على على القصص انه يكون لاحل الشين والمعروض ارتفاعه يعود المقلوعة وان

كان على خلاف العادة كما ان الوجه في عدم القوط مصاف الى الاستصحاب  
كون هذه نعمة وهذه جديدة من الله تعالى ولم يجز لعادة دائمة ولا يسقط حقه  
من على الجاني لكن لاحتياط اللادام في ترك القصص

ثم تلى تفدير عدم القصص اذ يكون المقلوع بعد نفسه ومتغيرة واخرى  
تكون كما كانت فهي العرس الاول يكون فيها الحكومة و الارش وهل هي تفاوت  
مدى قيمته من " تامة لو عرس عداً وما بين قيمته من متغيرة وملاحظة التفاوت  
مع الدية لتكامله كما هو المحكى عن بعض اهلها عادة عن تفاوت ما بين كونه  
مقلوع الس" مدة ثم تمت متغيرة وبين كونه من في ثلث المدة وبعبارة غير  
متغيرة كما عن عاية المراد والمسالك للشهيدين وجهان

وهي العرس الثاني حكيم في المتن انه لا شيء فيه غير التعرير الامع حصول  
قص وفيه الارش وقد استحسن المحقق في الشرايع ثبوت الارش فيه مطلقاً وقد  
اوضحه الشهيد في محكي عاية المراد بان يقوم مقلوعها مدة وغير مقلوعها اصلاً  
ولما كان ذلك هو الوجه لانه قص دخل على المحمي عليه سب الجاني ولا يهدر  
للحديث ولردم الظلم وعود المن نافي القصص والدية لادلت بالقص لاستحالة  
اعادة المردوم

واما التفصيل في ثبوت الارش في هذا العرس بين مورد حصول القص وغيره  
ولما كان الظاهر انه الى ان المقلوعة مدة هل اوجبت نقصاً كمر من وجوه ام  
لا فان اوجبت يلاحظ التفاوت بالامساك اليه وعيه وعرجه الى عدم تسليم ما في  
عاية المراد فيدل على ان المراد بالحكومة في العرس الاول هو الوجه الاول ولعل  
الوجه فيه ما في الجواهر من عدم كون الجر " ما لا يدخله النقص في مثل ذلك  
وكون العبد صلا له في ما ليس له مقدر بما هو في الجر حات وليس ذلك منها  
مع امكان الجمع في العبد ايضاً لان المقلوعة مدة ستر له فقد الصحة فيها مع

مسئلة ٢٦ - لو عادت بعد القصاص فعليه غرامتها للجاني سواء على سقوط القصاص الامع عود سن الجاني ايضاً وتسعاد الدية لو احدها صلحاً ولو اقص وعادت سن الجاني لس للمجنى عليه ازالها ولو عادت سن المجنى عليه لس للجاني ازالها. (١)

المود بعدها كما لا ينفى .

(١) الوجه في ثبوت الغرامة سواء على سقوط القصاص في المسئلة المتقدمة انما هو كون المود ناشئاً عن عدم ثبوت حق القصاص وان قد وقع في غير محله وحيث ان وقوعه كان مشروعاً مستنداً الى اصاله عدم المود فلامحاله تثبت الغرامة بدلا عن القصاص والدية الامع عود سن الجاني ايضاً فلامحاله للغرامة خلاف لما عن الشيخ والقاسمين من عدم غرامة الدية ومم ذكر يظهر انه لو كان المجنى عليه احد الدية صلحاً ومعه من القصاص مع التراضي واللامع مع المود ارجاعها الى الحالي

ولو اقص وعادت سن الجاني فهي المقتضية للمحقق في اشرايع وابن ادرس والاصل والشهيدان والاردبيلي على ما حكى عنهم لم يكن للمجنى عليه ازالته ولكن المحكى عن الخلاف والمسعود والوسيلة ان له ازالته ابتداء اي متعدياً مادام المود بل في المصنوع انه الذي يقتضيه مذهبنا في الاول ان عليه اجماع العرفه و خبرهم وان اعترض عند في السرائر بعدم ثبوت الاجماع والاحراز بوجه قال : وانما اجمعنا في الاذن لانها ميتة لا تحوز الصلوة معها لانه حامل بحسه ولا حياءاً وتوتر احادنا فالثمذية لى الس قيس وهو باطل عندنا .

ولكن ذكر في الحواهر انه يمكن ان يكون الشيخ اشار بالاحراز الى ما سمعته في الاذن من قول امير المؤمنين - عليه السلام - وانما يكون القصاص من حل الشيخ المصريح في ان ازالته لذلك لالحاسنها بل والى ما ورد في سن غير



مسئلة ٣٧ - لو قلع سن الصبي يستظر به عذبه جرت العادة بالانست فيها فان عادت فصمها الارش على قول معروف ، ولا يعدان يكون في كل سن منه بغير ، وان لم تعد فصمها القصاص. (١)

المشعر التي امتنعت من عدم القصاص بها ادلى هو الا لا ينه فلا يقطع بها من المشعر التي لم تعد في العادة ان قدمت وسدت السن من المشعر في المرص يظهر انها بحكم غير المشعر وان كان على خلاف له دة فلا تصلح ان تكون قصاصاً عن سن المشعر والا اشرح لقصاص بها سن الشعر والمتحد - ج - مذكوره الشيخ وكيف كان فان قد بحثه ما ورد في لادن لمشتد على التعيين والمدكور والارم لا التزام بحور لاداء والاقبال لادم الاحد مقتضى لعدده وربما يعار بالانشاء على كون للعائدة هه من الله تعالى فلا تحور الارالة او بدل العادت وتحور ولكن القدر انه بناء على المدائنه لا تحور الاراله ايضاً لان العود متميزة اذ من الجرح الواقع فصاصاً فكما انه لا يوجب مشروعية القصاص ثابت وكذلك العود وعدم مشروعية القصاص في سن الشعر كانت العناية على سن غير المشعر لا يستلزم جواز الارالة في المقام بوجه .

ثم انه لو قلنا بعدم حوار الاراله في سن العدي العائدة لعدم حوارها في سن المعنى عليه العائدة يكون بطريق اولي كما لا يخفى .

(١) اما صورة العود في الحوار بعد حكم المتن فيها ثبوت الحكومة «بلا خلاف احدها فيه اي كاص وحوب - لا انتظار - بدعي الخلاف والسرائر الاحماع عليه» واوجه في عدم ثبوت القصاص هه بل الارش مكافه مصداقاً لى مقتضى التعليق الوارد في رواية الادن وهو قوله - ع - اما يكون القصاص من اجل لشي لاقتصاصه ثبوت القصاص مع عدم عود السن - مرسله حمياً عن بعض صحابه عن احدهما (ع) انه قد في سن الصبي يصر بها - لرحل فتقطع ثم تمت قال - ليس عليه

قصص وعليه الارش (١) ورواه في الوسائل في باب آخر ايضاً (٢) مع اضافة قول علي - اي علي بن حديد الراوي عن حماد - وسئل حميد كم الارش في سنن النسي وكسر اليد؟ قال شي يسير ولم يروو فيه شيئاً معلوماً والظاهر ان المراد بالارش في نفسه هو تفاوت ما في كونه فافدالس ومن دهاها وواحدها لو كان عدداً لكن حكى عن المسوط ان المراد به حكومة الحرح واسلة الدم حيث قال : «فان اسالة الدم فان كان عن حرح في مفردا وهو اللحم الذي حول الس ومحيط به ففيه حكومة لانها حنابة على محل السن» والظاهر اعتبار كلا الامر من ورعية الجهتين على تقدير ثبوت الارش وان كان يمكن المناقشة في اصل الثبوت نظراً الى كون الرواية مرسلة وانه لا فرق في عدم حجية الروايات المرسلة بين الرواة المرسلين لها وان ما اشتهر من المعاملة مع بعض المرسلين معاملة المستند غير صحيح كما حققناه في كتاب الحدود ولم يعلم في المقام استناد المشهور الى الرواية حتى يكون حادراً لها بل يحتمل ان يكون حكمهم بذلك مستنداً الى اقتضاء القاعدة لثبوت الارش وعليه فلا بد من ملاحظتها ويمكن ان يقال - ح - بعدم الاقتضاء لما اشرنا اليه من ان كون العمد اصلاً انما هو في مورد الحراشات لا فيما يشمل المقدم فتدبر

ثم ان هنا روايتين آحرتين :

**أحديهما** رواية مسمع عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال : ان علياً

- عليه السلام - قضى في من الصبي قبل ان يشعر بعيراً في كل سن . (٣)

**ثانيتهما** رواية السكوني عن ابي عبد الله - عليه السلام - ان ابي المؤمنين

(١) ثرايو ب ديات الاعضاء الباب الثالث والثلاثون ح - ١

(٢) ابواب القصص في اطراف الباب الرابع عشر ح - ٢

(٣) ثرايو ب ديات الاعضاء الباب الثالث والثلاثون ح - ٢

- عليه السلام - قصى في سن العسي ، ذا لم ينشر صغير (١)

ويظهر من المتن انه حمل هاتين الروايتين على خصوص صورة العمود التي هي مورد المرسله المتقدمه ولعل الوجه فيه كون القائل في سن الصبي غير المشرع العمود لان طبعه يقتضي السقوط ثم الثبات وعليه ان كان قوله في المتن «صغير» منصوباً كما هو المحتمل قوتاً وان كان على خلاف نسخه الموحدة عندى يكون الظاهر منه ان الارض الذي هو مدلول المرسله معسر في الروايتين ، لصغير ولا مانع من ان يكون مقدراً في بعض الموارد وان كان لولا التفسير لكان المراد منه ما ذكره من التعديت والمحرج .

وان كان قوله في المتن «صغير» مرفوعاً كما في النسخه الموحدة عندى فربما يشعر المتن بثبوت الارض بمعناه العرفي والصغير معاً وهو في غاية البعد لعدم كون البنائية المتحققه بالقلع دالة في الشدة جداً يترتب عليها الجمع بين الامرين كما لا يخفى هذا ما يتعلق بصورة العمود .

واما صورة عدم العمود فقد اعترف غير واحد بان المشهور بين الاصحاب ثبوت القصاص فيه بل في الحواهر ١٠ لا احد فيه خلافاً محققاً وان حكى في المسالك قولاً بعدم لان سن الصبي فصله في الاصل نازلة منزلة الشعر الذي ينبت مرة بعد اخرى وحكى في الشرايع معد حكمه بثبوت الارض في صورة العمود والقصاص في صورة عدمه ، قوياً بان في سن الصبي معيراً مطلقاً وفي الحواهر نقل هذا القول عن المهدب والفتية والكافي والوسيلة والاصحاح وديات المبسوط بل حكى عن طاهر القنبيه الاحماع عليه وعن المختلف ان عليه عمل الاكثر .

وطاهر حكاية المحقق ان هذا القول في مقاب القول بثبوت الارض مع العمود والقصاص مع عدمه وعليه فمقتضاء ثبوت المعير في قلح سن الصبي مطلقاً لا تطبق هذه

مسئلة ٣٨ - يشتمل القصص في قطع الذكر ، ويتأري في ذلك الصغر ولورصبعا والكبير بلغ كسره ما بلغ ، والعجل والدي سلت حصته اذ انهم يود الى شلل فيه ، والاغلف والمحتون ، ولا يقطع الصحيح بذكر العين ومن في ذكره شلل ، و يقطع ذكر العين بالصحيح والعشلول نه ، وكذا يشتمل في قطع الحشنة ، فتقطع الحشنة بالحشنة ، وفي بعضها او الرالد عينيها اسنو في بالقص الى الاصل ان نصفا فصفا وان ثلثا ثلثا وهكذا . (١)

الفتوى على الرايتين الاخيرتين بصيغة دعوى كون المراد من موردهما هو من الصبي غير المتعر اعم من صورة العود وعدمه ولكن ، رد عليه مصافا الى ضعف الرايتين وعدم ثبوت حابر لهما انه كيف يجتمع ثبوت الشهرة ونحققها على الارض والقصص مع دعوى الاحصاع على هذا القول او كون عملا الاكثر علية كما في المختلف بل كيف تجتمع هاتان الرايتان مع المرسنة الدالة على الارض مع العود وهل وحده الجمع حملهما على صورة لعدم او الحكم بالجمع بين المعبر والارض كما حكى احمده عن الشيخ - قدومه - لا محال لثباتي لكونه واضح البعد كما في الجواهر كما به لا محال الاول لانه مصاف الى عدم الثبوت في المقتضى لتقييد لكون الطرفين منتبين بدم حمل الرايتين على الفرد النادر وهي صورة عدم العود .

هذا ومقتضى القاعدة بعد ضعف الرايتين وعدم ثبوت الخبر الرجوع الى عمومات ادلة القصص والحكم بثبوتها مع عدم امواد كما هو المعروف . ثم ان تقييد مدة الانتظار بما حارب العدة بالاثبات فيها اما هو في مقاس مثل القواعد لان ظاهره تعيين مدة الانتظار دالسة لانه لا دليل عليه بوجده عن الشهيد في غاية المراد انه عريب حداثا بعدم دفع التحديد دالسة فيما اذا حارب السن ولم تغلق في بعض الروايات ولكته غير المقام (١) ، لا اشكال ولا خلاف في ثبوت لقصص في قطع الذكر لعموم الادلة

مسئلة ٣٩- في الخصيتين قصاص وكذا في احدهما مع الساوى في المحل  
فمنهن المعنى باليمى، والسرى باليسرى، ولو خشي ذهاب منفعة الاخرى  
تؤخذ الدية ولا يجوز القصاص الا ان يكون في عمل الجاني ذهاب المنفعة  
فيقص . فلو لم تذهب بالقصاص منفعة الاخرى مع ذهابها بشغل الجاني فان  
امكن اذهابها مع قيام العن بجور القصاص والا فندية، ولو قطع الذكر  
والخصيتين اقتضى منه سواء قطعتهما على التعاقب والا . (١)

وامكان التساوى والمماثلة من دون فرق بين الموارد والمحصيات نعم لا يقطع  
الصحيح ذكر العن ومن في ذكره مثل الاول نوع من الشك وتحكم والمراد  
من الثاني ان يكون منقضا لا يتوسط وله في الماء احرار ومسقطا لا يفسد وله في  
الماء البارد وان التذ صرحه وامى بالمحقق وولد والدليل ما ورد في المذموم  
عدم قطع الصحيحة بالشاء نعم لا مانع من العكس كما في اليد ايضا  
وكما يكون القصاص ناشئا في قطع تمام الذكر كذلك يكون ثانيا في قطع  
بعضه من الحشفة بشماهي او بعضها او الرائد عنها والتقدير بجرح القياس الى الاصل  
من لیسف والثالث ومنه لا يلحق الضرر لعدم كون تقدير الحفاة بهذا الحاط  
بحسب نظر العرف بخلاف الرأس كما تقدم .

(١) الاشكال والاختلاف ايضا في ثبوت القصاص في الخصيتين وكذا في احدهما  
مع رعايه لتساوى في المحل وامكان المعاملة بالمثل ولو خشي ذهاب منفعة الاخرى  
في العاني من دون ان يكون في عمله مثله تنقل الى لديه ولا يجوز القصاص وفي  
صوره ذهاب المنفعة في المحمى عليه ان كان القصاص موحدا لذهابها في الحاني  
والا فاما امكن خصوصا في هذه الارضه ومع عدم الامكان بأخذ الدية رائدا على  
قصاص الادلى وكما يتحقق القصاص في خصوص الذكر او الخصيتين يحرى في  
محمومهما من دون فرق بين وقوع الحفاة دفعه او على نحو التعاقب ومن دون فرق  
في صورة التعاقب بين ما اذا شل الذكر بعد قطع الخصيتين ومنه ما دام يتحقق

مسئلة ٤٠ - في الشفرين القصص ، والمراد بهما اللحم المحبب بالفرح  
احاطة الشمنين بالهم وكذا في احديهما ، وتنماوى فيه المكر والثيب والصغيرة  
والكميرة ، والصحيحة والرتقاء والقرناء والعملاء والسحتوبة وعمرها  
والعضاء والسلمة ، نعم لا تقتص الصحيحة بالنلاء ، والقصص في الشفرين  
انما هو فبما جئت عليها المرثة . ولو كان الجاني عليها رجلا فلا قصص عليه  
وعليه الدية ، وفي رواية غير معتمد عليها . ان ثم يؤد اليها الدية قطع  
لها فرجه ، وكذا لو قطعت المرأة ذكر الرجل او حصيته لا قصص عليها  
وعليها الدية . (١)

الشلل وذلك لان الشلل الحائي من قبل الحائي مضمون لا يمنع عن القصص بوجه  
كما لا يخفى .

(١) الدليل فيه ما تقدم في المسائل السابقة من عموم الادله وامكان المساواة  
ولا فرق فيه بين الموارد والخصوصيات نعم لا تقتص الصحيحة بالنلاء كما ان  
مورد القصص ما اذا كان الحائي امرأة واحدة للشفرين اما مع اثناء احدي  
الخصوصيتين لا مجال للقصص بل تتعين الدية نعم هذا رواية وهي رواية عبد الرحمن  
بن سبابة عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال ان في كذب على - ع لوان رجلا  
قطع فرج امرأته لاعمرته لها ديتها وان لم يؤد اليها الدية قطعت لها فرجه ان  
طدت ذلك . ( ١ ) وظاهر ان المراد بقطع الفرج هو قطع الذممين المدكوريين  
وفي المتن ان الرواية غير معتمد عليها والظاهر ان سطره الى ان سبابة حيث لم يرد  
فيه توثيق ولكن حدث انه واقع في اسباب كامل الزيارات لا مانع من الحكم بصحة  
روايته غير ان الظاهر انه لم يفت الاصحاب على طعنها  
ثم انه طهرانه مع قطع المرثة ذكر الرجل او حصيته او قطع رجل مقطوع  
الذكر والخصية لا مجال للقصص بل تتعين الدية .

مسئلة ٢١ - لو ازال بكربكارة اخرى فالظاهر القصاص وقيل بالدية وهو وجه مع عدم امكان المساواة ، وكذا تثبت الدية في كل مورد تعذر العمالة والمساواة . (١)

## وهنا فروع :

الاول - لو قطع من كان يده ناقصة - باصبع او ازيد - يداً كاملة صحبة فللمجنى عليه القصاص . قيل له بعد القطع اخذ دية ما نقص عن يد الجاني قيل ، لا ، وقيل : نعم فيما يكون قطع اصبعه بحماية واحد ديتها او استحقها واما اذا كانت مفقودة حلقه او باقة لم يستحق المقتص شيئاً ، والاشبه ان له الدية مطلقاً ، ولو قطع الصحيح الساقص عكس ما تقدم قيل تقطع يد الجاني بعد اداء دية ما نقص من المجنى عليه ، او لا يقتص وعليه الدية ، او يقتص ما وجد وفي الساقى الحكومة ؟ وجوه ، والمسئلة مشككة من نظرها . (٢)

(٢) ثبوت القصاص اما هو على تقدير امكان المساواة وعليه ولا خلاف يرجع الى الامكان وعدمه لكونها من الواطن ولا تدرك بالنصر (١) في هذا الفرع امران :

الاول لو قطع من كان يده ناقصة - باصبع او ازيد - يداً كاملة فلا اشكال ولا خلاف في عدم منع ذلك من القصاص بوجه المساواة في انه بعد القصاص منه يستحق دية ما نقص من الاصبع او الازيد ام لا وفيه اقوال ثلاثة **احدها** ما جملة في المثل الاشبه واختاره الشيخ في الخلاف وموضع من الممسوح والعلامة في التحرير والنهيد الثاني والمحقق الكركي وبعض آخر بل ادعى في الخلاف الاحماع عليه من استحقاق احد الدية - مطلقاً سواء كانت مفقودة حلقه او باقة او قصاصاً او حنابة موجبة لاستحقاق الدية سواء استوفاهام لا والدليل عليه انه بعد عدم امكان القصاص ما لا يضاف اليه لابد من الحكم بالانتقال الى الدية والشهد عليه حريان القصاص فيه مستقلاً مع الامكان وثبوت

دينه كذلك مع عدم الامكان وعدم استحقاق شيء في اقتصاص اليد الشلاء، تصححة  
 اي، هو لاجل ان الاختلاف بينهما اما هو في الكيفية ووصف الصلابة والسلامة  
 الموجود في المعنى عليه فهو مثل قصاص المرنه، الى حال واما المقام والاختلاف  
 في الكمية والنقص والتميم والمقام كم، قيل بطريق ما لو اتفقت على شخص صاعى  
 حنطه ووجد لثمنه صاع ووجد فقط فان لصاحب الحق احده والمطلبة بدل  
 الفائت دون ما لو وجد له صاعى حنطه رده - مثلاً - انه ليس له احدهما والمطلبة  
 بدل الفائت وان قال في الحواهر بعد بطله، وفيه نظر واضح ووجه وجوده، وبين  
 في الحنطة من جهة واحدة الصاع وتمده بحالات المقام الذى لا يوجب اختلاف اليد  
 في النقص والتميم تمدها الموان ولكن مع ذلك لا يوجب الحلل في التفسير الاشكال  
 في اصل الحكم وهو ثبوت الدية من دون فرق بين صور القتل والمد كورة

ثانيتها ما احتاره الشيخ - قدمه - في موضع آخر من المسود ونعمه من الراح  
 في محكي الكتب، المهدد والحواهر من التفصل بين ما اذا كانت مفقودة  
 خلفه او آفة فلا يستحق ويبى غيرهما من الموان، ويستحق وقد استدل عليه برأية  
 سورة بن كليب عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال: سئل عن رجل قتل رجلاً عمداً  
 وكان المقتول اقطع اليد اليمنى، فقال: ان كانت قطعت يده في حيايه حنأها على  
 نفسه او كان قطع فاحد دية يده من اليد قطعها، وان اراد اولياءه ان يقتلوا قاتله  
 ادوا، الى اولياء قاتله دية يده الذي قيد منه ان كان احد دية يده ويقتلوه، وان  
 شأوا طرحو عنه دية يده واخذوا لياقي، قد وان كان يده قطعت في غير حيايه  
 حنأها على نفسه ولا احدلها دية قتلوا قاتله ولا يبرم شيئاً، وان شأوا احدثوا دية كاملة  
 قد: وهكذا وحده في كتاب عني - عليه السلام - (١) ولكن الرواية مصافاً  
 الى ضعف سندها لعدم توثيق سورة بن كليب واردة في القتل ولادليل على الجريان  
 في الطرفين ايضاً مع ان موردها كون المعنى عليه نقصاً ومحد الكلام في المقام



**الثاني** - لو قطع اصبع رجل فرت الى كفه بحيث قطع ثم اندمل  
ثبت القصاص فيهما، فنقطع كنه من العنصل، ولو قطع يده من مفصل الكوع  
ثبت القصاص، ولو قطع معينا بعض الذراع اقتصر من مفصل الكوع وفي  
الرأى لا يحتمل الحكومة، ويحمل الحاش بالمسافة (حفظ) ولو قطعها من  
المرفق والقصاص وفي الزيادة عامر، وحكم الرجل حكم اليد فمى القطع من  
المفصل قصاص، وفي الزيادة عامر (١)

ما ذكره كان الحجة كذلك فلا يمكن الاستدلال بها له، نحن فيه  
**ثالثها** عدم استحقاق الدية مطلقا، وهو الذي احتج به بعض متأخري المتأخرين  
وربما استدرك له انه لا دليل على ثبوتها بعد صدور اليد باليد كد ورد في بعض  
الروايات.

**ولكن** رد عليه مضاف الى عدم كون مثل اليد دليلا في مقام اليقين  
من هذه الجهة عدم تحقق المقاصد لمعتبرة في مفهومها لمكانته بدون الدية لاشد  
كما في المتن هو القول الاول.

**الامر الثاني** ما لو قطع لصحيح لنقص عكس الامر لا ور ويدايا وحوه ثلاثة

**احدها** ما عن القواعد والتحرير والمآلات من انه لا تقطع يد الحاي

من يقطع منها الاصبع لتي قصها ويؤخذ منه حكومة الكف

**ثانيها** المنع عن نقصان عن هذا الوجه لعدم الممانعة قد في الجواهر

ولعل هذا انقول هو المحكى عن ابن ادریس بن هو الذي فهمه بعض من عمارة  
الارشاد " يقتضى لتكامل من الناقص فلا يصح رش ولا يجوز العكس فتثبت الدية

**ثالثها** قطع يد الحاي بعد اداء دية ما نقص من المحي عليه وهذا اقوال

هو المشهور من عن الغيبة دعوى الاحماع عليه وقد تقدم لمحدث في نصير هذه  
المسئلة فراجع ما هناك

(١) في هذا الفرع لامور :

**الاول** ما لو قطع اصبع رجل - مثلا - فرت الى كفه بحيث قطع ثم اندملت

وفي الشرائع بعد الحكم بثبوت القصاص فيهما قال وهل له القصاص في الاصبع واحد الدية في الدفي الوجه لا امكان القصاص فيهما . وعليه وفيه احتمالان .

**أحدهما** ثبوت القصاص في كل من الاصبع والكف وان تحقق الاندمال والوحد فيه يظهر بعد دسوح صمان الرأية وكونها من توابع جنايته وان كانت الحناية المتسوعة صادرة بالمشرة والحناية التابعة مستتدة اليه لاجل اقوائية السب وعدم امكن حريان القصاص في كل من الامرين بقطع بد الجاني من الكف وهو كما اذا قطعت الكف ابتداء عمداً بغيره واحدة حيث لا جرى فيه غير القصاص الامع التراصي بل كما لو حتى عليه باليد فسرت الى النفس فدل بس للولي الاقتصار في اليد واحد الدية من النفس بل نشت قصاص النفس

**ثانيهما** ما اشار اليه المحقق في الشرائع من ثبوت حق القصاص في الاصبع وحوار اخذ الدية في الدفي ولو مع عدم التراصي وظاهره حواز القصاص ايضاً والوجه فيه تعدد الحناية وثبوت حكم كل واحدة عليهما متقلا ولا اضافة الى الاصبع القصاص ولا اضافة الى الكف الدية لعدم امكان قصاصها مستقلة وفيه مصافاً الى دسوح بطلان التعدد وكون الرأية من آثار الحناية الاولى وتوابعها ان لا رعم حيث تدعين اخذ الدية في الكف لا التحير بينه وبين القصاص كما هو ظاهر هذا الاحتمال **الثاني** لو قطع يده من مفصل الكوع والظاهر ثبوت القصاص لعموم ادلته وامكان تحقق المماثلة لعرض كونه مفصلاً والمراد من مفصل الكوع هو طرف الربد الذي يلي الابهام

**الثالث** العرض الذي مع اضافة قطع بعض الدراع معه وفيه احتمالات **أحدها** ما في المتن تبعاً للمحقق في الشرائع من ثبوت الاقتصار في اليد من مفصل الكوع لا مكنه وانصسطه والحكومة في الرائد دون القصاص لعدم المفصل واختلاف ادصاع العروق والاعصاب وعدم القصاص في كسر العظام

والمراد بالحكومة التفاوت على تقدير هذا انقاص لو فرض كونه عدداً كما في سائر الموارد

**ثانيها** ما عدا ابن ادریس من الحكم من اعتبار المساحة بدل الحكومة والمراد بالمساحة ملاحظة السه ان كان المقطوع نصف الذراع كان عليه نصف دية الذراع وان كان ثلثاً فثلث وهكذا واحتمل صاحب الحواهر ان يكون المراد بالحكومة في القول الاول هي المساحة في هذا القول مع انه خلاف الظاهر جداً **ثالثها** ما عدا ابن ابي علي من ان له انقص من المرفق بعدد "المفصل"

**رابعها** ما احتمله صاحب الحواهر حيث قال "لولا ظهور الاتفاق مكن القول بالانتقال الى الدية لتعدد القصص من محل الجناية ولا دليل على ثبوته في غيرها

**والظاهر** هو الاحتمال الاول الذي حذره في المتن تبعاً لشرائح وذات لان الحكم بثبوت القصص في تقدير الجناية فقط لا مع الزائد بعد عدم امكان تحقق المماثلة عدلاً وثبوته في المرفق الذي هو رائد على مقدار لجنايته لا محال له ايضاً لكونه رائداً على الحق والدليل على حرمان القصص فيه و الانتقال الى الدية في المجموع كما في الاحتمال لاجل لاسبيل له لان لتفكيك في القصص بين قطع المفصل وبين قطع الرائد عنه في عدة العروة مع ان العرف يعبر عن الثاني بقطع المفصل والزيادة ولا ريب كون الزيادة مضافة عن القصص فالظاهر - ح - هو الجمع بين القصص من مفصل الكوع وبين الدية بالاصاف الى الزائد الذي لا يجري فيه القصص .

كما ان الظاهر ان المراد من الحكومة عدد كذا لا ما هو المحكي عن ابن ادریس من حساب المساحة لان ثبوت الدية للمص لا يقتضي التوزيع انصافاً ونصف وان ثلثاً فثلث وان كان فيه كلام سيأتي في كتاب الديت انشاء الله تعالى

الثالث يشترط في القصص التماثل في الأصالة والزيادة فلا تقطع  
أصلية براءة ولو مع اتحاد المحل ، ولا رائدة بأصلية مع اختلاف المحل ،  
و تقطع الأصالة بالأصلية مع اتحاد المحل ، والرائدة بالرائدة كذلك وكذا  
الرائدة بالأصلية مع اتحاد المحل وفقدان الأصالة ، ولا تقطع البدائية  
اليسرى بالرائدة اليسرى وبالعكس ، ولا الرائدة المعنى بالأصلية اليسرى ،  
وكذا العكس . (١)

**الرابع** ما لو قطع من المرفق أو الرائد عنه فيجوز القصص في المرفق  
لما ذكر ويجوز في الزيادة المحكومة بنحو ما مر  
**الخامس** يجوز جميع العروس المدكورة في اليد في الرحل ويترتب  
عليه الأحكام المدكورة هناك من دون فرق أصلاً

(١) لاختلاف في اعتماد التماثل في الأصالة والزيادة في القصص بل الظاهر  
منه كما في الجوهر - إلا ما في عليه كما اعترف به في كتب اللزم ولا يجوز قطع  
الأصلية بالرائدة سواء اتحد المحل أو اختلف ولم يتحد لعدم حوار أحد  
الكلام بالتقص بعد اعتماد المماثلة في القصص وكذلك لا يجوز قطع الرائدة  
بأصلية في صورة اختلاف المحل وكذا في صورة وجود الأصلية نعم مع اتحاد  
المحل وفقدان الأصلية لا مانع من القطع لأن المردود في فقدان الاتحاد ومجرد  
الاختلاف في الأصالة والزيادة لا يمنع إذا كانت الزيادة في الحاشي لحوار أحد الباقين  
بالتكامل دون العكس .

ومما ذكرنا ظهر أنه يقطع الأصلية بالأصلية مع اتحاد المحل وكذا  
الرائدة بالرائدة كذلك فلا يقطع اليد بالرائدة اليسرى وبالعكس  
للاختلاف في المحل وقد عرف أن مجرد الاختلاف في الزيادة والأصالة لا يقدح  
فيما إذا كانت الزيادة في الحاشي إذا كان هناك أمران اتحاد المحل وفقدان الأصلية  
فمع فقد أحدهما لا محل لحوار القطع كما أنه لا يقطع الأصلية بالرائدة مطلقاً

الرابع او قطع كفه فان كان للحامي والنجى عليه اصبعاً (اصبع ط) رائده في محل واحد كالانعام الرائدة في يمينهما وقطع الممس من الكف اقتصر منه ، ولو كان الرائدة في الحامي خاصة فان كان خارجة عن الكف يقتصر منه وتبقى الرائدة ، وان كانت في سبب الاصابع مستصلة فيل يقطع الكف وتؤتى دية الرائدة او يقتصر الاصابع الخمس دون الرائدة ودون الكف وفي الكف الحكومة وجهان لا اقر بهما الثاني .

ولو كانت الرائدة في المحمي عليه خاصة فله القصاص في الكف وله دية الاصبع الرائدة وهي ثلث دية الاصلية ولوصالح بالدية مطلقاً كان له دية الكف ودية الرائدة .

ولو كان للمحمي عليه اربع اصابع اصلية وحامسة غير اصلية لم تقطع يد الحامي السالبة وللمحمي عليه القصاص في اربع ودية الحامسة وارش الكف . (١)

(١) في هذا الفرع الذي يرسل بقطع الكف من جهة وباعتبار التساوي في الاصابة والزيادة من جهة اخرى فروص :  
أحدها ما اذا كان لكل من الحامي والمحمي عليه اصبع رائدة في مكان واحد كالانعام الرائدة في يمينهما وور من كون الحامسة عمارة عن قطع اليمين من الكف ولا شهة في حربان الاقتصار فيه بعد ثبوت الممانعة من جميع الجهات كما لا يخفى .

ثانيها ما اذا كانت الاصبع الرائدة في الحامي خاصة وان كانت خارجة عن دائرة الكف لتي هي محل الاقتصار يقتصر منه وتبقى الرائدة وان لم يكن كذلك بل كانت في سبب الاصابع منفصلة بحيث لا يكون قطع الاصابع مستلزماً لقطعها فيه وجهان :

الاول قطع الكف المشتمل على الاصبع والاصبع الرائدة وجمعها واداء

دبه الزائدة الى الحادي عملاً ببعض الروايات وهي رواية لحسن بن الحريش  
المتقدمة الواردة في رجل قطع كف رجل وساقه للأصابع الدالة على قصاص  
مجموع "كف" الحادي واصابعه واعطاه دية الاصبع

**ثانيهما** ما استقر به في المتن واختاره المحقق في الشرايع من دون  
اشارة الى الوجه الاول وهو ثبوت القصاص في الاصابع الخمس دون الزائدة ودون  
الكف" وفي لكف الحكومة والوجه فيه مع قطع النظر عن الرواية عدم امكان  
ردية المبادئ بعد استلزام القصاص في المجموع لقطع اليد الزائدة وللالام  
الاقتصار فيه على الاصابع والرجوع في الكف الى الحكومة ولكن ذكر صاحب  
المعواهر وجود الاضطراب في كلام الاصحاب حيث اختلفوا على طمق الرواية مرة  
واخرى عنها اخرى ومقتضى الاحتياط هو هذا الوجه

**ثالثها** ما اذا كانت الاصبع الزائدة في المعنى عليه خاصة والمعمروس  
شمول الجديده لها ايضاً ومن القدر عدم معناه من القصاص غاية الامر ثبوت دية  
الاصبع الزائدة له وهي ثلث دية الاصلية كما انه في صورة التصالح والتراخي  
على اليديه يكون له دية لكف" ودبه الاصبع الزائدة معاً

**رابعها** ما اذا كان للمعنى عليه اربع اصابع اصلية وحامسة غير اصلية  
ولا يجوز فيه قطع الدالمة للحادي اى قطع الكف المشتمل على جميع الاصابع  
الاصلية وذلك لما عرفت من انه لا يؤخذ الكمال بالنقص والاصلية بالزائدة وعليه  
فاذا اراد الاقتصار بحود القصاص في اربع اصابع التي تكون اصلية غاية الامر  
انه يجوز له احدى دية الزائدة غير الاصلية وكذا ارض الكف لعدم حوار قطعه  
لاستلزامه لقطع جميع الاصابع الاصلية

ومما ذكرنا يظهر حوار الاقتصار من الجميع في صورة العكس وهو  
ما اذا كان للحادي اربع اصابع اصلية وحامسة غير اصلية لانه لا مانع من حوار

الخامس لو قطع من واحد الاثملة العلباء ومن آخر الوسطى فان طالب صاحب العلما يقتص منه وللآخر اقتصاص الوسطى وان طالب صاحب الوسطى بالقصاص سائقاً على صاحب العلما اخر حقه الى اقتصاص حال الآخر فان اقتص صاحب العلما اقتص لصاحب الوسطى وان عتا او اخذ الدية فهل لصاحب الوسطى القصاص بعد رد دية العلباء او ليس له القصاص بل لابد من الدية وجهان اوجهيهما الثاني، ولو نادر صاحب الوسطى وقطع قبل استيفاء العلما فقد اساء وعنيه دية الرائدة على حقه وعلى الجاني دية اثملة صاحب العلباء (١)

اخذ القاص بالكمال كما في اليد الشلاء حيث يقتصر بها من الصحيحة نعم في ثبوت الدية بمعنى الارض معروفة في اليد الشلاء فراجع .  
(١) في هذا الفرع فردض :

**الاول** ما اذا طالب صاحب العلب الاقتصاص قبل الآخر ولاشبهة فيه في

الحوار وفي انه يجوز للآخر الاقتصاص بعده لامكانه بعد القصاص الاول  
**الثاني** عكس هذا العرض وهو ما اذا سبق صاحب الوسطى بمطالبة حقه واستيفائه واللام بعد عدم امكان الاقتصاص في هذه الحال تأخير حقه الى اقتصاص حال الآخر وان اراد الآخر الاقتصاص واقص ينحقق موضوع القصاص للاول كالفرض المتقدم فيقتص بلا اشكال .

وان اراد الآخر العفو او اخذ الدية مع التراخي ولم يقتص فعليه وجهان :

**احدهما** انه لصاحب الوسطى القصاص المستلزم لقطع العلما اساً عليه

الامر لرد دية واختاره الشيخ والعلامة في بعض كتبه وبؤيده كونه كعفو واحد

الشريكين وكره الامرئة الرائد على الرجل وغيرهما من المظاهر

**ثانيهما** : انه ليس له القصاص اصلاً بل ينتقل الى الدية وقد فواه في محكي

كشف الثام بل عن العلامة الميل اليه في القواعد كما في المسالك وفي العتن

السادس لو قطع يمسا - مثالا - فبدل شمالا للقصص فمقطعها المجسي عليه من غير علم بأنها الشمال فيل يقطع القود او يكون القصص في السمي باقيا الاقوى هو الذي ، ولو حذف من السراية يؤخر القصص حتى يبدل اليسار ، ولادية لو بدل الجاني عالما بالحكم والموضوع عابدا ، بل لا بعد عدمها مع البدل جاهلا بالموضوع او الحكم ، ولو قطعها المجسي عليه مع العلم بكونها اليسار صمها مع جهل الجاني بل عليه القود واما مع علمه وندله فلا شبهة في الاثم لكن في القود والدية اشكال (١)

به اوجه من الادب وامن الوجه ما عرفت من اعتبار الممانته في القصص بمعنى انه لا يجوز للمجسي عليه استبعاد الرائد على حقه وان كان مقتضى رواية الحسن ان الحريش المتقدمة الحوازل لكن عرفت من الحواهر اعراض الاصحاب عن مقتضاها في كثير من الموا د ولعله لدا تردد في القواعد في طهرها ومقتضى الاحتياط هذا الوجه ايضا

**الثالث** : الفرص الثاني مع مسادة صاحب الوسطى دلاقتصاص عملا قبل استبعاد العلواء والحكم فيه ثبوت القصص وثبوت دية الرائدة على حقه لعدم امكان الاقتصاص فيه كما هو ظاهر وعلى الجاني دية امته صاحب العلواء لائته موضوع القصص بالاضافة اليه .

(١) لو قطع يمسا - مثالا - فبدل الجاني شمالا للقصص فقصصها المجسي عليه مكان اليمين ففيه صورتان :

**الصورة الاولى** ما اذا لم يعلم المجسي عليه بأنها الشمال بل يحيل انها اليمين التي وقعت الحباية في مثلها وفيها جهات من الكلام

**الاولى** انه هل يكون قطع الشمال مكان اليمين موحا لسقوط حق الاقتصاص بالاضافة الى اليمين ام لاحكي الاول عن الشيخ في المسوط حيث قال يقتضى مدهنا سقوط القود ، ولعله في الجواهر ان اليسار تكون بدلا عن اليمين



في المحنة والصدق «أيد باليد» والثاني عن المهدب من هو حجة أكثر المتأخرين  
وردد المحقق في الشرايع معللاً بأن المتعين قطع اليمين فلا تحرى، اليسرى مع  
وجودها وعلى هذا يكون القصاص في اليمين باقياً.

والأقوى كما في المتن هو هذا الوجه حتى في صورة العلم بأنها الشمال  
لأنه يصير مثل ما إذا وقعت حيازة عمديه من المحن سبباً لامة إلى العبادي  
والله لو حصى كل من اثنين على آخر بقطع الممس من احد واليسار من آخر فهل  
يوجب ذلك سقوط القصاصين وإن حق كل واحد منهما في اليمين ولظاهر هو  
الثاني فكذا المقام بل أولى نعم لو حيف من السراية إلى النفس بتوارد القصاصين  
وتوالي العمليين يؤخر القصاص إلى ادخال اليسار قال كاتف لنظام بعد الحكم  
بصمان احد القطعين دون الآخر «فصمن نصف السراية بخلاف ما لو قطع يدين  
فانه يوالي بين قطع يديه فان السراية ان حصلت فمن غير مصمون» وبظرفيه  
في الجواهر بقوله «وقبه نظر أمّا أولاً فالاحتمال عدم لصمان فيهما في لفر من  
للجهل بالاولى والاستحقاق في الثاني واما ثانياً فقد يقال بصمانه هنا النفس وان  
كان الحر حان معاً غير مصومين باعتدرا اشتراط استثناء القصاص في الطرف بعدم  
التفريق بها واما اقتصر مقررأها صمنها وان لم يكن العناية مصمونة لو ادمت  
فهو كما لو قطع اليد الشلاء التي حكم اهل الحررة بدمم اجسامها» وقال بعد ذلك  
والمسئلة لا تخلو من اشكال.

**الثانية** الاشكال في ب قطع لشمال في هذه المموره التي يكون المحنى  
عليه فيها جاهلاً بها هي الشمال لا يوجب ثبوت حق القصاص للعبادي بالمسنة  
الى المحنى عليه لعدم تحقق موحد الذي هو القطع عدوياً وظلماً ومن الواضح  
اعتبار العلم في ثبوت الظلم لمحرّم

**الثالثة** من نسب على المحنى عليه دمه قطع من الشعب ام لا ظاهر

المحقق في الشرايع التفصيل حيث قال: «واما الدية فان كان الجاني سميع الامر  
ما حراح اليمين واخرج اليسار مع العلم بانها لا تجري وفصده الي احرارهم  
فلا دية ايضاً» وهو المحكى عن الشيخ والعلامة وغيرهما

واستدل في الحواهر لعدم ثبوت الدية في هذا الموضع بان السب فيه اقوى  
من الماشر فهو كتقديم الطعام المسموم للصف وغيره

واستشكل فيه في محكى المسالك بان الحكم في تقديم الطعام وعطائه  
مستند الى العادة العالمية مع اتفاق المسئول والمدلول، والامر في المتنازع ليس  
كذلك فان المسئول احرار اليمنى والمدلول اليسار. وبان الادن في هذا العمل  
لا يؤثر في الا واحد بخلاف الامثلة المدكورة فكان القول بثبوت الدية اوحيد

والظاهر عدم صحة الاشكال المربور بعدم انتفاء المسئلة على الادن من  
على اقوائيه السب من الماشر وهي لا فرق فيها بين المدل والنفس اصلاً

واما فرض جهد الجاني بالموضوع او الحكم الذي هو عبارة عن عدم الاحتزاء  
به في مقام قصاص الجسدية في مما يقال فيه بان الاقوائيه المربورة متحققة لان المالك  
فيها هو جهد المستوفي بالحال واما جهد المدل فلا دخاله فيها فلا محال لثبوت  
الدية ايضاً كالقصاص ولكنه ربما يقال بعد لزوم معرفة المعنى عليه كونها ميسراً  
في مقام القصاص انه منصرف في قطعها اعتماداً على بدل المقصص منه لها ولكن  
لا قصاص عليه لعدم المدوان عمداً فيه بخلاف الدية

ولكن يرد عليه كما في الحواهر سانه يكفي اقرار من عليه الحق بانها  
اليمين لمعوم ادلة الاقرار فتأمل ومع ذلك كله والمسئلة مشكلة والحكم بثبوت  
الدية لمثلها اشبه .

**الصورة الثانية** ما اذا قطعها المعنى عليه عالماً بكونها المدلول

السابع لو قطع اصبع رجل من يده اليمنى مثلاً - ثم اليد اليسرى من آخر اقتص للاول فمقطع اصبعه ثم يقطع يده للآخر ، ورجع الثاني بديه اصبع على الجاني ولو قطع اليد اليسرى من شخص ثم قطع اصبعاً عن اليد اليمنى لآخر اقتص للاول فمقطع يده وعليه دية الاصبع الاخر . (١)

كان ذلك مع جهل المحامي فلاشكل في ثبوت القود عنه ولكنه لا يوجب سقوط حق القصاص الذي كان مستحقاً له وعليه ولكل من المحامي عيبه و احدى حق الاقتصاص و ان اللزم ان يتمس المتن لهذه الجهة التي لاحلها وقع المعرس لهذا الفرع كما لا يخفى .

واما مع علم احدى اصحاباً بذلك ومع ذلك وقع البطل منه ففي المتن بعد هي الشهة عن ثبوت الاثم استشكل في القصاص والدية ولكن ربما يقال بثبوت القصاص لان المحامي عليه مع فرض علمه بان هدم يبره ولا يجوز له قطعها اذا اقدم عليه وقطعها دخل ذلك في القطع عمداً وعدواً اياً الذي هو الموضوع للقصاص وقال في محكي المسوط سقطت القود لئلا يديه لانه بدلها للقطع وكانت شهة في سقوط القود . واورد عليه المحقق في الشرايع انه اقدم على قطع ما لا يملكه فيكون كما لو قطع عصاً غير يده والاذن لا يوجب شرعية القطع ولا محال لدعوى كون الشهة لاحل تولد الداعي فيه الى قطعها بدلها وعليه فلا محال له ان يبره المراد من كونها هدرأ لانه اخرج بنية الاباحة ولا يضمن الراية : عز وان يحول الله تعالى وكيف كان فالظاهر بعد عدم تأثير العلم اى علم المحامي وانه ثبوت القصاص وهو كما لو اذن صريحاً بالقتل فقتله القاتل عدواً حيث لا يوجب ذلك سقوط القصاص بوجه وثبوت استحقاق القصاص في المقام لا يوجب الفرق بعد علم المحامي عليه بعدم كون العصول المبدول هو العصول الذي يحرى فيه القصاص كما لا يخفى (١) اما المعرس الاول فالوجه في الاقتصاص فيه واضح لامكانه بالنسبة الى كلا المحاميين عليهما فيقطع الاول الاصبع و الثاني اليد والوجه في رجوع

الثامن اذا قطع اصبع رجل فعتا عن القطع قبل الاندمال فان اندمت فلا قصاص في عمده ولا دية في حطئه وشبه عمده ، ولو قال عموت عن الجناية فكذلك ، ولو قال في مورد النعمد : عموت عن الدية لاثرت له ولو قال : عموت عن القصاص سقط القصاص ولم يشمت الدية وليس له عطايتها ، ولو قال : عموت عن القطع او عن الجناية ثم سرت الى الكف خاصة سقط القصاص في الاصبع وهل له القصاص في الكف مع رد دية الاصبع المعفو عنها او لا بد من الرجوع الى دية الكف ؟ الاشبه الثاني مع انه احوط واول قال عموت عن القصاص ثم سرت الى النفس فلولي القصاص في النفس ، وهل عليه رد دية الاصبع المعفو عنها ؟ فيه اشكال بل منع وان كان احوط ، ولو قال عموت عن الجناية ثم سرت الى النفس فكذلك ، ولو قال عموت عنها وعن سرايتها فالاشبه في صحته فيما كان ثابتاً واما فيما لم يشمت قصه خلاف والا وجه صحته . (١)

الثاني يديه اصبع على الجاني هو كون يده في حال لاقتصاص الذي دفعه اصبع وقد تقدم البحث في هذه الجهة في بعض المسائل السابقة واما المرص الذي فالوجه في اقتصاص اليده انه ظاهر ايضا وحيث انه لا يبقى معه موضوع للاقتصاص الذي فيجب عليه رد دية اصبع الى الثاني لكن هذا اللزم في مقام اقتصاص مراعاة المتقدم في الجناية ام لا كلام تقدم البحث فيه ايضا فراجع

(١) اذا قطع اصبع رجل ثم تحقق المعفو من المحصى عليه قبل الاندمال فتارة يتحقق الاندماج بعده واخرى يسرى الى حصوس الكف وثالثة الى النفس كما ان المعفو عند تارة يكون هو القطع واخرى الجناية فقط او هي مع السراية وثالثة لديه في مورد لعدم مراعاة القصاص في المسئلة وروس متعددة لا بد من التعرض لها انشاء الله تعالى فنقول :

أما فيما إذا تحقق الأدمال بعدد ولم يتحقق السراية بوجه فإن كان المعفو عنه هو القصر أو الحماية يترتب عليه سقوط القصص في العمد والدية في أحسنه ولا مجال لدعوى عدم صحة المعفو لأن العبرة في الحماية بحال الأدمال الذي هو حال الاستقرار فلا يحكم للمعفو منه وذلك لوضوح مخالفة لكتيب والسنة وللمقتضى وإن طهرها فمصلحة الحق بتحقيق الحماية والأدمال لا يكشف عن عدمه ومع ثبوته وفعليته يجوز سقاطه من صاحبه

ولو فُوت في هذا الموضع في مورد العمد عفوت عن الدية لأثره المعروف من أنه مع تحقق موجب القصص يكون الحكم المترتب عليه هو لقصص معفو التعيين لا الدية ولا التحجير بين القصص بين الدية وعرفت أيضاً أن الانتقال إلى الدية أصلاً هو فسي صورة لتراخي تحقيق المصلحة فالحق الثابت ابتداءً هو لقصص وعينه والأدمال للمعفو عن الدية في موردته يترتب عي ما ذكرنا أنه لو قل في هذا المورد عفوت عن القصص يترتب عليه سقوط القصص بالاشبهه لأنه حق فعلي ثالث له وشعبه بسقط الدية أيضاً لأن ثبوتها كان بعنوان المصالحة عنه ووقوفها عوضاً ومع سقوطه لا يبقى للمعادضة والمصالحة مجال كما لا يخفى

وأما فيما إذا تحقق بعد المعفو عن القطع أو الحماية السراية إلى الكف بحيث لم يكن في حال المعفو سراية بوجه فلا شك ولا خلاف في تأثير المعفو في سقوط حق القصص بالأصناف إلى الأصبع المقطوعة لتبويه فعلاً كما أنه لا معنى لدعوى سراية المعفو إلى السراية المتحققه بعده لكون السراية غير متحققه حين المعفو أو لا تكون المعفو هو القطع أو الحماية والسراية ليست بمصعب ولا تلب الحماية بل هي كالحماية الحد بحد ثبوتها وعليه فالسراية مصمونه وح - تقع الكلام بعد سقوط حق القصص في الأصبع وصمان السراية الحادثة بعد المعفو في أنه يجوز له الاقتصاص في الكف المستلزم لقطع الأصبع المعفو عنها عايد الأمر أنه

يجب عليه ردّ دمه تلك الأصبع التي الحامي لتحقيق العقو ، لأصافه إليه أو أنه ينتقل إلى الدمه ولا يبقى محل للاقتصاص في الكف ؟ طاهر الأصحاب هو الثاني وقد صرح به المحقق في الشرايع وكذا في محكي المسالك و الإرشاد والروض ومجمع البرهان بل حكى عن الشيخ في المسوّط أيضاً والوجه فيه أن في قطع الكف تفريراً « لأصبع المعفو عنها فيسقط القصاص فيه لكونه كقطع كف كامل مناقض ولكن قد عرفت أن المستند من بعض الروايات حوار القطع له مع ردّ دمه الأصبع المعفو عنها ولكن حيث أن الأصحاب لم يتعدوا عن مورده بل كتمانهم في الموارد المختلفة ومطابقة حيث يظهر التعدي في بعض الموارد وعدم التعدي في البعض الآخر فلا ماع المندول عما هو مقصي القاعدة وعليه فلا راجح هو القول الثاني مع أنه أحوط كما في المتن

وأما إذا تحقق العقو عن القصاص أو الجباية ثم سرت الجناية إلى النفس والاشبهة في عدم تأثير العقو المزمور في سقوط القصاص « لأصافه إلى النفس لعدم تعرض للمعول للشمول للقصاص في النفس لأن المعروض كون المعفو عنه هو القصاص أو الجناية والسرابة حدّته بعدمه والمحكي عن الأردبيلي - قدس سره - احتمال سقوط القصاص لأنه قد عفى عن هذه الجناية فصار مائت لها ساقطاً ودعى أثرها معفو عنه غير مصموم حشّند لأن المصادر من العقو عن الجناية المعفو عنها وعن جميع أوارمها قال « وهذا يجري في الكف نعم لو قيل أن علم أن المراد المعفو عن الواقع فقط أو أن المعفو عن الراية لم يصب اتجه ذلك ولا فيه تأمل »

ويلورد عليه أنه أن أراد شمول العقو للسرابة أيضاً فمن الواضح خلافه لعدم وجه للشمول بعد عدم كون الراية متحققة في حال العقو والمعفو عن الحدية الحرية لاستلزام العقو عن الجناية الكلية وهي النفس وأن أراد أن دليل ضمان لراية إنما يكون موردها ما إذا كان أصل الجباية مصمومة فبعد

المعفو عنه لا محال لشمول دليل ضمان الراية خصوصاً لو قلنا بان الدليل عليه هو الاجماع الذي يقتصر فيه على القدر المتفق فيرد عنه وصوح كون اصل العنايه في المقام مصبوه عبة الامر سقوط لضمان دافعو وعبه ومقتضى كون السرايه مضمونه ثبوت حق انقصاص بالاصافه الى النفس وتدير

وبعد ثبوت حق الاقتصاص بالنسبه اليها هل يجب على المقتصر رد دية الاصبع الممموع عن قصاصها اذ حذبتها كما صرح به المحقق في الشرايع اولا؟ وفي المتن تنعاً للقواعد ومحرر المحققين والشهيد والمقدس الاردبيلي الاشكال فيه بان في المتن المنع ولعل الوجه فيه ما عرفت من دخول الطرف في النفس فهو كقتل كامل بمن قطع يده غيره او قلب باقة اوانه معفو عنه كانه اقتص منه فكيف لا يعزم لوسرى الجرح بعد اقتصاصه عوسه ويقتله بالرايه من غير رد لما استوفاه فكذلك المقام. وفي الجواهر بعد ذكر الوجهين الاول والثاني معاً كما يرى

والوجه فيه عدم كون الطرف داخلاً في النفس بصورة 'الاطلاق بل قد تقدم فيه التفصيل وعدم كون المعفو بمنزلة النفس من في جميع الآثار والمثناة مشكله ومقتضى الاحتياط هو الرد.

**بقي الكلام** في هذا الموضع فيما لو عفا عن الحماة والسرايه معاً وان كان المعفو في حال تحقق السرايه كما في الرايه الى الكف بعد تحققها فلا اشكال في صحته وسقوط حكم الجنايه والسرايه معاً.

١٠ ان كان في حال عدم تحققها والمثناة خلافية وعن الشيخ في الخلاف الصحه بان عن الشهيدين في عابه المراد والرد من والمقدس الاردبيلي في مجمع الشرح المند ان القول اليها والمحكمي عن ابي علي والشيخ في المسوط والعلامة وولده وغيرهم عدم الصحه واحتاره صاحب الجواهر وعمدة ما يستدل به عليه انه اراء معاً لا يجب وانه اسقاط لحق العير وهو الولي نظراً الى ان الفصاص اما

يكون مجعولا للوارث كما هو طهر قوله تعالى : «ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً» وإن طهره جعل السلطة ابتداء للوارث من دون أن يكون مستقلاً اليد من المودث كذا أثر ما تر كد من مال أو حق يا ومثل القصاص البدن وإن تعلقت به وصاحب دونه للدليل وعليه فلا مجال لجعل العمود المعروض من مصاديق الوصية للقائد وإن حكى عن الشيخ في الخلاف أنه قل - «يصح العمود عنها» وما يحدث عنها فلو سرت كان عموداً مباحاً من الثلث لأنه بمنزلة الوصية وذلك لأن مورد الوصية ثم هو مال الميت أو حقه وبعد عدم كون القصاص حقاً له، حد لا يفي وجه للحكم بكونه وصية يترتب عليه أحكامها

هذا ولكن الظاهر الذي يستلزمه الاعتقاد أن حق القصاص اسماً يكون للميت ابتداء لأنه عوض عنه كما أن حق الاقتصاص في الطرف ثابت للمعنى عليه غاية الأمر أن الفرق بينهما هو إمكان استيفاء الحق في الشيء للمعنى عليه وعدم إمكانه في الأول له ولا حله منتقل إلى الوارث خصوصاً مع ما ذكرنا من أن المراد بالولي هو الوارث وروح الروح والروحة أو المتقرب بالام مطلقاً أو خصوصاً الأحوال والأحوال كما مر\* البحث عندنا في ذلك كروح الروحة عن ارث بعض الأموال في كتاب الارث وعليه فلا يكون مرجع العمود إلى سقاط حق الغير وهو الولي بل إسقاط لحق نفسه .

وأما كونه إرأء مما لا يجب فالإدعاء منه بعد قيام الدليل على حواره وصحته في بعض الموارد كالإدعاء عن الحذية للطبيب والميطار من في المقام يكون بصريح أدلى لأنه هناك كان الإبراء عن الحذية قبلها وهذا يكون بين الحذية وبين הראية كما هو المعروف مضافاً إلى دلالة عموم مثل «المؤمنون عند شروطهم» عليه وإلى ما ورد من الترخيب في العمود عن الملام للصحة والتأثير ولعله لما ذكرنا جعل الإرواح في المتن الصحة فتقدير .



**السادس :** لو عفا الوارث الواحد او المتعدد عن القصاص سقط بلا بدل  
فلا يستحق واحد منهم الدية رضى الجاني اولاء ولو قال : عفوت الى شهر  
او الى سنة لم يسقط القصاص ، وكان له بعد ذلك القصاص ولو قال عفوت  
عن نصفك او عن رجلك فان كسى عن العفو عن النفس صح وسقط القصاص  
والا فعلى سقوطه اشكال بل مع . ولو قال : عفوت عن جميع اعضائك  
الا رجلك مثلا لا يجوز له قطع الرجل ولا يصح الاسقاط (١).

(١) في هذا الفرع فروض

**الاول** ما لو عفا الوارث - واحدا كان او متعددا - عن القصاص فهل  
يسقط بلا بدل او تستحق الدية مع سقوط القصاص خصوصا مع رضا الجاني بذلك ؟  
الظاهر هو الاول لما مر في المسئلة الاولى من انه ثل كعبد الاستيعاء من ا  
الثات في قتل العمد هو القصاص على سبب التعيين لا الدية ولا التحجير بينهما منه  
وعليه فما هو الثالث ليس الا القصاص فقط والمفروض عفو الوارث عنه فلا محال  
لثبوت المدله ولومع رضا الجاني بذلك .

**الثاني** ما لو قال الوارث عفوت الى شهر او الى سنة والظاهر انما العفو  
في هذا الموضع لان القصاص الذي هو حق ثابت للولى لا يكون مرتطفا بالزمان  
ومتعرقا على آخرته فتقيده بالنهر او السنة بوجوب عدم وقوعه صحيحا الا ان  
يكون مراده تأخير اجرائه الي ذلك الزمان ولا دليل على لزوم العمل به -  
ايضا او يفرض ان التقيد بالزمان المدكور بحث منكره انما العفو فلم لا يكون  
التقيد بطلا وعليه فبقى طلاق العفو بحدوده ولا يرمه سقوط القصاص فتدبر

**الثالث** ما لو قال الوارث عفوت عن نصفك مثلا او عن رجلك فان كان  
المراد هو العفو عن قصاص النفس وقد وقع التعبير بذلك كسأله عنه والظاهر  
صحته وسقوط القصاص والا فعلى سقوط القصاص اشكال بل منع لعدم تضمنه في  
النفس والتقيد ببعض لا يكاد يقع صحيحا فلا مترتب عليه سقوط القصاص بوجه.

العاشر لو قتل عنوت بشرط الدية ورصي الجاني وجب دية المقتول

لأدية القاتل . (١)

**الرابع** - لو قتل الواث عفوت عن جميع اعضاءك الارحكت - مثلاً -

وظهر مما ذكرنا في لمرس الثالث عدم صحة هذا النحو من الاسقاط ويترتب عليه عدم سقوط حق القصاص بوجه كما أنه لا يجوز له قطع الرحد في المثال سواء قلنا بعدم سقوط حق القصاص الوقت بالسقوط كما لا يجزى

(١) الوجه في ثبوت دية المقتول دون القاتل اذا احتمل - وفي الدية كالمحل والمرثه - صوح كون لمر د وقوعه عوضاً عن المقتول بدلاً للقصاص الذي كان هو حق الولي ابتداء فالمعصوم في كليهما هو نفس المقتول ولا ارتباط من هذه الجهة بمسائلتين - فطلاق الدية المشروطة من حيث النقط يطبق على خصوص دية المقتول من حيث المراد كما هو ظاهر

**هذا تمام البحث** في شرح كتاب القصاص من كتاب تحرير الوسيلة لسيّدنا الاستاد الاعظم **الإمام الخميني** دام الله طبعه لوارث علي رؤس المسلمين واجرهم سر كتبه عن سطه الكعقار والمعبدين ومن بعدوا خدوهم من الجاهلين والمريجين

والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً وانا المعتقر الى رحمه الله الغني محمد الموحدي المعروف بالعصا السكراني ابن العلامة الفقيه الفقيه آية الله المرحوم الحاج الشيخ فاضل النكراني قدس سره الشريف والرحاء عنه تعالى التوفيق لانتماء سائر المساحث وان يجعل ذلك ذخيرة لي ليوم لا يسمع فيه مال ولا سون بحق محمد وآله الطاهرين صلوات الله وسلامه عليه وعليهم اجمعين وكان ذلك في بلدة قم المحمدية في شهر ذي قعدة الحرام من شهر سنة ١٤٠٧ من الهجرة النبوية على مهاجرها آلاف الشاء والتحية والسلام خير حتم

## فهرس الكتاب

الصفحة	العنوان
٣	القسم الاول فى قصاص النفس
٤	القول فى الموجب
٧	فى معنى العمد
١٦	فى ان العمد قد يكون مباشرة وقد يكون نسبياً
١٧	فى مالورماء سهم او بندقة فمات
١٧	لو خنقه بحبل ولم يرح عنه حتى مات
٢٠	لو ضربه بعضا - مثلاً - فلم يفلح عنه حتى مات
٢١	لو ضربه بما لا يوجب القتل فاعقبه مرضاً ومات
٢٣	لو منع عن الطعام والشراب مدة لا يحتمل لمثله البقاء
٢٣	لو طرحه فى النار فمحر عن الخروج حتى مات
٢٧	لو ألغاه فى البحر وسحوه فمحر عن الخروج حتى مات
٢٩	لو ألقي نفسه من علو على انسان عمداً
٣٢	لو سحره فقتل وعلم سببية سحره له
٣٥	لو جنى عليه عمداً فمات فمات

الصفحة	العنوان
٣٥	لو قدم له طعاماً مسموماً فاكل ومات
٣٦	لو قدم اليه طعاماً مسموماً مع علم الاكل مال فيه سماً فأتلا فاكل
٤٠	لو قدم اليه طعاماً فيه سم غير قاتل غالباً
٤٠	لو قدم اليه السموم بتخيل انه مهدور الدم
٤١	لو جعل السم في طعام صاحب المنزل
٤٢	لو كان في بيته طعام مسموم فدخل شخص بلا اذنه فاكل ومات
٤٣	لو حفر سراً مما يقتل، وقوعه فيه ودعا غيره فحيا، فقط قُتلت
٤٤	لو جرحه فداوى نفسه بدواء سمّي معه
٤٥	لو القاه في مسعة كرية الاسد ونحوه فقتله السباع
٤٦	لو القاه في أرض مسعة متكثفاً
٤٧	لو القاه عند السبع فعصده بما لا يقتل به لكن سري قُتلت
٤٨	لو انهشه حية لها سم قاتل
٤٨	لو اعزى به كلباً عفوراً فأتلا غالباً فقتله
٤٨	لو القاه الى الحوت فالتقمه
٥٠	لو جرحه ثم عصه سبع وسرنا
٥١	لو جرحه ثم عصه سبع ثم نهشه حية
٥١	لو حفر سراً ودفع فيها شخص مدفع ثلث
٥٢	لو امسكه شخص وقتله آحر وكان ثالث عيناً لهم
٥٤	لو اكرهه على القتل
٥٧	لو قال: ابع عاقل لآحر اقتلى والا فقتلتك
٥٩	لو قال: اقتل نفسك
٦٠	يصح الاكراه بمادون النفس

الصفحة	العنوان
٦٢	لواكرهه على صمود شاقق وزلق رجله وسقط فمات
٦٣	لو شهد اثنان بميدوح قتلًا ثم نبت انهم شهدوا روراً
٦٧	لو حسى عليه قصيره في حكم المدبوح فذبحه آخر
٦٩	لو حرقه اثنان ودمد حراحة احدهما وسرت الاخرى فمات
٦٩	لو قطع احديده من الرد وأخر من المرفق فمات
٧٥	في دخول دية الطرف في دية النفس
٧٥	في دخول قصاص الطرف في قصاص النفس
٧٨	لو اشترك اثنان فمازاد في قتل واحد
٨٢	فيما به تتحقق الشركة في القتل
٨٣	لو اشترك اثنان او جماعة في الجناية على الاطراف
٨٤	فيما به تتحقق الشركة في الجناية على الاطراف
٨٥	لو اشترك في قتل رجل امرأتان
٨٦	لو اشترك في قتل رجل ، رجل وامرأة
٨٨	كل موضع يوجب الرد يجب ادلا الرد ثم يستوفى القصاص
٩١	<b>القول في شرائط المعتبرة في القصاص</b>
٩١	الاول التساوى في العرية والرقية
٩٥	لو امتنع ولي دم المرأة عن تأدية فاسل الدية
٩٦	يقتصر للرجل من المرأة في الاطراف وكذا يقتصر للمرأة من الرجل من غير رد
٩٦	تساوى دية المرنه والرجل في الاطراف ما لم تلغ حراحة المرأة ثلث دية الحر
١٠١	الثاني اعتبار التساوى في الدين
١٠١	لو اعتاد المسلم قتل اهل الدمة حاد الاقتصار منه

الصفحة

العنوان

- ١٠٧ يقتل الذمي بالذمي والذمة
- ١٠٨ لو قتل ذمي مسلماً عمداً
- ١١٠ اولاد الذمي القاتل احرار .
- ١١٢ يقتل ولد الرشيدة مولد الربة .
- ١١٣ لو قطع مسلم يد ذمي عمداً فاسلم وسرت الى ماله
- ١١٤ لو قطع يد حربي او مرتد فاسلم وسرت .
- ١١٦ لو قتل مرتد ذمياً .
- ١١٨ لو وجب على مسلم قصاص فقتله غير الولي .
- ١١٩ الشرط الثالث انتفاء الابوة ولا يقتل اب يقتل ابنه
- ١٢٠ لا تسقط الكفارة عن الاب يقتل ابنه ولا الدية .
- ١٢١ يقتل الولد يقتل ابيه وكذا الام يقتل ولدها
- ١٢٢ لو ادعى اثنان ولداً مجهولاً
- ١٢٦ لو قتل رجل زوجته .
- ١٢٧ الشرط الرابع والحامس العقل والبلوغ
- ١٣٢ لو قتل عاقل ثم خولط وذهب عقله .
- ١٣٣ لا يشترط الرشيد بالمسي المعهود في القصاص
- ١٣٣ في اختلاف الولي والجاني .
- ١٣٦ لو ادعى العاني سفراً فعلاً .
- ١٣٦ لو قتل البالغ الصبي .
- ١٣٩ في ثبوت القود على السكران وعدم ثبوته
- ١٤٥ القتل الصادر من النائم والمغمى عليه .
- ١٤٥ القتل الصادر من الاعمى .

الصفحة	العنوان
١٤٩	الشرط السادس ان يكون المقتول محقون الدم .
١٥٢	<b>القول فيما يثبت به القود</b>
١٥٢	الاول : الاقرار بالقتل وشرائط المقر .
١٥٣	لواقر شخص يقتله عمداً والاخر يقتله خطأ
١٥٤	لواقر المتهم يقتله عمداً فجاء آخر واقر يقتله ورجع الاول عن اقراره
١٥٨	الثاني : البيئة
١٥٨	في اعتبار الصراحة في الشهادة بالقتل
١٥٩	اعتدركون الشهادتين واردين على موضوع واحد
١٦٠	لو شهد احد الشاهدين بالاقرار بالقتل مطلقاً وآخر بالاقرار عمداً
١٦١	لو شهد احدهما بمشاهدة القتل عمداً والاخر بالقتل المطلق
١٦٢	لو شهد اثنان بان القاتل زيد وآخر ان بانه عمرو
١٦٥	لو شهدا بانه قتل عمداً واقر آخر انه هو القاتل
١٧١	الثالث . القسم
١٧١	<b>المقصد الاول في اللوث</b>
١٧٧	لو وجد القتيل في قرية مطردة فيها الامان والدهات
١٧٧	لو وجد قتيل بين القريتين
١٨١	لو قتل شخص في رحام الناس لوم جمعة او عيد
١٨٤	لو تعارض الامارات الظنية بطل اللوث
١٨٤	لا يشترط في اللوث وجود اثر القتل
١٨٥	لو ادعى الولي ان فلاناً من اهل الدار قتله

## العنوان

## الصفحة

## المقصد الثاني في كمية القسامة

١٨٦

١٨٨

١٨٩

١٩٠

١٩٢

١٩٤

٢٠٠

٢٠٤

٢٠٤

لو لم يكن للمدعى قسامة او كان ولكن امتنعوا

لو كان العدد ناقصاً

هل يعتبر في القسامة ان تكون من الوراثة فعلاً

لو كان المدعى اكثر من واحد

لو لم يحلف المدعى اذ هو وعشيرته فله ان يرد الحلف على المدعى عليه

ثبتت القسامة في الاعضاء مع اللوث

يشترط في القسامة علم الحالف

هل يقتل قسامة الكافر على دعواه على المسلم

## المقصد الثالث في احكامها

٢٠٨

٢٠٨

٢٠٩

٢٠٩

٢١٠

٢١٥

٢١٧

٢١٨

٢١٩

٢٢٠

تبوت القصاص وكذا الدية بالقسامة

لو ادعى على اثنين وله على احدهما لوث

لو اراد قتل ذي اللوث بعد التبوت عليه بالقسامة

لو كان لوث وبعض الادلياء عائب ورفع الحاصر الدعوى

لو كذب احد الوليين صاحبه لم يقدر في اللوث

لو مات الولي قبل اقامة القسامة او قبل حلفه

لو حلف المدعى مع اللوث ثم شهد اثنان ان المدعى عليه كان عالياً

لو استوفى حقه بالقسامة فقال آحرانا قتلته مفرداً

لو اتهم رجل بقتل والتمس الولي من الحاكم حقه



الصفحة	العنوان
٢٢٢	القول فى كيفية الاستيفاء
٢٢٢	قتل العمد يوجب القصاص عيناً
٢٢٧	يجوز التصالح على الدية
٢٢٧	يرث القصاص من يرث المال عدا الزوج والزوج
٢٢٩	يرث الدية من يرث المال لا الاحوة والاحوات من قبل الام
٢٣٢	الاحوط عدم حوار المادرة الى القصاص الامع اذ العاكم
٢٣٣	فيما اذا كان الولي متعددا
٢٣٧	لوشاح الاولياء فى مباشرة القتل
٢٣٩	لا يحور فى قياس الطرف استعمال الآله المسمومه
٢٤٠	لا يحوز فى القصاص الاستيفاء بالآله الكاله
٢٤٤	احرة من يفيم الحدود الشرعية على بيت المال
٢٤٥	عدم ضمان السراية فى القصاص الامع التعدى
٢٤٧	عدم قطع بدالوالد بقطع بدولده وكذا المسم ككافر
٢٤٨	فيما اذا كان بعض الاولياء غائبا او صغيراً
٢٥٠	لواحتار بعض الاولياء الدية
٢٥٣	اذا اشترك الاب والاحنبي فى قتل ولده
٢٥٤	لا يمنع الحجر عن استيفاء القصاص
٢٥٥	لو قتل شخص وعليه دين
٢٥٦	هل يحور لدورته استيفاء القصاص للمديون من دون ضمان الدية
٢٦٠	لو قتل واحد رجلين او اكثر
٢٦٣	يجوز التوكيل فى استيفاء القصاص

الصفحة	العنوان
٢٦٦	لا يقتص من الجاني حتى تصح حملها
٢٦٩	لو قطع يدرجل وقتل رجلا آخر
٢٧٢	لو هلك قاتل العمد سقط القصاص
٢٧٦	لو ضرب الولي القاتل وظن انه مات
٢٧٩	لو قطع يده فعما لمقطوع ثم قتله القاطع
٢٨٢	<b>القسم الثاني في قصاص مادون النفس</b>
٢٨٢	في ان الموح له هيبا كالموح له في قصاص النفس
٢٨٢	في انه يشترط في الحوار هنا ما يشترط في الجواز هناك
٢٨٣	في انه يشترط هنا السلامة من الشلل وضجوه
٢٨٧	في المراد من الشلل
٢٨٨	في اعتبار التساوي في المحل مع وجوده
٢٩١	لو قطع ايدي جماعة على التعاقب
٢٩١	عدم اعتبار العمق في الشحاح
٢٩٢	لا يشتر القصاص فيما فيه تعريض بعض اطراف
٢٩٤	في انه هل يجوز الاقتصاص قبل ادمال الحناية ام لا
٢٩٥	في حلق الشعر عن المحل اذا اريد الاقتصاص
٢٩٦	لو اضطرب الجاني فراد المقص في حرحه
٢٩٦	يؤخر القصاص في الطرف عن شدة الحر والبرد
٢٩٦	لا يقتص الا بحديدة حادة غير مسمومة ولا كاله
٢٩٨	لو كان الحرح يستوعب عضو الحالي مع كونه اقل في المجنى عليه
٢٩٩	لو اوضح جميع رأسه

الصفحة	العنوان
٣٥٥	في الاقتصاص في الأعضاء التي تنقسم إلى يمين وشمال
٣٥٦	في ثبوت القصاص في الأذن
٣٥٧	لوقطع أذنه فالصقها المحسى عليه والتصقت
٣٥٧	لواققص من الجاني فالصق الجاني أذنه والتصقت
٣٥٥	لوقطع أذنه فإزال سمعه
٣٥٥	لوقطع أذناً مستعشفة شلاء
٣٥٥	ثبوت القصاص في العين
٣٥٦	لوقلع ذراعين عين أعور
٣٥٨	لوقلع عيناً عمياء قائمة
٣٥٨	لواذهب الضوء دون الحدقه
٣٦٠	يقتص العين الصحيحة بالعشاء والحواء ومثلهما
٣٦٠	في ثبوت القصاص لشعر الحاجب والرأس واللحية والأهداب وعدمه
٣٦٢	ثبوت القصاص في الإحضان
٣٦٣	ثبوت القصاص في الأنف
٣٦٤	ثبوت القصاص في المنحرفين
٣٦٥	ثبوت القصاص في الشفتين
٣٦٥	ثبوت القصاص في اللسان
٣٦٦	ثبوت القصاص في ندى المرأة وحلمته وكذا حلمة الرجل
٣٦٧	ثبوت القصاص في السن
٣٦٨	لو كانت المقلوعة سن مثغر
٣٦٨	لوعادت المقلوعة قبل القصاص
٣٦٩	لوعادت بعد القصاص

الصفحة	العنوان
٣٢١	لوقطع سن الصبي
٣٢٤	في ثبوت القصاص في قطع الذكر
٣٢٥	في ثبوت القصاص في التخصيتين
٣٢٦	في ثبوت القصاص في الشفرين
٣٢٧	في ثبوت القصاص في إزالة البكارة
٣٢٧	لوقطع من كان يده ناقصة ماصع - مثلاً - بدأ كاملة
٣٢٩	لوقطع اصبع رجل فمرت الى كفه
٣٢٩	لوقطع يده من مفصل الكوع او ازيد
٣٣٢	يشترط في القصاص التسوي في الاصله والزيادة
٣٣٣	لوقطع كفه و كان الحافى اصبع رائدة
٣٣٥	لوقطع من واحد الانملة المليء ومن آخر الوسطى
٣٣٦	لوقطع يميناً - مثلاً - قبذل شمالاً
٣٣٨	هل يشترط على المعنى عليه دية ما قطعه من الشمال ام لا
٣٣٩	فيما لوقطع اصبع رجل ويد و رجل آخر
٣٤١	فيما لوقطع اصبع رجل فعفا عنه
٣٤٥	فيما لو قال عفوت الى شهر او سنة
٣٤٦	فيما لو قال عفوت بشرط الدية
٣٤٧	فهرس الكتاب









32101 073379156